كِتاب

الجَامِعُ



حُقوق الطَّبع محفُوظَة

لوزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة
سلطنة عُمان

الطّبعَة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

لا يجـوز نسـخ أو استعمـال أي جـزء من هذا الكتـاب في أي شكل مـن الأشكال أو بأيـة وسيلـة من الوسائل - سواء التصويرية أو الالكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

الأعمال التمهيدية لموسوعة الفقه الإباضي

كتاب

الجامع

(المصطلحات ورؤوس المسائل)

للإمام العلامة

الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة البرهلوي العُماني

تصدير واشراف

معالي الشيخ عبد الله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

تحرير ودراسة

أ. د. محمد كمال الدين إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

لجنة الإعداد

أ.د. منى أحمد أبو زيد

د. رجب أبو مليح



تقديم

حَفِلَ القرن العشرون المنقضي بالمشروعات الموسوعية في المجال الفقهي، وقد تعددت الأغراض والأهداف من وراء ذلك فكان هناك مَن أراد بيان ثراء الميراث الفقهي الإسلامي، وإمكان الإفادة من سعته وغناهُ في ظروف ومتغيرات العصر الحاضر؛ بل والمشاركة بواسطته في الفكر القانوني والتشريعي العالمي.

وكان هناك من أراد الإفادة من الموروث الفقهي في فتح باب الاجتهاد، من طريق وضع كل الآراء الفقهية أو المذهبية في كل باب أو مسألة في صعيد واحد، لكي يجري الاختيارُ من بينها بدلًا من الاكتفاء بالالتزام بالراجح أو المعمول به تقليديًا في المذهب؛ وعلى الأُسُس ذاتها يمكن تجاوز القديم إلى الاجتهادات الجديدة.

وكان هناك من سيطرت في وعيه فكرة التقنين، ولا شكّ أنّ حَشْدَ آراء المذهب أو المذاهب على صعيد واحد، مُعينٌ على التوصل لاختيار النص والرأي الأكثر ملاءمة للتحول إلى قانون.

وقد جرى بالفعل تنفيذ عشرات المشروعات أو الموسوعات الخاصة بصحابي معيّن أو تابعي أو فقيه أو مذهب أو عدة مذاهب، بَيْدَ أنّ أشهر المحاولات وأكثرها شمولًا كلٌ من الموسوعة الفقهية بالكويت، وموسوعة جمال عبد الناصر للفقه الإسلامي بمصر.

وقد أفادت المعاجمُ والموسوعات الفقهية الشاملة أو المقارنة من ميراث الفقه الإباضي؛ وبخاصة موسوعتا الكويت ومصر.

لكنّ تلك الإفادة كانت بالرجوع إلى المصادر الفقهية الإباضية المطبوعة أو المعروفة حتى السبعينات من القرن الماضي. وقد شَهِدت العقود الأخيرة طبع عشرات الكتب الفقهية في المذهب بعُمان وخارج عُمان، وبقي عملٌ كثيرٌ ينبغي القيامُ به في هذا المذهب، واجتهاداته الكبرى قديمًا وحديثًا، ونظرًا لتنامي الاحتياجات فقد رعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مشروع معجم مصطلحات المذهب، ومشروع القواعد الفقهية في المذهب.

وقد أثبتت التجربتان نجاحًا، ولقيتا ترحيبًا كبيرًا من جانب العلماء والجمهور، ولذلك فقد اتجهنا في الوزارة بعد الاستئناس بآراء العلماء والمختصين للبدء بوضع الموسوعة الكبرى للفقه الإباضي، والتي نتوقعُ أن تتضمّن زُهاء الأربعة آلاف مادة.

أما ما نعرضه اليوم فهو عبارة عن تجارب تأسيسية وإنشائية في بعض المواد، تكون بمثابة دليل إرشادي. والغرض منها أن تتضمن الطريقة والمنهج، وأن تقدّم نموذجًا جزئيًّا لهذا الموروث. والذي ننتظرهُ ونرتقبُهُ آراء العلماء والمختصين في هذا النموذج، والتصحيحات والتعديلات والإفادات الممكنة من جانب فقهائنا وفقهاء المذاهب الأخرى ومجتهديها. والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا للمُضي قُدمًا في هذا العمل الكبير، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويُسهل الرجوع إليه والإفادة منه.

وعلى الله قصد السبيل.

عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية



مقدمة

ابن بركة وكتابه «الجامع»

[١]

شهد القرن الرابع الهجري حركة فقهية اجتهادية لم يشهد لها التاريخ العقلي في الإسلام مثيلًا، ففي منطقة جغرافية أبعد عن العواصم الثقافية المعروفة، ازدحمت عُمان ـ وفي عصر واحد ـ بعدد من الفقهاء كل واحد منهم أمة في ذاته، لهم آراؤهم الاجتهادية في العقيدة والشريعة، وتركوا رصيدًا مذخورًا من المؤلفات الهامة، وسجلوا مواقف مشهودة في تاريخ عُمان الفكري والسياسي، وفي هذا العصر الخصيب وُجدت مدرستان فقهيتان لهما أكبر الأثر في تاريخ الفقه العُماني، وفي سجل الأفكار السياسية لأئمته وعلمائه.

المدرسة النزوانية: وعلى رأسها الإمام أبو سعيد الكدمي، ومن رجالها الكبار: الفضل بن الحواري، ومحمد بن جعفر، والأزهر بن محمد بن جعفر، والمدرسة الرستاقية: وعلى رأسها الإمام ابن بركة البهلوي ومعه عدد من كبار الفقهاء منهم: أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي، وعبدالله بن محمد بن محبوب، وأبو الحسن البسيوي أنجب تلاميذ ابن بركة، وقد أرّخ العلّامة السالمي في كتابه «تحفة الأعيان» لهاتين المدرستين وأعلامهما.

وقد تميز الحوار العلمي الرصين بين هاتين المدرستين بأمرين:

الأمر الأول: بحث عميق في الفقه السياسي الإسلامي في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الإسلام تناول شكل الحكم والعلاقة بين السلطات، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية من جراء ذلك وكما يقول العلَّامة أحمد السيابي: «قد تكونت ثروة فقهية هائلة ورصيد جيد في هذا الموضوع، الأمر الذي جعل من المذهب الإباضي من أغنى المذاهب الإسلامية في هذا المجال بشهادة جميع المطلعين على المذهب».

الأمر الثاني: اتصال يتسم بالاحترام المتبادل لآراء المذاهب الإسلامية الأخرى ظهر في مؤلفات هذه المرحلة، وعلى وجه الخصوص في كتابات أبي سعيد الكدمي الذي علق على كتابات ابن المنذر وفي مقدمتها كتاب «الإشراف»، وفي كتابات ابن بركة وخاصة في كتابه «الجامع»، الأمر الذي ساعد على نمو الفقه المقارن واكتمال مناهجه، ويعجب الدارس لهذه القدرة الفائقة على النقد والتحليل والتعليل التي تميزت بها المصنفات العُمانية في هذه المرحلة، ودقة المصطلحات التي اعتمدوها في الدرس الفقهي، وأصبح «اجتهاد الرأي» واحدًا من أهم المصطلحات التي وردت على ألسنة المصنفين الإباضية وفي مقدمتهم «ابن بركة».

[٢]

لم يكن ظهور التنوع المذهبي في الفقه الإباضي، وظهور مدرستين أساسيتين حدثًا عابرًا، وقد يقال إن الجغرافيا الإقليمية هي التي فصلت بين المدرستين، والرأي عندي أنها جغرافيا تسير وراء التاريخ، وتاريخ تصنعه الأحداث السياسية، وبداية الخلاف بين المدرسة النزوانية والرستاقية تعود إلى موقف سياسي حول الإمام الصلت بن مالك بين المؤيدين والمعارضين، وكانت قضية الولاية والبراءة محل جدل كبير بين المدرستين، واحتلت الجزء

الأكبر من كتاب «الاستقامة» لعميد المدرسة النزوانية «أبي سعيد الكدمي»، وقد وصفه العلّامة السالمي في «اللمعة المرضية» بقوله: «وكتاب الاستقامة لمفتي الأمة ومنقذها من الظلمة أبي سعيد محمد بن سعيد الكدمي ﵀ ألّفه في الرد على من خالف سيرة السلف في الحكم على بعض الخارجين في زمان الإمام الصلت بن مالك، وأوسع فيه القول حتى خرج عن المقصود، وصار كتابًا مستقلًا في أصول الدين، تحتار فيه الأفكار، وتقتصر عن درك كنهه الأنظار»، والشيخ السالمي من أنصار المدرسة النزوانية، إلا أن منهجيته في التأريخ الفكري كانت تتسم بالإنصاف. فلم يتوان عن التأريخ لابن بركة وردود المدرسة الرستاقية من خلال كتاب «الموازنة» لابن بركة.

وهكذا جاء التنوع المذهبي ـ من خلال مدرستي الفقه العُماني: النزوانية والرستاقية ـ مصدرًا لثراء علمي تمثل في تبلور اتجاهات الفقه المقارن بنوعيه: علم الخلاف النازل والذي محوره جدل الأفكار والموازنة بين الآراء الفقهية في المذهب الواحد، وعلم الخلاف العالي ومحوره الانتصار للمذاهب، والترجيح القائم على قوة الدليل بين مذهب وآخر من منظومة المذاهب الفقهية الكثيرة التي شهدها القرن الرابع الهجري، ولابن بركة شيخ المدرسة الرستاقية نزوع خاص لهذا اللون من الدراسات المقارنة.

[٣]

لم يكن ابن بركة مجهولًا في عصره ولا في العصور التالية إلى يوم الناس هذا، إلا أن تاريخ مولده يعسر تحديده، ويستعصي على الدارس التأكيد على تاريخ وفاته، وحسبنا القول إن مولده كان في العقد الأخير من القرن الثالث الهجري، وأن وفاته كانت في أوائل العقد السابع من القرن الرابع، والحياة العقلية للإنسان ـ طولًا وعرضًا ـ لا تُحسب بسنوات العمر، وإنما بأثره وآثاره، ولابن بركة في هذا المجال أوفى نصيب.

لقد وُلد ابن بركة في بلدة «بهلى» واسمه بالكامل عبدالله بن محمد بن بركة السليمي الأزدي نسبة إلى «سليمة بن مالك»، ومدينة «بهلى» في التقسيم المعاصر هي إحدى مدن المنطقة الداخلية بسلطنة عُمان، وقد تلقى في هذه المدينة دروسه الأولى قبل أن يرتحل إلى «صحار» إحدى مراكز العلم العُماني، وفيها مدرسة أبي مالك غسان «بن خضر الصلاني»، وقد أظهر ابن بركة رغبة شديدة في العلم وصبرًا عليه رغم فتور استقبله به شيخه أبي مالك، ولعله كان امتحانًا لجلده وحرصه على طلب العلم، وسرعان ما أصبح ابن بركة أقرب التلاميذ إلى قلب الشيخ وعقله، وقد استمرت تلمذة ابن بركة على شيخه أبي مالك، أخذ عنه الكثير من مسائل العلم ورؤوس المعرفة الفقهية، بل إن الآراء الصحيحة لأبي مالك لا تُعرف إلا من كتب تلميذه ابن بركة، خاصةً من كتابيه «الجامع» و«التعارف».

وفي مدينة «صحار» تلقى ابن بركة العلم على يد الإمام سعيد بن عبدالله بن محمد بن محبوب، وهو حفيد واحد من أكبر فقهاء المذهب الإباضي، وهو محمد بن محبوب، وكان جده الثاني محبوب بن الرحيل أحد شيوخ عصره خاصةً وأنه من تلاميذ محدّث المذهب الربيع بن حبيب، ومن أساتذته ذوي الأثر أبو مروان سليمان بن محمد بن حبيب، وفي كتاب «التقييد» لابن بركة ثروة علمية مفقودة من آراء هذا الأستاذ الجليل، ولابن بركة أيادي على بعض أساتذته بحفظ آرائهم، وتدوين فقههم، وهو أمين في النقل، ثقة في التدقيق والتحقيق، وقد عاد ابن بركة ـ بعد زاد وفير حصل عليه، وتزود به من أساتذته الذين ذكرنا ومن غيرهم ـ عاد إلى مسقط رأسه «بهلى» وأسس مدرسة حسبها أن الأستاذ الأكبر فيها هو «ابن بركة»، ومن أنبغ تلاميذه فيها «أبو الحسن البسيوي»، وهو ـ كما قيل ـ من أشهر تلامذة الإمام ابن بركة، وأعظم من حمل عنه فقه المذهب الإباضي، ونقله إلى من بعده، وكان يسمى بالأصم لثقل في سمعه، ومن أراد استفتاءه كتب مسألته، ويكتب «البسيوي» الجواب عليها، ومن أهم كتب «البسيوي» ما يلي:

أ ـ «سيرة الحجة على من أبطل السؤال عن المحدث الواقع بعُمان»، وأهمية هذا الكتاب الصغير تأتي من تدوينه الخلاف الوارد بين المدرستين النزوانية والرستاقية، وانتصاره لمدرسته «الرستاقية» في قضية موسى بن موسى، وراشد بن النظر، وكانا قد خرجا على الإمام الصلت بن مالك الخروصي.

ب ـ «جامع البسيوي»، وهو كتاب فقهي مفعم بالأدلة، وفيه آثار تلمذته على ابن بركة واضحة جلية.

ج ـ «المختصر»، وهو كتاب متوسط الحجم اختصر فيه كتابه «الجامع»، وقد ذكر «زهران بن خميس» صاحب رسالة «الإمام ابن بركة السليمي الدهلوي»: «أن هذا الكتاب على اختصاره مفيد جدًّا جامع لكثير من مسائل الأديان والأحكام، سهل التناول، سلس العبارة، خالٍ من التكرار والتعقيد» وكانت مسائل هذا الكتاب معتمد علماء المذهب الإباضي المشارقة في الفتوى والقضاء حتى القرن التاسع الهجري.

د ـ «سيرة أبي الحسن البسيوي»، وهي رسالة صغيرة في تاريخ الفرق الإسلامية، وفيها كلام مختصر عن بعض مسائل الإمامة، وأحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولقد كانت تلمذة ابن بركة فردية وجماعية، فقد تجاوزت شهرته حدود عُمان وأصبحت مدرسته مزارًا علميًّا للمغاربة، وقد روى الإمام السالمي أن بعثة إباضية من المغرب قدمت إلى عُمان وضمَّت سبعين طالبًا، جاءوا في رحلة علمية تجشموا فيها عناء السفر والغربة ووعثاء الطريق ومخاطره ليجلسوا في مجلس ابن بركة الذي أصبح يكنى بـ«شيخ المغاربة» كما هو شيخ المشارقة.

[٤]

احتل «ابن بركة» مكانة بارزة بين معاصريــه، واعتبره من جاؤوا بعده في مقدمة العلماء العاملين، أتاه الله بسطة في العلم والرزق، فلم يبخل بعلمه على أمته، وقدم ماله ـ وهو الكثيــر المال ـ لكل من أقبل عليه من طلاب العلم، أو زواره مــن العلماء، أو أصدقائه مــن العلماء الفقــراء، وكان العلم في أولوياته متعلمًا وعالمًا فأوقف علــى المتعلمين الكثير من أراضيــه، وأقام العديد من المســاجد لتؤدي دور الجامع ووظيفة الجامعة، ومن المساجد التي أقامها في مدينته «بهلى» مســجده القائم بمحلة «الضرح»، ومســجد الشــريعة، ومسجد الفحال، ومســجد الوحيد، وكان صاحب منهج في الدخول إلى علم الشــريعة بدايته فهم القرآن، ودوام الاتصال به باعتباره كتاب الإسلام الأول، يقول «ابن بركة» عن علم الشريعة: «هذا علم لا يدركه إلا من سهر ليله بالتلاوة، واشتغل نهاره بالبحــث عن الروايــة، حتى يحفظ الآيــات، ويعــرف المحكمات من المتشــابهات، والناســخات من المنســوخات. فأما من نبذ القرآن وراء ظهره، وقطع بالبطالة أيام عمره، ولم يتعرض للحفظ فيها، وهو لا يقف على معانيه، لم يكن له عدو أعدى من لسانه، ولا ناصح أعدل من شانه».

وإذا كان «ابن بركة» بارك الله له في رزقه ودنياه، فقد بارك الله له أيضًا في العطــاء العلمي، وكانــت مؤلفاته ذخيرة حيّة، تشــهد بعلو مكانتــه في الفقه، وإمامته في المذهب الإباضي، وموسوعيته في التعامل مع المذاهب الإسلامية المختلفة. وأســس لنهضة علمية في القرن الرابع الهجري لا تزال آثارها باقية في الفقه العُماني والفقه الإسلامي إلى يوم الناس هذا، وسوف تظل ـ بإذن الله ـ باقية حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

والمورد العذب كثير الزحام.

ولا شــك أن مؤلفات «ابن بركة» العلمية هي تســجيل أمين لمعالم هذه

النهضة التي شـهدها الفقه الإباضي العُماني في القـرن الرابع الهجري، وهي أيضًا تعبير صـادق على المجالات التي تحرك عليها مـن أصول وفقه وقضاء وفتاوى، فهي ثروة من أهم ميزاتها قدرتهـا على أن تكون «معاصرة» لم يتأمل جزئياتها، ويتفاعل مع قواعدها وكلياتها.

ومن أهم مؤلفات «ابن بركة» ما يلي:

أ ـ كتاب «الجامع»:

وهو من أهم المصنفات الإباضية في القرن الرابع الهجري، له تأثيره عند المشـارقة والمغاربة، ومن عيون تراث الفقه الإسـلامي، وسـوف نعرض له بالتفصيل.

ب ـ كتاب «التقييد»:

وأهمية هذا الكتاب تأتي من كونه سـجلًا لمسـائل سـمعها من شيوخه، وخاصةً أسـتاذه أبي مالك غسـان بن محمد بن الخضر، فقيَّد المسائل، ودوَّن الأسئلة، وحفظ الأجوبة باعتبارها فتاوى الشيوخ، والتزم في التقييد دقة التعبير عن فقه الشـيخ، وحاول تدقيق الفتوى على فقه المذهب، مسـتعينًا بشـيوخه الآخرين، يقول «ابن بركة» في آخر كتاب «التقييد»: «هذا الذي ضمنته في هذا الكتاب مسـائل كنـت قيدتها عن شـيخنا أبي مالك غسـان بـن محمد بن الخضر ﵁ وحفظـت جوابها مـن فتياه لي عنهـا، وربما كان يسـأله غيري بحضرتي فأحفظـه، وربما كنت أسـأله عن مسـائل كنت أجدهـا في الآثار فأعرضها عليه على ذلك، أو يشـرحه لي فأقيده بحضرته، أو في غيبته، وربما كتبت الجـواب وأعرضه عليه فيجوزه، ومنه ما لم أكـن أعرضه عليه، إلا أني أرجو أن هذه الألفاظ وإن كانت ألفاظي، لم تخرج عن معنى الجواب، ولست آمـن الغلط والزلـل، ولا يؤخذ منه إلا مـا وافق الحق، وإلـى الله أغرب في السلامة والموافقة لما يرضيه إن شاء الله».

ج ـ كتاب «المبتدأ»:

وهو كتاب في علم الكلام محوره التوحيد، وإثباته للألوهية من خلال العقل، وفيه حديث عن اختلاف العلماء، وبعض القضايا التي تتعلق بالتقليد والاجتهاد، وبعض مسائل الولاية والبراءة.

والكتاب من أهم كتب التوحيد في المذهب الإباضي، وإذا وضعنا في اعتبارنا أنه من مؤلفات القرن الرابع الهجري زادت أهميته لدى مؤرخي العقائد الإسلامية، وينبغي أن يُقرأ بعناية من قِبَل الكاتبين عن عقائد الإباضية.

د ـ رسالة «التعارف»:

وأهمية هذه الرسالة أنها من أوائل الكتب المفردة التي تناولت العُرف، باعتباره دليلًا شرعيًّا، وجواز الاعتماد عليه في استنباط الأحكام، وبين حاجة الناس في التعامل إليه، وفي كتاب «الجامع» لابن بركة مسائل فقهية كثيرة تم تخريج فروعها على أصل العُرف، منها:

- أن من حلف ألا يسكن بيتًا فسكن بيتًا من شَعْر لا يحنث، لأن البيوت المقصودة المتعارف عليها عند أهل الحواضر والمدن هي المبنية من حجر أو مدر.
- لو أوصى للأرامل من قرابته قصر نفاذ الوصية على النساء الأرامل دون الرجال، وإن صدقه عليهم اصطلاح الأرامل لغة، لأن الناس تعارفوا على إطلاق الأرامل على النساء دون الرجال.

هـ ـ كتاب «الموازنة»:

وهو كتاب ألّفه دفاعًا عن المدرسة الرستاقية في مواجهة المدرسة النزوانية، وقد اتخذ الإمام ابن بركة أسلوبًا جدليًّا في عرض آراء المدرسة النزوانية ومناقشتها، بل ونقضها من أساسها، ودراسة هذا الكتاب مقارنًا بكتاب

«الاستقامة» لأبي سعيد الكدمي يكشف عن المستوى الرفيع الذي بلغته الدراسات الفقهية العُمانية في لغة الحوار، ودقة الأدلة، على الرغم من شدة في أسلوب «ابن بركة» وهو يواجه مخالفيه، ولعل اتصال هذا الخلاف بالشأن السياسي، كان وراء حدة الكلمات في كتاب «الموازنة»، وهي حدة لا تجدها في كتب ابن بركة الأخرى. بل إن هذا الشأن السياسي يكمن وراء اختفاء كتابات كثيرة لابن بركة، وهذا هو الحصاد السلبي لمعركته مع أبي سعيد الكدمي، الذي كان أوفر منه حظًا في إقناع العلماء واتباع العامة.

[٥]

يأتي كتاب «الجامع» في المقدمة من مؤلفات ابن بركة، بل لعله في المقدمة من المؤلفات الإباضية في القرن الرابع الهجري، وفي المقدمة من المؤلفات الفقهية الإسلامية بوجه عام في هذه الحقبة التاريخية الزاهية.

واللافت للنظر أن «ابن بركة» آثر أن يجدد في منهجية كتبه غير مبالٍ بما يقول خصومه، وبما يمكن أن يأتيه من معارضيه، لقد تكوّنت لديه حاسة نقدية عالية، جعلته أكثر اهتمامًا بتخير مسائل المذهب وليس مجرد جامع لها، وحاول بقدراته الخاصة أن يخرج الفروع على الأصول، وأن تنضوي مسائله تحت لواء قواعد عامة، فجاء كتابه ذخيرة في التنظير الفقهي، الذي استوعب فقه المذهب، واغترف من مصادر فقه الصحابة، وكان على دراية تامة بفقه المذاهب الإسلامية في عصره، فجاء كتابه على صغر حجمه موسوعة في الفقه المقارن، صحيح أن أغلب مصادره في المذاهب الأخرى عراقية وذلك أمر طبيعي للتواصل العلمي والاقتصادي بين العراق ـ ممثلة في البصرة ـ وبين عُمان خلال القرون الهجرية الأولى. وميزة مقاربة المذاهب في القرن الرابع الهجري سعة الأفق التي تحلق فيه، فهي لم تتوقف عند المذاهب السُّنِّيَّة الأربعة الباقية الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة،

ولكنها شـــملت مذهبا الطبري وداود الظاهري وغيرهما من المذاهب الكثيرة التي عرفها القرن الرابع الهجري.

وقد بدأ الإمام «ابن بركة» كتابه «الجامع» بمقدمة أصولية باعتبار أن الفقه يُبنى على أصول الفقه، وهو ما عبّر عنه ابن بركة في المقدمة بقوله: «فالواجب ـ أي على الفقيـــه ـ إذا أراد علم الفقه أن يتعرف أصـــول الفقه وأمهاته، ليكون بناؤه على أصول صحيحة، ليجعل كل حكم في موضوعه، ويجريه على سننه، ويستدل على معرفة ذلك بالدلالة الصحيحة، والاحتجاجات الواضحة».

وهي مقدمة نقدية لمؤلفات السابقين عليه من أهل المذهب، وتعتبر مقدمة «الجامع» مؤلفًا مهمًا ـ على صغر حجمه ـ في أصول الفقه الإباضي، لعله من أوائل المؤلفات التـــي وصلتنا في هذا العلم عند الإباضيـــة، وأهم ما يتميز به كتاب «الجامع» ما يلي:

أ ـ دقة مســـائله، ووضوح عباراته، وتحرير فقـــه المذهب كما وصلت من السابقين عليه من أئمة الإباضية، والقارئ المتأني لكتاب «الجامع» يكشف في وضوح التطور الذي شـــهده الفقه الإباضي بدءًا من جابر بن زيد ثم مسلم بن أبي كريمـــة، والربيع بن حبيب وصولًا إلى عصر ابـــن بركة، ورغم إيجاز ابن بركة في كتابه «الجامع»، إلا أن ما نخله من فقه السابقين كان محررًا وموثقًا.

ب ـ اهتمام ابن بركة بالفقه المقارن مع التعليل والتأصيل بما يكشف عن عقلية أصولية، وقدراته في تفعيل قواعد الفقه ومقاصد الشـــريعة في الأنســـاق الفقهية على تنوعها.

ج ـ كان ابن بركة في كتابه «الجامع» حريصًا على التعريف بفقه المذهب الإباضـــي وبيان الخلاف بين أعلامه، مع ذكر الراجـــح في المذهب في بعض مسائل الكتاب.

د ـ ومن أهم مزايا كتاب «الجامع» هذا التقعيد الفقهي الذي استعمله الإمام «ابن بركة» في عرض الفتاوى، وتخريج المسائل، وقد اهتم ـ كما يقول خلفان الحارثي ـ بوضع القواعد، وإعادة الفروع إلى قواعدها «ليعلم افتراق حكم المفترق، واتفاق المتفق»، أي معرفة الفروق والاختلاف ومعرفة الأشباه والنظائر، وهذه منهجية دقيقة اعتمدها العقل الإسلامي في كثير من المجالات، فقد رأينا «الأشباه والنظائر» في اللغة لأبي هلال العسكري، و«الفروق» في الطب للرازي الطبيب، و«الأشباه والنظائر» في النحو للسيوطي، و«الأشباه والنظائر» في الفقه للسبكي، وابن الوكيل وغيرهما، و«الفروق» للقرافي والسامري وأبي عبدالله الجويني، ووجود هذا التراث الغزير الذي عني بتضمينه في الكتابات الفقهية في القرنين الثالث والرابع أعلام الفقهاء وعلى رأسهم ابن بركة، يرد على كثير من دعاوى الاستشراق التي اتهمت العقل الإسلامي بأنه جزئي لا كلي، ووصفت الفقه الإسلامي بأنه يستغرق في التفاصيل ولا يهتم بالنظريات.

إن قراءة متأنية لكتاب «الجامع» لـ «ابن بركة» تكفي للرد على كل هذه الدعاوى، فالعلم استيعاب لا مواقف، ويكفي ابن بركة في علم القواعد أن كتابًا واحدًا من كتبه وهو «الجامع» استوعب بالإضافة إلى أمهات القواعد الفقهية أو القواعد الخمس الكبرى، عشرات القواعد والضوابط التي تؤسس نظريات الفقه على أسس في المنهج وضوابط في التطبيق، يستغني بها الفقيه عن حفظ التفاصيل، والاستغراق في المسائل العلمية التي لا تنتهي عند حد.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،،

أ. د. محمد كمال الدين إمام

باب: في الأخبار المروية عن النبي ﷺ

١ أخبار المراسيل:

أما أخبار المراسيل فهو أن يرفع الخبر عن النبي ﷺ ولم يشاهد النبي عليه السلام. فواجب أن يكون بينه وبين النبي ﷺ صحابي فلا يذكره. وإما أن يكون قد سمع من الصحابي فاقتصر على ما روي له ولم يجتمع إلى ذكره مرة أخرى أو يكون صح عنده الخبر عن النبي ﷺ بالإخبار عن ذلك الصحابي ويسنده إلى النبي ﷺ. (ج١/١٦)

٢ أخبار المقاطيع:

أما أخبار المقاطيع، فهو أن يروي الرجل الخبر عن النبي ﷺ فيسقط في الوسط رجلًا فلا يذكره في إسناده، فإذا ترك ذلك الرجل انقطع الخبر إلى حيث ترك الرجل. (ج١/١٧)

٣ الخبر الموقوف:

أما الخبر الموقوف من الأخبار، فهو أن يروى الخبر عن الصحابي والتابعي فيوقف الخبر عليهما. (ج١/١٧)

٤ أخبار المتن:

أما أخبار المتن، فهي التي تروى عن النبي ﷺ، ولا يذكر من رواها من الصحابة ويعتمد على صحتها وتسمى مثل هذه الأخبار (المتن). (ج١/١٧)

٥ خبر الصحيفة:

أما خبر الصحيفة، فهو أن يروي الراوي الخبر إلى أن ينتهي به إلى رجل فيقول: عن أبيه عن جده ولم يذكر ذلك المذكور النبي ﷺ. فإذا كان هذا الخبر على هذا الوصف ونحوه سمي خبر الصحيفة. (ج١/١٧)

٦ الخبر الزائد على الناقص:

أما الخبر الزائد على الناقص، فإنه إذا ورد خبر عن النبي ﷺ من وجه، وروي ذلك الخبر أيضًا من وجه آخر إلا أن أحد الخبرين فيه زيادة لفظة استعمل الزائد من الخبرين، لأن فيه فائدة لم تذكر في الخبر الآخر، ولم يوردها الراوي الثاني معه. (ج١/١٧)

٧ الأخبار المتعارضة:

أما الأخبار المتعارضة، فمثل ذلك أن يروى عن النبي ﷺ، خبر بإباحة شيء، ويروى خبر آخر فيحظر ذلك فيوقفا جميعًا، وينظر المتقدم منهما من المتأخر بالتاريخ، ليعلم الناسخ من المنسوخ. (ج١/١٨)

٨ الخاص والعام:

أما الخاص والعام من الأخبار، فنحو قول النبي ﷺ: «**حيث ما أدركتك الصلاة فصل**». فهذا عموم يوجب جواز الصلاة في كل موضع، وروي عنه ﷺ: «نهى عن الصلاة في المقبرة والمجزرة والمزبلة والحمام وقارعة الطريق ومعاطن الإبل». (ج١/١٨)

٩ الناسخ والمنسوخ:

أما الناسخ والمنسوخ فهو نحو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا تقولوا هجرًا**». (ج١/١٨، ١٩)

١٠ الأخبار التي تنازع الناس في تأويلها:

أما الأخبار التي تنازع الناس في تأويلها عند مبايعاتهم على شروط بينهم. فمنها ما روي عن النبي ﷺ «أنه نهى عن شرطين في بيع». هذا ما اتفق الناس على إبطال البيع به. وهو أن يبيع الرجل الغلام لغيره بثمن معلوم على أن يبيع له المشتري غلامًا بثمن معلوم أو ثمن يتفقان عليه، فهذا ونحوه لا يجوز في البيع بإجماع الأمة. (ج١/١٩)

١١ التقليد الجائز:

تقليد الصحابة جائز في باب الأحكام وما كان طريقه طريق السمع، ألا ترى أنك تحكي عنهم الإجماع. فإن كان الخبر منقولًا عن بعضهم إذا لم ينقل عن أحد منهم خلافًا لذلك، ويجوز تقليد الواحد منهم أيضًا إذا قال قولًا ولم ينكر عليه غيره، وإن علم له مخالف في الصحابة فلا. (ج١/٢٢)

باب: في ذم التقليد

١٢ ذم التقليد:

قال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

وهذا المعنى كثير في القرآن وفي السُّنَّة، من ذلك: أن رجلًا أصابته شجة فأجنب، وقد اندملت عليه فاستفتي له فأمر بالغسل ولم يرو له عذرًا فاغتسل فكز فمات. فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال: «**قتلوه قتلهم الله**». ففي هذا دليل على أنه لم يجعل للمستفتي والمستفتى له عذرًا. (ج١/٢٤، ٢٥)

باب: في الناسخ والمنسوخ من القرآن

١٣ الناسخ والمنسوخ من القرآن:

إذا رفع الصحابي خبرًا عن الرسول ﷺ بإيجاب فعل وجب العمل به على من بلغه من المكلفين إلى أن يلقى خبرًا غيره ينسخ ذلك الخبر، كان على عمل بالخبر الأول الرجوع إلى الثاني وترك العمل بالأول. (ج١/٢٦)

١٤ أوجه النسخ:

النسخ على ثلاثة أوجه: وجهان منهما مفهومان عند العامة، فأحدهما انتساخ الشيء من كتاب قبله إلى كتاب آخر. والآخر نسخ الشيء وتحويله وتبديله، هذا هو الذي يفهمه الناس في القرآن والسُّنَّة جميعًا. والوجه الثالث: أن يحصي الشيء على عامله ويحتفظ به عليه نحو قول الله جل ذكره: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] يريد ـ والله أعلم ـ إنا كنا نحصيه عليكم حتى نعيد ذكره إليكم فتعلمون إنما تجزون بما كسبت أيديكم. (ج١/٢٦، ٢٧)

١٥ أول وآخر ما نزل من القرآن:

اختلف الناس في أول سورة أنزلت، فقال بعض: أول سورة أنزلت ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] وآخر سورة أنزلت (المائدة) وآخر آية أنزلت: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقال آخرون: وآخر آية أنزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ [التوبة: ١٢٨]. (ج١/٢٨)

١٦ دلالة الناسخ والمنسوخ:

الناسخ والمنسوخ ما يكون فيه دلالة على معرفة الناسخ الذي يجب العمل به والإيمان بالمنسوخ الذي نهينا عن العمل به بعد نسخه بإذن الله وتوفيقه.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]. يعني خيرًا منها لكم أو مثلها في العمل والفرض أو ننسها: نتركها على حالها. وقال قوم من أهل التفسير: «**أو ننسها**» فلا تقرأ على وجه الدهر، يقول صاحب هذا التفسير: أي ننهى عن قراءتها فلا تقرأ حتى تنسى. **(ج١/٢٨، ٢٩)**

١٧ ما يقع فيه النسخ:

النسخ لا يقع إلا في الأمر والنهي ومن يجوز ذلك في الخبر، لأنه ليس يجوز أن يقول الصادق جل ذكره إنه يكون كذا وكذا ثم ننسخ ذلك بأن يقول: إنه لا يكون، أو يقول: إنه يكون ثم يقول: إنه لا يكون وكذلك في الماضي: هذا هو الكذب، والله تعالى يتعالى عنه علوًّا كبيرًا. **(ج١/٤٢)**

١٨ الاختلاف حول معنى النسخ:

اختلف الناس في هذا الباب على وجوه فقال قوم: إن المنسوخ ما رفع تلاوته وتنزله له كما رفع العمل به (نسخة بتأويله). وقال آخرون: النسخ لا يقع في قرآن قد نزل وتلي وحكم بتلاوته النبي ﷺ، ولكن النسخ ما أبدل الله منه في حكمه من التفسير الذي قد أزاح عنهم ما كان يجوز أن يمتحنهم به من الأمور الشداد والأمور العظام التي تعبد بها من كان قبلهم من الأمم وهرب هؤلاء من أن يقولوا إن الله جل ذكره ينسخ شيئًا بعد نزوله وبعد أن عمل به المؤمنون عن ربهم بحضرة نبيهم ﷺ وزعموا أن من وصف الله بذلك فقد وصفه بالبداء، وقال آخرون: إنما الناسخ والمنسوخ هو أن الله جل ذكره نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب، والنسخ لا يكون إلا من أصل. وقال آخرون: بل يجوز أن ينسخ قرآنًا أنزله بأن يبدل به آية أخرى بعدما نزلت به الأولى. فتتلى الآية التي كانت تتلى ويكون العمل على الأخرى. وقد يجوز أن يرفع الله تلاوة الأولى كما رفع العمل بها. **(ج١/٤٢، ٤٣)**

١٩ ما ينسخ القرآن:

قال قوم: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن مثله واحتجوا بقول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] ولا يكون ما ليس بقرآن خير من القرآن. وقال آخرون: بل السُّنَّة تنسخ القرآن والقرآن لا ينسخ السُّنَّة. وقال آخرون: السُّنَّة إذا كانت بأمر الله تعالى من طريق الوحي وإن لم تكن ما أوحي به فيها قرآنًا فإنها تنسخ القرآن. فإذا كانت على طريق الاجتهاد والرأي فإنها لا تنسخ. (ج١/٤٣)

٢٠ ما ينسخ السُّنَّة:

القرآن ينسخ السنة عن أمر الله أو باجتهاد رسول الله ﷺ، وهذا التفسير من السُّنَّة إنما يحتاج إليه من يجيز الاجتهاد ويجيزه النبي ﷺ. وأما من أبى ذلك فإن السنة لا تكون عنده إلا بأمر الله جل ذكره والسُّنَّة عنده تنسخ القرآن والقرآن ينسخ السُّنَّة.

والنظر يوجب أن القرآن والسُّنَّة حكمان (لله ينسخ كل) كل واحد منهما بالآخر. ويدل على ذلك قول الله جل ذكره: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]. (ج١/٤٣، ٤٤)

وأما من زعم أن السُّنَّة تنسخ القرآن والقرآن لا ينسخ السُّنَّة، فإن من الحجة عليه أن رسول الله ﷺ لم يزل يصلي إلى بيت المقدس بغير قرآن نزل، ثم إن الله نسخ ذلك بقرآن أنزله وحول القبلة إلى الكعبة. وأما من قال: إن نسخ القرآن مفوض إلى الأئمة فإنهم احتجوا بأن الرسول ﷺ كان يجتهد رأيه في الأحكام. (ج١/٤٧، ٤٨)

باب: في المحكم والمتشابه

٢١ المحكم والمتشابه:

اختلف الناس في المحكم والمتشابه فقال قوم: إن المحكم هو الناسخ، والمتشابه هو المنسوخ. وقال قوم: إن المحكم هو الفرائض والوعد والوعيد، وأن المتشابه هو القصص والأمثال. وقال قوم: المتشابه هو قوله: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾. و﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿حٰمٓ﴾. وما يحتمل تأويلين في اللغة، والمحكم هو الذي تأويله تنزلة تجب في القلب معرفته عند سماعه، والمحكم عندنا ـ والله أعلم ـ ما كان حكمه معلقًا بظاهره لا يحتمل وجهين مختلفين كقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤]. وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. (ج١/٥٠)

٢٢ إعجاز القرآن:

إن رسول الله ﷺ، جاء به قومًا كانوا هم الغاية في الفصاحة والعلم باللغة والمعرفة بأجناس الكلام جيده ورديئه، فشتم آباءهم وأسلافهم وقبَّح أديانهم وضعف أخبارهم، وهم أهل الحمية والأنفة والخيلاء والعصبية، فقرعهم بالعجز لأن يأتوا بمثله. ومكنهم من الفحص والبحث والاحتيال، وأمهلهم المدة الطويلة، وأعلمهم أن في إتيانهم بمثل الذي أتى به في جنسه ونظمه ما يوجب إحقاقهم وإبطاله ـ حاشا له من الباطل ـ فبذلوا في إطفاء نوره ودحض حجته أموالهم وآباءهم وأبناءهم وأنفسهم، ولم يعارضوا ما احتج به عليهم من كتاب ربه بأرجوزة ولا قصيدة ولا خطبة ولا رسالة. فصح بهذا أنهم لو قدروا على ذلك ما تركوه إلى بذل الأموال والأنفس. (ج١/٥٢)

٢٣ الحكمة من وجود المتشابه:

أما المعنى في متشابه الكتاب فإن الله جل ذكره خلق عباده ليمتحنهم فيثيبهم كما قال جل وتعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ﴾ [يونس: ٤]، فعرضهم بخلقه إياهم على المنازل وأشرفها وهو الثواب الذي لا خلاف بين أهل العقول في أنه أشرف من التفضل. والله جل وتعالى جواد كريم، لا يقتصر لعباده (على ما غيره أعلا وأشرف) إذا كان ذلك حكمة وصوابًا. ولو كان القرآن كله محكمًا لا يحتمل التأويل ولا يمكن الاختلاف فيه لسقطت المحنة فيه وتبلدت العقول وبطل التفاضل والاجتهاد في السبق إلى الفضل واستوت منازل العباد، والله يتعالى أن يفعل ما هذا سبيله، بل الواجب في حكمته ورحمته ما صنع وقدر فيه، إذ جعل بعضه محكمًا ليكون أصلًا يرجع إليه وبعضه متشابهًا يحتاج فيه إلى الاستخراج والاستنباط ورده إلى الحكم وإعمال العقول والفكر. ليستحق بذلك الثواب الذي هو العوض. **(ج١/٥٦، ٥٧)**

٢٤ الرد على من يدعي الزيادة والنقصان في القرآن:

أما الذي يدل على إبطال قول من يدعي فيه الزيادة والنقصان وأن النبي ﷺ لم يجمعه حتى جمعه أصحابه بعده فهو كتاب الله الذي لا يحتاج معه إلى غيره، قال الله جل ذكره: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ ـ ٤٢]، وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقال تبارك وتعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] ونحو هذا في القرآن كثير. وفي بعض هذا ما يغني عن الرد على من ذكرنا لغيره، ويبطل القراءة الفاحشة والروايات الكاذبة على أصحابه وما يروون عن المصحف المنسوب إلى عبد الله بن مسعود وما جعله الله وغيره من المصاحف التي لم تظهر في محفل قط. **(ج١/٥٨)**

باب: في الأسماء وما يدل على مسمياتها

٢٥ الأسماء وما يدل على مسمياتها:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٤]. فأخبر الله جل ذكره أن البيان في اللسان، ولذلك لزمت الحجة. فإذا ورد الخطاب لمخاطب بأمر أو نهي لزمت حجته وانقطع عذر المخاطب به إذا كان من أهل ذلك اللسان. ولولا ذلك لما علم فرق ما بين الأمر والنهي والإباحة والحظر. ولما عرف قول القائل: قم أو اقعد أو تكلم أو اسكت أو تعال أو اذهب أو خذ أو اترك، فجعل الله تعالى هذه الأسماء دلائل وعلامات ليعلم بها الخلق ما خوطبوا به ليمتثلوه ويقصدوا إليه، فخاطبهم بما يعلمونه لتجب الحجة عليهم. (ج١/٦٨)

٢٦ الاشتراك في معاني الأسماء:

من الأسماء ما يقع فيها الاشتراك بين مسمياتها، ومنها ما لا يقع الاشتراك فيه. فما يقع الاشتراك فيه، يعرف المراد منها ويزول الشك عنها بالبيان بمقدمة أو بصفة أو إيماء أو إشارة أو دلالة يقع منه بيان المراد ويصح معه التكليف. مثل ذلك أن يقول القائل: لفلان يد، احتمل أن يكون أراد اليد التي هي الجارحة التي تبطش بها، واحتمل أن تكون اليد التي هي المنة والنعمة، واحتمل أن تكون هي اليد التي هي التصرف في الملك، فاسم اليد على الإطلاق يقع على هذه الأشياء كلها، فإذا أراد المتكلم بذلك الإخبار عنها ليبين لمن خاطبه بقرينة أو أصله فعلم المخاطب له بالصلة أو بمقدمة ليزول الشك عن المخاطب. فقوله: فلان كتب هذا الكتاب بيده، علم بذلك أنه أراد بذلك اليد التي هي الجارحة التي يكتب الناس بها. وإذا قال: لفلان عندي يد بيضاء، علم أنه أراد بذلك المنة والنعمة. وإذا قال: هذه الدار في يد فلان، علم بذلك أنه أراد بذلك اليد التي هي الملك والتصرف. (ج١/٦٨، ٦٩)

٢٧ الخطاب للفائدة والإفهام:

إن الله تبارك وتعالى إنما جعل الخطاب للفائـدة والإفهام وليعلم المأمور غرض الآمر ومراد المخاطب، والحكيـم لا يخاطب بما لا فائدة فيه، ولا يأمر بمـا لا يفهم عنه. ألا ترى أنه غيـر جائز أن يأمر أحدًا بالقعـود وهو يريد منه القيام. لأنه إنما يأمر لتمثيل أمره، فإذا لم يبين مـراده لم يكن أن يمتثل أمره. ولم يتهيأ أن يعتقد طاعته فيما كلفه إياه. وإذا كان ذلك كذلك لم يجز أن يتأخر البيان عن وقت الخطاب، وتمـام فصل الكلام أن تأخيره يوجب اعتقاد غير ما ظهر، لأنه إذا خاطب بظاهر الإطلاق والعموم وهو يريد التقييد والخصوص ثم لم يقرنه بدلالة تبين عنه كأن قد ألزم عبـاده أن يعتقدوا خلاف ما أراده منهم ويتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. (ج١/٧٠، ٧١)

 باب: في أحكام القرآن

٢٨ الطعن في القرآن بسبب اختلاف القراءة:

قال الله تبارك وتعالـى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ ـ ٤٢]. وقـد طعن قوم من الملحدين في القرآن لاختـلاف القراءة واختلاف أهـل العلم في قول الرسـول ﷺ: «**أنزل القرآن لنا على سبعة أحرف كلها شافٍ كاف**». فأما الملحدون فلا معنى لقولهم وطعنهم من هذا الوجه، لأنهم ذهبوا من الاختـلاف إلى التناقض ولم يجدوا ذلك بحمد الله، وليس من المحال أن ينزل الحكيم كلامًا يأمر بحفظه ودرسـه ويبيح في قراءته الوجوه الصحيحة، وقول الرسول ﷺ شاهد بما قلناه. (ج١/٧٥)

٢٩ معنى الأحرف السبعة:

أما تفسير قول الرسـول ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**»، قال بعض أهل العلم بالقرآن: ذهب إلى السبعة الأحرف: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام،

ومواعظ، وأمثال واحتجاج. وقال بعضهم: حلال، وحرام، وأمر، ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال، وقال قوم: هي سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن، لأنه لا يوجد فيه حرف واحد قرئ على سبعة أحرف. وقال بعضهم: هي سبع لغات في الكلمة، وقد تكلم أهل العلم في هذا المعنى وأكثروا وبينوا معاني قولهم بالاحتجاج الصحيح، وهو معروف في آثارهم، وكل قد قال فيه بما يحتمل جوازه. (ج١/٧٥، ٧٦)

باب: في تكرير القصص والألفاظ

٣٠ الحكمة من التكرار في القرآن الكريم:

طعن قوم في تكرير القصة بعد القصة والقول بعد القول، فليس لطاعن في هذا تعلق والحمد لله، والسبب في ذلك أن الرسول ﷺ كان يبعث إلى القبائل المتفرقة بالسور المختلفة، فلو لم تكن الأنباء والقصص مثناة ومكررة لوقعت قصة موسى عليه السلام إلى قوم، وقصة عيسى عليه السلام إلى قوم، وقصة نوح عليه السلام إلى قوم، فأراد الله تبارك وتعالى بلطفه ورحمته أن ينشر هذه القصص في أطراف الأرض ويلقيها في كل سمع ويثبتها في كل قلب، ويزيد الحاضرين في الإفهام. وأما تكرير الكلام من جنس واحد بعضه يجزي عن بعض كتكراره في ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وفي سورة الرحمٰن. فإن القرآن نزل بلسان القوم وعلى مذهبهم، ومن مذاهبهم التكرار إرادة التأكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاقتصار إرادة للتخفيف والإيجاز. إلا أن افتنان المتكلم والخطيب في الفنون وخروجه عن شيء إلى شيء أحسن من اقتصاره في المقام على فن واحد. (ج١/٧٨، ٧٩)

٣١ معنى الحروف المقطعة في أوائل السور:

اختلف الناس في تأويل أوائل السور. ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾. و﴿الٓمٓرٰ﴾، و﴿حمٓ﴾ ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾. ونحو هذا، فقال قوم: هي أسماء للسور وافتتاح لها.

وقال قوم: أسماء للسور وابتداء لمن يقرأها، وقال قوم: ليس كذلك لأن القرآن ليس فيه شيء لا معنى له، وهذه أسماء المعاني. وقال بعضهم: إنها حروف إذا وصلت كانت هجاء لشيء يعرف معناه. وروي عن عكرمة أنه قال: ﴿الٓمٓ﴾ قسم، وعندي ـ والله أعلم ـ وعلى نحو ما سمعت أن لهذه الحروف معاني تبتدأ بها السور ويعلم بها انقضاء ما قبلها، وأن القارئ قد أخذ في أخرى. وقال قوم: كانت العرب تُعرِضُ عند قراءة رسول الله ﷺ استثقالًا له ولا تسمع، فجعلت هذه الحروف عند أوائل السور ليكون سببًا لاستماعهم لما بعدها. **(ج١/٨٥، ٨٦)**

٣٢ ما يدل عليه الأمر:

الذي يذهب إليه شيوخنا والأشبه بأصول أئمتنا أن الأمر إذا ورد بفعل قد خص بوقت فللمأمور اتباعه في أوله أو وسطه أو آخره، وتعجيل الفعل في أول الوقت أفضل، وإذا ورد الأمر بفعل غير مخصوص بوقت فإن تأخيره جائز عندهم إلى آخر أيام الحياة، والنظر يوجب عندي ما لم يكن مخصوصًا بوقت فالواجب تعجيله أول أوقات الإمكان. **(ج١/٨٧، ٨٨)**

٣٣ صورة الأمر في اللغة:

يقول الآمر: افعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ [الحج: ١]، وصورة النهي أن يقول الآمر: لا تفعل، مثل قوله جل ذكره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] إلى قوله: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾ [النساء: ٢٩]، فإذا ورد الخطاب معرى من القرائن المقيدات والمقدمات فهو أمر ونهي، واللفظة قد ترد مقرونة بقرينة أو بصلة أو بمقدمة فتدل على التخيير أو الندب، أو تدل على قدرة الآمر وعجز المأمور، أو على التهدد والزجر وإطلاق بعد حظر أو على التكوين دون امتثال الأمر، والذي يدل بمجموعه على التخيير والندب مثل قوله تعالى:

﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]. وقد أجمع الجميع أن الأكل منها غير واجب وأنا فيه مخيرون. (ج١/٨٩، ٩٠)

باب: في الربا

٣٤ معنى الربا:

اختلف الناس في معنى الربا فرجع كل منهم إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح سواء بسواء فمن زاد واستزاد فقد أربى**» فقال قوم: ذكر النبي ﷺ ما حرمه وهو فيما يكال وفيما يوزن، فكل شيء مما يكال أو يوزن مما نص عليه، أو لم ينص عليه بعينه فالربا فيه لأنه نبه عن ذلك ﷺ بما يدخل في الكيل والوزن، وكل شيء من طعام وغيره ففيه الربا، فهذه كلمة أصحاب الرأي. وقال قوم: العلة في الربا فيما نص النبي ﷺ بعينه فيما يكال أو يوزن من طعام وسائر ما يؤكل. وقال قوم: الربا فيما بينه النبي ﷺ دون غيره وهي ستة الأجناس التي ذكرها وقال قوم: النص فيما نص عليه في كل مقتات ومدخر، فهذه علة هؤلاء، وبعضهم جعلوا علته ما يزكى، وعلى هذا النحو جرى الاختلاف بين أسلافنا. ومنهم من جعل الربا فيما أنبتت الأرض وكانت هذه علة لمن قال بهذا القول لأنها أعم. (ج١/٩٣، ٩٤)

٣٥ العلة في تحريم الربا:

أحد أصولهم التي جرى فيها الاختلاف بينهم فيما هو أن الله جل ذكره لما حرم بيع البر بالبر إلا مثلًا بمثل على لسان نبيه ﷺ وجب عند القائسين تحريم بيع الأرز بالأرز إلا مثلًا بمثل لأن الأرز معهم في معنى البر، ثم هم مع ذلك مختلفون في العلة التي من أجلها صار الأرز مقيسًا على البر، فقال بعضهم: هما متفقان من أجل أنهما مأكولان (وقال بعضهم: لا بل إنهما مكيلان، وقال

بعضهم: لا بل إنهما مكيلان مأكولان. وقال بعضهم: لا بل إنهما مقتاتان ومدخران) وقال بعضهم: لا بل لأنهما يزكيان، فكل جعل علة الربا أحد هذه المعاني التي اعتمد عليها. (ج١/٩٥)

٣٦ الخطاب المطلق والمقيد:

الخطاب إذا ورد مطلقًا وظاهره خطاب معروف وهو على إطلاقه، وإذا ورد مقيدًا فهو على تقييده، ألا ترى أنه لو قال قائل: فلان كافر، كان ظاهره أنه كافر بالله، وإن كان يحتمل أن يكون أراد الطاغوت. وكذلك لو قال: فلان مؤمن، فالظاهر أنه مؤمن بالله، وإن كان يحتمل أن يكون أراد القائل أنه مؤمن بالطاغوت. (ج١/٩٩)

٣٧ ذكر الشيء ويراد غيره إذا كان من سببه:

قال الله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] فذكر أنهم يخادعون الله وإنما يخادعون رسوله. وكقوله ﷻ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس: ٤] فذكر الوسواس، والوسواس هو الفعل، والفعل ليس له شر، وإنما الشر للفاعل، فذكر الوسواس وأراد الموسوس وهو إبليس لعنه الله. وهو مثل قوله جل ذكره: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] فذكر الناعق وأراد المنعوق به، وإنما أراد ذكر الداعي وأراد الدواب لأن بهم ضرب المثل، والعرب إذا أرادت ذكر الشيء قد تجريه على اسم ما يقرب منه أو سببه. (ج١/١٠٠)

باب: الإضمار والكناية

٣٨ الإضمار:

أما الإضمار فمثل قوله ﷻ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] يعني تزويج أمهاتكم، فأضمر التزويج. (ج١/١٠٤)

٣٩ الكناية:

أما الكناية فمثل قوله ﷻ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] كقوله: ﴿لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١] فما كان على هذا أو يجري مجراه فهو الكناية، وكقوله: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء: ٤٣] فذكر الموضع وكنى عن السبب الذي يكون فيه. (ج١/١٠٤)

باب: الخاص والعام

٤٠ معنى الخاص والعام:

أما الخاص والعام فمثل قول النبي ﷺ: «**الصلاة خير موضع، فمن شاء فليقلل ومن شاء فليكثر**» هذا عموم في كل وقت. والخاص المعترض عليه مثل قول النبي ﷺ: «**لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس**» والخاص يعترض على العام، والعام لا يعترض على الخاص. (ج١/١٠٦)

باب: فيما يوجب العقل في باب التوحيد وإثبات النبوة

٤١ التمييز بين النبي والمتنبي:

يميزون بين النبي والمتنبي لا يجوز أن يرد السمع بخلافه، ألا ترى أنا إذا قلنا: علة المتحرك الحركة. فلا يجوز أن يتحرك إلا بحركة ولا يجوز أن يرد السمع بخلافه، فيقول أثبتوه متحركًا بغير حركة، وكذلك إذا قلنا السكون علة الساكن ولا ساكن إلا بسكون، ولا يجوز أن يرد خبر فيقول: أثبتوه ساكنًا بغير سكون، فهذه علل لا يجوز انقلابها، ولا يجوز أن يأتي السمع بخلافها. (ج١/١٠٩)

٤٢ الحكم بالأصل والحكم بالقياس:

الحكم حكمان: حكم بأصل موقف عليه، وحكم بفرع بقياس مستخرج بأصله. فحكم الأصل موقف عليه بعينه، ألا ترى أنه لو كان حكم الأصل مستخرجًا وحكم الفرع مستخرجًا كان لا فرق بين الفرع وأصله وكاد يكون الفرع أصلًا والأصل فرعًا، والقياس لا يصح إلا على أصل متفق عليه على ما بيَّنَّا من اختلافهم من التفاضل في البيع قياسًا على الخبر المروي عن النبي ﷺ في الربا بقوله عليه السلام: «**البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والذهب بالذهب والفضة بالفضة والملح بالملح**» فاستخرج كل من القائسين علة هذا من الخبر وقاس عليه الحادث واستنبط منها حكمًا على ما قدمنا ذكره من اختلاف بعض القائسين من المتفقهة من مخالفينا، وعلى نحو هذا اختلف علماؤنا في البيوع، ووجه آخر أبينه لك من اختلافهم في العلة. قال أبو حنيفة: دم الرعاف نجس قياسًا على دم المستحاضة (نسختين) الاستحاضة، ودم الرعاف ينقض الطهارة عنده، لأن دم الاستحاضة ينقض الطهارة. (ج١/١١٠، ١١١)

٤٣ من أسباب الاختلاف بين الفقهاء:

الحادثة إذا حدثت لا تخلو من حكم الله فيها. إما أن يكون منصوصًا عليها بأخص أسمائها أو يكون منصوصًا عليها في الجملة مع غيرها، والاختلاف بين الصحابة في الحوادث وما يتنازع العلماء فيه من الأحكام لاختلاف المذاهب في المختلف فيه. فقال قوم: كان اختلاف الصحابة على طريق القياس والاجتهاد. وقال قوم: كان اختلافهم استخراج الحكم بالدليل المستنبط به، والاختلاف أيضًا قد يقع بين العلماء في نفس المنصوص لأن من العلماء من يقول: بالعموم، ومنهم من يقول: بالخصوص. وربما كان اختلافهم من وجه آخر، لأن من العلماء من يقول: إن الأوامر على الوجوب، ومنهم من يقول: هي على الندب، ومنهم من

يقول: الأوامر إذا وردت كانت على الوقف لا حكم لها حتى يرد بيان يرفع الشبهة عن المأمورين ويزيح العلل عنهم، وإذا كان هذا هكذا فالاختلاف قد يقع عليه في المنصوص عليه بعينه. (ج١/١١٥)

باب: في التذكية

٤٤ دليل وجوب التذكية:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال جل ذكره: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤] وقال جل ذكره: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] إلى قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] وحرم الله تعالى الحيوانات التي أباح أكلها من سائر ما حرم الله من الحيوان إلا بعد التذكية لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ ولا يخلو قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ الذكاة الدموية والشرعية، فمن قول الجميع أنه لم يرد اللغوية وإنما أراد الشرعية للوقف عليها. (ج١/١١٧)

٤٥ الذكاة لغة وشرعًا:

الذكاة في اللغة هي الشق على ما سمعنا من أهلها. وأجمعوا أنه لو شق شقًّا لم يوقف عليه لم يجز أكله ولا يناول شيئًا من ذلك. فعلمنا أن الذكاة المشهورة المطلوبة هي الشرعية لا كل ما يستحق اسم ذكاة في اللغة فتجب أن تكون هي ما لا عصيان فيها، لأن الشرع لا يرد بالمعاصي، والذبائح ما ليس له أو بالسكين المغتصبة أو المسروقة عاصيًا في الذبائح، والفعل واحد في الوقت الواحد من فاعل واحد لا يكون طاعة ومعصية. (ج١/١١٧، ١١٨)

باب: في الزنا

٤٦ اسم النكاح:

اختلف الناس في اسم النكاح «نسختين في اسم الزنا» في اللغة، قال الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] على قولين؛ فقال بعضهم: إن معنى ذلك والمراد به هو الجماع نفسه، وقالت الفرقة الثانية: هو عقد النكاح، وهذا هو القول لأن العرب تسمي العقد نكاحًا لأنه يبيح النكاح، فسمي السبب باسم المسبب، وإذا كانت الأمة على قولين فيفسد أحدهما صح الآخر، وقد نظرنا فإذا هو العقد دون الجماع، الدليل على ذلك قول الله جل ذكره: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣] فهذا عموم في الخطاب. **(ج١/١٢٠)**

٤٧ الوطء في الحيض:

فإن قال قائل: فما تقولون في الواطئ في الحيض؟ قيل له: نرى تصويب من قال بالتفرقة بين الزوجين إذا اتفقا على الوطء في الحيض من طريق العمد من جهة النصرة لهم، فإن قال: وكذلك من وطئ في الدبر قيل له: هما عندنا سواء في باب الحكم، فإن قال: فما وجه جواز ذلك عند من قال به؟ قيل له من قبل: إن أهل اللغة يسمون الدخول في المضيق زنًا، فلما رأينا الواطئ في الدبر والحيض داخلين في المضيق عليهما علمنا أنهما قد استحقا اسم الزنا، والزاني يفرق بينه وبين زوجته. **(ج١/١٢٣، ١٢٤)**

٤٨ قياس من أتى امرأة في دبرها على حرمان القاتل من الميراث:

لما رأينا الأمة قد أجمعت على حرمان قاتل العمد ممن يصير (ماله إليه) في الحال الثانية، فلما تسرع إلى ارتكاب ما نهي عن فعله منع من الإرث الذي كان يستحقه بترك ما ارتكب مما نهي عن فعله. فكذلك الواطئ في

الحيض المتعمد لركوب ما نهي عنه لا يستحق ما كان يستحقه بترك ما ارتكب مما نهي عن فعله من الوطء في الحيض. (ج١/١٢٥)

٤٩ الدليل على وجوب الدعاء:

يقول الله جل ذكره: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال جل ذكره: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِي وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]. ففيما تلونا من آيات القرآن ما يدل على ما قلنا وعلى فضل الدعاء وكبر منزلته. وعلى أن الإجابة فيه مضمونة إذا وقع على الوجه المرغب فيه دون المحظور منه، لأن ما لا يجوز ليس يقع الضمان بإجابته أن ليس في الحكمة أن تقول للناس: سلوني ما لا يجوز أن أجيبكم إليه، لأن ذلك يقع على غير فعل الحكيم. (ج١/١٢٧، ١٢٨)

٥٠ تقييد الدعاء في العقد والضمير:

اختلف الناس في الدعاء، فقال قوم: الواجب أن يدعو الإنسان ويكون سؤاله مقيدًا في العقد والضمير، بشريطة حكم الله فيه وما هو أعلم به من حق تدبيره لئلا يقع دعاؤه موقع الاعتراض على ربه والحكم عليه لأن العبد هو المربوب فلا حكم له على سيده فيما هو أملك به وأعلم بوجهه منه، وقال قوم: قد يحسن إظهار ما يضمر في ذلك في أمور ولا يحسن في أمور أخرى. وذلك كقول القائل: اللَّهُمَّ أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي واغنني ما كان الغناء خيرًا لي، وهذا لعمري شائع في الدعاء والمسألة.

وعندي أنه لو أفرد الدعاء والمسألة بالحياة والغناء بغير إظهار شرط الخير كان جائزًا إذا كان عقده وضميره على ما يدعو به المسلمون. وقال قوم: الدعاء والمسألة لا يحتاج معها إلى ضمير يعتقده ولا يشترط معها

ولا إظهار ذلك أيضًا، لأن موضع الدعاء والمسألة هو على ذلك، ولا وجه لاشتراط الدعاء فيه بإظهار لفظ ولا يعتقده ضميره. (ج١/١٢٨، ١٢٩)

٥١ الدعاء بما يكون بدعائه مطيعًا:

لا ينبغي للعبد أن يسأل إلا ما يكون بدعائه مطيعًا. ولا يجوز أن يسأل ربه ما لو فعله لم يكن ـ لعله كان فعله ـ خروجًا من الحكمة، وذلك مثل قولهم: اللَّهُمَّ احيي لي من أمت من أهل وقرابتي قبل يوم القيامة، وأرجعهم إلى الدنيا، واجعل مدة عمري ألف سنة، وهب لي ملكًا مثل ملك سليمان بن داود النبي عليه السلام، فلو فعل هذا ودعا به كان جاهلًا متحكمًا على الله تعالى. (ج١/١٢٩)

٥٢ الفرق بين المسألة والأمر:

المسألة وإن كان لفظها لفظ الأمر فإنها تتفضل بما يطلق له اسم الأمر بما يجامعها من القصد والإرادة والخضوع والاستكانة والتواضع ونفي الأنفة، ولهذا لم يجز أن يقال: إن العباد يأمرون الله وينهونه بدعائهم له ومسألتهم إياه، وقد ذهب بعض المعتزلة إلى أن الأمر والمسألة يقعان على حد واحد فزعموا أنه لم يسم دعاء الله ومسألته أمرًا استعظامًا لله تعالى، وكأنهم ذهبوا إلى أن قائلًا لو قال ذلك لم يكن مخطئًا. ولسنا نذهب إلى ذلك بل الذي نختاره: إنما يطلق له اسم المسألة والدعاء، ويقع على غير حد الأمر والنهي، ووجدت بعض من يتخصص بالنحو يذكر أن لفظ الأمر والنهي على وجهين، فما كان لمن هو دونك فهو أمر ونهي، وما كان لمن هو فوقك فهو مسألة. (ج١/١٣٠)

٥٣ الدعاء على ضربين:

كل شيء سأله السائل ربه أن يفعله فهو عندي على ضربين: أحدهما شيء من حكم الله أن يفعله دعا به الداعي أو لم يدع به، وشيء من حكم الله أن لا يفعله إلا بعد دعاء، وأما المعنى الذي من حكمه أن يفعله يدع به فكالذي

حكاه الله ﷻ من دعاء ملائكته وسؤالهم إياه واستغفارهم للمؤمنين فقالوا: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]. وقد علمنا أن الله تعالى يدخل المؤمنين الجنة وأنه يغفر للذين تابوا، دعا بذلك داع أو لم يدع. وأما الضرب الذي ليس من حكم الله أن يفعله إلا بعد الدعاء كدعاء الأنبياء للأشياء التي لولا دعاؤهم بها لما اتفق كونها على سبيل ما اتفقت عليه من الكثرة وتقادير الأوقات لعلم الله جل وعز، لأن ذلك لا يكون موجبًا للحجة ولا واقعًا موقع إلا بأن يكون بعد ذلك الدعاء وقد علمنا بأن المسلمين يوجهون دعاءهم إلى الله في النصرة على المشركين وفي استسقاء الغيث وفي كشف ما يكون من المكاره وفيما يشبه ذلك. **(ج١/١٣٢)**

٥٤ إجابة الله للدعاء:

اختلف (الناس) في إجابة الله ﷻ من يدعوه، فقال بعض المعتزلة: إن ذلك ثوابًا للداعي وإن الكافر والفاسق لا يستجاب لهما دعاؤهما لأنهما ليسا من أهل الثواب، ولأن إجابة الله عندهم للداعي تشريف له ورفع من منزلته، وهذا القول عندي غلط من قائله لأنه ليس بمستحيل بأن يقع من الله إجابة لبعض خلقه على غير جهة تشريف للداعي، بل يجوز أن يكون على سبيل الاستصلاح له والاستدعاء بذلك إلى طاعته.

والذي نختاره ونذهب إليه أن الإجابة قد تكون ثوابًا وغير ثواب. وقد تكون للمؤمن وغير المؤمن، بحسب ما يعلم الله جل ثناؤه في فعل ذلك من الصلاح. **(ج١/١٣٥، ١٣٦، ١٣٨)**

٥٥ الأمر بالفعل لا يوجب تكراره:

روي عن النبي ﷺ من طريق أنس صلى الظهر ذات يوم، جلس ثم قال: «**سلوني عما شئتم ولا يسألني اليوم أحد منكم عن شيء إلا أخبرته**؛ فقام الأقرع بن حابس فقال: يا رسول الله! الحج علينا واجب كل عام؟ فغضب ﷺ

حتى احمرت وجنتاه فقال: **والذي نفسي بيده لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت لم تفعلوا، وإن لم تفعلوا لكفرتم، ولكن إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**». وفي هذا الخبر دليل على أن الأمر بالفعل لا يوجب إلا فعلًا واحدًا إلا أن تقوم دلالة بتكريره. **(ج١/١٣٩)**

٥٦ الدليل على صحة العلة:

إن ذلك يستدرك من وجهين: أحدهما أن ينصب العلة فتجري على معلولاتها، ولا يمنع من جريانها نص، فإذا جرت في جميع معلولاتها ولم يكن هنالك مانع من جريانها، دلَّ على صحتها، والوجه الآخر يوجد الحكم بوجودها ويرفع بارتفاعها. ومثل ذلك أن التحريم في الخمر متعلق بالشدة. والدليل على ذلك أن العصير حلال، فإذا حصلت الشدة فيه حصل التحريم، فإذا زالت الشدة عنه وصار خلًّا حل وارتفع التحريم. **(ج١/١٤٠، ١٤١)**

٥٧ العموم لا يستغرق الجنس:

الدليل على من قال: إن العموم لا يستغرق الجنس، قال الله جل ذكره: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] لا يدخل في هذا الخصوص. **(ج١/١٤٢)**

٥٨ تحريم الخنزير:

الخنزير بمجموعه محرم، ولا يجوز الانتفاع منه بشيء، فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون التحريم إنما وقع على ما ذكر في الآية فلم لا يكون الشحم منه مباحًا؟ خالصًا مباحًا، إذ ظاهر الآية خص منه اللحم بالتحريم، قيل له: إن الله تبارك وتعالى حرم شحم الخنزير وغيره من وجوه: أحدهما الإجماع وكفى به حجة؛ ووجه آخر أن الخنزير محرم بكليته حتى شعره، لأن الله جل ذكره

قال: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] فرد الكناية إلى أقرب المذكور وهو الخنزير، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ فأتى بذكر الخنزير بعد اللحم، فرد الكناية إليه فقال: ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾. (ج١/١٤٣)

٥٩ حرمة جماع الحائض:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٦]، وظاهر هذه الآية يبيح نكاح الزوجات (والإماء) في كل حال، ثم قال جل ذكره: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فخصت هذه الآية نكاح كل حائض في وقت حيضها حتى تطهر، ثم سئل النبي ﷺ عن سبايا أوطاس من الإماء، «فنهى عن وطء الحوامل منهن حتى يضعن، وعن الحوائل حتى يحضن»، والحائل التي يأتيها الدم حالًا بعد حال. (ج١/١٤٥)

٦٠ استبراء الصغيرة:

اختلف أصحابنا في الصغيرة من الإماء، فقال بعضهم: تستبرأ أربعين يومًا قبل الوطء، وقال بعضهم بخمسة وأربعين يومًا، قياسًا على الحرة الصغيرة، وكل منهم قد ذهب إلى تأويل بقوله واختياره، والقياس لا يصح إلا على أصل متفق عليه، وليس في ذلك أصل متفق. (ج١/١٤٦)

٦١ انتقال العباد من التخفيف إلى التثقيل:

احتج قوم بأن الله لا ينقل العباد من تخفيف إلى تثقيل، يقال له إن الله تعالى قد نقل المؤمنين من تخفيف إلى تثقيل بأمره إياهم بقتال المشركين بعد أن كانوا بذلك غير معتدين، فقال: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩] فقد صاروا بالتخلف عن القتال متوعدين بعد أن كانوا به غير مأمورين. (ج١/١٤٨)

٦٢ ما في أيدي المشركين فتنة لهم في الدنيا:

مـا دلَّ عليهـا البيان في ظاهـره تعزية لنبيـه ﷺ وإعلامًا بمـا في أيدي المشـركين من زهرة الدنيا غير موصول بنعيم الآخرة وإنمـا هو فتنة لهم في العاجلة ووبال عليهم في الآجل قال جل ذكره: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١]. وقـال جـل ذكـره: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبـة: ٥٥]، كل هـذا القول مـن الله تعالى تعزية لنبيه ﷺ. (ج١/١٤٩)

٦٣ قضاء العبادات عن الميت:

اتفق علماؤنا فيمـا تناهى إلينا عنهـم أن من لزمه فرض الصـلاة والزكاة والحج والصدقة والعتـق عن يمين حنثها أو نذور وجبت عليـه الوفاء بها، وما كان من سـائر الحقوق التي أمر الله بفعلها ولا خصم له من المخلوقين فيها مما هو أمين في أدائها ولم يؤدها ولا أوصى بها أنه لا شيء على الوارث، ولا تعلق عليه أداؤها ولا أداء شـيء منها كان الهالك تاركًا لذلك من طريق النسـيان أو العمد. واختلفوا فيه إذا أوصى بها وأمر بإنفاذها، فقال سليمان بن عثمان وغيره: يجب إخراج ذلك من جملة المال، واحتجوا بأن ما كان واجبًا إخراجه من جملة المال على المأمور أيام حياته لا يجب زواله من جملة المال بعد الموت. وسبيله سبيل سائر الحقوق المأمور بإخراجها من جملة المال. (ج١/١٥١، ١٥٢)

٦٤ الاختلاف حول حجية القياس:

اختلف الناس في القياس على أربعة أضرب، فذهب بعضهم على إثباته في التوحيـد والأحكام جميعًـا. وذهب آخرون إلـى إثباته في التوحيـد ونفيه في الأحكام، وذهب آخرون إلى إثباته في الحكم ونفيه في التوحيد، وذهب آخرون إلى نفيه في الحالين (جميعًا)، وهذا قول داود وبعض أهل الحديث. (ج١/١٥٥)

٦٥ تعريف القياس:

القياس في نفسه هو تشبيه الشيء بغيره والحكم به هو الحكم للفرع بحكم أصله إذا استوت علته وقع الحكم بسببه من أجله. ومثل ذلك أن الله جل ذكره حرم قفيز البر بقفيزين على لسان نبيه ﷺ، فأجمع القائلون بالقياس أن القفيزين من الأرز بقفيزين حرام مثله، لأنه مساوٍ له في علته التي وقع التحريم بها. (ج١/١٥٥)

٦٦ علة التحريم:

اختلفوا بعد اتفاقهم على استوائهما في التحريم في العلة التي وقع التحريم من أجلها، ما هي؟ فزعم قوم أن البر إنما حرم لأنه مكيل، والأرز مكيل مثله. وقال بعضهم: لا، بل من أجل أنه مأكول. والأرز مأكول مثله. وقال قوم: لا، بل وقع التحريم لأنه مكيل ومأكول، والأرز فيه هذان المعنيان مساوٍ له. وقال بعضهم: لا، بل وقع التحريم لأنه مزكى والأرز مثله أيضًا مزكى. (ج١/١٥٥، ١٥٦)

٦٧ حكم التسمية عند التذكية:

قال ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] فكان هذا الخطاب يوجب تحريم كل طعام لم يذكر اسم الله عليه من حيوان أو غيره، إذ ليس في نفس الآية تفضيل لطعام من طعام، فلما اتفق أهل الإسلام على أن المقصود الظاهر في هذه الآية هو الحيوان دون غيره، صح أن الآية خاصة وإن كانت في الظاهر عامة. (ج١/١٥٦، ١٥٧)

٦٨ المعصية لا تكون إلا من قاصد إليها:

الدليل على أن المعصية لا تكون إلا من قاصد إليها قول الله جل ذكره: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. (ج١/١٦٥)

٦٩ الإجمال والتفسير في آيات الطلاق:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلو لم ينقل إلينا بيان حكم المطلقات لكان الواجب علينا أن يجري على كل من وقع عليه اسم مطلقة ثلاثة قروء، إذ لم يذكر في هذه الآية صغيرة ولا كبيرة ولا مؤيسة ولا غير مؤيسة ولا حائل من حامل ولا مدخول بها من غير مدخول بها، فلما قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وقال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ففرق جل ذكره بهذه الآيات بين حكم المطلقات ببيان هذه الآية. (ج١/١٦٦، ١٦٧)

٧٠ الحكمة من تكرار القصص:

إن سأل سائل فقال: من أين جاز أن تكون قصص الأنبياء ويعاد ذكرها في القرآن؟ وما وجه الحكمة في ذلك؟ والتكرار عند الفصحاء غير جائز؟ وقد تجد القصة الواحدة لبعض الأنبياء قد كررت وأعيدت في غير موضع في القرآن؟ يقال له: إن الله جل ثناؤه في إعادتها حكمة لطيفة وهو أن الرجل إذا سمع الموعظة لم يعد عليه ذكرها خفي عليه قدرها وذهب عليه فضلها، فإذا وعظ بها مرة بعد مرة صارت نصيبًا لخاطره وفكره ووقفًا على همه وذكره، ولذلك صارت الخطباء تعيد الموعظة الواحدة في كل مقام ومشهد، وتردد القصة في كل محفل ولا يسمى ذلك عيبًا. (ج١/١٦٨)

٧١ الحج واجب على التراخي:

الدليل لمن قال بتأخير الحج من أصحابنا وما وجب فرضه لغير وقت محظور، أن الله تعالى أوجب الحج على نبيه ﷺ وعلى سائر أمته فلم يحج النبي ﷺ إلا بعد عشر حجج من هجرته، ولا أنكر على من تخلف عن الحج

من أمته، فهذا فرض لم يخيـر الله تعالى بوقته وإنما فعله النبي ﷺ بعد وجوبه بزمـان، واحتج من يخالفهم في ذلك فقال: إن كل فـرض لم يؤقت على أداء فرض فالواجب المسارعة إلى فعله إذا لم يبين إباحة التأخير لأدائه في الكتاب ولا في السُـنَّة. واحتجوا أيضًا أن النبي ﷺ لم يكن يلزمـه الحج إلا في تلك السنة التي حج فيها، ولو كان الحج لزمه قبل ذلك لكان له عذر لإصلاح شأن المسلمين المؤمنين ويشغل محاربة المشركين. (ج١/١٧٢، ١٧٣)

٧٢ قبول البينة بعد اليمين:

اتفق أصحابنا فيمـا علمت أن الحاكم إذا اسـتحلف الرجل على دعوى فقد قطـع الخصومة بينه وبين خصمه بعد أن يحتـج على المدعي: هل لك بينة؟ فإن ادعى ببينة فأهدرها ورضي باليمين بدلًا من إقامة البينة، فإذا أهدر ببينته وأبطلها لم يسـمع منه الحاكم البينة بعد اليميـن. ونحو هذا يقول به داود بن علي. وأما أبو حنيفة والشافعي، فيسمعان البينة بعد اليمين ويحتجان بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**شـاهدا عدل خير مـن يمين فاجرة**»؛ وهذا الخبر إن صـح طريقه فيحتمل التأويل والقول بما قالـه أصحابنا: إن اليمين جعلت لقطع الخصومة، وهي أيضًا في معنى الإبراء من الدعوى، ألا ترى أنه لو أنكر فقال المدعي: قـد أبرأته من دعواي ثم أقام البينة لم يسـمعها منه. (ج١/١٧٦، ١٧٧)

٧٣ هجوم الحاكم على السارق والقاتل:

اتفق أصحابنا ـ إلا من شذ عنهم بقول لا عمل عليه ـ أن للإمام والحاكم أن يهجما على السـارق والقاتل والممتنع بالحق في بيته وأمنه الذي كان قبل ذلك ومن كان في معناهما من المتعدين وإخراجهما إلى حيث ينصف الحاكم بينهما منهمـا؛ وأجمعوا (على) أنهـم لا يهجمون على مديون اسـتدان برأي صاحبه بحق استدانه برأي صاحبه ولو تولى بدفعه. (ج١/١٧٧، ١٧٨)

٧٤ من شروط إنكار المنكرات:

إذا رجا الإنسان قبول أهل المنكر وأمكنه القول كان واجبًا عليه أن ينهى عنه، وإن يئس لم يكن عليه أن ينهى إذا كان قد نهى مرة واحدة، لأن النهي مع الإياس بعد ذلك يكون نفلًا، ومع الرجاء وغلبة الظن يكون فرضًا، وما كان آمنًا على نفسه وهو يرجو مع ذلك وظنٍ يغلب عليه بأن يقبل منه الحق، فعليه أن يقول ويدعو إلى الله ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [فصلت: ٣٣]. ومع الإياس من القبول فالفرض عليه من القول مرة واحدة فيما يكون الإنكار بالقول. (ج١/١٨٠)

٧٥ من المسؤول عن إقامة الحدود:

أجمع علماؤنا على أن إقامة الحد لا تكون إلا لأئمة العدل، ولا يجوز أن يعمها غير العدل من الأئمة، ولا يجوز عندهم الرفعان إليهم فيها ولا في شيء منها. فإن قال: فيجب أن يكون الجبار إذا قام الحد ثم قدر عليه الإمام أن يقيمه ثانية ويعيده عليه؟ قيل له: الجبار قد تعجل وتعدى وفعل فعلًا غيره أولى به منه ولا تجوز إعادته. (ج١/١٨٤، ١٨٥)

٧٦ نقض عهد ذمة عقده إمام جائر:

إذا ظفر الإمام بأرض المسلمين وفيها ذمة قد كان عقدها لهم جبار تلك الأرض الذي كان قد استولى عليها قبل الإمام، لم يكن للإمام أن ينقض ذمة الجبار ويحل عليه ما عقد لهم، وكذلك إن كان الجبار قد أخذ منهم الجزية لأعوام قد نقضت في حال استيلائه على تلك الأرض. (ج١/١٨٨، ١٨٩)

٧٧ الإكراه على الكفر:

إذا أخذ بعض الجبابرة والكفار بالله العظيم مسلمًا فقال له: إن لم تصوبني أو تقر بأن ديني صواب قتلتك، وكان من عادته أن يقتل على مثل ذلك، أو

يقتل من رد عليه أمره، وغلب على ظنه أنه إن لم يفعل له ذلك قتله، فإن له أن يظهر له ما أراد منه بلسانه ويكره ذلك بقلبه، وكذلك إن خاف منه أن يضربه الضرب الشديد الذي يؤدي إلى تلف نفسه، وإن خاف الحبس دون القتل والضرب وأمن به العطش والجوع اللذان يؤديان إلى التلف، فليس له أن يقول ذلك ولا يصوبه ولا يزكيه في فعله. **(ج١/١٨٩، ١٩٠)**

٧٨ الكذب عند الاضطرار:

أباح الله جل ذكره عند الاضطرار الكذب لقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فعذره في هذا الحال وهو يقول: إن الله ثالث ثلاثة وهذا أعظم الكذب، لأنه كذب على الله تعالى، فالكذب على المسلمين أيسر إذا لم يعرف المعاريض، فأما إذا عرف المعاريض فليس له أن يقول إذا قدر، ألا ترى أنهم لو قالوا له: قل إن محمدًا يكذب على الله، وهو يعرف محمدًا آخر يكذب على الله في تنزيل أو تأويل، فقال محمد كذاب: (وهو يعني محمد الكذاب). **(ج١/١٩٢)**

٧٩ الإكراه على الزنا:

إن كلفه الزنا وخاف القتل إن لم يفعل؟ قيل له: لا يجوز له ذلك لأن الزنا ظلم للمرأة فليس له أن يظلم غيره ليحيي نفسه. فإن قال: فإن كانت المرأة راضية بذلك مطاوعة له هل له ذلك؟ قيل له: لا يجوز له أيضًا ذلك ولو طاوعته لأنه ظلم لها لما يكلفها من العار والعيب القبيح والإثم العظيم عند الله ﷻ، وإذا كانت بذلك راضية، لأن الله جل اسمه لم يأذن لها بأن ترضى به، فرضاها بما لم يجعل الله الرضاء لها به لا يصير غير ظلم منه لها.

فإن أكرهت المرأة على الزنا؟ قيل له: عليها أن تمسك جوارحها وليست هي كالرجل لأن الفعل منه، فالمرأة ليس لها فعل ولا تحرم عليها إلا المطاوعة وترك الاضطراب وليس سبيلها كسبيل الرجل. **(ج١/١٩٣)**

٨٠ فداء النفس بالمال:

إن قال: فخبرني عن مؤمن أخذه الجبار بمال كثير يطلبه منه وعلم أنه إن لم يدفع إليه هذا المال أنه يقتله أيجوز أن لا يدفع ذلك إليه وهو يقدر عليه؟ قيل له: لا يجوز إلا أن يدفعه إليه إذا كان عنده أنه يقتله إن لم يدفعه إليه، وعليه أن يفدي نفسه بالمال وإلا كان عاصيًا لربه. (ج١/١٩٣)

٨١ دفع الفداء لفك أسر المسلم:

إن قال: أرأيت إن كان بعض المسلمين في يد عدو وقد أسره وطلب فداء عليه، كان على المسلمين تخليصه بشيء من مالهم؟ قيل له: على الإمام أن يخلصه من بيت المال، فإن لم يكن إمامًا فعلى المسلمين تخليصه، إلا أن يكون المال الذي يطلبه إذا دفعوه إليه أضعفهم (وقوي العدو به على جميعهم) أو ضعفوا به عن عدوهم فهو أشد ضررًا منه عليهم، فحينئذ لا يدفعون إليه شيئًا ولا يلزمهم لأن قتل واحد أيسر على المسلمين من جميعهم. (ج١/١٩٥)

٨٢ إلقاء بعض المال من السفينة لإنقاذ من فيها:

قال بعض فقهاء مخالفينا ـ ولعل ذلك قول الجميع منهم ـ ووافقهم على ذلك أبو معاوية عزاز بن الصقر وغيره من الفقهاء من أهل عُمان في قوم ركبوا سفينة في البحر فخافوا الغرق والهلاك لشدة الحب أن لهم أن يلقوا ما فيها من حمولة الناس وأموالهم ليخلصوا أنفسهم من الموت إذا رجوا ذلك بإلقاء أموال الناس في البحر ويضمنوا القيمة. (ج١/١٩٧)

 باب: في تأويل آية من القرآن

٨٣ الحكمة من تخفيف بعض الأحكام:

إن قال قائل: ما معنى قول الله تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، أيقول: إنه لم يكن له علم قبل ذلك عندما ألزمهم

من الفرض الأول؟ قيل له: هو عالم بما كان وما يكون ولا يخفى عليه شيء، ولكن خفف عليهم وألزمهم هذا الفرض الثاني والله أعلم وأحكم؛ ولما كان المسلمون أقلاء في صدر الإسلام وكانت نياتهم أقوى فرض الله عليهم الفرض الأول لقوة نياتهم، ولما كثر المسلمون وكان الحرص منهم على قتال العدو ضعيفًا خفف المحنة عليهم وألزمهم هذا الفرض الثاني. (ج١/١٩٩)

٨٤ الفرق بين غصب الحب والنخل:

إذا غصب رجل جبار حبًا، فزرعه في أرض نفسه فنمت وطالت، فوجدها صاحبها المغصوبة منه فإن الجبار إن شاء قلعها وأخذها، وإن شاء أخذ قيمتها وهي على تلك الحال. فإن قال قائل: فما الفرق بين غصب النخل والحب؟ قيل له: إن صاحب الحب لا يقدر أن يصير إلى حبه لهلاكه وذهاب عينه وصاحب الفسلة يقدر عليها لأنها قائمة العين فحق صاحبها (عنها) لم يزل فلما زالت عينه (وتلف بالتعدي كان مضمونًا بالبدل أو القيمة، وما كانت عينه قائمة لم تكن الخصومة إلا في عينه). (ج١/٢٠٠)

٨٥ الإقامة في بلد غلب عليه الجبابرة:

أجمع أصحابنا على جواز الإقامة للمسلمين في بلد قد غلب عليها الجبابرة، وأن تعمر فيه الأموال، وتزرع فيه الزرائع، ويغرس فيها الأشجار، مع علمه بأنهم يأخذون منه الأموال على سبيل الخراج من غير أن يستحقوا ذلك المال، وأنهم يستعينون به على ظلمهم وبغيهم. (ج١/٢٠١)

٨٦ منع الإمام عن عمل المغشوش:

للإمام أن يمنع في عمل المغشوش من الدراهم وغيرها، والمزيف والمكحل من الدنانير، وما يصنعه أهل الصناعات من الأمتعة وأهل الأسواق، وله أن يزجر عن ذلك ويعاقبهم عليه بما يراه زجرًا لهم، وأدعى لهم إلى التوبة مما هم عليه من الفعل. (ج١/٢٠٥)

٨٧ الدين المضيق على صاحبه:

لو أن رجلًا عليه ديون كثيرة من أموال اغتصبها ومظالم ارتكبها وله مال يملكه بقدر ما عليه، لم يكن له فيما بينه وبين خالقه أن يتصرف فيه ويحبسه على قضائه في تلك المظالم، إلا بقدر ما يكفيه لقوته الذي يبلغه إلى قوت مثله. فإن قال قائل: فإن وهب منه شيئًا أو باع أو اشترى شيئًا منه أو تزوج عليه، أكان يجوز له ذلك؟ قيل له: نعم هو ملكه وله أن يتصرف فيه تصرف الملاك. كل ذلك يجوز ويحكم به الحاكم، وأما فيما بينه وبين ربه فهو آثم، فإن قال: ولم قلتم إنه يكون مأثومًا مع تجويزكم له التصرف فيه؟ قيل له: إن هذا المال هو مال له، وله أن ينفق منه ويتصرف فيه كيف شاء، وإنما قلنا لا يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله لأن أصحاب المظالم مضيقون عليه فليس له أن يحبس عليهم مالهم. (ج١/٢٠٦)

٨٨ استيفاء الحقوق دون الرجوع إلى الحاكم:

اختلف علماؤنا في رجل مات وعليه دين لرجل، ولم يوص إلى أحد من الناس، ولم يكن لصاحب الدين بينة على الميت، فقال بعضهم: إن قدر على شيء من مال الهالك من العروض والحيوان أخذه سرًّا وباعه واستقضى منه وقبض حقه ويقيم نفسه في ذلك مقام الحاكم.

وقال آخرون: ليس له ذلك ويكون متعديًا في الظاهر والباطن، لأنه يفعل بغير أمر الله لأنه ليس بوكيل فيما يبيع ولا وصي. فأجمعوا على أنه إذا وجد في مال الهالك مثل عين ماله من الجنس الذي له من الذهب والفضة، أو ما يضبط بالكيل والوزن ويتساوى ولا يختلف أن له أخذ ذلك إذا قدر عليه سرًّا ولا يأخذه جهارًا، ويواجه بأخذه ظاهرًا لأنه يكون متعديًا في الظاهر. (ج١/٢١٠، ٢١١)

٨٩ حكم اللقطة:

اختلف الناس في اللقطة لما جاءت من الأخبار المختلفة فيها، فروي أن النبي ﷺ: «سأله أعرابي عن لقطة لقطها فقال له: **عرفها سنة فإن جاءك مدعيها بوصف عقاصها ووكائها فهي له وإلا فانتفع بها**».

وروي أن زيد بن ثابت التقط صرة فيها مائة دينار فجاء إلى النبي ﷺ فقال له: «**عرفها سنة فمن جاءك بالعلامة**، وقيل إنه قال: **أمارتها ووعاؤها ووكاؤها فادفعها إليه** ثم جاءه بعد انقضاء السنة فقال: يا رسول الله عرفتها سنة، فقال: **عرفها سنة أخرى**، ثم جاءه بعد انقضاء السنة الثانية فأخبره أنه قد عرفها. فقال: **هو مال الله يؤتيه من يشاء**». وقال بعض مخالفينا إنه قال: «**هي لك وهي مال الله يؤتيه من يشاء**»؛ ولم يصح معنا هذه الزيادة، فيحتمل أن يكون الأعرابي التقط شيئًا يسيرًا، ويحتمل أن يكون الأعرابي فقيرًا فأمره بالانتفاع بها، فهو إذًا أحق بها لفقره. وأما أمره لزيدٍ بن ثابت بتعريفها لسنتين، فيحتمل أن يكون لعظم خطرها رجاء أن تصير إلى صاحبها، وقال بعض أهل العراق: لا تدفع اللقطة إلا بشاهدي عدل، كقول بعض أصحابنا إنها مال، والأموال لا تدفع إلا بالبينة، واتباع السُّنَّة عندي أول إذا كانت مخصوصة بهذا الحكم من سائر الأموال.

وقد قال بعض مخالفينا ـ ووافقه على ذلك بعض أصحابنا ـ إن للملتقط أن يردها إلى مكانها ولا شيء عليه، وهذا عندي غلط من قائله لأنه عرضها للتلف بإلقائه لها بعد أن صارت في يده وخلصت لصاحبها عنده. **(ج١/٢١٣، ٢١٤)**

٩٠ تعريف اللقطة في المساجد:

قال بعض أصحابنا: إن تعريفها في المساجد التي يحضرها الناس للجماعات والجوامع، وهذا لعمري أبلغ الإنذار بها، وفي نفسي من ذلك سبب، لأن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي بال في المسجد: «**إنما بنيت هذه المساجد** أو قال: **جعلت المساجد لذكر الله والصلاة**». **(ج١/٢١٧)**

٩١ انتفاع الملتقط باللقطة:

الذي نختاره أن الملتقــط إذا قصد إلى أخذها محتســبًا لربها في حفظها عليه، غير متعد فيها، وكان فقيرًا فليأكلها وهو أحق بها بعد تعريفه إياها ســنة، إذا كانت مما يوصل إلى معرفتها، وكانــت مما تبقى إلى تلك المدة، وإن كان غنيًّا تصدق بها بعد المدة على الفقراء، وإن صح لها مالك رجع بقيمتها على الملتقط غنيًّا كان أو فقيرًا. (ج١/٢١٨)

٩٢ من وجد الركاز:

من وجــد ركازًا فهو أحق بــه، وليس عليه فيــه تعريف، وهــو دفن في الجاهلية. وإن وجده ظاهرًا على وجه الأرض فــلا أحفظ فيه قولًا، وأحب أن يكون سبيله ســبيل اللقطة أنها عندي بمنزلة ما يسقط من الناس من الأموال، لأنها مخالفة لوصف الركاز الذي هو كنز. (ج١/٢١٩)

٩٣ لقطة الصبي:

إن وجد الصبي اللقطة أخذها الإمام من يــده ودفعها إلى ثقة يعرفها، فإن لم يجد لها طالبًا فهي للصبي إن كان فقيرًا فكان أحق بها من غيره من الفقراء. (ج١/٢١٩)

٩٤ لقطة المتعدي:

إن ظهر الإمام على من يعرف بالتعدي على أموال الناس والخيانة لهم في أموالهم قــد التقط لقطة، فعندي أنه يأخذها من يده ويجعلها في يد نفســه من الناس ليعرفها، فإذا مرت المدة ولم يعرف لها ربًّا، ردها إليه إن كان فقيرًا، وإن كان غنيًّا تصدق بها على الفقراء. (ج١/٢١٩، ٢٢٠)

٩٥ الإشهاد عند رد اللقطة:

اتفق أصحابنا في اللقطة على من التقط لقطة لها أمارة أن عليه تعريفها والمبالغة في طلب ربها سنة كاملة. واختلفوا في تسليمها، فقال بعضهم: لا يجوز دفعها إلا بشاهدي عدل مع دعوى المدعي لها لأنها مال، والأموال لا تجوز أن تنتقل على وجه الحكم ولا يحكم لمدعيها بها إلا بشاهدي عدل لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين**». وقال الباقون ـ وهم الأكثر وعلى قولهم العمل وإليه نذهب ـ أن اللقطة مخصوصة بحكم، وعلى ذلك النقل وعمل الناس، فإن النبي ﷺ أمر بتسليم اللقطة إلى من جاء يدعيها وجاء بعلامتها وهو وعاؤها ووكاؤها. **(ج١/٢٢٠)**

٩٦ ضمان اللقطة بعد التصدق بها:

إن لم يجد ربها وعدم معرفة صاحبها تصدق بها ملتقطها على الفقراء، وأجمعوا على تضمينه إياها بعد ذلك، وجعلوا الخيار لربها إذا جاء يطلبها. وصح أنه كان مالكًا لها إن شاء أخذ بدلها مالًا مثلها أو الثواب الذي هو عوض عنها، ولم أعلم أن أحدًا من أهل الخلاف عليهم أوجب الضمان على الملتقط لها إذا بالغ في طلب ربها ثم تصدق بها بعد سنة أو سنتين على ما جاء الخلاف بينهم.

والحجة توجب عندي أن اللقطة إذا أخذها الآخذ لها على وجه التعدي أو الغفلة أن سبيله في أمرها سبيل من يلزمه ضمان مال لأحد من الناس لا يعرفه إذا تصدق به على الفقراء بعد إياسه لمعرفة صاحبه. وإذا تناول اللقطة وكان أخذه إياها ليحفظها لصاحبها من طريق الاحتساب والقربة إلى الله في ذلك، وأن لا يضيع مال امرئ مسلم بين ظهراني المسلمين وهم يقدرون على حفظه، لم يلزمه الضمان إذا تصدق بها على الفقراء بعد إياسه من معرفة صاحبها. **(ج١/٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢)**

٩٧ من حلف عن بيع شيء فبادل به:

اختلف أصحابنا فيمن حلف عن بيع شيء معين فبادل به، فقال محمد بن محبوب: يحنث ولم يره غيره حانثًا. والنظر يوجب عندي وقوع الحنث على ما ذهب إليه أبو عبد الله، لأن البدل يسمى بيعًا على التوسع، والدليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، فسمى استبدالهم الكفر بالإيمان شراء منهم لذلك. (ج١/٢٢٥)

٩٨ الإحسان إلى أهل الذمة:

أجمع علماء أصحابنا فيما علمت على المنع من مصافحة أهل الذمة، وأن يعادوا إذا مرضوا، وأن يكنوا إذا خوطبوا، وأن يبدأوا بالسلام إذا لقوا؛ والنظر لا يوجب عندي ذلك إلا من قصد إلى تعظيمهم والإجلال لهم بذلك. ألا ترى إلى قول الله جل ذكره: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩]. (ج١/٢٢٦)

٩٩ تكرار لفظ البيع في العقد:

إن قال قائل: لم جاز لأهل الشروط تكرار ذكر البيع وغيره في الكتاب، ولم يجيزوا بذكره مرة واحدة عن إعادة ذكره مرة ثانية حتى قالوا: اشترى فلان جميع الأرض، وهذا كلام حتى أعادوا هذا فقالوا: اشترى؟ قيل له: هذا كلام ليس بتام حتى يوصل بأسباب البيع والأسماء، والأسباب إذا فصلت بين اسم المشتري واسم المشترى منه احتيج إلى إعادة ذكر «اشترى» مرتين، ليكون كلامًا تامًّا. (ج١/٢٢٧)

١٠٠ ذنوب الأنبياء كانت نسيانًا أم عمدًا:

اختلف الناس في ذنب آدم عليه السلام وذنوب سائر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، مع إجماع أهل العلم على أنها كلها كانت صغائر، وأن الأمر فيها لم يكن على ما يأتي به الجهال من القصاص، ولا ما يرويه بعض أهل الحديث عن جهلة أهل الكتاب. وقال قوم: إنها كانت عمدًا مع الذكر المنهي إلا أنهم كان معهم عليهم السلام من الخوف والوجل والإشفاق ما لا يكون عند مثلهم. قالوا: لو لم تكن عمدًا لم تكن ذنوبًا.

وقال قوم: كان ذنبه عن قصد الأكل، ولم يكن كالرجل يريد الشيء فيفعل غيره على طريق السهو، ولكنه كان غافلًا عن النهي وناسيًا له.

وقال بعضهم: بل كان ذنب آدم عليه السلام من جهة الغلط في التأويل، وحين اجتهد وأخطأ، وكذلك سائر الأنبياء صلوات الله عليهم.

وقال بعض هؤلاء: للأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين أن يجتهدوا فيما لم يأت فيه بعينه أمر ولا نهي، فأما ما أتى فيه النهي فعليهم أن يتوقفوا ويتحفظوا على الذي اجتهد فيه آدم صلى الله عليه وسلم لم يكن مما يخاف فواته، كأمور الحرب وما أشبهه، وإنما كان أمرًا مال إليه بطبعه، وعملت فيه الشهوة له. **(ج١/٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢)**

١٠١ الكلمات التي تلقاهن آدم:

أما الكلمات التي تلقاهن آدم عليه السلام من ربه، فالذي وجدت في الرواية عن ابن عباس أنهن أي: «**رب إني تبت إليك وأصلحت**» فجاءه الجواب: إذًا أرجعك إلى الجنة، واستغفر آدم ربه فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم، ويروى عن الضحاك قال: الكلمات هن قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، ووجدت عن مجاهد وسعيد بن جبير والحسن قالوا: هن ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾، والذي عندي ـ والله أعلم ـ ما يدل به عليه ظاهر الكتاب، وفي بعض الروايات

ما يدل عليه أن الله ﷻ كان أوحى قبل ذلك: أن من أذنب ذنبًا صغيرًا أو كبيرًا ثم ندم على ما فاته، وعزم على أن لا يعود، واعتقد على أنه ظالم لنفسه فيما صنع من أنه قد خسر وخاب إن لم يغفر له ذنبه، وعلمت صحة جميع ذلك منه، فإني أتوب عليه، فتلقى آدم ذلك من قول ربه وعمل به صلوات الله عليه، ويدل على هذا ما أخبر جل ذكره في كتابه حاكيًا عنهما أنهما قالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾. (ج١/٢٣٣، ٢٣٤)

١٠٢ أخذ الضالة:

قال الله تعالى جل ذكره: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، وقال النبي ﷺ: «**دماؤكم وأموالكم عليكم حرام**»، فالواجب على من وجد أنه تملك في قرية من قرى الإسلام أو حيث يكون مثلها محظورًا على الناس تملكه، فعليه أن يتقي الله تبارك وتعالى فيها، ولا يقصد إلى أخذها إلا قصدًا محتسبًا لصاحبها بالاحتياط له في حفظها، وتجنبه إياها عندي أسلم من أخذها، لما ورد من التشديد في أمر الضالة. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يؤوي الضالة إلا ضال**». (ج١/٢٣٤، ٢٣٥)

١٠٣ الفرق بين الضالة واللقطة:

إن قال قائل: لم لا يساوى بين الضالة واللقطة وهما مال، وهل الضالة إلا مال يلتقط كالدراهم والدنانير مال يلتقط؟ قيل له: إن الضالة لا تكون إلا في الحيوان، وقد فرق النبي ﷺ بين الضالة واللقطة في الحكم. والعرب لا تعرف الضالة في الدراهم والدنانير فلا يقع عليها اسم ضالة، والمتعارف من كلام العرب أن يقول قائلها: ضلت إبلي وضلت غنمي، ولا يقول: ضلت دراهمي ودنانيري.

وقد سئل النبي ﷺ عن ضالة الإبل فنهى عن أخذها وأمر بتعريف اللقطة. فهذا فرق بين حكم الضالة وحكم اللقطة. (ج١/٢٣٥، ٢٣٦)

باب: في الوضوء

١٠٤ حكم الوضوء ودليله:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. ففرض الطهارة بالماء من كتاب الله ﷻ ومن سُنَّة نبيه ﷺ، فأما من الكتاب فقوله جل ذكره: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] يعني مطهرًا، لأن الطهور في اللغة هو الفعول للطهارة، ومن السُّنَّة قول النبي ﷺ أنه قال: «**الماء طهور لا ينجسه شيء**»، فكانت هذه الصفة منه عليه السلام مضارعة الآية. وفي رواية أخرى عنه ﷺ أنه قال: «**الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه**»؛ ولا اختلاف بين الناس في تأويل هذا الخبر، والاتفاق حجة، والاختلاف منهم رأي، واتباع الحجة أولى من اتباع الرأي الذي ليس بحجة. **(ج١/٢٤١، ٢٤٢)**

١٠٥ الماء الطاهر المطهر:

الماء الطاهر المطهر باتفاق الأمة: ماء السماء، وماء البئر، وماء العيون، وماء البحر. إلا في قول عبد الله بن عمرو بن العاص في ماء البحر وحده، واتباع السُّنَّة أولى من قول عبد الله بن عمرو. ولما روي عن النبي ﷺ عن رجل سأله عن ماء الصلاة وليس معنا ماء إلا لشفاهنا، فقال رسول الله ﷺ: «**هو الطهور ماؤه والحل ميتته**». **(ج١/٢٤٢)**

١٠٦ الماء المستعمل:

ماء طاهر لا يجوز التطهر به للصلاة: الماء المستعمل والماء المضاف إلى صفة لا يعرف إلا بها مما لا يتميز منها ولا يقع عليه اسم ماء مطلق، كنحو ماء الباقلاء وماء الزعفران وماء الورد ونحو ذلك مما هو طاهر في نفسه غير مطهر للأحداث، إلا أحداث لا تزول إلا به. **(ج١/٢٤٢)**

١٠٧ فرائض الطهارة:

الفرائض في الطهارة للصلاة ست خصال: الماء الطاهر، والنية، وغسل الوجه، واليدين. ومسح الرأس، وغسل القدمين. (ج١/٢٤٣)

١٠٨ دليل فرضية النية:

الحجة في وجوب النية قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] والنية عقد بالقلب، وعزيمة على الجوارح. (ج١/٢٤٣)

١٠٩ دليل فرضية الطهارة:

الحجة في وجوب التطهر بالماء الطاهر قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورٗا﴾ [الفرقان: ٤٨]. (ج١/٢٤٣، ٢٤٤)

١١٠ دليل فرضية غسل الأعضاء:

الحجة في وجوب غسل الأعضاء قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: ٦]. (ج١/٢٤٤)

١١١ حد الوجه:

حد الوجه المفترض غسله من أول منابت شعر الرأس إلى أصل الأذن، وما أقبل من الوجه إلى الذقن، الدليل على هذا قول الله: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. والوجه في لغة العرب ما واجه الشيء. (ج١/٢٤٤)

١١٢ دليل فرضية غسل المرفقين:

الحجة في غسل المرفقين مع اليدين قول الله ﷻ: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. (ج١/٢٤٤)

١١٣ مسح جميع الرأس:

مسح جميع الرأس واجب في الطهارة عند بعض أصحابنا، والنظر عندي يوجبه، والحجة لمن ذهب إلى هذا الرأي قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فأفاد بهذه الآية أن الطواف بالبيت العتيق جميع البيت. وقال أكثر أصحابنا: إن مسح بعض الرأس من مقدمه يجزي للماسح. والحجة لهم على ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه «مسح بعض ناصيته» والناصية بعض الرأس وهو مقدمه، وروي عن النبي ﷺ أنه «مسح بعض رأسه». **(ج١/٢٤٥، ٢٤٦)**

١١٤ وجوب غسل القدمين:

الحجة في وجوب غسل القدمين وأن الغسل أولى من المسح عليهما وإن كانا في التلاوة سواء، لأن بعض القراء قرأوا: (**وأرجلكم**) بالنصب، وبعض قرأوا: (**وأرجلكم**) بالخفض. فمن قرأ بالنصب فصل بين المسح والغسل بالإعراب، وكل ذلك أشبه بفعل النبي ﷺ وبأمره لأمته، لأنه المنقول إلينا عنه فعل الغسل، وما نقل إلينا من قوله ﷺ: «**ويل للعراقيب من النار**»، فهذا نهي يوافق ما أوجبت القراءة التي تذهب إليها، على أن الأغلب من القراء على ما يذهب إليه فنحن مع الأغلب منهم. وقد أمر رسول الله ﷺ بلزوم الجماعة، والدليل من ذلك الإجماع أنهم أجمعوا جميعًا أن من غسل قدميه فقد (أدى) الفرض الذي عليه.

واختلفوا فيمن مسح عليهما فنحن معهم فيما اتفقوا عليه، والإجماع حجة، والاختلاف ليس بحجة. **(ج١/٢٤٧)**

١١٥ الترتيب في غسل أعضاء الوضوء:

اختلف الناس في غسل بعض الأعضاء، فقال بعضهم: يجوز تقديم ما تأخر ذكره في تلاوة الآية، وقال بعضهم: لا يجوز إلا على الترتيب الذي ذكره

في التلاوة. وذهب أصحابنا إلى جواز التقديم والتأخير ما لم يقصد المتطهر بذلك الفعل مخالفة السُّنَّة؛ والنظر عندي يوجب أن يكون على الترتيب الذي ذكره في الآية، لأن قوله ﷻ: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، قالوا: وهنا واو النسق. قال ﷺ على الصفا: «**ابدؤوا بما بدأ الله به**»، فدل بسُنَّته عليه السلام على أن فعل ذلك يكون متواليًا. **(ج١/٢٤٧، ٢٤٨)**

١١٦ سنن الوضوء والدليل عليها:

السُّنَّة في الوضوء للصلاة ست خصال: التسمية، وغسل اليدين، والاستنجاء، والمضمضة، والاستنشاق، والمسح بالأذنين، والحجة في التسمية قول النبي ﷺ: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله على وضوئه**».

١١٧ الحجة في غسل اليدين:

الحجة في غسل اليدين قوله عليه السلام: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا فإنه لا يدري أين باتت يده**». والحجة في الاستنجاء بظاهر التنزيل وهو ما أثبته من المدح لأهل قباء قول الله تبارك وتعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ والحجة في المضمضة والاستنشاق هو ما نقل عن النبي ﷺ من فعله مواظبًا عليه وأنه كان يبدأ بهما قبل الأعضاء، فهذه سُنَّة منقولة إلينا عنه عملًا منه في الليل والنهار. والحجة في مسح الأذنين مستنبط من الإجماع وهو أنهم أجمعوا جميعًا أن الماسح عليهما لا يجزيه من المسح على رأسه. **(ج١/٢٤٩، ٢٥٠)**

١١٨ الفرائض التي لا تتم الصلاة إلا بها:

سبع خصال: النية، والطهارة، والسترة الطاهرة، وطهارة الموضع الذي يستقر المصلي عليه، والعلم بالوقت، والتوجيه إلى الكعبة، والقيام منتصبًا عند فعل الصلاة. **(ج١/٢٥١)**

١١٩ دليل وجوب النية:

قول الله جل ذكره: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقول النبي ﷺ: «**نية المؤمن في العمل خير من عمل لا نية فيه**». الدليل على ذلك قول الله جل ذكره: ﴿لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾ [القدر: ٣] وليلة القدر فيه. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**يحشر الناس يوم القيامة بأعمالهم**». **(ج١/٢٥١)**

١٢٠ دليل وجوب الطهارة:

الحجة في وجوب الطهارة قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]. **(ج١/٢٥١، ٢٥٢)**

١٢١ دليل وجوب ستر العورة:

الحجة في وجوب ستر العورة قول الله ﷻ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وقوله ﷻ: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١]، وأجمعوا أن المصلي إذا صلى وهو عريان يجد السبيل إلى السترة الطاهرة أن صلاته باطلة. **(ج١/٢٥٢)**

١٢٢ الحجة في وجوب الطهارة:

الحجة في وجوب طهارة الثوب هو ظاهر التنزيل، قال الله ﷻ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾ [المدثر: ٤]، وقوله: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾، والزينة لا تكن نجسة مستقذرة، وأجمعت الأمة أنه لا يجوز أن يصلى بالثوب النجس مع الإمكان لغيره. **(ج١/٢٥٢)**

١٢٣ الحجة في وجوب طهارة الموضع:

الحجة في طهارة الموضع قول الله ﷻ: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا﴾ [النساء: ٤٣] وهو الطاهر. وقول النبي عليه السلام: «**جعلت لي الأرض مسجدًا وترابها طهورًا**». **(ج١/٢٥٢، ٢٥٣)**

١٢٤ الحجة في وجوب دخول الوقت:

الحجة في وجوب الصلاة بعد العلم بدخول الوقت وأنه لا تجوز على غير علم قول الله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] يعني زوالها، أفادنا بهذه الآية مواقيت الصلاة، وأما ما روي عن النبي ﷺ في تعريف جبرائيل عليه السلام له مواقيت الصلاة دلالة على العلم بها، ومن اتفاق الأمة ما يدل على صحة ذلك أنهم أجمعوا أن الله جل ذكره لا يتعبدهم بمجهول. **(ج١/٢٥٣)**

١٢٥ الحجة في وجوب التوجه للقبلة:

الحجة في وجوب (التوجه) إلى الكعبة ما قال الله تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]. **(ج١/٢٥٣)**

١٢٦ دليل وجوب القيام في الصلاة:

الحجة في وجوب القيام قول الله عز وجل: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٩١] فأفادنا بهذه الآية أحوال المصلي، فحال القيام مع القدرة، وحال القعود مع العجز، وحال الاضطجاع مع المرض وعدم الاستطاعة. **(ج١/٢٥٣، ٢٥٤)**

١٢٧ غسل الوجه:

الوجه ما واجه به الإنسان، لأن العرب لا تعقل إلا ما ظهر لها وواجهها، وإنما خوطبت بما تعرفه في لغتها، وليس انكشاف الشعر من مواضعه بزائد في طهارته، وغسل مواضع اللحية واجب لأنه مواجه به إذا لم يكن هناك شعر، فإذا ظهر فيه شعر يستره ولم يمكن وصول الماء إليه إلا بماء جديد ـ وذلك شديد أو غير شديد ـ لم يجب غسله، لأن اسم غسل قد زال عنه، وليس يصح عندي ما قاله بعض أصحابنا في إيجاب تخليل اللحية، ولا قول من أمر بذلك استحبابًا، ومن فعله فهو عندي غير ملوم. ومن تركه فليس بمتأثم. **(ج١/٢٦٢)**

١٢٨ إيجاب النية:

قال الله جل ذكره: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] وأجمع المسلمون أن التطهر عبادة تعبد الله بها عباده، فلا يجوز إلا بنية، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»، فإذا لم تكن للمتطهر نية لم يكن له ذلك العمل، ووجه آخر: هو أن صورة الفعل وهيئته لا تدل على طاعة ولا معصية، وإنما يصير الفعل طاعة أو معصية إذا أضيفت إليه النية. **(ج١/٢٦٤)**

١٢٩ وضوء الوجه:

حد الوجه من منابت شعر الرأس إلى الذقن وإلى الأذنين، سواء إن كان المتطهر ذا لحية أو غير لحية، والمنشا داخل في الوجه، وهو البياض الذي بين العارض والأذن، وليس عليه إيصال الماء إلى أصول شعر اللحية، الدليل على ذلك أن النبي ﷺ توضأ واحدة واحدة، وليس في وسع الإنسان وطاقته إيصال الماء إلى أصول الشعر إذا كان كثيفًا بمرة واحدة. **(ج١/٢٦٨)**

١٣٠ مسح الرأس:

تنازع الناس في مسح الرأس، فقال قوم: يمسح جميعه، وقال آخرون: الربع، وقال آخرون: الثلث، وقال آخرون: بالناصية. وقال آخرون: أقل ما يقع عليه اسم ماسح. **(ج١/٢٦٨، ٢٦٩)**

١٣١ الاستنشاق:

تنازعوا أيضًا في الاستنشاق، فقال قوم: واجب ولا يصح اسم الطهارة إلا به، واحتجوا بقول النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «**إذا استنشقت فأبلغ إلا أن تكون صائمًا**»، قالوا: والأوامر على الوجوب؛ وقال قوم: غير واجب. واحتجوا بقول النبي ﷺ للسائل عن الطهارة: «**توضأ كما أمر الله**»، فرد ذلك إلى القرآن،

والذي يوجبه النظر عندي أن الطهارة لا تتم إلا به لقول النبي ﷺ للقيط بن صبرة، وقوله لغير لقيط: «**إذا توضأت فضع في أنفك ماء ثم استنشق**». (ج١/٢٦٩)

١٣٢ حكم الأذنين في الوضوء:

اختلف الناس في حكم الأذنين، فقال قوم: هما من الرأس، وقال بعضهم: هما من الوجه، وقال آخرون: ظاهرهما من الرأس، وباطنهما من الوجه. فمن ذهب إلى أنهما من الوجه غسلهما مع الوجه، ومن ذهب إلى أنهما من الرأس مسحهما مع الرأس؛ ومن ذهب إلى أن ظاهرهما من الرأس وباطنهما من الوجه مسح ظاهرهما مع الرأس وغسل باطنهما مع الوجه. والنظر يوجب عندي أن مسحهما غير واجب، ولست أنكر أن يكونا من الرأس. (ج١/٢٧٠)

١٣٣ غسل أو مسح القدمين:

لما رأيت الناس يتنازعون في وجوب مسح القدمين أو غسلهما وأحببت غسلهما ومسحهما أن يؤتى بهما في مسح الصلاة والطهارة لها به يوجب القراءتين، وإن أتى بغسل يشتمل على المسح أجزأه ذلك، وقد اتفقوا على صحة القراءتين، وأن الآية قرأها الصحابة بالنصب والخفض، فالخفض يوجب المسح لأنه معطوف به على الرأس، والنصب يوجب الغسل لأنه معطوف به على الوجه واليدين. وأجمع الكل على أن القراءتين صحيحتان فصارتا بمثابة الآيتين، والآيتان إذا أوردتا ولم يكن في الأخذ بواحدة رفعًا للأخرى وأمكن استعمالهما وجب إتيان ما تضمنتاه، فإذا كان هذا كذا فالواجب أن يأتي المتوضئ بغسل يشتمل على مسح ليكون في ذلك استعمال القراءتين. (ج١/٢٧٢)

١٣٤ تثليث الغسل في الوضوء:

المستحب للمتوضئ للصلاة أن يتوضأ ثلاثًا لكل عضو مأمور به، فإن توضأ واحدة فهو الفرض إذا عم الجارحة بها، لما روي عن النبي ﷺ: «أنه توضأ واحدة واحدة، ثم قال: **هذا وضوء لا تقبل الصلاة إلا به**، ثم ثنى فقال: **من ضاعف ضاعف الله له**، ثم أعاد الثالثة وقال: **هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي**». (ج١/٢٧٤)

١٣٥ كراهية التفريق في الوضوء:

أُكره أن يكون الوضوء متفرقًا، لأن من نقل كيفية الوضوء عن النبي عليه السلام لم يذكر أن النبي ﷺ فرق وضوءه، ولا أعلم واحدًا منهم فرق الوضوء إلا في موضع واحد. وقوله عليه السلام: «**هذا وضوء لا تقبل الصلاة إلا به**» مع فعله له في موضع واحد يدل على ذلك، لأن النبي ﷺ مقتدى به في قوله وفعله. (ج١/٢٧٤)

١٣٦ استعمال الماء لمن يخاف على نفسه الضرر:

إذا كان عند إنسان ماء يخاف على نفسه إن استعمله؛ من برد أو عطش يلحقه فيتلفه وهو محدث، وقد أمر بالصلاة فلا يحل له أن يستعمله لطهارة، فإن استعمله لذلك كان عاصيًا لربه. (ج١/٢٧٦)

١٣٧ استعمال الماء المغصوب والمسروق:

كذلك المغتصب للماء والسارق له أيضًا؛ لأن الطهارة عبادة وفعلها ثواب يستحقه من فعل تلك العبادة التي أمر بها، فإذا فعل ما نهي عنه كان فعله معصية لا يكون طاعة ولا يثاب عليها فاعلها، وإذا كان الإنسان في موضع يقدر على الماء لم يكن له أن يتيمم للجنازة، لأن الله تعالى أباح العدول إلى التراب عند عدم الماء، وأما عند وجود الماء والقدرة على استعماله فلا سبيل إلى العدول عنه. (ج١/٢٧٦)

١٣٨ التيمم لصلاة الجنازة:

وجدت محمد بن جعفر يذكر في الجامع أن من خاف فوت الجنازة في الحضر، ولم يكن المـــاء بحضرته وهو محدث أنه يتيمم ويصلي، والله أعلم ما وجه هذا القول؛ ونحن نطلب الحجة لهذا القـــول الذي ذكره إن كان قولًا من قول أصحابنا رضي الله عنهم. **(ج١/٢٦٧، ٢٧٧)**

١٣٩ كيفية طهارة من لا يجد ماءً كافيًا:

إن كان عند الرجل ماء وهو محدث من غائط أو بول ولا يكفيه لغســـل حدثه وطهارة أعضائه، أنه كان عليه في قول بعض أصحابنا بالاســـتنجاء، فإذا حصل طاهرًا ولـــم يجد ماء لأعضائـــه يتيمم. وكان عند أصحـــاب هذا القول مخاطبًا بالآية: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال بعضهم: عليه إماطة النجاســـة ونقلها عن بدنه ثم يســـتعمل الماء لأعضائه التي خوطب بتطهيرها بالماء عند قيامه إلى الصـــلاة، والتطهر يوجب عندي أنه مخير في اســـتعماله لأيهما شاء لأنهما فرضان. **(ج١/٢٨٠، ٢٨١)**

١٤٠ الأولوية في استعمال الماء:

إذا كان عند رجل ماء واجتنب وأجنب رجـــل وطهرت امرأة من حيضها ومات إنسان، كان بعض أصحابنا يذهب إلى أنه يجود به على من يشاء منهم. والنظر عندي يوجب أن يغسل به الميت، أو يدفعه إلى من يغسل لأن النبي ﷺ قال: «**اغسلوا أمواتكم**»، وهو داخل في الفرض بالأمر ولم يخاطب في الجنب والحائض. وإذا كان هـــو الجنب، فهو أولى به وليس لـــه دفعه إلى غيره، لأنه مخاطب بالطهارة إذا كان قادرًا عليها بالماء، وهو قادر على ذلك.

وإذا كان الماء للميت فهو أحق به، وليس لأحد أن يأخذه لنفســـه إلا أن يخاف واحد على نفسه العطش فله إحياء نفسه ويضمن لورثته بالثمن في أكثر قول أصحابنا. **(ج١/٢٨٢، ٢٨٣)**

١٤١ الاجتمار:

ثبت أن رسول الله ﷺ أمر بالاجتمار؛ والاجتمار إزالة النجو بالحجارة الصغار، ويسمى حصى أيضًا، وتسمى جمار مكة حصى لصغرها.

ويقال للمستنجي بالحجارة: استطاب الرجل، ومنه قيل: استطاب، فهو مستطيب إذا استنجى؛ يريد بذلك أنه طيب نفسه بإزالة الأذى عنها. فإذا وجد الإنسان الماء لم يكن له استعمال غيره لأن فيه غاية الاستطابة، ولأن النبي ﷺ أراد بالاستنجاء الاستطابة، وبالماء أبلغ الاستطابة والتنظيف. **(ج١/٢٨٣، ٢٨٤)**

١٤٢ الوضوء من المذي:

الوضوء من المذي واجب لقول النبي ﷺ: «**الوضوء من المذي والغسل من المني**»، فالطهارة واجبة منه باتفاق الأمة. وقد روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: لو جرى فسال على فخذي لم أقطع منه الصلاة. وسُنَّة النبي ﷺ قاضية عليه. **(ج١/٢٨٥)**

١٤٣ النوم من نواقض الوضوء:

النوم مع الاضطجاع ينقض الوضوء لقول النبي ﷺ: «**إن الوضوء على من نام مضطجعًا**»، وروي ذلك عن ابن عباس عنه ﷺ، وكان أبو موسى الأشعري لا يرى النوم ينقض الطهارة على كل حال، ومن طريق ابن عباس أن النبي ﷺ سجد فنام، حتى غط فنفخ، فقام فصلى، فقلت: يا رسول الله قد نمت، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما الوضوء على من نام مضطجعًا**». **(ج١/٢٨٥، ٢٨٦)**

١٤٤ الوضوء مما مست النار:

الوضوء لا يجب مما مسته النار، فإن قال قائل: فقد روي عن النبي ﷺ أنه توضأ مما مست النار، قيل له: الوضوء في لغة العرب مأخوذ من النظافة.

يريد مـــن النظافة، فقد يمكن أن يكون المـــراد بالوضوء في النظافة في هذا الموضع وهو غسل اليد استحبابًا لا إيجابًا. (ج١/٢٨٧)

١٤٥ الاستنجاء:

الاستنجاء مأخوذ من النجو، وهو ما ارتفع من الأرض، وكان الرجل إذا أراد قضاء حاجته استتر بنجوة، وقالوا: ذهب ينجو، كما قالوا: ذهب يتغوط إذا أتى الغائط، وهو الموضع المطمئن من الأرض. ثم يسمى الحدث نجوًا باسم الموضع، (واستحق لعلة)، واشتق لاســـم الحدث اسم من المكان الذي ينتهى إليه به، كما سمي المتمســـح بالأحجار الماسح بها مســـتجمرًا، لأن الحجارة الصغار تسمى جمارًا، كما تسمى حجارة العقبة جمارًا. (ج١/٢٩٠، ٢٩١)

باب: في المياه وأحكامها

١٤٦ الماء القليل إذا لاقته نجاسة:

تنازع المســـلمون في القليل من الماء إذا دخلته النجاسة فلم تغير له لونًا ولا طعمًـــا ولا ريحًا، فقال القائلون: الماء نجس مع ارتفاع أعلام النجاســـات. وقال قائلون: الماء طاهر إذا لم يكن فيه شيء من أمارة النجاسة. (ج١/٢٩٢)

١٤٧ أنواع المياه:

المياه ثلاثة: فماء مضاف إلى الواقع فيه، وماء مضاف إلى الخارج منه، وماء مضاف إلى ما كان يقوم به، فالماءان المتقـــدم ذكرهما لا يجوز التطهر بهما وإن كانا طاهرين. إذ اســـم الماء لا يقع عليهما مطلقًا، والماء الذي ورد الشرع به من الذي اســـتحق اســـم الماء مطلقًا، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النســـاء: ٤٣]، ومـــاء يضاف إلى مكان، فجائز التطهر به، لأن إضافته إلـــى المكان لا يخرج عن حد الماء المطلق، إذ

الماء لا يقوم إلا في محل، فإن قال قائل: إن الظاهر يوجب استعمال كل ما وقع عليه اسم ماء مقيدًا كان أو مطلقًا، إذ تقييده لا يخرجه من استحقاقه اسم الماء. **(ج١/٢٩٧)**

١٤٨ ماء البحر:

قال الجمهور من الناس: جائز عندهم التطهر بماء البحر والعذب المطلق عليه اسم الماء، والصواب ما قالت هذه الفرقة إذ السُّنَّة وردت بصحة قولها لما روى أبو هريرة قال: سئل النبي ﷺ، فقيل: «يا رسول الله إنا نكون على أرماث لنا في البحر وليس معنا ماء إلا لشفاهنا أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال النبي ﷺ: **هو الطهور ماؤه والحل ميتته**». **(ج١/٢٩٩)**

١٤٩ مقدار القلة:

القلة هي الجرة التي تحملها الخدم في العادة الجارية من استخدامهم العبيد لها، واللغة توجب غير الجرة، والقلة اسم يقع على الجرة الصغيرة والكبيرة، والكوز الصغير والكبير، وذكر الشافعي أن القلة قربتان ونصف بقلال هجر؛ والقلة مأخوذة من استقل فلان بحمله وأقله إذا أطاقه وحمله، وإنما سميت الكيزان قلالًا لأنها تقل بالأيدي وتحمل ويشرب منها؛ فهذا يدل على أن القلة اسم يقع على الكوز الصغير والكبير. والجرة والجب الذي يستطيع القوي من الرجال أن يقله ويحمله. **(ج١/٣٠١، ٣٠٢)**

١٥٠ مقدار الصاع والمد:

اختلف الناس في مقدار الصاع والمد؛ فقال أهل العراق: الصاع ثمانية أرطال، والمد رطلان، وذهبوا إلى خبر النبي ﷺ: كان يغتسل بالصاع، وزعموا أنه كان (يغتسل) بثمانية أرطال. وأما أهل الحجاز فلا يختلف معهم أن الصاع خمسة أرطال وثلث، والمد رطل وثلث، يعرفه عالمهم وجاهلهم لكفارة

الأيمان والزكاة وصدقة النسك وصدقة الفطر، وإلى هذا يذهب أصحابنا. وأما الفرق فهو ستة عشر رطلًا، والقسط نصف صاع، فهذه مكاييل أهل الحجاز. (ج١/٣٠٢)

١٥١ من نسي الماء فتيمم:

اختلف أصحابنا فيمن نسي ماء في رحله وهو مسافر، وحضرت الصلاة ولم يعلم فتيمم وصلى. ثم وجد الماء وعلم به بعد فراغه من الصلاة، فقال بعضهم: عليه الإعادة، وقال بعضهم: لا إعادة عليه، الحجة لأصحاب القول الأخير أن الله أوجب عليه التيمم عند عدم الماء لأنه علق التيمم بعدم الوجد لا بعدم كون الماء، وقد (لا) يوجد الشيء وهو في موضعه. ولم يقل الله جل ذكره: فإن لم يكن ماء فتيمموا؛ وإنما قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقد يكون الشيء المطلوب في موضعه ولا يجده من يطلبه. (ج١/٣٠٣)

١٥٢ الوضوء من الطعام:

روي عن النبي ﷺ من طريق بلال قال: حدثني مولاي أبو بكر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا يتوضأ أحدكم من طعام أحل الله أكله**» فإن ثبت الخبر الذي رواه مخالفونا أن النبي ﷺ أمر بالوضوء مما مست النار، فإنه يحتمل أن يكون أمرهم بتنظيف أيديهم من الدسم، لأن الوضوء في كلام العرب مأخوذ من الوضاء وهي النظافة والحسن. ومنه يقال: فلان وضيء الوجه، أي حسن نظيف. (ج١/٣٠٥)

١٥٣ الماء الطهور:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، فالماء

الطاهر هو ما نزل من السماء وما خرج من الأرض اختلاف بين الناس في ذلك قبل أن يختلط بغيره أو يضاف إلى شيء يعرفونه، وقال النبي ﷺ، وقد سئل عن ماء البحر فقال: «**الطهور ماؤه والحل ميتته**»، وهو داخل في جملة ما تلونا من كتاب الله ﷻ، فكل ما نزل من السماء، أو وجد على وجه الأرض، أو نبع من موضع، فهو الماء الذي جعله الله طهورًا، عذبًا كان أو مالحًا، خالطه ما مر عليه أو لم يخالطه، كالماء الجاري على السبخة أو الحمالة ونحو ذلك ما لم يخرجاه من عموم الآية. **(ج١/٣٠٧، ٣٠٨)**

١٥٤ الماء الذي اختلط بطاهر:

لا يجوز التطهر بماء الورد وماء الزعفران وما كان من نحوهما، لأنه خارج من عموم الآية، ولأنه استحال عن الماء المطلق الذي هو طهور بغير إضافة. ولا يجوز أيضًا الطهور بماء الباقلاء والحمص لأنه في جملة المأكولات كالمرقة التي يتأدم بها، ولا يجوز التطهر بالنبيذ، ولأن الخل لا يجوز التطهر به وهو أطهر منه. **(ج١/٣٠٨)**

١٥٥ الماء المستعمل:

أما الماء الذي قد توضي به أو اغتسل به فإن التطهر منه لا يجوز لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن الجنب أن يغتسل في الماء الدائم»، فقيل له: يا أبا هريرة كيف نفعل؟ قال: تتناوله تناولًا، فلولا أن غسله فيه من الجنابة يؤثر فيه تأثيرًا يمنع من استعماله لم ينه عنه.

الدليل على أن الماء المستعمل لا يجوز التطهر به للصلاة ولو كان في نفسه طاهر، لما روي عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن الوضوء بفضل وضوء المرأة»، والفضل في اللغة البقية الفاضلة، واحتمل أن يكون البقية من مائها الذي فضل عنها.

واحتمل أن يكون فضل ما لاقاه بدنها، لعله بعد استعمالها إياه، فلما ثبت

أن كان يتنازع هو وعائشة من إناء واحد الماء للطهارة، «تقول له: أبق لي، ويقول لها: **أبقي لي**» كان الوجه الآخر هو الصحيح، وهو الذي استعمل. **(ج١/٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠)**

١٥٦ الوضوء قبل الغسل من الجنابة:

الواجب على الجنب أن يتطهر للصلاة قبل الاغتسال، ثم يغتسل لأنه مخاطب عند قيامه للصلاة بالطهارتين جميعًا، إذا كان جنبًا بظاهر الآية والله أعلم. وقد قال بعض أصحابنا: إن عليه إحدى الطهارتين، غسل الأعضاء إذا كان محدثًا في غير جنابة، وغسل سائر البدن إذا كان جنبًا. **(ج١/٣١٢)**

١٥٧ كيفية الغسل من الجنابة:

الواجب على المغتسل من الجنابة أن يتبع بالماء سائر جسده، لما روي عن النبي ﷺ من طريق أبي هريرة أنه قال: «**بلوا الشعر ونقوا البشر، فإن تحت كل شعرة جنابة**»، يعني بذلك والله أعلم أن من الحكم لا أن هناك موضعًا لها ولا حالَّة فيه، ولا يجزيه إلا إمرار اليد على سائر البدن مع إفراغ الماء عليه، لأن الاغتسال لا يعقل عنه إلا هكذا. **(ج١/٣١٢)**

١٥٨ استعمال الماء عند شدة البرد:

ليس للمقيم ولا للمسافر من التطهر بالماء عند الخوف منه لشدة البرد إذا خافا على نفسيهما الهلاك منه، أو ما يؤدي إليه، لما روي أن عمرو بن العاص اجتنب وهو أمير على جيش في غزوة ذات السلاسل، فخاف من شدة الماء، فتيمم وصلى، فلما قدم على رسول الله ﷺ «أخبره أصحابه عن ذلك، فقال: **يا عمرو لم فعلت ذلك؟** أو قال: **من أين علمت ذلك؟** فقال: يا رسول الله) سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] فضحك النبي ﷺ ولم يرد عليه شيئًا». **(ج١/٣١٣)**

١٥٩ اشتراط الطهارة لصحة الصيام:

أجمع علماؤنا على ما تناهى إلينا منهم أن من تعمد لتأخير الغسل وهو جنب في شهر رمضان أنه يصبح مفطرًا، لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أصبح جنبًا أصبح مفطرًا**»، واختلف أصحابنا فيما يجب من القضاء عليه فقال بعضهم: يقضي يومًا واحدًا، وهذا على قول من قال: إن كل يوم من رمضان فريضة، وقال بعضهم: عليه قضاء ما مضى من شهره، وهذا على قول من ذهب إلى أن رمضان عبادة واحدة وفرض واحد، كالصلاة بجميع ركوعها عبادة واحدة، إذا فسد بعضها فسد سائرها، وتعلقوا بظاهر الخبر. وقال بعضهم: عليه قضاء شهره. **(ج١/٣١٤، ٣١٥)**

١٦٠ اشتراط النية في غسل الجنابة:

اختلف أصحابنا في الجنب يغتسل للجمعة، فقال بعضهم: يجزيه ذلك للجنابة، ويكون بذلك متطهرًا؛ وقال بعضهم: لا يجزيه ذلك عن طهارته للصلاة من الجنابة، وهذا هو القول عندي، والنظر يوجبه، والسُّنَّة تؤيده. وإن توضأ لنافلة أو لقراءة في مصحف، أو لجنازة أو سجود قراءة القرآن، أجزأه أن يصلي به فريضة، وهذا باتفاق منهم فيما علمت. **(ج١/٣١٨)**

١٦١ نسيان الطهارة وأثره على الصيام:

من أصبح بجنابته وهو صائم من غير عمد بتأخيرها كان عليه قضاء يومه لما روي عن النبي ﷺ من طريق أبي هريرة أنه قال: «**من أصبح جنبًا أصبح مفطرًا**». وقال أبو بكر محمد بن داود: روينا عن عروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، والنخعي أنهم كانوا يأمرون بالقضاء لمن أصبح جنبًا. **(ج١/٣٢١)**

١٦٢ الشك في الطهارة والحدث:

من تيقن حدثًا ثم شك، هل تطهر أم لم يتطهر؟ كان على حدثه، ومن تيقن طهارة ثم شك، فلم يدر أحدث أم لم يحدث، فهو على طهارته. الدليل على ذلك أن التيقن لا يرتفع بالشك لأنه تيقن بعلم. وما شك فيه بغير معلوم، والمعلوم لا يرتفع بغير معلوم. **(ج١/٣٢١، ٣٢٢)**

١٦٣ ما ينقض الطهارة ويوجب الغسل:

الأحداث التي تنقض الطهارة وتوجب الغسل بالكتاب والسُّنَّة والإجماع ثلاث: خروج الماء الدافق من الرجل الذي له رائحة كرائحة الطلع، وهو الثخين الأبيض، وقد يسفر من علة إلا أن الرائحة لا تنقطع عنه، وهو الذي عند خروجه توجد اللذة، وتنقطع بعده الشهوة، ويفتر الذكر عن هيئته الأولى، سواء كان خروجه في نوم أو يقظة، خرج ذلك بعلاج أو بغير علاج يوجب الغسل للآية وهو قول الله ﷻ: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، ولا تنازع بين أهل العلم فيما ذكرناه. وكذلك المرأة إذا انقطع حيضها فعليها الغسل بإجماع الأمة، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال في الحيضة: «**إذا أدبرت فاغتسلي وصلي**»، وإذا ارتفع دم النفاس فالغسل واجب باتفاق الأمة. **(ج١/٣٢٢، ٣٢٣)**

١٦٤ احتلام المرأة:

اختلف أصحابنا في المرأة ترى ما يراه الرجل في المنام من الاحتلام أفتنزل؟ فقال بعضهم: لا غسل عليها حتى يكون ذلك باختيار منها بعلاج، والنظر يوجب عندي صحة قول من أوجب عليها الغسل إذا أنزلت باختيار أو غير اختيار وبعلاج أو غير علاج، وماء المرأة أصفر رقيق، وهو يخرج من ترائب الصدور، وماء الرجل من الصلب، قال الله جل ذكره: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٧]. **(ج١/٣٢٣)**

١٦٥ لمس المرأة ونقض الوضوء:

إذا لمس الرجل المرأة أو غيرها بيده وهو متطهر كان على طهارته، فإن قال قائل: إن ذلك ينقض الطهارة، واحتج بقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، قيل له: هذا غلط منك في تأويل الآية، لأن اللمس في هذا الموضع هو الجماع، وإنما ذكر اللمس وقد أراد الجماع، فأكنى عنه باسم غيره على مجاز اللغة؛ والدليل على ذلك قول الله جل ذكره: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، وهذا طريقه طريق التفاعل، والتفاعل لا يكون إلا من فاعلين. **(ج١/٣٢٥)**

١٦٦ نقض الوضوء بالنوم:

قال أكثر أصحابنا: من نام متكئًا وزالت مقعدته عن موضع استواء جلوسه انتقضت طهارته، وقال بعض على قول منهم: إن طهارته لا تنقض حتى يضع جنبه نائمًا، وهذا القول مع قلة استعمالهم له عندي أنظر، لأن السُّنَّة تشهد بصحته لما روي عن النبي ﷺ إتكأ على يده نائمًا، حتى نفخ فقام فصلى، فقيل له: إنك نعست، فقال ﷺ: «**تنام عيني ولا ينام قلبي**». **(ج١/٣٢٦)**

١٦٧ القهقهة في الصلاة:

القهقهة في الصلاة تنقضها وتنقض الطهارة تعظيمًا لشأن الصلاة، ولا تنقض الطهارة في غير الصلاة، ولا ينكر مثل هذا في الشرع، ولا يجب أن يقاس على غيرها وهي سُنَّة على حيالها، ولكن إن وجدت حادثة في معناها جاز أن يقاس عليها، ألا ترى أن النوم مضطجعًا ينقض الطهارة، والنوم في حال القعود لا ينقضها، ولو نام إنسان على وجهه في السجود انتقضت طهارته إذا لم يكن في الصلاة، ولو كان نومه في حال السجود للصلاة لم تنتقض طهارته، ومثل هذا في الشرع لا ينكر. **(ج١/٣٢٧)**

١٦٨ إمامة الأعمى:

اختلف محمد بن محبوب وموسى بن علي في محجوب البصر يؤم في الفريضة، فأجاز موسى بن علي ذلك، ولم يجز محمد بن محبوب، وكذلك اختلافهما في العبد وغيره. (ج١/٣٢٨)

١٦٩ ضمان السارق للمال بعد القطع:

قال بعض أصحابنا: عليه ضمان ما قطعت يده من المسروق، وقال بعضهم: إذا قطع فلا ضمان عليه، وقد روي عن النبي ﷺ من طريق أبي هريرة أنه قال: «**إذا قطع السارق فلا ضمان عليه**» وأفتى أبو هريرة فيما روي عنه أنه أوجب على السارق الضمان إذا قطع.

فقال أبو حنيفة: أقبل خبره عن النبي ﷺ بزوال الضمان، وأرد قول أبي هريرة بوجوب الضمان. (ج١/٣٢٩)

١٧٠ غسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب:

روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسل سبع مرات أولاهن وأخراهن** وفي نسخة **أخراهن بالتراب**»، وأفتى أبو هريرة بغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات، قال أبو حنيفة: أقبل فتياه وأجعله دليلًا على حفظ نسخ الخبر عن النبي ﷺ، لأنه لا يكون يفتي بغير ما حفظه عن النبي ﷺ ما هو سُنَّة عنه ﷺ، قال الشافعي: أقبل خبره في غسل الإناء سبعًا ولا أقبل فتياه لما يجوز أن يكون قد نسي الخبر، لأنا قد تعبدنا الله بتصديق الرأي إذا كان عدلًا، ولا نتعبد بنسخ السنن المروية بقول من يجوز عليه الغلط وتعمد الكذب فانظروا رحمكم الله إلى هاتين الأعجوبتين من قول هذين الإمامين، وتفكروا في ذلك تعلموا فضل الله عليكم. (ج١/٣٣٠)

١٧١ غسل المرأة من الجماع والحيض:

اختلف أصحابنا في المرأة تجامع ثم تحيض قبل الاغتسال، فقال بعضهم: إذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للجميع، وهو قول أكثرهم؛ وقال بعضهم: عليها غسلان، وهذا الذي نختاره، لأن الله تعالى أوجب على الجنب التطهر بقوله جل ذكره: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦]. فهذه لفظة مشتملة على الذكور والإناث، فعليها الاغتسال من الجنابة بأمر الله تعالى لها بذلك، وقد أمرها رسول الله ﷺ عند إدبار الحيضة بالاغتسال، بقوله ﷺ: «**إذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي**»، فعليها أن تغتسل بالكتاب والسُّنَّة غسلتين. **(ج١/٣٣١)**

باب: في التيمم

١٧٢ حكم التيمم:

الطهارة بالصعيد واجبة عند عدم الماء لقول الله ﷻ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، والصعيد في كل كلام العرب هو التراب، وقيل أيضًا: هو ما صعد على وجه الأرض منها، ومعنى قوله: ﴿طَيِّبًا﴾ هو الطاهر الحلال. **(ج١/٣٣٢)**

١٧٣ معنى التيمم:

التيمم في لغة العرب هو الطلب، وقد يقال إن معنى تيمموا صعيدًا أي اقصدوا صعيدًا، وهو ما تصاعد على وجه الأرض؛ وأن النبي ﷺ تيمم بالتراب، وقال للسائل: «**هو كافيك ما لم تجد الماء ولو إلى سنين**»، وكان أمره بذلك مضارعًا لفعله، وكان الكتاب شاهدًا بهذه السُّنَّة، واتفقت الأمة أن التراب يؤدى به الفرض عند عدم الماء. **(ج١/٣٣٢)**

١٧٤ التيمم بغير التراب:

اختلفوا فيما سوى ذلك عن غير التراب، ونحن معهم على ما أجمعوا عليه حتى يتفقوا فيما اختلفوا فيه، والشاهد من اللغة على صحة ذلك أن العرب تسمي التراب صعيدًا ولا تسمي ما سوى ذلك صعيدًا. (ج١/٣٣٣)

١٧٥ أركان التيمم:

فرض التيمم أربع خصال: النية، والصعيد الطيب، وضربة للوجه، وضربة لليدين، الحجة لوجوب النية والصعيد الطيب قد تقدم بيان ذلك، وأما وجوب الضربتين فهو ما رواه عمار بن ياسر وعبدالله بن عمر أنهما قالا: تيممنا مع رسول الله ﷺ، فضربنا ضربة للوجه وضربة لليدين. (ج١/٣٣٣)

١٧٦ صلاة فريضتين بتيمم واحد:

لا يجوز أن يصلي المصلي صلاتين فريضتين بتيمم واحد، إلا في حال جمعهما، فإنهما في الحكم في الصلاة كصلاة واحدة، وقد وجدت لبعض أصحابنا البصريين تجويز الصلاتين والثلاث بتيمم واحد، وأن التيمم عندهم الصعيد طهارة تامة كالماء، فإن عارض معارض فقال: لم أجزتم أن يصلي المصلي التطوع الكثير بتيمم واحد إذا كان في مقام واحد؟ قيل له: أجزنا ذلك كما قلنا في الجميع لأن التطوع وإن كثر فهو كالصلاة الواحدة إذا كان في مقام واحد.

الدليل على الفرق بين صلاة التطوع والصلاة المكتوبة، أن التيمم لا يجوز للفريضتين إلا بعد دخول وقتها، والتيمم للتطوع جائز في كل وقت إذا أراد المصلي التطوع، وليس للمتطوع وقت معلوم. والفرض له وقت معلوم، ووجه آخر هو ما أجمعوا عليه من أن تكبيرة الإحرام، لا يجوز للمصلي بها فريضتين ويجوز أن يصلي بها للتطوع ما شاء المصلي في مقامه، فهذا يدل على افتراق حكمها. (ج١/٣٣٣، ٣٣٤)

١٧٧ ما يجوز به التيمم:

اختلف الناس فيما يجوز التيمم به، فقال بعضهم: يجوز بالتراب والرمل والنورة والزرنيخ وما أشبه ذلك. وقال بعضهم: لا يجوز التيمم إلا بالتراب وحده، ورأيت أصحابنا يقولون: بجواز غير التراب ويقيمونه مقامه. والنظر يوجب عندي أن التيمم لا يجوز إلا بالتراب دون غيره. (ج١/٣٣٤، ٣٣٥)

١٧٨ كيفية التيمم:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، فالواجب على الإنسان أن يأتي من المسح ما يسمى له ماسحًا وجهه ويديه، ولو تركنا والظاهر لأجزنا مسح بعض الوجه لاستحقاقه اسم ماسح، غير أن الأمة أجمعت أن عليه أن يأتي بالمسح الذي يستوعب الوجه كله، فعدلنا عن موجب اللغة إلى استيعاب الوجه بالاتفاق، وبقي التنازع بين الناس في اليدين. والقول عندنا أن كل من سمي ماسحًا بيده فقد امتثل ما أمر به إلا ما قام عليه دليله، والإنسان إذا مسح كفيه سمي ماسحًا يديه، فإذا استحق هذا الاسم خرج من العبادة. (ج١/٣٣٥، ٣٣٦)

١٧٩ وقت التيمم:

جائز التيمم في أول وقت الصلاة وفي وسطه وآخره، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ...﴾ إلى قوله: ﴿... فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] ولم يشترط إذا قمتم من آخر الوقت، وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن له التيمم في آخر وقت الصلاة، وليس له التيمم في أول الوقت لما يرجو من وجود الماء، وهذا القول الذي ذهبنا إليه من قول بعضهم أنظر. (ج١/٣٤٠، ٣٤١)

١٨٠ من وجد الماء بعد أن صلى بالتيمم:

إذا تيمم ثم وجد الماء في رحله بعد أن صلى، كانت صلاته ماضية، لأنه فعل ما أمر به، وقد كان غير واجد للماء، وليس وجدانه له في حالة ثانية ما يوجب أنه كان واجدًا للماء مثل وجدانه إياه، ألا ترى أن الإنسان قد يضيع منه الشيء فيطلبه فلا يجده وهو موجود في العالم، فيسمى «غير واجد له» وليس كونه في الدنيا بموجب أن يكون واجدًا له. (ج١/٣٤١، ٣٤٢)

١٨١ من وجد الماء وهو في الصلاة:

إذا تيمم المسافر ودخل في صلاة ثم رأى الماء أن عليه أن يقطع الصلاة ويرجع إلى الطهارة بالماء، فإن قال قائل: لم أوجبتم عليه الخروج من الصلاة وقد دخل فيها بأمر الله جل ذكره، وقد تطهر بالطهارة التي أمر الله بها عند عدم الماء، وحصل بها طاهرًا، وكان مأمورًا بالصلاة؟ قيل له: عليه استعمال الماء عند وجدانه إياه لعموم الخبر، وهو قول النبي ﷺ: «**الصعيد الطيب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج، فإن وجدت الماء فأمسسه جلدك**» ولم يذكر في صلاة من غير صلاة. (ج١/٣٤٣)

١٨٢ من وجد الماء بعد خروج الوقت:

اختلف أصحابنا فيه إذا وجد الماء وقد خرج الوقت، فقال بعضهم: عليه قضاء تلك الصلاة لأنه صلاها بغير طهارة، والحجة لأصحاب هذا الرأي: إنما خص بوقت، فخروج الوقت لم يسقط إلا فعله أو بدلًا منه.

وقال بعضهم: لا قضاء عليه، وهذا القول عندي أنظر، لأنه صلى كما أمر، فوجود الماء بعد خروج الوقت لا يوجب عليه قضاء قد زال في وقته. (ج١/٣٤٧، ٣٤٨)

١٨٣ التيمم إذا غلا الماء:

إذا امتنع الماء بغلائــه وبلغ فوق ثمنه، وكان في شــرائه على من عدمه ضرر كثير، جاز له التيمم والاستبدال به عنه، والاستغناء بالتيمم، وليس له أن يتلف جزءًا من ماله يضر نفسه، الدليل على ذلك أن ثوبه لو كانت عليه نجاسة فغسلها فلم يخرج أثرها لم يكن له قطعه، ولا إخراج جزء من ماله ولا إتلافه، وإذا قطعت يــد المتعبد من المرفق وجب عليه أن يغســل موضع القطع، لأنه ظاهر موضع الوضوء. (ج١/٣٤٩)

باب: فيما ينقض الطهارة

١٨٤ ما ينقض الطهارة:

الذي ينقض الطهارة بإجماع الأمة خروج الغائــط والبول أو أحدهما إذا كان ينقطــع وقتًا ويعود وقتًــا، وخروج الريح من الدبر، وغيوب الحشــفة في الفــرج، والنوم مضطجعًــا، وزوال العقل بجنون أو ســكر أو مرض، والمذي والودي والمني ودم النفاس؛ واختلفوا فيما ســوى ذلك وفي الرواية من طريق ابن عباس «أن النبي ﷺ كان ينــام متكئًا حتى ينفخ، ثم يقوم يصلي، فقلت: يا رســول الله إنك نمت، فقال: **إنما تنتقض طهارة من نام مضطجعًا**» فهذا يحتمل أن يكون في كل حال في صلاة وغيرها. (ج١/٣٥٢)

١٨٥ بلوغ الصبي بعد دخوله الصلاة:

إذا دخل الصبي في الصلاة ثم بلغ، عليه الخروج مما هو فيه؛ وعليه أن يتطهر للصلاة ويأتيها إذا كان مدركًا لوقتها، ومن أدرك ركعة والوقت قائم فهو مدرك للوقــت إذا كان متطهرًا. وإذا قدر على الطهــارة ولم يبق في الوقت ما يأتي بركعــة، والوقت قائم، فهو غيــر مدرك لقول النبــي ﷺ: «**من أدرك من العصر ركعة فقــد أدرك الصلاة**»، فإن قال قائل: لم وجــب عليه الخروج مما

دخل فيه، وقد كان مأمورًا بها وفعل الطهارة التي أتى بها؟ قيل له: لما بلغ لزمه الفرض، فوجب أن لا يأتيه إلا بطهارة يقصدها. (ج١/٣٥٣)

١٨٦ بلوغ الصبي في نهار رمضان:

إذا بلغ في النهار لم يلزمه صوم ذلك اليوم من رمضان، ولا يجب عليه القضاء، وإن كان قد قال بالقضاء كثير من أصحابنا، لأن اليوم الذي بلغ فيه غير مخاطب في بعض النهار فلا يلزمه صوم ذلك اليوم، ولا يجب عليه قضاؤه ولا قضاء ما مضى من الشهر، لأن اليوم الذي بلغ فيه غير مخاطب بصومه، لأن صوم بعض اليوم لا يجوز. ولا يصح الصوم إلا بنية من الليل. (ج١/٣٥٤)

١٨٧ من مسّ فرجه ناسيًا:

اختلف أصحابنا في المتوضئ يمس الفرج وهو ناسٍ، فقال بعضهم: إذا مس ذلك وهو ناسٍ لم تنتقض طهارته، لأن الناسي لا لوم عليه، وكان في التقدير غير فاعل إذا لم يقصد إلى الفعل، وقال بعضهم: عليه النقض للطهارة في المس، ناسيًا كان أو عامدًا، والنظر يوجب عندي إعادة الطهر على الطهر من مس متعمدًا أو ناسيًا. (ج١/٣٥٥)

١٨٨ من شك في طهارته:

قال بعض أصحابنا: من تطهر لصلاة بعينها ثم شك في طهارته أنه لا يصلي بتلك الطهارة حتى يتيقن أنه لم يحدث، وهذا قول عندي فيه نظر لأن الطهارة مأمور بها من كان بها محدثًا، فإذا حصلت له وتيقنها كان له أن يصلي ما شاء بتلك الطهارة ما لم يحدث، فإذا تيقن ثبوت الطهارة لم يكن شكه فيها هل أحدث أم لم يحدث لم تجزه صلاته حتى يتيقن الطهارة التي يدخل بها الصلاة، لا تجزيه إلا بيقين. (ج١/٣٥٦)

١٨٩ غيبة المؤمن:

غيبة المؤمن من كبائر الذنوب، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**غيبة المؤمن تفطر الصائم وتنقض الطهارة**»، ولا تنقض الطهارة وتفطر الصائم ـ وهما أكبر طاعات المؤمنين ـ إلا كبائر الذنوب؛ وهذه الغيبة التي نهى عنها رسول الله ﷺ هي الغيبة للمؤمنين، ألا ترى إلى قوله عليه السلام: «**أذيعوا عن ذكر الفاسق تعرفه الناس**»، وروي عنه ﷺ أنه قال: «**ما لكم تورعون عن ذكر الفاسق، أذكروا الفاسق بما فيه تعرفه الناس**». **(ج١/٣٥٨، ٣٥٩)**

١٩٠ الترتيب في أركان الوضوء:

الواجب على المتطهر للصلاة أن يأتي بها على ترتيب القراءة، وعلى ما عليه عمل الناس، وليس بمفروض ذلك عليهم في الكتاب ولا في السُّنَّة والله أعلم؛ وكان الشافعي لا يجيز طهارة الأعضاء للصلاة إلا على ترتيب قراءة آية الطهارة، وأنكر على من خالفه في ذلك، وأجاز هو غسل اليسرى قبل اليمنى، وأن يبتدئ المتوضئ من المرفقين إلى الكفين مع قوله جل ذكره: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. **(ج١/٣٦٠)**

باب: في غسل الميت

١٩١ حكم غسل الميت:

واجب غسل الميت قبل دفنه، لقول النبي ﷺ: «**اغسلوا موتاكم**»، وغسل الموتى فرض على الكفاية إذا قام به بعض الناس سقط عن الباقين، وفي رواية عن النبي ﷺ: «**يغسل المحرم بماء وسدر**». **(ج١/٣٦٢)**

١٩٢ كيفية غسل الميت:

المستحب للفاعل أن يبدأ بعد غسل الميت بميامنه، والفرض في ذلك

غسلة واحدة، والمأمور به ثلاث غسلات، ولا ينظر الغاسل إلى عورته: «لنهي النبي ﷺ أن ينظر المؤمن إلى عورة أخيه المسلم». (ج١/٣٦٢)

١٩٣ تغسيل أحد الزوجين للآخر:

للزوجين أن يغسل كل واحد منهما صاحبه لأن العصمة باقية بينهما بعد الموت، قال الله جل ثناؤه: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢] وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] والمدعي قطع العصمة بينهما محتاج إلى دليل. (ج١/٣٦٢، ٣٦٣)

١٩٤ المقتول لا يغسل:

المقتول (في المعركة) لا يغسل لأن النبي ﷺ قال: «**دم المقتول في سبيل الله يفوح مسكًا يوم القيامة**»، وفي هذا من الأخبار كثير في دماء الشهداء، ومن قتل في غير المعركة فليس هذا سبيله. (ج١/٣٦٣، ٣٦٤)

١٩٥ شق بطن الحامل:

لا يجوز شق بطن الحامل إذا ماتت، ومن شق بطنها فقد أخطأ لأن الحمل لا يعلم حقيقته، ولا يشق بطنها، ولا يعلم أيكون أم لا يكون. (ج١/٣٦٤)

١٩٦ نجاسة الميت:

اختلف الناس في حكم الميت هل هو نجس بعد الموت، أو طاهر؟ فقال أصحابنا: نجس حتى يطهر، وقال بعض مخالفيهم: هو طاهر وغسله ليس بمطهر له لأنه نجس، وإنما هو عبادة على الأحياء. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**المؤمن لا ينجس حيًّا ولا ميتًا**»، فإن كان الخبر صحيحًا فحلول الموت فيه لا ينقل حكمه عما كان عليه قبل ذلك. (ج١/٣٦٤)

١٩٧ طريقة غسل المرأة:

المرأة يفرق شعرها عند غسلها، وكذلك في الرواية عن النبي ﷺ أنه سئل عن امرأة ماتت: «**فأمر بفرق شعرها عند غسلها**». (ج١/٣٦٤)

١٩٨ الكفن من مال المتوفى:

الكفن من رأس المال لقول النبي ﷺ في ميت مات بحضرته قال: «**كفنوه في ثوبيه**» فأضاف الملك إليه. وقد غلط من ذهب إلى أن الكفن من ثلث ماله. (ج١/٣٦٥)

١٩٩ صفة الكفن:

يكره تضعيف الثياب وكثرتها على الميت لما روت عائشة: «أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة»، ومن طريق غيرها «أنه كفن في ثوبين»: والمأمور به في الكفن البياض من الثياب للذكور والإناث، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بهذه الثياب البياض ألبسوها أحياءكم، وكفنوا بها موتاكم فإنها من خير ثيابكم**». (ج١/٣٦٥)

٢٠٠ الكفن من الحرير:

لا يجوز الكفن للرجال إذا كان من القز أو الحرير: ويقول النبي ﷺ وقد أخذ قطعة من ذهب وخرقة من حرير وقال: «**هذان محرمان على رجال أمتي ومحللان لنسائها**». (ج١/٣٦٥)

٢٠١ كفن المرأة:

كفن المرأة في خمسة، وكذلك روي أن النبي ﷺ رفع في كفن ابنته أم كلثوم خمسة أثواب، ويستحب الطيب للميت ويتبع به مواضع السجود. (ج١/٣٦٥، ٣٦٦)

٢٠٢ تعجيل دفن الميت:

يستحب تعجيل دفن الميت، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا ينبغي أن تحبس جيفة مسلم بين ظهراني أهله**». (ج١/٣٦٦)

٢٠٣ المشي بالجنازة:

يُكره أن يسرع بالجنازة إسراعًا عنيفًا، ويكره أن يتقدم الجنازة لأنها متبوعة والمستحب هذا وإن تبعها أحد راكبًا فلا بأس. (ج١/٣٦٦)

٢٠٤ من يصلي على الميت:

أَوْلى بالصلاة على الميت عندي أفضل القوم لقول النبي ﷺ: «**ليؤم القوم أفضلهم**»، وهذا الخبر عموم ولم يخص ﷺ صلاة من صلاة. وقال أصحابنا غير هذا. (ج١/٣٦٦)

٢٠٥ إذا أحدث الميت بعد الغسل:

اختلف الناس في غسل الميت يغسل ثم يحدث قبل أن يدخل أكفانه. فقال بعضهم: يعاد عليه الغسل ما أمكن، وقال أصحابنا: يعاد عليه الغسل خمس مرات ثم يدرج في أكفانه، وقال غيرهم: إذا غسل ثم أحدث لم يعد عليه الغسل ثانية ووضئ وضوء الصلاة. (ج١/٣٦٦، ٣٦٧)

باب: في الحائض

٢٠٦ سجود التلاوة للحائض:

اختلف الناس في الحائض تسمع آية السجدة، فقال بعضهم: عليها أن تسجد، وقال آخرون: إذا طهرت سجدت، وقال أصحابنا: لا سجود عليها في ذلك، وهذا هو الذي يوجبه النظر، ويدل اللبَّ عليه، لأن الأمة أجمعت

أن الحائض لا صـــلاة عليها وأنها ممنوعة من الصـــلاة لأجل حيضها، فإذا بطل فرض الصلاة عنها لعلة الحيض فالســـجدة أولـــى أن لا تجب عليها. (ج١/٣٦٩)

٢٠٧ قراءة الجنب والحائض للقرآن:

اختلف أصحابنا في الجنـــب يقرأ القرآن، فروى علي بن أبي طالب قال: كان رســـول الله ﷺ لا يمتنع عن قراءة القرآن إلا إذا كان جنبًا، وروي عن ابن عمر أنه ســـئل عن الجنب هل يقـــرأ القرآن؟ فقـــال: لا، قيل لـــه: فآية، قال: ولا نصف آيـــة. وروي عن ابن عباس أنـــه أجاز للجنب أن يقـــرأ القرآن الآية والآيتين. وروي عن غير هؤلاء من الصحابة إجازة القراءة للجنب، والمشـــهور مما عليه من الفقهاء أن الجنب لا يقرأ القرآن لما عندهم في ذلك من الروايات الصحيحة، وضعف بعض أصحاب الحديـــث ما روي عن علي بن أبي طالب. وبعض المتفقهة ممن أجـــاز القراءة للجنب تأول حديـــث علي بن أبي طالب على غير وجهه، فإذا كان الجنب ممنوعًا من قراءة القرآن فالحائض أولى عندي بالمنع. (ج١/٣٧٠)

٢٠٨ الحائض بعد دخول وقت الصلاة:

اختلف علماء المســـلمين من المتقدمين والمتأخريـــن في الحائض ترى الدم وقد دخل وقت الصلاة، فقال بعضهم: إذا حاضت وقد دخل الوقت فعليها إعادتها إذا طهرت، وقال بعضهم: إذا حاضت وقد دخل من الوقت بقدر ما لو تطهـــرت وصلت قضت صلاتهـــا فأخرتها حتى حاضت أن عليهـــا قضاءها إذا طهرت، وإذا كان دون ذلك فـــلا قضاء عليها، وأما بعض مخالفينا فإنه يرى أنه لا قضاء عليها إذا حاضت فـــي وقت الصلاة، لأنها كان لهـــا أن تؤخر الصلاة بالتوســـعة لها في ذلك، فإن حاضت في وقت كان لها أن تؤخر الصلاة فيه ثم منعت من الصلاة بالحيض الحادث عليها، لم تكن مضيعة لصلاتها، ولا إعادة

عليها إلا أن تكــون قد أخرتها إلى آخر وقت الصلاة، أو في حال لو أرادت أن تصلي لم يكن لها في الوقت ما تقضي فيه الصــلاة، وقول أصحابنا أقوى في باب الحجة والله أعلــم؛ لأنها خوطبت بالصلاة وأمــرت بفعلها فالأمر بالفعل لا يسقط التأخير. (ج١/٣٧٢)

٢٠٩ من طهرت وقد بقي من الوقت اليسير:

اختلفوا أيضًا إذا طهرت وقد بقي من الوقت اليســير الذي لا يمكنها فيه التطهر والصلاة، فرأى عليهــا بعض الفقهاء تلك الصلاة لأنها طهرت وهي في الوقت، وأسقط عنها الصلاة آخرون. (ج١/٣٧٢)

٢١٠ مسّ ما فيه ذكر الله للحائض والجنب:

اختلفوا أيضًا فــي التعاويذ تكون في الرجل والمــرأة، ثم يجنب الرجل وتحيض المرأة، وفي مس الدراهم وعليه ذكر الله أو شــيء من القرآن فرخص فيه بعض الفقهاء وشدد فيه آخرون. (ج١/٣٧٢، ٣٧٣)

٢١١ تطهر المرأة بعد الطهارة من الحيض:

اتفق أيضًا جل علمائنا علــى أن الحائض إذا طهرت من الحيض لم يجز لزوجها غشيانها إلا بعد التطهر والاغتسال أو الصعيد عند عدم الماء؛ ووجدت قولًا في الأثــر لبعض أصحابنا أجــاز ذلك قبل الاغتســال: والأول هو الذي يوجبه النظر، وعليه العمل عندنا. (ج١/٣٧٣)

٢١٢ المرأة الجنب التي تحيض قبل الغسل:

اختلــف أصحابنا في المــرأة تجامع ثــم تحيض قبل الاغتســال، فقال بعضهم: إذا طهرت اغتســلت غســلًا واحدًا للجميع وهو قــول أكثرهم. وقال بعضهم: عليها غسلان وهو الذي نختاره. (ج١/٣٧٥)

باب: في النجاسات

٢١٣ الانتفاع بجلد الميتة:

أجمع الناس على جواز استعمال الجلد المذكى والمطهر والتطهر بما فيه من الماء، وإن لم يكن مدبوغًا، وتنازعوا في استعمال جلد الميتة إذا دبغ، واختلف أصحابنا أيضًا على قولين، فجوز بعضهم استعماله بعد الدباغ، وقال آخرون: الميتة لا يطهرها الدباغ. وحجة من لم يجوز قول النبي ﷺ: «**لا تنتفعوا من الميتة بشيء**»، والحجة لمن أجاز الانتفاع به بعد الدباغ قول النبي ﷺ: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**»، وظاهر هذا الخبر يبيح استعمال كل جلد محرم علينا استعماله قبل الدباغ، إذ العموم يوجب ذلك، إلا ما قام دليله، وهذا الذي نذهب إليه ونختاره، إجازة الانتفاع بجلد كل ميتة بعد الدباغ إلا جلد الخنازير. **(ج١/٣٧٦)**

٢١٤ استعمال صوف الميتة وشعرها وريشها:

اتفق أصحابنا فيما علمت على استعمال صوف الميتة وشعرها وريشها وخالفنا الشافعي في ذلك فحرم الشعر والوبر والصوف والعظام والقرن، واحتج بقول الله ﷻ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]. وقد تنازع الناس في وقوع اسم الميتة على الشعر والوبر، ولا دليل يدل على وقوع اسم ميتة عليه: فمن تعلق بعموم الآية قوبل بعموم مثله.

والصحيح ما قال أصحابنا. الدليل على صحة مقالتهم أن الشعر والوبر والصوف والعظم والقرن لم يدخل في ذلك التحريم عند قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ لما روي عن النبي ﷺ أنه مر بشاة لمولاة لميمونة، وقد كانت أعطيتها من الصدقة وقد ماتت، فقال النبي ﷺ: «**هلا آخذتم إهابها فدبغتموه وانتفعتم به؟**»، قالوا: يا رسول الله إنها ميتة» تعلقوا بما تعلق به الشافعي، فقال ﷺ: «**ليس الأمر كما وقع لكم إنها إنما حرم أكلها**». **(ج١/٣٧٩، ٣٨٠)**

٢١٥ استعمال السمن النجس لغير الطعام:

قال أصحابنا باستعمال السمن الذائب إذا حكم له بحكم النجاسة للسراج؛ لأن ما عرض فيه من النجاسة لم تحرم عين السمن، وإنما منع من استعماله للأكل لاختلاط النجاسة به. (ج١/٣٨٣)

٢١٦ نجاسة الماء إذا وقعت فيه نجاسة:

إذا وقعت نجاسة في ماء فظهر فيه طعمها أو ريحها أو لونها نجس ما وصلت إليه، قليلًا كان الماء أو كثيرًا، إلا أن يعلم أن ما وقع منها في طائفة ولم يصل إلى بقيته، فتكون هذه البقية مما يجوز التطهر بها لزوال النجاسة عنها. (ج١/٣٨٤، ٣٨٥)

٢١٧ النهي عن الوضوء من الماء الذي خالطه البول:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يتوضأ منه**» قال أصحاب الحديث: الظاهر ولغير البائل الممنوع أن يتوضأ منه، والنظر يوجب عندي أن النهي عن التوضئ منه لقلته، لأن الراكد من الماء قد يكون كثيرًا. (ج١/٣٨٦)

٢١٨ ماء البئر إذا وقعت فيه الميتة:

إذا وقع في ماء بير أو غيرها إنسان، فمات فيه أخرج منها ونزح ماؤها كله أو مقدار ما فيها من الماء إذا لم يقدر على نزح مائها كله، لما روي عن ابن عباس وابن الزبير أنهما نزحا زمزمًا من زنجي وقع فيها فمات، والتقدير لأصحابنا في نزح البير النجسة أربعين دلوًا أو خمسين دلوًا إنما هو مقدار ما فيها من الماء قبل أن يزيد ماء العيون، هكذا ظني أن قصدهم هذا. (ج١/٣٨٧)

٢١٩ رجيع الأنعام:

اختلف أصحابنا في رجيع الأنعام فحكم بنجاسته بعضهم، ولم ير ذلك آخرون، ويوجد عن أبي عبدالله أن رجيع الخيل والحمير وما لا يجتر فلا بأس برجيعه، وقال العباس والمغيرة: إن رجيع ما لا يؤكل لحمه من الخيل والحمير وما أشبههما أولى أن يكون نجسًا، وما يؤكل لحمه هو أشبه بالجواز في حكم التطهر، لأن الناس اختلفوا في بول ما يؤكل لحمه، ولم يختلفوا في بول ما لا يؤكل لحمه. (ج١/٣٨٩)

٢٢٠ الخاص والعام:

معرفة الخصوص والعموم نحو قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فحرم جميع المشركات بعموم هذه الآية، ثم خص من جملة ما حرم نكاح المشركات الكتابيات لقوله ﷻ: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] فخص المشركات الكتابيات من سائر جميع ما حرم من المشركات. (ج١/٣٩١، ٣٩٢)

٢٢١ نجاسة البول:

اختلف الناس في أبوال الدواب، واتفقوا على أن بول الخنزير وبول ابن آدم نجس، وعندنا أن الأبوال كلها نجسة بدليل قول الله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، والأبوال كلها مما تجتنب وتستقذر، وهي في حيز الخبائث. (ج١/٣٩٢)

٢٢٢ السترة من شعر الميتة وصوفها:

جائز الصلاة بالسترة إذا كانت من شعر الميتة وصوفها ووبرها لقول الله ﷻ: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠] وقول النبي ﷺ في شاة مولاة لميمونة: «**إنما حرم أكلها**» وشعر الخنزير محرم

اســتعماله؛ لأن التحريم وقع عليه بكليته لأنه أقــرب المذكورات إلى الكناية. (ج١/٣٩٣، ٣٩٤)

٢٢٣ سؤر السباع:

اتفق أبو عبيدة مســلم بن أبي كريمة، ومالك بن أنس على إجازة ســؤر الكلب وطهارة فضل مائه وكذلك سائر الســباع وأكل لحومها، وضعف الخبر المروي عن النبي ﷺ في خيبر في تحريم لحوم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، طعنوا في بعض رجاله. الدليل لمن قال بتنجيس سؤر الكلب ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسل سبع مرات أولاهن وآخرهن بالتراب**». (ج١/٣٩٧)

٢٢٤ سؤر الهر:

اختلف الناس في ســؤر الهر، فقال بعضهم: سؤره نجس كسؤر الكلب، وقال آخرون: سؤره طاهر، واحتج هؤلاء بما روي عن النبي ﷺ أنه كان يصغي الإناء إلى الهر ليشــرب، وقال بعض مخالفينا: يغسل الإناء من ولوغ الهر مرة أو مرتين. (ج١/٣٩٩)

٢٢٥ سؤر المشرك:

قال داود: الحيوانات كلها طاهرة إلا المشــرك فإنه نجس عنده وســؤره طاهر معه، وقال الشــافعي: ســؤر الحيوانات كلها طاهرة إلا الكلب والخنزير، وقال أبو حنيفة: سؤر المشرك طاهر، وروي عن مالك في سؤر المشرك قولان أحدهما أنه نجس، والآخر أنه طاهر، وقال أبو حنيفة: سؤر المشرك طاهر وسؤر الكلب نجس، والمشرك عندي أنه كلب نجس من قِبَلِ أن الله تعالى سماه نجسًا بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، وســمى المشــركين قردة وخنازير، وسمى الكافر كلبًا، قال: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾ [الأعراف: ١٧٦]. (ج١/٣٩٩)

٢٢٦ سؤر السباع ولحمها:

سؤر السباع ولحمها عند أبي عبيدة حلال، وضعف خبر من روى عن النبي ﷺ في خيبر من تحريم لحوم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والحمر الأهلية؛ ووافقه على ذلك مالك بن أنس، وكانا في عصر واحد، وأما ما ذهب إليه أصحابنا من أهل عُمان من كراهيتهم لأكل لحومها وإن أكل آكل منهم ذلك لم يخطئوه فلا نعرف في قصدهم لذلك وجهًا، لأن الناس على قولين، منهم من قال: بقول أبي عبيدة في جواز أكلها وطهارة سؤرها، ومنهم من قال: الخبر وصحح الإسناد وحرم به الأكل والسؤر، والنظر عندي يوجب صحة الخبر. (ج١/٤٠٠)

٢٢٧ سؤر ما لا يؤكل لحمه:

أما سؤر ما لا يؤكل لحمه كالحمار الأهلي، وما يؤكل لحمه من الطير فرخص فيه أشياخنا لأجل أنه لا يمتنع منه في البيوت كنحو الفأرة والسنور وما جرى مجراهما، وأيضًا في الطير تأخذ الماء بمنقارها فلا يتيقن اختلاط لعابها بالماء ولا تأخذ بألسنتها مثل السباع. (ج١/٤٠٢)

٢٢٨ القهقهة في الصلاة:

القهقهة في الصلاة تنقض الطهارة والصلاة جميعًا، لما روي عن النبي ﷺ من طريق إبراهيم النخعي وكان يفتي بذلك، وكذلك روى الحسن وأبي العالية، وروي عن محمد بن سيرين أنه قال: كنا صبيانًا إذا ضحكنا في الصلاة نؤمر بإعادة الطهارة والصلاة، ومعلوم أن الأمر بذلك كان في أيام الصحابة، وكان ذلك ظاهرًا فيما بينهم ولم يعب هؤلاء الرواة بروايتهم إلا بعد ثبوتها عندهم. (ج١/٤٠٣)

٢٢٩ أنواع النجاسات:

النجس اسم يقع على معنيين، أحدهما يكون نجسًا لعين، والآخر نجسًا لنجاسة حلت به، فما كان نجسًا لعينه فزوال اسم النجس عنه غير جائز ما كانت عينه باقية كالدم والعذرة والبول ونحو ذلك، والضرب الثاني يسمى نجسًا بحلول نجاسة فيه فزوال ما صار به متنجسًا يرفع اسم النجس عنه، ويدل على أن بعض أصحابنا كان يذهب إلى أن النجاسات أعيان مرئية يحكم بتنجيس ما لاقته في حال تعلقها به وظهورها عليه، وإذا كانت عين النجاسة قائمة بشيء تقدمت له الطهارة انتقل إلى حكم ما لاقاه من النجاسة، فإذا زالت النجاسة عنه بماء أو غيره، وذهبت عين النجاسة منه عاد إلى حكم ما كان عليه من حكم الطهارة والاسم الأول قبل حدوث النجاسة فيه. **(ج١/٤٠٥)**

٢٣٠ تطهير أواني الطين إذا أصابتها نجاسة:

إذا أصابتها (أي أواني الطين) نجاسة وهي رطبة، غسلت بالماء وقد طهرت، وإذا أصابتها وهي يابسة فتلوحتها ودخلتها النجاسة فيها لم تطهر بغسل ظاهرها، واختلف أصحابنا في تطهير ما كان هذا وصفه وحلته النجاسة حتى خالطت جسمه، قال قوم: يطهر بثلاثة أمواه، كل ماء يبقى فيه يومًا وليلة، ثم يراق الماء منه، وقال بعضهم: ثلاثة أمواه أيضًا، يكون كل ماء في الليل وفي النهار، يصب الماء منه ويقام في الشمس، فيكون في الليل فيه الماء والنهار في الشمس فارغًا من الماء ثلاث مرات على هذا ثم يطهر.

وإذا جف الإناء وسائر أواني الطين بشمس أو ريح أو مدة أذهبت منه عين النجاسة ورطوبتها، فإنه يصير طاهرًا بغير ماء قياسًا على ما اتفق عليه أصحابنا من الأرض إذا حلتها النجاسة، فذهبت عينها بشمس أو ريح أو مدة طويلة. **(ج١/٤٠٨، ٤٠٩)**

٢٣١ تطهير البئر إذا ماتت فيه الفأرة:

اختلف السلف في الفأرة ونحوها إذا ماتت في البئر كم ينزح منها، ومع اختلافهم في ذلك أجمعوا أن تنزح بعضها ويطهر الباقي منها، وذلك أن الميتة أول ملاقتها للماء لا يلحقه منها إلا أجزاء خفيفة من ظاهرها ليس من شأنها الاختلاط بالماء بل تعلوه، وما كان هكذا فسريع الانحدار إلى الدلو إذا كانت الأجزاء يسيرة، وإذا كانت الأجزاء يسيرة لم يحتج إلى كثير نزح، فإذا زادت الأجزاء زيد في النزح منها بقدرها، وإذا كثرت وغلبت ينزف ماؤها كله إن قدر على ذلك، فإن لم يقدر على ذلك فبقدر مائها. (ج١/٤١٠)

٢٣٢ غسل المشرك إذا أسلم:

اختلف الناس في المشرك إذا أسلم، قال بعضهم: يؤمر بالاغتسال استحبابًا: لملامسة الأنجاس، وقال بعضهم: لا غسل عليه ولا يؤمر بذلك إلا أن يعلم أن به نجاسة، فإذا لم يكن على بدنه نجاسة ظاهرة من عين مرئية من نجس، كان له حكم الظاهر من أصحاب هذا القول لا يأمرونه بالغسل إذا خرج إلى الإسلام إيجابًا ولا استحبابًا، وقال بعضهم: الغسل عليه واجب. (ج١/٤١٢)

٢٣٣ روث ما يؤكل لحمه:

روث ما يؤكل لحمه غير نجس، الدليل على ذلك ما روي أن الجن شكوا إلى النبي ﷺ قلة الزاد، فقال عليه السلام: «**كل ما مررتم بعظم قد ذكر اسم الله عليه فهو لكم لحم عريض، وكلما مررتم بروث فهو علف لدوابكم**، فقالوا: يا رسول الله! إن بني آدم ينجسونه علينا»؛ فعند ذلك (نهى رسول الله ﷺ أن يستنجى بالروث والرمة)، فلو كان نجسًا لم يقولوا: إن بني آدم ينجسونه علينا، وينهى هو ﷺ عن تنجيسه عليهم. (ج١/٤١٥)

باب: في أمر الدم

٢٣٤ دم الرعاف:

دم الرعاف نجس عند أصحابنا، لا خلاف بينهم فيما علمنا أنهم يقولون بتنجيسه، ووافقهم على ذلك أبو حنيفة فقال بتنجيسه قياسًا على دم الاستحاضة؛ وقال مالك: دم الرعاف لا ينقض الطهارة، لأن علة نقض الطهارة عنده المخرج؛ فدم الاستحاضة مخرجه مخرج النجاسات، ومخرج الرعاف ليس مخرج النجاسات ولا مخرجًا ينقض الطهارة، وقال أبو حنيفة: إن العلة بنجاسته، فكل دم هذا حكمه، دم رعاف أو غيره؛ والنظر يوجب عندي أن المستحاضة لما كان دمها ينقض الطهارة بإجماع إذا كان مخرجه مخرج النجاسات، وأنه أذىً وأنه دم عرق، لقول رسول الله ﷺ؛ فيجب أن يكون هذا أولى وأقوى في باب الاحتجاج، وكل دم عرق فهو نجس لأن النبي ﷺ نبه عن نجاسة الدم بقوله عليه السلام: «**إنه دم عرق**» فهو نجس وناقض للطهارة، وإذا كان القياس على أصلين أو ثلاثة أصول فهو أقوى من التعلق بأصل واحد، والسُّنَّة تؤيده وحكم الشريعة يوجبه، كان الراجع بقياسه إلى أصلين أعم لعلته. **(ج١/٤١٦، ٤١٧)**

٢٣٥ تحديد قدر النجاسة:

من خطئهم فيما ذهبوا إليه من تحديدهم في النجاسة قدر الدرهم والدينار في الكف واللمعة، وأن هذا المقدار لا بأس به عندهم مع العلم بكون النجاسة، وفي ظاهر هذا القول منهم من الوحشة ما يغني ذكره وحكايته عن الاحتجاج على قائله، ويردع الألبّاء عن التشاغل به وإظهار فساده. **(ج١/٤٢٠)**

٢٣٦ بقاء أثر الدم في الثوب بعد الغسل:

اختلف الناس في الثوب الذي يصيبه الدم فيبقى أثره بعد الغسل، فقال قوم: لا يطهر إلا بزوال الأثر، وقال آخرون: إذا غسل فزال الطعم والرائحة فقد

طهر، وقال آخرون: إذا بولغ في تطهيره حتى يتغير، وإن بقي له أثر فقد طهر، وهو قول أصحابنا، ولعمري إن غسل ذي اللون لا يوصل إلى تطهيره إلا هكذا. **(ج١/٤٢١، ٤٢٢)**

باب: الصلاة على الجنازة

٢٣٧ الكلام خلف الجنازة:

اتفق أصحابنا في تكريه الكلام خلف الجنازة إلا بما يكون في طاعة الله تعالى من قراءة القرآن، أو التسبيح، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسؤال والجواب عن أمر الدين، واختلفوا في جواز الكلام وإباحته بعد هذه الكراهية، فقال قوم: إلى أن يصلى على الميت، وقال قوم: حتى يوضع في قبره، وقال آخرون: حتى يدفن ويرش عليه الماء، كل ذلك تعظيم للموت. **(ج١/٤٢٣)**

٢٣٨ الصلاة على القبر:

اختلف أصحابنا في الصلاة على القبر، فأجازها بعضهم، ولم يجزها آخرون، وحجة من أجازها أن النبي ﷺ صلى على النجاشي وهو بالحبشة بعد أن أتاه خبر موته بمدة، فجمع أصحابه بالمدينة وصلى عليه. وحجة من لم يجوز الصلاة على الميت بعد أن يدفن أن الصلاة على النجاشي كانت مخصوصة، وهذا القول أشيق إلى نفسي، والنظر يوجبه. **(ج١/٤٢٤)**

٢٣٩ قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة:

لا تجوز صلاة الجنازة إلا بقراءة فاتحة الكتاب لقول النبي ﷺ: «**كل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج**»، ولم يخص صلاة من صلاة، ولا يخرج منها إلا بالتسليم لقول النبي ﷺ: «**تحريمها التكبير وتحليلها التسليم**». **(ج١/٤٢٥، ٤٢٦)**

٢٤٠ اختلاط موتى المسلمين بغيرهم:

إذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى المشركين قصد بالصلاة على قتلى المسلمين ودعا لهم. (ج١/٤٢٦)

٢٤١ قضاء ما فات من صلاة الجنازة:

إذا فات المصلي من صلاة الجنازة شيء أعاده لقول النبي ﷺ: «**فليصل ما أدرك وليبدل ما فاته**». وقال أصحابنا: لا إعادة عليه فيما فاته. (ج١/٤٢٦)

٢٤٢ الجلوس بعد وضع الميت في قبره:

الإنسان مخير إذا وضع الميت في قبره بين القعود والقيام، إن شاء قام وإن شاء قعد، لما روي عن النبي ﷺ مر به حبر من أحبار اليهود وهو وأصحابه قيام، وميت من المسلمين يدفن، فقال اليهودي: هكذا نفعل عند دفن موتانا، فقعد النبي ﷺ وأمر اصحابه بالقعود. (ج١/٤٢٦، ٤٢٧)

٢٤٣ أوقات لا يدفن فيها الميت:

لا يدفن الميت في ثلاث ساعات نهى النبي ﷺ عن دفن الميت فيهن: عند طلوع قرن من الشمس حتى ينفصل، وعند غروبها حتى تغيب، ونصف النهار عند استوائها في كبد السماء حتى ترتفع. (ج١/٤٢٧)

٢٤٤ المرأة غير المسلمة تموت وفي بطنها حمل من مسلم:

النصرانية واليهودية إذا ماتت وفي بطنها حمل من مسلم دفنت مع أهل ملتها، لأن الحمل الذي في بطنها لا تعلم حقيقته، أحي أم ميت؟ أنفخت فيه الروح أم لم تنفخ فيه. (ج١/٤٢٧)

٢٤٥ وضع شيء لين تحت الميت في قبره:

يستحب لمن وسع عليه وكان موسرًا أن يوضع تحته في قبره مضربة أو غيرها من شيء لين، لما روي عن النبي ﷺ ألقيت تحته قطيفة في قبره. (ج١/٤٢٧)

٢٤٦ الذبح على القبر:

يكره أن يذبح على القبر، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا عقر في الإسلام**». (ج١/٤٢٧)

٢٤٧ المشي بين القبور بالنعال:

كان بعض الفقهاء يكره المشي بين القبور بالنعل، برواية ذكرها عن النبي ﷺ أنه أمر أصحابه بخلع النعال بين القبور. (ج١/٤٢٨)

٢٤٨ ما يقوله المصاب:

المستحب للمصاب بمصيبة الموت أن يقول ما روت أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أصابت أحدكم مصيبة فليقل: إنا لله وإنا إليه راجعون اللَّهُمَّ إني عبدك فاحتسب مصيبي فأجرني عليها فأجرني فيها وأبدلني بها خيرًا منها**». (ج١/٤٢٨)

٢٤٩ تعزية الميت:

يستحب أيضًا تعزية أهل الميت لعظيم الأجر في ذلك. (ج١/٤٢٨)

٢٥٠ صنع الطعام لأهل الميت:

يستحب لجار الميت وقراباته أن يتخذوا لورثة من أهل المصيبة به طعامًا، لما روي من طريق عبد الله بن جعفر وأنه لما جاء نعي جعفر قال النبي ﷺ لبعض أهله: «**اصنعوا لآل جعفر طعامًا فقد أتى ما شغلهم**». (ج١/٤٢٨)

٢٥١ البكاء على الميت:

جائز البكاء على الميت، لا من طريق النــوح والقول المحرم، وقد بكى النبي ﷺ علــى ولده إبراهيــم عليه السلام، وقد روى جابر بن عبــدالله الأنصاري أن النبي ﷺ أخذ ابنه وهو يجود بنفسه فوضعه في حجره وبكى. (ج١/٤٢٨، ٤٢٩)

٢٥٢ تلقين الميت الشهادة:

يســتحب لمن حضر الميت وهو يجود بنفسه أن يذكره بما يقربه إلى الله تعالى، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لقنوا موتاكم شــهادة أن لا إله إلا الله**». (ج١/٤٣٠)

٢٥٣ غسل الميت:

واجب غســل الميت قبل دفنه لقول النبي ﷺ: «**اغسلوا موتاكم**»، وغسل الموتى فرض على الكفاية إذا قام بذلك بعض سقط عن الباقين. (ج١/٤٣٠، ٤٣١)

٢٥٤ السجود على ما لم تنبته الأرض:

أجمع الناس على ما تناهى إلينا من أقاويلهم على جواز السجود على ما أنبتت الأرض، واختلفوا على ما لم تنبته الأرض، نحو الصوف والجلود والقز والإبريسم وما جرى هذا المجرى، وأجمع علماؤنا على جواز الصلاة على ما أنبتت الأرض دون غيره، ويوافقهــم على ذلك أهل المدينة من التبع، والحجة لهم في ذلك قول النبــي ﷺ: «**جعلت لي الأرض مســجدًا. وجعل لي ترابها طهورًا**» فلولا الإجماع لم يجز السجود إلا على أديم الأرض وحده، فلما اتفقوا على جواز ذلك على الأرض وما أنبتت وجب التسليم للإجماع، وبقي الباقي في جملة ما لم يؤمر بالسجود عليه، والمجوز للسجود على شيء طاهر غير ما أنبتت الأرض محتاج إلى دليل. (ج١/٤٣١، ٤٣٢)

٢٥٥ وطء الحائض قبل الغسل من الحيض:

قال أكثر أصحابنا: إن الحائض إذا طهرت من حيضها لم يجز وطؤها إلا بعد غسل يكون مطهرًا لها للصلاة، فإذا غسلت بماء نجس أو بماء مستعمل فهي على حكم الحائض؛ وقال بعضهم ـ وهو كالشاذ من قولهم ـ : إن حيضها إذا ارتفع عادت إلى ما كانت عليه من الطهارة؛ وهذا القول عندي أنظر، لأن مجيء الحيض هو الذي أزال حكم الأولى عنها، وكذلك ارتفاع الحيض يوجب ردها إلى ما كانت عليه قبل مجيء حيضها من الطهارة، إذ الحيض اسم وجب رفع الطهارة، وارتفاعه يوجب زوال اسمه وعودها إلى ما كانت عليه. (ج١/٤٣٥، ٤٣٦)



كتـاب الصـلاة

باب: في الأذان

٢٥٦ اشتراط الطهارة للمؤذن:

الذي يؤمر به المؤذن إذا أراد الأذان، أن يكـون على طهارة الصلاة، إلا في صلاة الصبح، فقد اتفق الناس على إجازة ذلك إلا في شـهر رمضان، فإنه لا يؤذن إلا بعد طلوع الفجر لما في ذلك مـن منع الناس عن الأكل، وخاصة العوام الذين لا يعرفـون الأوقات، وإنما يرجعون في ذلك إلى تقليد المؤذنين. (ج١/٤٣٨)

٢٥٧ رفع الصوت بالأذان:

ينبغي له أن يرفع صوتـه بالأذان لما في ذلك من الفضل، وفي الخبر أن كل شـيء بلغ إليه صوته شـهد له يوم القيامة، وقد قيل: يسـتغفر له. (ج١/٤٣٨)

٢٥٨ التطوع لا أذان له ولا إقامة:

اتفقوا على أن الأذان المقصود به الصلـوات المفروضات، واتفقوا على أن التطوع لا أذان له ولا إقامة. (ج١/٤٣٩)

٢٥٩ تقليد المؤذنين:

اتفقوا على أن من أدرك شيئًا من الجماعة فلا أذان عليه ولا إقامة، واختلفوا في تقليد المؤذنين والصلاة بأذانهم، فقال بعضهم: لا تقليد في أوقات الصلاة، وأن الفرض لا يؤدى إلا بيقين. (ج١/٤٣٩، ٤٤٠)

٢٦٠ الصلاة قبل دخول الوقت:

قال كثير من أصحابنا بإجازة الأذان قبل دخول الوقت لصلاة الجمعة والفجر؛ ووجه قولهم: «إن بلالًا كان يؤذن بليل» فردوا الجمعة قياسًا على السُّنَّة من فعل بلال، فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تردوا غير الجمعة من الصلوات قياسًا على الفجر كما رددتم على الجمعة، وما الفرق بين الجمعة وغيرها من سائر الصلوات من الجماعات وغيرها؟ قيل له: لما نبه النبي ﷺ من العلة التي أوجبت إجازة الأذان للفجر قبل وقته بقوله عليه السلام: «**إن بلالًا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم**»، كانت هذه العلة موجودة في صلاة الجمعة لأن أكثر عادة الناس في أيام النبي ﷺ أن صلاة الصبح تفوتهم عند النبي ﷺ، فقال عليه السلام: «**من سمع نداءنا فليجب**» كانت الجماعة عنده إذا فاتت لم تلحق، وكذلك الجمعة إذا اشتغل الناس عنها بنوم أو بغيره وفاتت لم تلحق وغير الجمعة يلحقها من فاتته مع إمام غيره.

والقول الثاني لأصحابنا: إن الأذان لا يجوز قبل دخول وقت الصلاة إلا صلاة الفجر، فهذا القول يوجبه النظر عندي. (ج١/٤٤٠، ٤٤١)

٢٦١ حكم الأذان:

اختلف الناس في الأذان، فقال بعضهم: هو فرض، وقال آخرون: هو سُنَّة، وقال بعضهم: هو فرض على الكفاية، وإلى هذا ذهب المدني وأبو ثور، وقال مالك: من صلى في بلد لم يؤذن فيه فصلاته باطلة، إلا أن يؤذن هو. (ج١/٤٤٣)

باب: في الصلاة

٢٦٢ أدلة وجوب الصلاة:

قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، وقال ﷻ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقال جل ذكره: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩].

ويقال في الخبر: «إن أول ما يحاسب به العبد الصلاة». (ج١/٤٤٨)

٢٦٣ الإقبال على الصلاة في نشاط:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فالذي ينبغي لمن قصد إلى الصلاة أن يقوم إليها بأولى الهيئات فيها، غير متشاغل بغيرها، ولا متكاسل عن أداء فرضها. (ج١/٤٤٩، ٤٥٠)

٢٦٤ حكم التشهد الأول:

التشهد الأول فرض في الصلاة لأن النبي ﷺ فعله وأمر به، وقول من خالفنا في هذا باطل. (ج١/٤٥٣)

٢٦٥ الترتيب بين فرائض الصلاة:

كل من قدم شيئًا من فرائض الصلاة قبل وقته وأخر شيئًا منها عن موضعه بطل ما قدمه وما أخره وعاد أتى بالأول ثم نسق عليه بالثاني، وإن تعمد لفعل ذلك فسدت صلاته. (ج١/٤٥٣)

٢٦٦ الإسراع خوف فوات الصلاة:

الذي يؤمر به المصلي إذا قصد إلى الجماعة أن لا يسرع المشي خوف فواتها لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا سمع أحدكم الإقامة فليأت الصلاة وعليه السكينة والوقار فليصل ما أدرك وليعد ما فاته**». (ج١/٤٥٣، ٤٥٤)

٢٦٧ من يلي الإمام:

الذي يؤمر به أهل الجماعة إذا أرادوا الصلاة خلف إمامهم أن يليه منهم أهل العلم بالصلاة والفضل منهم، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**ليلني منكم أولوا الأحلام والنهى**». (ج١/٤٥٤)

٢٦٨ كيفية بدء الصلاة:

اختلف أصحابنا في بدء فريضة الصلاة كيف افترضت، فقال بعضهم: افترضت في ابتدائها صلاة السفر ركعتين، ثم زيد في صلاة المقيم وتركت صلاة المسافر بحالها، وقال بعضهم: افترضت في الابتداء صلاة المقيم أربعًا ثم حطت عن المسافر فقصرت وتركت صلاة المقيم.

والذي عندي ـ والله أعلم ـ أن الصلاة افترضها الله في القرآن جملة ثم بيَّن رسول الله ﷺ هذه الجملة بالسُّنَّة، وبيَّن أن الفرض في الجملة على المقيم ما هو، وهو ما عليه الناس من صلاة المقيم والمسافر. (ج١/٤٥٥)

٢٦٩ القراءة في الصلاة بغير العربية:

قال أبو حنيفة: إن قرأ المصلي بالفارسية جازت صلاته، واحتج له بعض أصحابه بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، وإن زبر الأولين غير العربي. (ج١/٤٥٦)

٢٧٠ صلاة المنفرد خلف الصف:

إذا صلى الرجل خلف الصفوف وحده لم تجز صلاته، لما روي عن النبي ﷺ: أنه رأى أبا بكر يصلي خلف الناس، فقال النبي ﷺ: «**زادك الله حرصًا ولا تعد**»، وقال بعض أصحابنا: إذا كان خلف الصفوف قصد الإمام جازت صلاته، وفي الخبر يمنع جوازها. (ج١/٤٥٦، ٤٥٧)

٢٧١ ترتيب الأئمة:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**ليؤمكم أقرؤكم لكتاب الله، فإن كانوا في القرآن سواء فأعلمهم بالسُّنَّة، فإن كانوا في ذلك سواء فأكبرهم سنًا، فإن كانوا في ذلك سواء فأقدمهم هجرة**»، وقال ﷺ: «**إنما جعل الإمام إمامًا ليؤتم به**»، وقال: «**من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر**»، ومن جمع بين العلم والقراءة كان أولى بالإمامة ولأنه قد جمع من الخصال ما هو أولى بها من غيره، وإذا استووا كان أكبرهم سنًا لما في النفوس من تعظيم ذوي الأسنان، فإذا استووا في ذلك فأثبتهم ورعًا وصلاحًا، لأنه لا يخفى على ذي لب أنه قد جمع من الفضائل ما لا يرغب عن اتباعه إلا ناقص. (ج١/٤٥٧، ٤٥٨)

٢٧٢ الصلاة على الصفا:

اختلف علماؤنا في الصلاة على الصفا والسجود عليه، فجوَّز ذلك بعضهم وكره آخرون، والنظر عندي أنه لا يجوز، الدليل على ذلك قول النبي ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجدًا وترابها طهورًا**»، وكل ما صلح أن يكون طهورًا منها صلح أن يكون مسجدًا للمصلي عليها. (ج١/٤٥٩)

٢٧٣ تارك الصلاة:

اختلف أصحابنا في تارك الصلاة عمدًا، فقال بعضهم: يقتل إذا فات وقتها، وقال آخرون: يضرب حتى يفعلها، لا يرفع عنه الضرب حتى يفعل

الصلاة أو يقتل بالضرب، والنظر يوجب عندي أن لا يقتل ما دام مقرًّا بفرضها، فإذا جحد فرضها قتل.

ولم تختلف الأمة في وجوب غسله وتكفينه وحمله والصلاة عليه، الدليل لمن قال من أصحابنا: إن تارك الصلاة يجب عليه القتل أنه لما كان الإيمان عملًا على البدن لا يقوم به غيره ولا يسده مسده بمال، وكانت الصلاة عملًا على البدن لا يقوم به غيره ولا يسد (مسده بمال، وكانت الصلاة عملًا على البدن لا يقوم به غيره ولا يسد) مسدها بمال وجب الجمع بينهما من هذه الطريق. (ج١/٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥)

٢٧٤ الصلاة في الثوب الواحد:

روي أن النبي ﷺ «نهى عن الصلاة في الثوب الواحد»، وروي عنه ﷺ في خبر آخر أنه «نهى عن الصلاة في ثوب واحد ليس على عاتق المصلي منه شيء»، فأما إذا كان متوحشًا به فقد رويت إباحة ذلك عنه ﷺ، فإن سلم طريق الخبر الأول فهو يدل على قول أصحابنا أن المصلي إذا صلى بثوب ولم يتوشح به أو لم يستر ظهره وصدره من غير عذر أن صلاته باطلة، فنهي النبي ﷺ عن الصلاة في الثوب الواحد إذا كان على ما وصف علماؤنا فهو صحيح. (ج١/٤٦٦)

٢٧٥ الخروج من الصلاة بغير تسليم:

اختلف أصحابنا في المصلي يخرج من الصلاة بغير تسليم، قال بعضهم: ليس له الخروج من الصلاة إلا بعد التسليم وقراءة التحيات، فإن قصر عن ذلك كانت عليه الإعادة، والحجة لمن ذهب إلى هذا الرأي قول النبي ﷺ: «**تحريمها التكبير وتحليلها التسليم**» فلما كان الدخول فيها لا يصح إلا بالتكبير (كان الخروج منها لا يصح إلا بالتسليم. وقال بعضهم: إن الدخول فيها لا يصح إلا بالتكبير) والخروج قد يصح بالتسليم وغير التسليم، لأن الإحرام عليه الاتفاق والخروج من الصلاة فيه اختلاف. (ج١/٤٦٧)

٢٧٦ مخالفة الترتيب في صفوف الصلاة:

إذا قام إمام القراءة قدامهم والمرأة أمام النساء في الصلاة وهي إمام لهن، أو قامت المرأة إلى جانب الرجل في الصلاة، أو قام المأموم على يسار الإمام، وكذلك من كان في معناهم لمن خالف ترتيب النبي ﷺ لهم في الصلاة، فصلاة هؤلاء كلهم باطلة، ولا يكونون مطيعين في صلاتهم مع مخالفتهم للنبي ﷺ على ترتيبه إياهم، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. (ج١/٤٦٩)

٢٧٧ قضاء الفوائت:

من ذكر صلاة عليه لم يكن صلاها حتى فات وقتها لم يجز له أن يصلي غيرها حتى يصليها، إلا صلاة هو في آخر وقتها، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا صلاة لمن عليه صلاة**»، وروي عنه ﷺ «أنه فاته أربع صلوات يوم الخندق فصلاهن على الترتيب» وفعله ذلك بيان له (به) عن قوله: «**أقم الصلاة**»، وفعل النبي ﷺ إذا وقع على جهة البيان فهو على الوجوب. (ج١/٤٧٠)

٢٧٨ استخلاف الإمام في الصلاة:

ينبغي لإمام المسجد أن يستخلف بعده رجلًا عند الحدث والغيبة لما روي عن النبي ﷺ: «أنه جاء والناس في الصلاة يؤمهم أبو بكر فأشار عليه ﷺ أن أقم مكانك فتأخر وقدَّم النبي ﷺ وصلَّى بهم» فصار ذلك فضلًا بجواز الصلاة بإمامين. (ج١/٤٧١)

٢٧٩ زوال العذر أثناء الصلاة:

إذا وجد العاري ثوبًا وقد صلى بعض صلاته لبسه وأعاد، وكذلك المتيمم إذا وجد الماء وهو في الصلاة نقض ما صلى وأعاد، وكذلك كل من

أمر بالصلاة على وصف فلم يفعل لعذر أو لعجز ثم قد ارتفع العذر عنه وعاد إلى ما كان مأمورًا بفعله ما لم يكن قضى ما أمر به بفعله مع العذر. (ج١/٤٧٢)

٢٨٠ الصلاة خلف إمام مشرك:

أجمع الناس على أن من صلى بصلاة إمام جاهلًا بحاله، ثم تبين له أنه من أحد أصناف المشركين، أن عليه إعادة الصلاة وإن خرج الوقت، وقد وجدت في الأثر لبعض أصحابنا أن رجلًا صلى بقوم في بعض أسفارهم نحو سنة، ثم تبين لهم أنه كان مشركًا فأوجب الفقهاء عليهم الإعادة لما صلوا خلفه. (ج١/٤٧٣)

٢٨١ وقت صلاة العصر:

اتفق أصحابنا أن المصلي للعصر يدرك وقتها ما دامت الشمس بيضاء نقية، لما روى بعض الصحابة أنه قال: «صلينا مع النبي ﷺ والشمس بيضاء نقية». واختلفوا فيمن صلى بعد ذلك، فقال بعضهم: يدركها إلى أن يغيب من الشمس قرن، وقال بعضهم: حتى تصفر الشمس، لما روى بعد الصحابة «أنه صلى مع النبي ﷺ صلاة العصر والشمس على رؤوس الجبال كعمائم الأنصار» يعني صفراء، وقال قوم: غيبوبة القرن من الشمس هو صفرتها وتغيير ضوئها، واختلف أصحابنا في هذا القول الآخر على قولين: فمنهم من قال: المصلي في هذا الوقت الذي ذكرناه مؤد لفرضه كان ذاكرًا أو نائمًا أو ناسيًا، وقال بعضهم: هذا وقت للنائم والناسي.

والأول أحب إلينا وأثبت، والقول به أقوى في باب الاحتياط. (ج١/٤٧٥، ٤٧٦)

٢٨٢ الصلاة لغير القبلة:

أجمعوا أن من صلى وهو يرى أنه متوجه إلى القبلة ثم تبين أنه كان صلى لغير القبلة لمانع منعه من غيم أو غيره أنه لا إعادة عليه في الوقت ولا في غير الوقت. (ج١/٤٧٦)

٢٨٣ الصلاة قبل الوقت:

أجمعوا أنه لو صلى وهو يرى أنه متوجه إلى القبلة ثم تبين أنه كان صلى لغير القبلة لمانع منعه من غيم أو غيره أنه لا إعادة عليه في الوقت ولا في غير الوقت، وأجمعه علـى أنه لو صلى وهو يرى أن الوقت قد دخل ثم تبين له أنه صلى في غير الوقت أن عليه أن يعيدها متى علم بذلك الوقت. (ج١/٤٧٦)

٢٨٤ أيهما أفضل أول الوقت أم آخره:

أجمعوا أن أول وقت الصلاة أفضل وأوفـر على المصلي ثوابًا، وإن كان قـد خالفنا في ذلك بعـض العراقيين فـي أن آخر وقت الصـلاة أفضل، وقد خالفهم بعض مخالفينا ممن غلـط في ذلك كغلطهم، فقال: أول الوقت وآخره سواء في أداء الفرض واستيفاء الأجر. (ج١/٤٧٦)

٢٨٥ قراءة السورة بعد الفاتحة في صلاتي الظهر والعصر:

لم يختلف أصحابنا في صلاة الظهر والعصر أنهما بفاتحة الكتاب في الركعتين الأوليين، وإن قال قائل ممن خالفنا في ذلـك: لِمَ لَمْ توجبوا مع فاتحة الكتاب سورة أو شـيئًا من القرآن؟ قيل له: الدليل قام لنا من إجماع الأمة مع موافقة من وافقنا على ذلك؛ مثل الحسـن بن أبي الحسـن وغيره مـن التابعين، مع مـا روي لنـا ونقل إلينا عـن الرسـول ﷺ في ذلك. (ج١/٤٧٧، ٤٧٨)

٢٨٦ الصلاة بالثوب النجس:

اتفق أصحابنا على إيجاب الصلاة بالثـوب النجس إذا لم يجد المصلي ثوبًا غيره وإن كان المصلي في نفسـه طاهرًا متطهرًا، قالوا: وفرض الاسـتتار بالثوب وإن كان نجسًا غير زائل عنه به، وإن كان قد خالفهم في ذلك الشافعي وأصحابه من أهل الحجاز، فقالوا: يصلي وهو عريان. (ج١/٤٧٩، ٤٨٠)

٢٨٧ الصلاة في الثوب المغتصب والأرض المغتصبة:

اختلف أصحابنا في الصلاة في الثوب المغتصب والأرض المغتصبة على قولين: فأجازها أكثرهم ورووا إنما وقعت طاعة من عاص، وأن الفعل وقع موقعه من أداء الفرض، وعلى المصلي رد الثوب إلى صاحبه والخروج من الأرض المغتصبة منه، وكان ممن يقول بهذا القول وأيده واحتج له أبو محمد عبدالله بن محمد بن محبوب فيما حفظه لنا عنه أبو مالك رضي الله عنهما، وكان ممن ينصر الآخر ويقوله ويستدل على صحته أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب. وهو مشهور من قوله. (ج١/٤٨١)

٢٨٨ ستر عورة المرأة في الصلاة:

ستر العورة واجب في الصلاة، ومن لم يستر عورته في الصلاة وهو يقدر على ذلك كانت صلاته باطلة بإجماع الأمة؛ والمرأة كلها زينة إلا الوجه والكفين، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، وهو الوجه والكفان بإجماع الأمة، لأن الشاهد ودافع الحق إليها لا يصلون إلى معرفتها عند المشاهدة لها إلا بكشف الوجه، ومن أظهر منهن شيئًا من زينتهن مع نهي النبي ﷺ عن ذلك في صلاتها، كانت صلاتها باطلة لأنها صلاة منهي عنها. (ج١/٤٨٣)

٢٨٩ قدمي المرأة:

اختلفوا في القدمين، وروي عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**تغطي المرأة ظهر قدميها**». (ج١/٤٨٤)

٢٩٠ إسبال الإزار في الصلاة:

من أسبل إزاره في الصلاة خيلاء فلا تجوز صلاته، لما روى عبدالله بن مسعود عن رسول الله ﷺ: «**من أسبل إزاره في الصلاة فليس من الله في حل ولا حرام**». (ج١/٤٨٥)

٢٩١ اشتمال الصماء:

لا يجوز للمصلي أن يشتمل الصماء، ومن صلى على ذلك كانت صلاته فاسدة لنهي النبي ﷺ عن لباس الصماء في الصلاة، فلما كانت الصلاة لا تقوم إلا بسترة، وهذه سترة منهي عنها كانت الصلاة باطلة. (ج١/٤٨٥، ٤٨٦)

٢٩٢ صلاة الواصلة:

صلاة الواصلة شعرها بشعر غيرها جائزة، وإن قال قائل: لم أجزت صلاة الواصلة مع نهي النبي ﷺ ولم تجز صلاة اللابس الصماء، والنهي واقع بهما جميعًا قيل له: لباس الصماء هو أحد ما لا تقوم الصلاة إلا به وهي السترة. والنهي عن وصال الشعر بالشعر ليس هو من شرط الصلاة ولا مما تقوم الصلاة إلا به. (ج١/٤٨٦)

٢٩٣ الأماكن التي لا تجوز فيها الصلاة:

لا تجوز الصلاة في المقبرة ولا المجزرة ولا المزبلة ولا على ظهر الكعبة وقارعة الطريق، ولا في معاطن الإبل، ولا في الحمام، لما روي عن ذلك من النهي عن ابن عمر عن النبي ﷺ. (ج١/٤٨٦، ٤٨٧)

٢٩٤ استقبال القبلة:

أوجب الله تعالى على من خوطب بالصلاة التوجه إلى الكعبة لقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فإذا كان المصلي على التوجه قادرًا وجب عليه استقبالها، وإذا كان المصلي مشاهدًا لها صلى إليها من طريق المشاهدة، فإذا كان عنها غائبًا استدل عليها بالدلائل التي نصبها الله تعالى عليها، مثل الشمس والقمر والأرياح والنجوم وما أشبه ذلك. ولا خلاف بين أهل الصلاة في إيجاب ذلك عليه، فإذا خفيت عليه الأدلة سقط عنه فرض التوجه، وكان عليه فرض التحري

نحوها، فإذا صلى بعض الصلاة ثم انكشفت له الدلالة التي يستدل بها إلى الكعبة توجه إليها، وبنى على ما مضى من صلاته، لأن فرض التوجه لزمه عند علمه بالجهة. **(ج١/٤٨٨، ٤٨٩)**

٢٩٥ الصلاة داخل الكعبة:

لا تجوز الصلاة المفروضة في الكعبة، وإن كان بعض أصحابنا قد جوزوا ذلك، الدليل على أنها لا تجوز أن الله تبارك وتعالى أوجب على القائم إلى الصلاة استقبالها، وفي أمره باستقبالها نهي عن استدبارها واستدبار بعضها. فألزم المتعبد استيعاب جميع الكعبة والاستقبال على قدر طاقته، والمصلي في الكعبة قد ترك شيئًا من الكعبة مع قدرته على استقبالها، ولو سمي المتوجه إلى بعضها مستقبلًا للكعبة لسمي المستدبر لبعضها مستدبرًا للكعبة.

ويجوز أن يصلي في الكعبة تطوعًا لأن النبي ﷺ صلى فيها ركعتين تطوعًا، فيجوز لمن فعل ذلك تأسيًا برسول الله ﷺ. **(ج١/٤٨٩، ٤٩٠)**

٢٩٦ التطوع على الراحلة:

يجوز التطوع على الراحلة وهو سائر حيث ما توجهت راحلته إذا ابتدأ بصلاته نحو القبلة. **(ج١/٤٩٠)**

٢٩٧ السترة للمصلي:

الذي نختاره للمصلي إذا أراد الصلاة أن يجعل تلقاء وجهه شيئًا قائمًا مثل السارية والعصا، فإن لم يقدر على شيء خط في الأرض أمامه خطًا. عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا صلى أحدكم فليجعل بين يديه تلقاء وجهه شيئًا، فإن لم يجد فلينصب عصًا، فإن لم تكن معه، فليخط بين يديه خطًا ثم لا يضره ما مر بين يديه**» وقد خالفنا بعض أصحابنا في الخط والسترة، وقال: إن الصلاة لا يقطعها شيء وليس هي كالحبل الممدود، وقد غلط من قال منهم بهذا

القول الذي روي عن النبي ﷺ في العصا والخط، وفي أمر النبي ﷺ بذلك دليل على أن الصلاة تفسد ببعض ما يمر بين يدي المصلي لأن أمر النبي ﷺ لا يخلو من فائدة. (ج١/٤٩٠، ٤٩١)

٢٩٨ النية للصلاة:

الواجب على المصلي أن لا يدخل الصلاة إلا بنية لما ثبت من إيجاب النيات عند إنفاد العبادات. (ج١/٤٩٢)

٢٩٩ تكبيرة الإحرام:

لا تفتتح الصلاة إلا بالتكبير لقول النبي ﷺ: «**مفتاح الصلاة التكبير**»، وفي رواية أخرى عنه ﷺ أنه قال: «**تحريمها التكبير وتحليلها التسليم**»، وقول الرجل يعلمه الصلاة: «**إذا قمت فكبر**»، وقوله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**». (ج١/٤٩٢)

٣٠٠ رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام:

ليس في هذه الروايات كلها أنه أمر برفع اليدين مع التكبير ولو صح ذلك قمنا به، وروى مخالفونا أنه رفع ولم يرفع، ولو صحت الرواية بذلك كان العمل على ما مات عليه الرسول عليه السلام، وإذا لم يكن مع مخالفينا خبر لقطع العذر بأن كان الرفع آخر عمله، واحتمل أن يكون أولًا، واحتمل أن يكون آخرًا لم يكن بد من العمل بأحدهما، وكان المرجوع إلى الأصل وهو أين يرفع مع ما قد ثبت من الخبر عنه ﷺ أنه نهى عن رفع اليدين في الصلاة لقوله: «**ما بالكم ترفعون أيديكم في صلاتكم كأنها أذناب خيل شمس**». (ج١/٤٩٢، ٤٩٣)

٣٠١ تكبيرات الانتقال:

أعمال الصلاة كلها من ركوع إلى سجود أو قيام أو قعود بالتكبير، ولا خلاف بين أحد أنه ليس بفرض سوى تكبيرة الافتتاح. (ج١/٤٩٣)

٣٠٢ التسبيح في الركوع والسجود:

إذا ركع المصلي فليقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم. ما أراد، والمستحب له أن يأتي بثلاث، وإذا سجد فليقل في سجوده: سبحان ربي الأعلى ما شاء، والمستحب له أيضًا أن يقول ذلك ثلاث مرات، لما روي عن النبي ﷺ أنه أمر أصحابه عند نزول قول الله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤] أن يجعلوها في الركوع، ولما نزلت ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قال: «**اجعلوها في سجودكم**» ولم يأمر بعد ذلك. **(ج١/٤٩٣)**

٣٠٣ السجود على غير الأرض:

لا يجوز السجود على الصوف والجلود والخز والقز، لتنازع الناس في ذلك، ولأن النبي ﷺ أمر المصلي أن يمكن جبهته من الأرض، ولولا اتفاق الناس على السجود على ما أنبتت الأرض لما كان جائزًا، ويدل على أن السجود على غير الأرض وعلى غير ما وقع عليه اسم الإجماع مما أنبتت الأرض غير جائز قول النبي ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجدًا وترابها طهورًا**». **(ج١/٤٩٤)**

٣٠٤ أعضاء السجود:

روي من طريق العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرآب**» وهي الجبهة والكفان والركبتان والقدمان. **(ج١/٤٩٤، ٤٩٥)**

٣٠٥ الإقعاء وافتراش الذراعين:

لا يجوز الإقعاء في الصلاة ولا افتراش الذراعين إلى السجود لما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: قال النبي ﷺ: «**يا علي إني أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي، ولا تقرأ راكعًا ولا ساجدًا ولا تنظر قبل وجهك ولا عن يمينك، ولا تصلي وأنت عاقص شعرك، ولا تقعد على عقبيك**

في الصلاة، ولا تفترش ذراعيك في الصلاة كما يفترش الكلب، ولا تعبثن بالحصاة» ونهى عليه السلام «عن عقبى الشيطان»، وعقبى الشيطان هو أن يضع المصلي إليته على عقبيه، والإقعاء هو أن يعقد على إليته وقدميه وينصب الركبتين. **(ج١/٤٩٥)**

٣٠٦ التسليم في الصلاة:

أما التسليم فواحدة وهو أن يصفح بوجهه على يمينه ثم يصفح على يساره ويقول: السلام عليكم ورحمة الله، وقد روي عن النبي ﷺ: «**سلم واحدة وسلم اثنتين**» وكيف فعل المصلي فقد خرج من الصلاة. **(ج١/٤٩٥)**

٣٠٧ النظر موضع السجود:

يستحب للمصلي أن يجعل نظره أمام وجهه، وأحب إلي أن يكون موضع سجوده، لأن في ذلك ضربًا من الخشوع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، فإن نظر المصلي ما علا رأسه من سقف أو سماء بطلت صلاته. **(ج١/٤٩٦)**

٣٠٨ قتل الحية والعقرب في الصلاة:

إن اعترضت للمصلي في صلاته حية أو عقرب قتلهما إذا خافهما في قول أصحابنا، وليس في الخبر إجازة قتلهما في الصلاة مع الخوف ـ والله أعلم ـ بوجه ما ذهبوا إليه من اشتراطهم الخوف. ولما روي عن النبي ﷺ: «**اقتلوا الأسودين في الصلاة، الحية والعقرب**». **(ج١/٤٩٦، ٤٩٧)**

٣٠٩ حمل المرأة ولدها في الصلاة:

قال أصحابنا: إن للمرأة أن تحمل ولدها في الصلاة على هذا الوصف وترضعه إذا بكى وخافت أن يشتغل قلبها عن صلاتها، ولعلهم ذهبوا في ذلك

إلى هذا الخبر، وإذا جاز للمرأة في ولدها حمله في الصلاة فللنبي ﷺ أجوز لأن ولد الولد ولد، وقد روي «أن النبي ﷺ قرأ سورة مريم في ركعة من صلاة الصبح، وقرأ في الثانية ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فسئل عن ذلك فقال عليه السلام: **سمعت صبيًا يصيح فظننت أن أمه خلفي فرحمته**». **(ج١/٤٩٨)**

٣١٠ أوقات النهي عن الصلاة:

لا يجوز أن يصلى في ثلاث ساعات من النهار: إذا طلعت الشمس حتى ترتفع، وإذا تصنعت للغروب، ونصف النهار، لما روي عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثلاث ساعات من النهار وأن نقبر فيهن موتانا» وذكر هذه الأوقات. **(ج١/٤٩٩)**

٣١١ قضاء الصلاة:

من تعمد ترك الصلاة حتى فات وقتها فعليه قضاؤها، لقول النبي ﷺ: «**من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها**» فإن قال قائل ممن يخالفنا: إن المتعمد عاص ولا إعادة عليه لخروج الوقت الذي أمر أن يوقع الصلاة فيه، وإنما بإعادة الصلاة إذا كان نائمًا أو ناسيًا، قيل له: النسيان في اللغة على وجهين: أحدهما ذهاب الحفظ، والآخر الترك، قال الله جل ذكره: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي تركوا أمر الله فتركهم من رحمته وثوابه. **(ج١/٤٩٩، ٥٠٠)**

٣١٢ قضاء المرتد للصلاة حال ردته:

من ارتد عن الإسلام لم تجب عليه إعادة ما ضيع من الصلاة في حال ارتداده بلا خلاف بين أحد، والصلاة تجب على من حصل منه الإيمان، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «**أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أجابوك فأعلمهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة**». **(ج١/٥٠٠، ٥٠١)**

٣١٣ تارك الصلاة:

من ترك الصلاة من طريق (الاستحلال كان مرتدًا بذلك، يقتل إن لم يتب باتفاق، وإن تركها من طريق) التهاون حتى يخرج وقتها كما يترك سائر المفروضات مع اعتقاده لوجوبها على هذا الوصف لم يلزمه عندي القتل، وقد قال كثير من أصحابنا: يقتل وإن كان دائنًا بفرضها. (ج١/٥٠١)

٣١٤ قضاء المجنون والمغمى عليه الصلاة:

المجنون والمغمى عليه لا قضاء عليهما إذا أفاقا مع خروج وقت الصلاة إذا لم يكن الوقت دخل من قبل زوال العقل لعدم الدليل على إيجاب ذلك عليهما، ومن نسي صلاة لا يعرفها صلى صلاة يوم وليلة. (ج١/٥٠١)

٣١٥ الصلاة حسب القدرة:

للإنسان أن يصلي إلى غير القبلة إذا خشي من التوجه إليها، وكذلك يجوز أن يصلي راكبًا وراجلًا من طريق الإيماء، قال الله جل ذكره: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩] والمريض على حسب طاقته، والعريان يصلي قائمًا، لقوله الله: ﴿ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، لأن فرض الصلاة على من قدر على القيام بإجماع الأمة، فالفرض إذا وجب على وجه لا يسقط إلا بما يجب به سقوطه كفرض القيام لا يسقط إلا بالعجز عنه، قال أصحابنا: العراة يصلون قعودًا. (ج١/٥٠٢، ٥٠٣)

٣١٦ الشك في الصلاة:

إذا شك المصلي في سجوده أنه سجد واحدة أو اثنتين زاد سجدة أخرى ليكون على يقين، وقال موسى بن علي: إذا شك أنه صلى ثلاثًا أو أربعًا وهو في القعود يأتي بما فيها ليكون على يقين، قال: فإن كان قد صلى أربعًا لم تضره تلك الركعة الخامسة لأنه كان بقي عليه التسليم، وإن كان قعد للثالثة فقد أتى بالرابعة وتمت صلاته. (ج١/٥٠٣)

٣١٧ تعليم الآباء الأبناء الصلاة:

ينبغي للآباء والقائمين بأمور الأطفال أن يعلموهم الأذان والإقامة والصلاة وشرائع الإسلام إذا صاروا في حال يعقلون ما يراد منهم لئلا تذهب طائفة من الزمان عند بلوغهم في التعليم، لأنهم إذا كانوا قبل البلوغ عالمين أتوا بالعبادات عند البلوغ على الفور. (ج١/٥٠٤)

٣١٨ حكم الأذان والإقامة:

الأذان والإقامة ليستا بفرض كما قال بعض مخالفينا، ولو كانتا فرضًا للزمتا كل إنسان في خاصة نفسه، وعندنا أنهما على الكفاية، ولو كانتا فرضًا لأوجبهما من قال بوجوب فرضها على كل مصل، فلما وافقنا من خالفنا أن المنفرد بصلاته لا أذان عليه ولا إقامة، صح ما قلنا. (ج١/٥٠٤)

٣١٩ الأجرة على الأذان والتعليم:

يستحب للمؤذن أن لا يأخذ أجرًا على الأذان، فإن أخذ أجرًا فلا شيء عليه عندنا، وكذلك المعلم، لأن النبي ﷺ قد أوجب لتعليم القرآن عوضًا لما بيناه في غير هذا المكان. (ج١/٥٠٤)

٣٢٠ حكم صلاة الجماعة:

صلاة الجماعة فرض على الكفاية، وينبغي لمن سمع الأذان والإقامة أن لا يتخلف عن الجماعة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾ [الأنفال: ٢٤]، والأذان أمر به النبي ﷺ وهو الداعي لنا به إلى الصلاة. (ج١/٥٠٤، ٥٠٥)

٣٢١ من شروط الإمامة في الصلاة:

روي عنه ﷺ أنه قال: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم هجرة، فإن**

كانوا في القراءة سواء فليؤمهم أكبرهم سنًا ولا يُؤم الرجلُ في بيته، ولا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه» والتكرمة الفراش والمخدة، فالواجب على المرء امتثال ما أمر به النبي ﷺ من فرض وندب في الصلاة وغيرها. **(ج١/٥٠٦، ٥٠٧)**

٣٢٢ إمامة الأعمى والصبي والخصي والعبد:

إمامة العبد والأعمى والخصي لعلة، والصبي، جائزة إذا كان بالوصف الذي وصف رسول الله ﷺ؛ قال محمد بن محبوب: لا تجوز الصلاة خلف أحد من هؤلاء، وإمامة الصبي غير جائزة لأنه غير مخاطب بالصلاة. **(ج١/٥٠٧)**

٣٢٣ صلاة الجماعة للنساء:

ليس على النساء صلاة الجماعة وإن حضرت صلاتهن جائزة، وإن جمعت فكانت التي تؤمهن في وسطهن في الصف الأول. وروي أن عائشة كذلك كانت تفعل، وسقوط الجماعة عن النساء بإجماع. **(ج١/٥٠٧)**

٣٢٤ استواء الصفوف خلف الإمام:

ينبغي أن لا يكبر الإمام حتى يستوي القوم خلفه، لما روي عن النبي ﷺ أنه أقبل عليهم بوجهه فقال: «**سووا صفوفكم ثلاثًا**». **(ج١/٥٠٧، ٥٠٨)**

٣٢٥ متابعة المأموم للإمام:

لا يجوز للمأموم أن يسبق الإمام بشيء من أفعال الصلاة، فإن سبقه متعمدًا خرج بذلك من أن يكون مأمومًا متبعًا وفسدت صلاته، لقول النبي ﷺ: «**إنما جعل الإمام إمامًا ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنصتوا**». فمن أتى بصلاته على غير ما أمر به كانت صلاته باقيًا فرضها عليه. **(ج١/٥٠٨)**

٣٢٦ قراءة المأموم خلف الإمام:

ذهب بعض أصحابنا إلى أن لا يقرأ خلف إمامه، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] فاعتل من ذهب إلى هذا القول بظاهر الآية. والحجة عليهم ببيان النبي ﷺ: «**لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب**»، وخبر النبي ﷺ هو المعترض على الآية، لأن النبي ﷺ هو الموكل بالتبيان. **(ج١/٥٠٩)**

٣٢٧ تخفيف الإمام بالمأمومين:

المستحب للإمام أن يخفف بأصحابه إذا صلى بهم، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا صلى أحدكم فليخفف فإن فيكم الضعيف وذا الحاجة، وإذا صلى وحده فليطل ما شاء**». **(ج١/٥٠٩)**

٣٢٨ انتظار الإمام للمأموم:

لا يجوز للإمام إذا أحس بدخول أحد في صلاته أن ينتظره، لأن الانتظار عمل ليس من أعمال الصلاة، قال الله جل ذكره: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، فإذا طول في الركوع والسجود والقراءة لأجل الداخل ليلحق به صار الفعل لله وللداخل في الصلاة، وقد ذهب بعض أصحابنا إلى إجازة ذلك. **(ج١/٥١٠)**

٣٢٩ صف المرأة مع الرجل في الصلاة:

إذا صف الرجل مع المرأة على التحاذي بطلت صلاتهما، لأنهما ممنوعان من ذلك، ولكل واحد منهما مقام أبانه رسول الله ﷺ به، وإذا ترك كل واحد منهما مقامه بطلت صلاته. **(ج١/٥١٠)**

٣٣٠ الصلاة بعد الإقامة:

إذا أقيمت الصلاة في المسجد قطع من في المسجد صلاته لقول النبي ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**»، والذي عندي ـ والله أعلم ـ أن إقامتها تكبيرة الإحرام، وهو الدخول فيها. **(ج١/٥١٠، ٥١١)**

٣٣١ إمامة المتيمم:

يجوز للمتيمم أن يصلي بالمتطهرين لثبوت طهارته عند الجميع. **(ج١/٥١١)**

٣٣٢ العدد الذي تنعقد به صلاة الحرب:

اختلف أصحابنا في ذلك، فصلاة الحرب إذا كانت جماعة لم تنعقد عندي بأقل من خمسة أنفس، لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. والطائفة في هذا الموضع اثنان فما فوقهما. **(ج١/٥١١)**

٣٣٣ افتتاح الصلاة:

افتتاح الصلاة التكبير، والتكبير هو ما نقلته الأمة عن النبي ﷺ عملًا وقولًا، وهو أنه كان إذا افتتح الصلاة قال: «**الله أكبر**» فليس لأحد عندي مخالفة هذا النص. **(ج١/٥١٢)**

٣٣٤ قراءة الفاتحة خلف الإمام:

في قراءة فاتحة الكتاب خلف الإمام؛ الذي يوجد في الجامع وغيره أن محمد بن محبوب كان لا يوجب على المصلي خلف إمامه قراءة شيء من القرآن، وقد نقل إلينا رجوع عن ذلك. **(ج١/٥١٣)**

٣٣٥ أوقات الصلاة:

قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [هود: ١١٤] وقال جل ثناؤه: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨] فأول وقت صلاة الظهر زوال الشمس لا تنازع بين أهل العلم في ذلك. وآخر وقتها إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، وأول العصر إذا زاد الظل على كل شيء مثله.

وآخر وقت العصر إلى أن يدرك المصلي ركعة منها قبل غروب الشمس.

وأول وقت المغرب إذا غابت الشمس لا تنازع بين العلماء في ذلك، وآخر وقتها إلى أن يغيب الشفق.

وأول وقت العشاء الآخرة من مغيب الشفق إلى نصف الليل. وقال بعض أصحابنا: إلى ثلث الليل، وبعد ذلك صلاة الوتر إلى طلوع الفجر. **(ج١/٥١٥، ٥١٦، ٥١٧)**

٣٣٦ الصلاة الوسطى:

أما الصلاة الوسطى فعندي أنها صلاة العصر، وقد روي عن بعض الصحابة أن النبي ﷺ أمرهم بالمحافظة على العصرين، والعصران في اللغة بعد طلوع الشمس وقبل غروبها. **(ج١/٥١٨)**

٣٣٧ معرفة الفجر والشفقان الأحمر والأبيض في السماء:

الأحمر في أفقها والأبيض فوقه، ويغيب الأحمر ويصير الأبيض في محله، وبين غيبوبة الشفق الأحمر وبين غيبوبة الشفق الأبيض كما بين غيبوبة الشمس إلى غيبوبة الشفق الأحمر فيما سمعنا.

والفجر فجران، فجر يطلع إذا بقي من الليل مقدار الساعة التي يستطيلها

الناس من الوقت والساعتين فيتطاول إلى ربع السماء كذنب السرحان، وهكذا روي عن النبي ﷺ، والسرحان ولد الذئب. (ج١/٥١٨، ٥١٩)

٣٣٨ استقبال القبلة:

لا تجوز الصلاة إلا بالتوجه إلى الكعبة مع القدرة عليها، والمصلي لا يخلو من ثلاثة أحوال، فمصلٍ بحضرة الكعبة ذو بصر، فالواجب عليه استقبالها من طريق المشاهدة، ومصلٍ حاضر لها ليس له حاسة تدركها فالواجب عليه أن يتوجه إليها من طريق الخبر، وكذلك إذا غاب عنها ولم تكن له حاسة يدرك بها الدليل عليها رجع إلى الخبر. ومصلٍ غائب عنها فعليه أن يستدل عليها بالأعلام المنصوبة من الشمس والقمر والنجوم والرياح. (ج١/٥٢١)

٣٣٩ صفة الأرياح لاستدلال القبلة:

يقال: حد ريح الشمال من موضع القطب إلى غروب الشمس عند استواء الليل والنهار، وحد ريح الدبور من هذا المغرب إلى مغرب سهيل، وحد ريح الجنوب من مغرب سهيل إلى مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار، وحد ريح القبول من هذا المشرق إلى حد القطب، والنظر يوجب عندي أن الإنسان إذا كان جاهلًا بالقبلة وهو عارف بالدلائل التي يستدل عليها بها من الرياح والنجوم والشمس والقمر، أو يجد من يتعرفها به أو يعرفه الدلائل عليها فإنه لا يعذر بجهلها، وعذره مقطوع لقيام الحجة عليه بما ذكرنا. (ج١/٥٢٢، ٥٢٣)

٣٤٠ الصلاة في الأرض المغصوبة:

التي نهي عن إتيانها هي التي فعلها في الأرض المغصوبة، لأن الله جل ذكره قال لا يصلى هاهنا، فإذا أوقع هذه الصلاة فقد أتى بصلاة منهي عنها، ولا تكون هذه الصلاة المنهي عنها التي أمر بفعلها، ولا تسقط هذه الصلاة

التي نهي عنها فرض الصلاة المأمور بها وتعبد بفعلها، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فمحال أن تكون صلاة واحدة مأمور بها منهي عنها في حال واحدة. **(ج١/٥٢٤)**

٣٤١ السجود على كور العمامة:

اختلف أصحابنا في السجود على كور العمامة في الصلاة فجوزه، بعضهم وكرهه آخرون، ولم يقدم على بناء الأمر له بإعادتها، وأفسدها بعضهم، وهذا القول الأخير عندي أنظر بدليل ظاهر كتاب الله: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]. **(ج١/٥٢٨)**

٣٤٢ غسل الميت:

لم تختلف الأمة في وجوب غسل الميت قبل الصلاة عليه وتكفينه وحمله والصلاة عليه، وروي عن الحسن بن أبي الحسن عن أُبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما قبض نبي الله آدم ﷺ أتته الملائكة فغسلوه بالسدر والماء وكفنوه في وتر من الثياب ثم لحدوا له ودفنوه ثم قالوا: هذه سُنَّة ولد آدم من بعده**». **(ج١/٥٢٩، ٥٣٠)**

باب: في أمر الصلاة

٣٤٣ الصلاة لغة واصطلاحًا:

الصلاة من طريق اللغة الدعاء، قال الله جل ذكره لنبيه ﷺ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي أدع لهم. وقوله جل ذكره لنبيه ﷺ: ﴿وَصَلَوَٰتِ﴾ [التوبة: ٩٩] أي دعاء الرسول، وأما الصلاة الشرعية فهي ما ضم إلى الدعاء والركوع والسجود والقراءة وغير ذلك مما وقف الرسول عليه السلام عليه وبينه من مراد الله بقوله تعالى: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]. **(ج١/٥٣١)**

٣٤٤ معنى السجود:

السجود مأخوذ من التضامم والميل، يقال للبعير إذا خفض رأسه ليركب: سجد البعير، وسجدت النخلة إذا مالت، وهذه نخل سواجد: أي موائل؛ ويقال لمن وضع جبهة على الأرض: ساجدًا، لتضاممه، ويجوز أن يسمى ساجدًا لخشوعه وتذلله، والله أعلم؛ وكل شيء خشع وذل فقد سجد، ومن ذلك سجود الظلال إنما هو استسلامها وانقيادها، وكذلك قول الله جل ذكره: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، كل ذلك استسلام وانقياد. (ج١/٥٣٢)

٣٤٥ السعي إلى صلاة الجمعة:

أما السعي المأخوذ به إلى الجمعة فهو الحث عليها والوصول إليها، (فمن وصل إليها) وفعلها ماشيًا أو راكبًا فقد سعى، وقول من قال: إن السعي لا يكون إلا على القدمين خاصة فغلط. (ج١/٥٣٢، ٥٣٣)

٣٤٦ القنوت:

القنوت أصله القيام، يدل على ذلك ما روي عن النبي ﷺ قال: «**أفضل الصلاة أطولها قنوتًا**»، أي أطولها قيامًا، وإنما سمي الدعاء قنوتًا لأنهم يدعون به وهم قيام، على ما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان منه سبب. (ج١/٥٣٣)

باب: في فرائض الصلاة

٣٤٧ فرائض الصلاة:

الفرائض في الصلاة خمس خصال باتفاق: تكبيرة الإحرام، والقراءة، والركوع، والسجود، والجلوس للتشهد. واختلفوا فيما سوى ذلك. (ج١/٥٣٤)

٣٤٨ سجدتي السهو:

سجدتا السهو واجبتان؛ على كل من سها، بالسُّنَّة المنقولة عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك، واختلف الناس في حكمها من الصلاة، فقال قوم: هما جبر ما لحق في الصلاة من ثلم، وقال قوم: هما ترغيم للشيطان. (ج١/٥٣٦)

٣٤٩ التوجه:

روي عن النبي ﷺ من طريق عبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب وعائشة أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «**سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك**». (ج١/٥٣٦)

٣٥٠ من أحدث في التشهد:

اختلف أصحابنا في المصلي وحده والداخل في صلاة الإمام إذا أحدث وهو في التشهد، فقال بعضهم: إذا قعد قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت الصلاة ولو كان مأمومًا، وقال بعضهم: إذا قعد وقال شيئًا من التشهد فقد تمت صلاته، وقال بعضهم: ما لم يتم التشهد ويخرج من الصلاة بالتسليم فعليه الإعادة، لأن الصلاة عند صاحب هذا القول ما بين الإحرام والتسليم. (ج١/٥٣٧)

٣٥١ الائتمام بالصبي:

الائتمام بالصبي في الفرض والنفل غير جائز، وقال بعض أصحابنا: يجوز في النفل، الدليل على صحة اختيارنا أن الجماعة لا تنعقد إلا بالمخاطبين المأمورين بالصلاة لقول النبي ﷺ: «**إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما وليؤمكما أكبركما**». (ج١/٥٣٨)

٣٥٢ قيام الرجل جنب المرأة في الصلاة:

الدليل على فساد صلاة الرجل بقيامه إلى جنب المرأة في صلاة واحدة أن المرأة مقامها خلف مقامه بقول النبي ﷺ: «**خير صفوف الرجال المقدم،**

وخير صفوف النساء المؤخر» فإن بان صفوفهن من صفوف الرجال واختلاف المقام يوجب فساد صلاة الرجال، ويدل على ذلك أن لو ائتم بالمرأة فسدت صلاته. **(ج١/٥٣٩)**

٣٥٣ ستر العورة في الصلاة:

ستر العورة واجب في الصلاة لقول النبي ﷺ: «**لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار، وإن صلت وبعض فخذها أو بعض ساقها مكشوفًا فسدت صلاتها**». **(ج١/٥٤٠)**

٣٥٤ صلاة المأموم منعقدة بصلاة الإمام:

الدليل على أن صلاة المأموم منعقدة بصلاة الإمام وأنها تفسد بفسادها، اجتماعهم جميعًا على أن الجمع لا يصح إلا بجماعة، فلو كان واحد منهم مصليًا لنفسه لم يكن لإجماعه معنى ولجاز أن يفتتح كل واحد منهم مصليًا لنفسه، وتصح لهم الجمعة مع الاجتماع، فلما لم يصح إلا باعتبار دخولهم في صلاة الإمام دل على أن صلاتهم منعقدة بصلاته. **(ج١/٥٤٠، ٥٤١)**

٣٥٥ الصلاة في الثوب النجس:

إذا كان الثوب نجسًا فعند أصحابنا أنه يصلي به قائمًا إذا لم يجد ثوبًا طاهرًا، والنظر يوجب عندي أن له أن يصلي قاعدًا على ما ذهبوا إليه، ويلقي الثوب النجس عن نفسه ويصلي عريانًا قاعدًا لأنهما فرضان: السترة الطاهرة مع الوجود، والقيام مع القدرة، وإذا كان مدفوعًا إلى ترك أحدهما كان له أن يترك أيهما شاء لاستواء أحوالهما. **(ج١/٥٤١، ٥٤٢)**

٣٥٦ عورة المرأة في الصلاة:

اتفق أهل الصلاة جميعًا على أن الحرة المسلمة إذا بلغت وجب عليها أن

تستر رأسها، وأنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف فسدت صلاتها، ووجدت قولًا في الأثر ينسب إلى محمد بن محبوب أنه أجاز للحرة أن تصلي في بيتها كاشفة رأسها ـ والله أعلم ـ إن كان هذا قولًا له فعلى أي وجه أجاز ذلك؟ واختلفوا إذا كان بعض رأسها مكشوفًا، فقال أبو حنيفة: إذا انكشف من رأسها ربع شعرها أو ثلثه لم تفسد صلاتها، وإن انكشف ربع ساقها أو ثلثه فسدت صلاتها ولا تفسد بدون ذلك، وقال أبو يوسف صاحبه: حتى يكون النصف من جميع الرأس والساق. ثم حينئذ تفسد صلاتها ولا تفسد بدون ذلك، وقال أصحابنا: عليها ستر جميع رأسها وسائر جسدها في الصلاة إلا ما أبيح لها بالإجماع، وهو الوجه والكفان، وهذا هو الصواب. **(ج١/٥٤٢، ٥٤٣)**

٣٥٧ التطوع في أوقات الكراهة:

أجمع أهل الحديث ونقلة الأخبار من أصحابنا أن النبي ﷺ (نهى عن الصلاة بعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر)، وفسر ذلك علماؤنا فقالوا: النهي منه ﷺ عن صلاة النفل، وهذا هو الصحيح لقول النبي ﷺ: «**من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها**». **(ج١/٥٤٥)**

٣٥٨ صلاة السكران:

لا تجوز صلاة السكران ولا المغلوب على عقله، لأن الفرض لا يجوز إلا بنية، ومن لم يقل بوجوب الفرض لم يجز فعله لأنه لم يعد إلى تأدية ما أمر به، وليس السكر بمسقط عنه فرض الصلاة التي خوطب بها في وقتها. **(ج١/٥٤٩)**

٣٥٩ الصلاة والأذان بغير العربية:

لا تجوز الصلاة إلا بالقراءة العربية، ولا الأذان إلا بالصفة التي أخذت عن النبي ﷺ، وقد خالفنا في ذلك أبو حنيفة، وأجاز الأذان بالفارسية لمن لم

يحسن العربية، وهذا خطأ منه لأن الأذان الذي وقفنا عليه رسول الله ﷺ هي ألفاظ بالعربية، والفارسية غيرها، فإن زعم أن الفارسية هي العربية كابر عقله وكفى مؤنته، وإن اعترف بأن الفارسية غير العربية، قيل له: ولم أجزت غير ما أمر به ﷺ؟. (ج١/٥٤٩، ٥٥٠)

٣٦٠ الخشوع في الصلاة:

الواجب على القائم إلى الصلاة أن يحضرها بقلب حاضر وجوارح خائفة، وأنه في مقام عظيم بين يدي رب رحيم كريم، يناجي فيخفى كلامه ولا يخفى عليه شيء ما ينطوي عليه ضميره. (ج١/٥٥٠، ٥٥١)

باب: في صلاة الجمعة

٣٦١ صلاة الجمعة خلف الجبابرة:

اختلف أصحابنا في صلاة الجمعة خلف الجبابرة، فقال بعضهم: تجوز معهم وهم الأقل، وحجتهم في ذلك أن الجمعة وجبت في الأصل مع الإمام العادل باتفاق الأمة، وهي واجبة مع الإمام العادل للاتفاق على ذلك، واختلفوا في لزومها مع غير العادل، فقالوا: لا يوجبها إلا حيث أوجبها الإجماع، ولا دليل لنا على وجوبها مع غير العادل، وقال الباقون: إن الجمعة تجب مع العادل وغير العادل لأن فرضها واجب بأمر الله تعالى بقوله: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] فهذا أمر عام، فلا يزول فرضها إلا بالإجماع. (ج١/٥٥٣)

٣٦٢ صلاة الجمعة للإمام المسافر:

ثبت أن النبي ﷺ (صلى بعرفة الظهر والعصر صلاة المسافر فكان يوم الجمعة)، فهذا يدل على أن الإمام إذا سافر فوافق الجمعة كان حكمه حكم

المسافرين، وقول من قال: إن الإمام حكمه في الحضر والسفر وصلاة الجمعة سواء، وأنه حيث حضر الجمعة صلى الجمعة صلاة المقيم، باطل. (ج١/٥٥٨)

٣٦٣ كلام من يحضر الجمعة والإمام يخطب:

اختلف أصحابنا في كلام من يحضر الجمعة والإمام يخطب فيها فقال بعضهم: تفسد صلاته ويأمرونه بالخروج من المسجد ثم يدخل من باب آخر لأن الكلام عندهم يفسد الجمعة عليه لقول النبي ﷺ: «**من لغا فلا جمعة له**». قالوا: فلما كان الصمت عليه واجبًا فترك الواجب وتكلم بما قد نهى عنه عند الخطبة، وهي مما لا تكون الجمعة، لا تصح إلا بها، ثم تصح له الجمعة، فأمروه بالخروج من المسجد وأمروه بالدخول إليه في جملة الداخلين؛ ليكون حكمه حكم من دخل معه في ذلك الوقت، وفاته ما كان يستحقه من الثواب بالسبق الذي لو لم يفسده بالكلام، كما فات من دخل معه ثواب السابقين إليها بالعدو كما جاءت الرواية في البدنة ثم نزلت إلى البيضة؛ وقال بعضهم: إذا تكلم بذكر الله وما تقرب إليه من الدعاء والتسبيح لم تفسد جمعته ولم يكن لاغيًا، لأن اللغو: الكلام المكروه عندهم، لأن الجمعة تفسد به لأنه اللغو: وحجة الأول عندي أنها أقوى. (ج١/٥٥٩، ٥٦٠)

٣٦٤ سد الفرجة في الصفوف يوم الجمعة:

يجوز للرجل في صلاة الجمعة وغيرها التحول ليسد الفرجة وهو في الصلاة ولا يؤذ أحدًا لما روي في ذلك من الفضل: أن أفضل خطوة في الأرض يخطوها المسلم خطوة يسد بها فرجة في الصلاة أو فرجة في صف في سبيل الله. (ج١/٥٦١)

٣٦٥ إمامة غير الخطيب:

يجوز أن يخطب الرجل ويكون الإمام غيره إذا كان المتقدم أولى بالصلاة. (ج١/٥٦٢)

٣٦٦ صلاة الجمعة عند فقد الإمام:

تجوز صلاة الجمعة بلا إمام عند فقد الإمام لأن الله تعالى أمر بها أمرًا عامًّا، فغيبة الإمام لا تسقط فرض الجمعة لأن الأمر بها ليس فيه شرط إمام. (ج١/٥٦٢)

٣٦٧ العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة:

أقل ما تنعقد الجمعة بأربعة أنفس، مؤذن يدعو إليها، وإمام، ورجلان أقل الجمع. وإن حضر الجمعة رجلان رجوت بأن يجزئ، لأن الاثنين يقومان خلف الإمام ومقام الجماعات الكثيرة، وإذا لم يبق مع الإمام إلا النساء لم تكن جمعة، لأن الجمعة لا تكون ولا تنعقد إلا بالمخاطبين بها، لأن المتعبدين به شرط في تجويز صلاة الجمعة كالإمام، فحكمهم حكم الإمام، فمن لا يصلح أن يكون إمامًا فيها لم يصح أن يكون شرطًا في تجويزها. (ج١/٥٦٣)

٣٦٨ من أدرك الإمام في تشهد الجمعة:

من أدرك الإمام وهو في التشهد فقد أدرك الجمعة، ويقضي ركعتين، لقول النبي ﷺ: «**فليصل ما أدرك وليبدل ما فاته**». (ج١/٥٦٣)

٣٦٩ اشتراط المصر لصلاة الجمعة:

لا تجوز الجمعة إلا في مِصرٍ أو في موقع إقامة الإمام، فأما المصر فلأجل أن عمر رضي الله عنه مصَّر الأمصار للجمعة، فصار على ذلك الاتفاق ولم يخالف عليه أحد في فعله؛ واختلفوا في هذه الأمصار، والاتفاق حجة والاختلاف لا حجة به. (ج١/٥٦٣، ٥٦٤)

٣٧٠ نسيان المأموم في صلاة الجمعة:

إذا صلى المأموم مع الإمام الجمعة فنسي سجدة لم يذكرها حتى جاوز حدًّا واحدًا ليس فيه الإمام ولا هو في مثله أن صلاته تفسد، وفي نفسي من

هذا معنى لأني لم أعرف وجه قول أصحابنا في هذا، والنظر يوجب عندي ما نسي في آخر الصلاة، ولا تبطل جمعته لقول النبي ﷺ: «**فليصل ما أدرك وليبدل ما فاته**» والذي نسيه أو سبقه فقد فاته سواء كان دخل معه في الصلاة أو لم يدخل، لعموم الخبر. **(ج١/٥٦٥)**

٣٧١ الجمعة على النساء والعبيد والمسافرين:

ليس على النساء والعبيد والمسافرين جمعة، فمن حضرها منهم وصلاها أجزأته عن فرضه بإجماع الأمة، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في صحن دارها. وصلاتها في دارها أفضل لها من صلاتها في مسجد جماعة**» فلذلك لم تجب عليها الجمعة ولأن الجمعة إذا لم تجب إلا على أهل الأمصار فليس العبيد من أهلها، لأن المصر لمواليهم والآية في الأحرار. **(ج١/٥٦٦)**

٣٧٢ أقل ما يجزئ في خطبة الجمعة:

أقل الخطبة التي تصح بها الجمعة ويعقب بها صلاة العيدين ويتم بها النكاح ما حفظنا عن الشيخ أبي مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وهي: الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على محمد النبي وآله وصحبه وسلم، اللهم اغفر لنا ولجميع المسلمين، وقال أبو حنيفة: تجزئ تسبيحة واحدة لأنها ذكر الله، وعندي أن تسبيحة واحدة لا يقع عليها اسم خطبة. **(ج١/٥٦٦، ٥٦٧)**

٣٧٣ من صلى الظهر ثم ذهب لصلاة الجمعة:

اختلف أصحابنا فيمن صلى الظهر يوم الجمعة في بيته ثم حضر الجمعة أن صلاته الأولى تنتقض، ولزمه فرض الجمعة، في أن الأمر بالسعي لا يجتمع مع فرض الظهر، فقال بعضهم: الظهر هي صلاته التي صلاها ولا تنتقض، وتكون الجمعة له نفلًا. **(ج١/٥٦٧)**

٣٧٤ سجدة التلاوة أثناء خطبة الجمعة:

إن قرأ الإمام وهو يخطب يوم الجمعة آية فيها سجدة فلا بأس أن ينزل ويسجدها لأنه لو قرأها في الصلاة وسجدها والخطبة أولى بذلك. (ج١/٥٦٧)

٣٧٥ سفر الإمام يوم الجمعة:

لا بأس أن يسافر الإمام وغيره يوم الجمعة ما لم يدخل المؤذن في الأذان لأن السعي يوجه إلى يوم الجمعة بالأذان، فما لم يلزمه السعي لم يمنع من السفر. (ج١/٥٦٧)

٣٧٦ تخطي الرقاب:

لا يجوز لمن دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب أن يركع ولا يتخطى رقاب الناس. (ج١/٥٦٧)

٣٧٧ وقت خطبة الجمعة:

روي أن عليًّا خطب قبل الزوال، والذي يذهب إليه أنه لا تجوز الخطبة للجمعة إلا بعد الزوال لإجماع العمل على ذلك، وما روي من فعل علي في تقديم الخطبة قبل وجوب الصلاة. فلم يرد الخبر مجيء الأخبار التي ينقطع بها العذر، وإن صح ففعل غيره من الصحابة أولى أن يتبع لأن الحجة تؤيده. (ج١/٥٦٩)

٣٧٨ شرط القيام لخطبة الجمعة:

لا تجوز الخطبة للجمعة إلا من قائم، وقد روي أن عليًّا خطب قائمًا فلم يجلس، فإن قال قائل: إن عليًّا خطب قائمًا فلم يجلس لأنه قد كان فيمن يخطب من الناس (من يجلس في خطبته كلها حتى يفرغ) فلذلك روي أن عليًّا كان يخطب قائمًا، قيل له: هذا غلط منك في معنى الخبر وسوء تأويل ذهبت

إليه، لأن الناس اختلفوا في الخطبة، فقال قوم: إن فيها جلسة خفيفة، وقال قوم: لا جلوس فيها، وإنما فعل عثمان في آخر أيامه للكبر، وقال قوم: إن ذلك أحدثه معاوية، والصحيح هو الذي أحدث الجلوس بعد علي. (ج١/٥٦٩، ٥٧٠)

باب: في صلاة السفر

٣٧٩ صلاة السفر:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١] فأباح القصر المذكور في الآية بشرط الخوف فجعل القصر وإباحته للخوف، وأما صلاة السفر فليس عندي بقصر، لأن النبي ﷺ سمى صلاة السفر تمامًا غير قصر. (ج١/٥٧٣)

٣٨٠ القصر في سفر الطاعة وسفر المعصية:

قصر الصلاة في أي سفر كان المسافر في سفره طائعًا أو عاصيًا إذا كانت الصلاة عليه في جميع أحواله، مطيعًا كان أو عاصيًا، والوجوب عليه التمام في حال سفره إذا خرج عاصيًا محتاج إلى دليل. (ج١/٥٧٥، ٥٧٦)

٣٨١ القصر مع الأمن:

أجمع المنسوبون إلى العلم إلا من لا يعد خلافه خلافًا أن للمسافر أن يقصر الصلاة مع الأمن من فتنة الكافرين، لما روى بعض الصحابة قال: سألت عمر بن الخطاب، فقلت: يا أمير المؤمنين قال الله ﷻ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]، ونحن اليوم نقصر مع الأمن؟ فقال عمر رضي الله عنه: قد عجبت مما عجبت منه، فسألت النبي ﷺ، فقال: «**صدقة تصدق الله عليكم بها فاقبلوا صدقته**» يعني الرخصة لأن الصدقة تفضيل. (ج١/٥٧٦)

٣٨٢ الجمع في غير السفر والمطر:

أجاز أصحابنا الجمع للمستحاضة في الحضر لروايات تثبت عندهم عن النبي ﷺ بإجازة ذلك، وأجاز بعض أصحابنا الجمع للمبطون في الحضر، والصحيح في اليوم المطير للمشقة والضرورة، والخبر عندهم في ذلك. وعندي أن الله تعالى له أن يبتلي هؤلاء ويمتحنهم بأعظم من هذا، وإن كان عليهم في ذلك مشقة إذا صلوا كل صلاة في وقتها وهم مقيمون. وقد روي عن ابن عباس أنه قال: من جمع بين الصلاتين في الحضر من غير عذر فقد أتى بابًا من أبواب الكبائر. (ج١/٥٧٦، ٥٧٧)

٣٨٣ من نسي صلاة حال سفره:

إذا قدم المسافر إلى بلده ثم ذكر صلاة نسيها في سفرها فإن عليه بدلها قصرًا في قول أصحابنا، لأنه خوطب بها في السفر قصرًا، والنظر يوجب عندي أن الناسي لم يخاطب في حال نسيانه وإنما خوطب بها وأمر بعملها لما ذكرها لقول النبي ﷺ: «**من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها**» فيجب أن ينظر في ذلك فإن النظر يوجب عليه التمام. (ج١/٥٧٧)

٣٨٤ الموضع الذي يجب قصر الصلاة فيه:

اختلف أصحابنا في الموضع الذي يجب قصر الصلاة فيه للمسافر، فقال قوم: إذا خرج من منزله يريد سفرًا قصر الصلاة، وقال بعضهم: إذا ابتدأ العمران بعمران بلده لم يقصر حتى يخرج من العمارة، والنظر عندي يوجب أن اتصال العمار لا يسمى به مسافرًا من طريق اللغة لأن السفر مأخوذ من الإسفار. ومن كان في العمران لا يقال قد أسفر، ألا ترى أن المرأة إذا كشفت عن وجهها الغطاء يقال: أسفرت، ويقال: أسفر النهار إذا زالت عنه ظلمة الليل، والذي اخترناه قول علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة. (ج١/٥٧٨، ٥٧٩)

باب: في صلاة الوتر

٣٨٥ حكم صلاة الوتر:

اختلف أصحابنا في صلاة الوتر، قال موسى بن علي: إنها سُنَّة وليست بواجبة. وقال محمد بن محبوب: هي فريضة كسائر الصلوات المفروضات ولكل واحد منهم حجة، والنظر يوجب وجوبها وليس بفرض لما فيها من التأكيد. (ج١/٥٨٠)

٣٨٦ الواجب والفرض:

الواجب قد يكون فرضًا وقد يكون غير فرض لأن الفرض معناه في اللغة القطع والتقدير، ألا ترى إلى قولهم فرض الحاكم النفقة ومهر المثل، يراد بذلك أنه قدر النفقة لمن حكم بها، وفرض مهر المثل أي قطع بذلك والله أعلم. وأما الوجوب فهو اللزوم للفعل؛ يدل على هذا قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا﴾ [الحج: ٣٦] وليس ذلك بفرض ولكن صار واجبًا. (ج١/٥٨٠)

٣٨٧ دليل وجوب الفرض:

يدل على أن الوتر واجب فعله ما روي عن النبي ﷺ من طريق أبي سعيد أنه قال: «**من نام عن الوتر أو نسيه فليوتر إذا ذكر أو استيقظ**». ولولا أدلة قد قامت لنا أنه غير فرض لقلنا بذلك، لأن أوامره على الوجوب. فقد أمر بفعله ولم يجعل له وقتًا معلومًا كسائر الفرائض، ولا يجب فعله إلا بعد العشاء الآخرة فدل بذلك على أنه من توابع الصلوات، ولا يصلى جماعة. (ج١/٥٨٠، ٥٨١)

٣٨٨ عدد ركعات الوتر:

اختلف أصحابنا في صلاة الوتر فقال بعضهم: يصلى ثلاثًا بإحرام واحد وتسليمة واحدة، وقال آخرون: يصلى ثلاثًا بإحرام واحد وتسليمتين، وخير

صاحب هذا القول فقال: إن شاء وصل وإن شاء فصل. وقال آخرون: الوتر واحدة بعد ركعتين، والنظر يوجب عندي إجازة الواحدة والثلاث. (ج١/٥٨١)

٣٨٩ الفجر الصادق والفجر الكاذب:

الفجر فجران؛ أحدهما: الأول وهو المشكل الذي لا يحرم شيئًا ولا يحله، وكانت العرب تسميه الكاذب، وهو مستدق صاعد في غير اعتراض، وهو كالأشمط، والأشمط من الرجال إذا كان في رأسه سواد وبياض، كذلك الفجر الأول. وأما الفجر الثاني فهو المستطير، وإنما سمي مستطيرًا لأنه منتشر في الأرض وكل شيء انتشر في الأرض يسمى مستطيرًا وهو الفجر الصادق. (ج١/٥٨٢، ٥٨٣)

٣٩٠ الشفقان:

الشفقان أحدهما أحمر والآخر بياض يرى في المغرب والأبيض بعد الشفق الأحمر وبعد سواد يكون بينهما كالظلمة الساطعة ثم يطغو المغرب ويكون الشفق الثاني. والناس مختلفون في مقدار ما بين الشفقين، فاختلف الفقهاء في وقت وجوب صلاة العشاء الآخرة. وقال قوم: إذا غاب الشفق الأول وجبت الصلاة لأن الصلاة تجب بغيبة الشفق، ونحن نراعي وجوب الاسم، وتعلقوا بقول من قال بأوائل الأسماء؛ وقال: وقال آخرون: لا تجب الصلاة إلا بعد غيبة الشفق الثاني لأنا أمرنا بفعلها بعد غيبة الشفق، وما كان الشفق قائمًا فنحن ممنوعون من الصلاة حتى يغيب. (ج١/٥٨٤)

٣٩١ معنى الصماء:

أما الصماء التي نهى النبي ﷺ عنها في الصلاة فهو أن يلبس الرجل ثوبه ويشده على بدنه ويديه، هكذا عند العرب صفة الصماء إذا تخلل به ولم يرفع منه جانبًا، وإنما سميت صماء لأنه يشد على بدنه، وبدنه كالصخرة الصماء التي ليس فيها صدع ولا خرق. (ج١/٥٨٥)

٣٩٢ السدل:

أما السدل الذي نهى عنه النبي ﷺ في الصلاة وهو أن يرسل الرجل بثوبه على جانبيه ولا يضم طرفيه، وكذلك قيل لإرخاء الستر على الزوجين أسدل عليهما. (ج١/٥٨٥)

٣٩٣ عدد ركعات الوتر:

اختلف أصحابنا في عدد الوتر، فقال بعضهم: ثلاث ركعات في السفر والحضر، وقال بعضهم: واحدة جائزة وثلاثة أحب إلينا لزيادة العمل. واختلف من قال بالثلاث على قولين، فقال بعضهم: ثلاث ركعات لا يفصل بينهن، وقال آخرون: ثلاث ركعات يفصل بينهن بتسليم، والنظر يؤيد عندي قول من قال بالثلاث من غير فصل بينهن في الحضر والسفر لما روي عن النبي ﷺ (أنه كان يقرأ في الوتر ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، وفي الركعة الثانية بـ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وفي الركعة الثالثة بسورة الإخلاص). (ج١/٥٨٥، ٥٨٦)

٣٩٤ الصلاة على ظهور الدواب:

أجمع الناس على أن صلوات الفرائض لا تصلى على ظهور الدواب وهي سائرة إلا في حال الضرورة، والنوافل تصلى على ظهور الدواب في حال مسيرها وعلى الأرض، كل ذلك جائز في حال القدرة والعجز. (ج١/٥٨٧)

باب: في صلاة العيدين

٣٩٥ حكم صلاة العيدين:

قال الله جل ذكره: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥] قيل: إنها نزلت في صدقة الفطر وصلاة العيد والله أعلم. والرواية متواترة أن النبي ﷺ صلى صلاة العيد وحرض عليها وأمر بها حتى أمر بخروج النساء

إليها، ولولا الإجماع أنها ليست بفرض لكان هذا التأكيد يوجب فرضها. ألا ترى أن رواية أم عطية حين قالت: (أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في العيدين الغواني وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين). وصلاة المرأة في بيتها في غير العيدين أفضل لها من الجماعة. (ج١/٥٩٠)

٣٩٦ ما يستحب في يومي العيد:

يستحب تعجيل صلاة الأضحى لما يرجع الناس فيه إلى ضحاياهم. ويستحب تأخير صلاة الفطر انتظار الناس لما يشغلهم من الصدقة فيه وزكاة النفس المأمور بتعجيلها قبل الصلاة. ويستحب في يوم الفطر الأكل قبل الغدو إلى الصلاة، وتأخير الأكل يوم النحر إلى بعد الصلاة اقتداء برسول الله ﷺ، ومن سنن التنفل غسل العيدين: السواك والطيب واللبس الحسن. واختلف الناس في تكبير صلاة العيدين مع اتفاقهم أنها ركعتان، وقول ابن عباس: إن التكبير فيهما يجزئ بسبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة تكبيرة وكل سُنَّة. (ج١/٥٩٠، ٥٩١)

٣٩٧ صلاة التراويح في جماعة:

صلاة التراويح في الجماعة أفضل من صلاة المنفرد لأن النبي ﷺ قال: «**فضل صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد ببضع وعشرين درجة**» لم يخص جماعة من جماعة. وقد روي أن عمر بن الخطاب كان يأمر أُبي بن كعب أن يصلي بالناس صلاة التراويح في شهر رمضان ويحثه على ذلك ويبعثه عليه، ولا يجوز أن يأمره بصلاة غيرها أفضل منها. (ج١/٥٩٢)

٣٩٨ ليلة القدر:

ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان لقول النبي ﷺ: «**التمسوها في العشر الأواخر من شهر رمضان**». (ج١/٥٩٢)

٣٩٩ القيء والرعاف في الصلاة:

أجمع أصحابنا فيما تناهـى إلينا أن القهقهة في الصلاة تقطعها وتفسـد الطهارة، واختلفوا فـي القيء والرعاف في الصلاة، فقـال بعضهم: إنه ينقض الطهارة والصلاة، وقال بعضهم: تنقض الطهارة ولا تقطع الصلاة. والذي عندي أنه حدث ينقض الطهارة ويقطع الصلاة كالقهقهة المتفق عليها. **(ج١/٥٩٥)**



كتـاب الـزكـاة

باب: في الزكاة

٤٠٠ ضياع مال الزكاة من الوكيل:

اختلف أصحابنا في رجل سـلَّم زكاة ماله إلى رجل مـن العوام، يؤديها عنه إلى أهلها ـ وهو عنده ثقة ـ فضيع الزكاة قبـل أن تصل إلى الفقراء، فقال بعضهـم: إذا أخرجها إلى ثقة وقبضها منه فقد زال عنـه ضمانها قبل أن تصل إلى الفقراء، فضياعها بعد ذلك لا يوجب عليه الضمان، قالوا: كرجل دفع زكاة ماله إلى الساعي والقابض للزكاة بأمر الإمام، ثم تضيع قبل أن تصل إلى الإمام فلا ضمان على من أخذت منه الزكاة، وهذا اتفاق في صاحب الإمام. (ج١/٥٩٨)

٤٠١ هل في المال حق سوى الزكاة:

فإن قال: فإن كان بيننا فقراء قد أضر بهم الجـوع والبرد ولم يكن على أحد منـا زكاة، هل يلزمنا لهم غير الزكاة، وإن نحـن تركناهم هل نحن آثمون بذلك؟ قيل له: الواجب عليكم أن تواسـوهم من أموالكم إن لم تكن عليكم زكاة تدفعوا عنهم الضرر الذي بهم وإلا كنتم آثمين. (ج١/٦٠٠)

٤٠٢ الزكاة في مال الصبي وغير العاقل:

الزكاة تجب في مال كل مسلم بالغًا كان أو غير بالغ، مغلوبًا على عقله

أو عاقلًا، لقول الرسول ﷺ: «**أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم**»، وأطفال المسلمين ومجانينهم داخلون في حكمهم. **(ج١/٦٠١)**

٤٠٣ شراء الغني زكاته من الفقير:

قال بعض أصحابنا: من تصدق على فقير بصدقة فلا يرجع يشتريها منه ويأكلها من عنده، وعندي أنهم تأولوا ما روي أن النبي ﷺ قال لعمر: «**لا تعد في صدقتك**» فإن كانوا اعتمدوا على هذا الخبر فعندي أنه غلط في التأويل. **(ج١/٦٠٣)**

٤٠٤ حمل الشعير على البر في الصدقة:

اختلفوا في حمل الشعير على البر في الصدقة، قال محمد بن محبوب: يحمل أحدهما على الآخر لتتم به الصدقة ثم يخرج منها؛ وأما وائل بن أيوب فكان لا يحمل الشعير على البر في الصدقة، ورآهما جنسين مختلفين وثمرتين متفاوتتين، وخالفه في أيامه موسى بن أبي جابر ورأى أن أحدهما يحمل على الآخر. **(ج١/٦٠٤)**

٤٠٥ زكاة ما خفي مكانه:

اختلف أصحابنا في زكاة المال إذا خفي مكانه فلم يعلم صاحبه أين دفنه، أو جهل معرفة من كان استودعه إياه ثم وجده بعد سنين كثيرة، وقد كانت الزكاة تجري فيه أو لم تكن الزكاة تجري فيه قبل ذلك، وهو نصاب تام أو أكثر من ذلك، وكذلك قولهم في المال يكون في البحر يبعث به صاحبه للتجارة حتى يأتي عليه زمان لا يرجوه صاحبه بعده، ثم يرجع إليه، وكذلك الدين يكون على مفلس لا يرجوه صاحبه أو على فقير أو على من جحده وحلف عليه (وما كان هذا سبيله من الأموال التي لا ترجى ثم ترجع إلى أربابها بعد ذلك فقال بعضهم): وعليه زكاة سنة واحدة ولا زكاة عليه فيما مضى من السنين، وقال بعضهم: عليه لكل سنة مضت زكاتها ولو كان في

إخراجها استفراغ الجميع. وقال آخرون: عليه زكاة كل سنة خلت إلا مقدار الزكاة التي وجبت فيه لأنها حق للفقراء فيه إلى أن يصير إلى حد النصاب ثم لا زكاة فيه بعد ذلك؛ والقول الأول شيق إلى نفسي. (ج١/٦٠٤، ٦٠٥)

٤٠٦ إخفاء الصدقة:

اختلف أصحابنا في فضل الصدقة الواجبة وغير الواجبة، فقال بعضهم: الفضل للمتصدق إذا أخفى صدقته ولم يعلن بإخراجها، واحتج من ذهب إلى هذا الرأي بظاهر قول الله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

واحتج من قال بإبدائها والإعلان بها أفضل، وكذلك سائر الطاعات أن النبي ﷺ نهى عن الجذاذ في الليل، وأنه نهى عن الحصاد في الليل وهو الصرام، لأن الفقراء كانوا يحضرون الثمار ليأخذوا الصدقة عند الجذاذ.

ولعمري إن العمل إذا قرنه عامله بالنية والاحتراز من سوء ظنهم به ولئلا يستأثم الناس في نفسه لئلا تؤثر علامته في الإنسان بما يبدو منه، والمسلمون شهود الله على عباده، وهذا الرأي أشيق إلى نفسي إذا كان الفاعل قصده في فعله ما ذكرناه. (ج١/٦٠٦، ٦٠٧)

٤٠٧ شروط وجوب الزكاة:

فرض الزكاة ثلاث خصال: استكمال النصاب، واستقرار الملك، واستكمال الحول، والحجة في استكمال النصاب قول النبي ﷺ: «**ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس فيما دون عشرين دينار صدقة، وليس فيما دون مائتي درهم صدقة**»، والحجة في استكمال الحول قوله عليه السلام: «**ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول**»، وقوله لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «**انتظر بأرباب الأموال حولًا ثم خذ منهم ما أمرتك به**». (ج١/٦٠٧، ٦٠٨)

٤٠٨ من تحل له الصدقة:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة، إلا لرجل تحمل بحمالة بين قوم، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فليسأل حتى يصيب سدادًا من عيش أو قوامًا من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يشهد له ثلاثة من أهل الحجى من قومه أنه قد أصابته فاقة وأنه قد حلت له المسألة، وما سوى ذلك من المسائل سحت**». (ج١/٦٠٨)

٤٠٩ الزكاة في غير السائمة:

اختلف أصحابنا في العوامل من الإبل والبقر وما اقتني في البيوت من الغنم، فقال بعضهم: الزكاة في جميع ذلك إذا بلغ كل جنس منها نصابًا لعموم قول النبي ﷺ: «**في أربعين شاة شاة، وفي خمس من الإبل شاة**»، ولم يوجب بعضهم الزكاة في العوامل لقول النبي ﷺ: «**في سائمة الغنم الزكاة وفي خمس من الإبل سائمة زكاة شاة**». (ج١/٦١٠)

٤١٠ الزكاة من غير المسلمين:

النظر يوجب عندي أن من أوجب الزكاة المفروضة لأهل الذمة ولأهل الحرب إذا غاب من بلدان المسلمين، وكان في دراهم قد غلط في تأويل السُّنَّة؛ لأن قول النبي ﷺ: «**أُمرت أن آخذها من أغنيائكم**» لم يدخل في هذا القول أهل الكفر بالله، لأن الكاف والميم من قوله: «**أمرت أن آخذها من أغنيائكم**»، راجعان على المسلمين. (ج١/٦١٥، ٦١٦)

٤١١ الزكاة لغة:

الزكاة في اللغة مأخوذ من الزكا وهو النماء والزيادة، سميت بذلك أنها تنمي المال، ومنه يقال: زكا الزرع وزكت البقعة إذا بورك فيها. ومنه قول الله تعالى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: ٧٤] أي نامية وزائدة. ومنه تزكية

القاضي للشـــهود، لأنه رفعهم بالتعديل والذكر الجميل، يقال: فلان أزكى من فلان أي أظهر، ثم قيل: زكاة الفطرة، والفطـــرة الخلقة في هذا الموضع، ومنه قول الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] أي الخلقة الجبلة التي جبل الناس عليها. (ج١/٦١٦، ٦١٧)

٤١٢ حمل بعض أجناس الزكاة على بعض:

اختلف أصحابنا في الثمار إذا تداركت في وقت واحد نحو البر والشعير أن أحد الجنســين يحمل على الآخر لتتم بـــه الزكاة، وهو قـــول أبي عبدالله ومحمد بن محبـــوب رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وقال غيره مـــن فقهائنا: لا يحمـــل أحدهما على الآخر، إنما تجب زكاة كل واحد منهما في عينه، فإن حصل ثلاثمائة صاع من كل جنس بصاع النبي ﷺ خرج الزكاة منه. (ج١/٦١٧)

٤١٣ الزكاة في العوامل [غير السائمة]:

اختلف أصحابنا في العوامل أو غير العوامل من الإبل والبقر، والســـائمة وغير الســـائمة من الغنم، هل تجوز؟ لعله تجب الزكاة في جميعه أو في بعضه؟ فقال بعضهم: لا تجب الزكاة إلا في السائمة وهي التي ترعى، وقال بعضهم: إذا كان في عملها الزكاة فلا زكاة فيهـــا، وإن لم تجب فيما تعمل الزكاة ففيها الزكاة إذا كان عددًا تجب في مثله الزكاة، وقال آخرون: تجب الزكاة في العوامل وغير العوامل مما تكون في عمله الزكاة إذا كانت سائمة، لا فرق عند هؤلاء في ذلك. والنظر عندي يوجب أن الـــزكاة واجبة فيما وقع عليه الإجماع من وجوب الزكاة في السائمة، فأما ما اقتني واستعمل فلا أرى الزكاة فيه واجبة. (ج١/٦١٨، ٦١٩)

٤١٤ زكاة الركاز:

ما أوجبـــه النبي ﷺ وجاءت بـــه الرواية عنه عليه السلام أنه قـــال: «**وفي الركاز الخمس**» قال أصحابنا: الركاز كنوز الجاهلية، ووافقهم على ذلك أهل الحجاز.

وأما أهل العراق عندهم أنه المعادن، والقول عندي ما قاله أصحابنا، لأن اسم الركاز مأخوذ من أركز الرمح فأثبت أصله، فطريقة أصحابنا ومن وافقهم أهدى من طريقة من خالفهم في هذا وفي غيره. (ج١/٦٢٠)

٤١٥ زكاة الإبل:

الصدقة في الإبل واجبة إذا بلغت نصابًا، سائمة كانت أو غير سائمة، والنصاب هو الذي يلزم به أول الفرض، لما روي عن علي بن أبي طالب، أن النبي ﷺ قال: «**وفي الغنم في الأربعين شاة، شاة، فإن لم يكن إلا تسعة وثلاثين فليس فيها**» ولم يخص سائمة من غيرها، فالمسقط للصدقة من غير السائمة محتاج إلى دليل. (ج١/٦٢٠، ٦٢١)

٤١٦ زكاة الجواميس:

أجمع الناس على وجوب الصدقة في الجواميس وإلحاقها بالبقر في حكم الصدقة، واسم البقر واقع عليها، ومحمولة على البقر، كالضأن والمعز محمول أحدهما على الآخر. (ج١/٦٢١)

باب: في زكاة الفائدة

٤١٧ زكاة الفائدة:

أجمعت الأمة على بيان ثان أنه لا يجب أن يخرج ربع العشر من هذا المال حتى يكمل المقدار الذي أجمعوا عليه، وهو عشرون مثقالًا، أو مائتا درهم، والفائدة في الذهب والفضة والماشية لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول، وقد رفع الشيخ أبو مالك رضي الله عنه عن أبي محمد بن عبد الله بن محمد بن محبوب رحمهم الله أنه قال: كان رأي أبي محمد؛ وذكره على وجه الحكاية لمذهب مالك. والنظر يوجب عندي الأخذ بهذا القول لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا زكاة في مال**

حتى يحول عليه الحول» والفائدة مال مخاطب صاحبها فيها بوجوب الزكاة كخطابه في النصاب، والموجب في الفائدة الزكاة بعد شهره عند حلول الزكاة محتاج إلى دليل. وقال أصحابنا: تجب الزكاة في الفائدة مع الأصل عند حلول الزكاة في الأصل، ولا يعتبرون في الفائدة وقتًا غير وقت النصاب. **(ج١/٦٢٣، ٦٢٤)**

٤١٨ الزكاة في مال اليتيم:

الزكاة واجبة في مال اليتيم لما روي عن عمر بن الخطاب وعبدالله بن عمر وعائشة. واختلفت الرواية عن علي بن أبي طالب في ذلك أنهم قالوا: إن الزكاة في مال اليتيم واجبة. **(ج١/٦٢٤)**

٤١٩ زكاة الشريكين والخليطين:

اختلف أصحابنا في الشريكين إذا ملكا أربعين شاة وحال عليها الحول، فقال أكثرهم: فيها الزكاة، وكذلك قالوا في الخليطين إذا كان كل واحد منهما عارفًا بحصته من حصة صاحبه أن عليهما الزكاة إذا بلغت غنمهما أربعين شاة، وأن الصدقة تؤخذ من الجملة ويترادان الفضل فيما بينهما. وقال أبو بكر الموصلي: لا تجب الزكاة على واحد منهما حتى يملك أربعين شاة، كانت الشركة خلطة أو مشاعة، هكذا حفظت عن الشيخ أبي مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، والقول الأول هو الأكثر وعليه العمل، وظاهر السُّنَّة تؤيده وتشهد بصحته. **(ج١/٦٢٥)**

٤٢٠ زكاة الزروع والثمار:

في ثمار الأرضين المملوكة العشر إذا شربت بالسماء والعيون، وفيما سقي بالنواضح والسواقي ففيه نصف العشر بما روي عن سالم بن عبدالله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «**فيما سقت السماء والعيون أو كان بعلًا العشر، وفيما سقي بالنواضح والسواقي نصف العشر**». **(ج١/٦٢٥، ٦٢٦)**

٤٢١ زكاة الركاز:

من وجد ركازًا قلَّ أو كثر كان عليه الخمس يخرجه إلى الفقراء إذا عدم الإمام؛ والركاز دفن الجاهلية، قال أصحابنا: إن كان أقل من خمسة دوانيق فلا شيء عليه، ولم يرد الخبر بتحديد مقداره. (ج١/٦٢٧)

٤٢٢ من يستحق الزكاة:

اختلف أصحابنا في مستحقي الصدقة من الفقراء، فقال بعضهم: إذا ملك الرجل دون ألف درهم جاز له أخذ الزكاة، وقال آخرون: إذا ملك مائتي درهم لم يأخذ الزكاة، وقال آخرون: إذا كان في يده خمسون درهمًا ناضة ـ أي مستغنى عنها ـ لم يجز له أخذ الزكاة، وقال بعضهم: إذا لم تدرك ثمرته ثمرة أخرى جاز له أخذ الزكاة، وقال آخرون: إذا كان عنده من المال ما يكفيه ويكفي عياله غلته ويفضل عنده لم يكن مستغنيًا، وجاز له أخذ الزكاة، كل هذه الأقاويل قالوها من طريق الاجتهاد، وليس عندي للغنى والفقر حد لأنه قد يستغني بدرهم واحد لحركته وكسبه واحتياله واضطرابه ومعرفته بوجوه المكاسب، والآخر لا يستغني بأضعاف ذلك لأنه قليل الحيل كثير الخوف، فإذا كان الرجل مستغنيًا بصنعة يكتسب منها بيديه لم يستحق من الصدقة شيئًا لاستحقاق اسم الغني. (ج١/٦٢٧، ٦٢٨)

٤٢٣ دفع الزكاة للأقارب:

القرابة أحق بصدقة المرء إذا كانوا لها أهلًا إلا أقارب تلزمه نفقتهم، فهم به أغنياء، وإذا كان فقيرًا عنده ثم تبين غناه لم يكن عليه غرم ما دفع، لأن الله تبارك وتعالى إنما تعبده بأن يدفع الصدقة إلى فقير عنده، ولم يكلف أن يعلم مغيبه لأن حقيقة الفقير لا يعلمها إلا الله. (ج١/٦٢٨، ٦٢٩)

٤٢٤ وجوه الزكاة:

الزكاة على وجوه: منهـا زكاة حول في عين أو ورق وماشـية، فتلك يراعى فيها مقدار الملك وصفة المالك؛ فأما المقدار فالنصاب والحول، وأما الصفة فالإسـلام ولـزوم الخطـاب. ومنهـا زكاة حرث تجب فـي الملك ولا يراعى بها وقـت ولا مالك، وثمار أولاد المسـلمين فيها الزكاة بإجماع الناس. (ج١/٦٢٩)

٤٢٥ الغارم الذي تدفع له الزكاة:

اختلف الناس في الغارم الـذي يدفع إليه من الصدقة المفروضة، فقال قوم: هو الذي لزمه غرم غيره، وقـال بعضهم: الغارم هو كل من تحمل دينًا لنفسه وعن غيره، فاسم غارم يقع عليه، وقال بعضهم: الغارم: من حمل دينًا من غير إسـراف فلزمه قضاؤه وغرمه، والنظر يوجب عندي أن الغارم الذي عليه الدين ولا يجد قضاءه، ولا يقال لمن يجد القضاء غارم، وإن كان مثقلًا بالدين، والغرم في اللغة: الخسـران، ومنه قيل: في الرهـن له غنمه وعليه غرمه. (ج١/٦٣٠، ٦٣١)

٤٢٦ الفقير والمسكين:

أما الفقير فهو الذي عنده البلغة، وأما المسكين فهو الذي لا شيء معه. وكذلك قيل: ما في بني فلان أسـكن من فلان، يراد بذلك شـدة المسكنة والفقر وسوء الحال. (ج١/٦٣١)

٤٢٧ المزابنة:

المزابنـة مأخوذ من طريـق الدين وهـو التدافع والتخاصـم، (فنهى النبي ﷺ عن بيع المزابنة) لأن المتبائعين إذا وقفا على الغبن وأراد المغبون أن يفسخ والآخر يريد أن يمضي البيع تزابنًا أي تدافعا، واحتكما، والزبن هو

الدفع يقال: زبنته الناقة برجلها أي دفعته، ويدل على ذلك أن مالكًا كان يجعل كل بيع وقع فيه غرر ومخاطرة مزابنة للمخاصمة وللمدافعة التي تكون بين المختلفين فيه، وعن مالك أن المزابنة كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه، بيع شيء مسمى من الكيل والوزن والعدد. (ج١/٦٣١، ٦٣٢)

٤٢٨ من لا تؤخذ منه الجزية:

الجزية ساقطة عن النساء والصبيان والعبيد بإجماع الأمة، قال أصحابنا: ولا تجب على الزمنى والرهبان، ولا على الشيخ الفاني، وقد وافقهم بعض مخالفيهم على ذلك، والنظر يوجب أخذ الجزية منهم إلا من خرج بالإجماع، قال الله تعالى في كتابه: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

فظاهر الآية يوجب أخذ الجزية من الرهبان والشيوخ وغيرهم إلا من خصه بالإجماع. (ج١/٦٣٢)



كتاب الصيام

باب: الصيام

٤٢٩ فرائض الصوم وأدلتها:

الفرض في الصوم خمس خصال:

العلم بالشهر، والنية، والإمساك عن الطعام والشراب، والإمساك عن الجماع، واستغراق طرفي المفترض منه، والحجة على وجوب فرض العلم بالشهر ما قال الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] والمشاهدة على ضربين مشاهدة في الرؤية ومشاهدة في العلم نحو الأعمى ومن قصر بصره بغيبة أو عجز عن رؤية الهلال، والعلم الثاني هو المشاهدة له والنظر إليه.

والحجة في الإمساك عن الطعام والشراب أن الصوم ـ في لغة العرب ـ هو الإمساك؛ قال الله جل ذكره فيما أخبر عن مريم أنها قالت: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

والحجة في النية ما تقدم ذكرنا له في موضع ذكر الطهارة.

والحجة في الإمساك عن الجماع بالنهار قول الله ﷻ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] والرفث هو الجماع، وفي ذلك

دليل على حظر ذلك بالنهار بقوله: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فأفادنا بهذه الآية أحكامًا ثلاثة وهي: الإمساك عن الطعام والشراب، والإمساك عن الجماع، واستغراق طرفي المفترض؛ وذلك وقت طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس ومعنى قوله: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ أي جامعوهن ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] يعني بذلك الولد وذلك بالليل. **(ج٢/٥، ٦)**

٤٣٠ اشتراط النية لصوم رمضان:

قال أبو حنيفة: صوم رمضان مستحق ويثبت بغير نية، وقال الشافعي: صوم الواجب لا يجوز بغير نية، واتفق مع أبي حنيفة على جواز صوم النفل بأن يبتدئ من النهار في الصدر الأول قبل الزوال واحتج أبو حنيفة على صحة قوله برواية رواها عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ كان يدخل عليها فيسألها: «**هل عندها شيء من الطعام**» فإذا قالت: لا قال «**فإني صائم**» وهذا الخبر فإن كان صحيحًا فيحتمل أن يكون سألها عن الطعام وعن القوت الذي لا بد لهم منه. وقوله لها: «**إني صائم**» يحتمل أنه أراد أن يعرفها صومه الذي هو عليه لا أنه محتاج إليه في الوقت، ولا أنه متعرض للسؤال عن الطعام للحاجة إليه في الوقت، وليس في الرواية أيضًا أنه سألها في النهار عن الطعام.

وأما الشافعي فحجته أن صوم النفل يجوز بنية يحدثها الصائم في النهار؛ ما روي عن النبي ﷺ أنه دخل المدينة فرأى اليهود صيامًا يوم عاشوراء فقال: «**ما بالهم صيامًا في هذا اليوم**»، قالوا: هذا يوم كان موسى يعظمه ويصومه فقال: **أنا أحق بإرث أخي موسى**» فصام وأمر أصحابه أن يصوموا وكلاهما قد اتفقا على ترك استعمال الخبر مع روايتهما له وهو لا صوم لمن لم يثبت الصيام من الليل. **(ج٢/٦، ٧)**

٤٣١ المعاصي ونقض الصيام:

اختلف أصحابنا في الكذب المتعمد عليه هل ينقض الصوم؟ فقال بعضهم: لا ينقض الصوم، وقال بعضهم: ينقض الصوم وأجمعوا أنه ينقض الوضوء للصلاة، وأجمعوا أنه لا ينقض طهارة الاغتسال من الجنابة وقد روي عن النبي ﷺ ما يدل على أن الوضوء والصوم ينقضان بالكذب المتعمد عليه، وكذلك غيبة المؤمن أيضًا تنقض الصوم والوضوء، لما روى أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**والنميمة الكاذبة والكذب والغيبة ينقض الصيام وينقض الوضوء**». (ج٢/٨)

٤٣٢ الكحل للصائم:

الكحل للصائم مكروه عند بعض الفقهاء وأجازه أكثرهم والنظر يوجب إجازته لما روى عن ابن عباس أنه كان يجيز للصائم أن يذوق طعم الخل والقدر ما لم يدخل حلقه. وأجاز أصحابنا للطباخات ومن يعالج الأطعمة في شهر رمضان وهو صائم ذوق الطعام بلسانه. وأما الحسن البصري وإبراهيم النخعي فكانا يجيزان للصائم أن يمضغ الطعام للصبي. وأما أبو حنيفة فكان لا يرى في أكل الجص والحصى والطين واللوز المر وما جرى هذا المجرى ينقض الصيام وهذا خطأ من قائله. (ج٢/٩)

٤٣٣ من أكل وشرب ناسيًا:

من أكل وشرب ناسيًا فلا شيء عليه، لقول النبي ﷺ: «**إن الله أطعمه وأسقاه**» وهذا القول من النبي ﷺ إخبار عن عذر الأكل ناسيًا. ولولا الخبر لوجب عليه القضاء لأنه غير صائم. وقال بعض أصحابنا: عليه قضاء يومه لأنه غير صائم وإنما سقطت عنه الكفارة والإثم بالذي عذر به بالنسيان والرأي الأول أنظر. (ج٢/٩، ١٠)

٤٣٤ الإفطار في السفر:

الإفطار في السفر والتخيير فيه رخصة وليس بواجب على ما ذهب إليه من تأول ظاهر الكتاب والسُّنَّة فأوجب الإفطار في السفر وحرم الصوم فيه واحتج بقول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وبقوله ﷺ: «**ليس من البر الصيام في السفر**». **(ج٢/١٠)**

٤٣٥ قضاء شهر رمضان:

من وجب عليه قضاء شهر رمضان أو شيء منه فلا يبتدئ قضاءه بيوم الفطر لنهي النبي ﷺ عن صومه فإذا انقضى يوم الفطر المستحب له أن يأتي به عقب يوم الفطر إذا كان قادرًا على الصوم، والواجب عليه أن يأتي به متتابعًا وينبغي له أن يأتي به عقب أول أوقات قدرته عليه ولا يتأخر عن أدائه لأنه فرض قد لزمه وقد دخل وقته ولم يرخص في تأخيره. وكذلك كل فرض وجب مرسلًا ولم يجعل آخره مؤجلًا. **(ج٢/١١)**

٤٣٦ التتابع في قضاء رمضان:

اختلف الناس في قضاء رمضان. فقال بعضهم: يقضيه متفرقًا في الحضر والسفر وقال بعضهم: لا يقضيه إلا متتابعًا وبهذا القول يقول أصحابنا: وهو قول علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وعامر الشعبي وعروة بن الزبير. **(ج٢/١١، ١٢)**

٤٣٧ الأكل في أول أيام الفطر:

يستحب للمسلم يوم الفطر من شهر رمضان أن يأكل شيئًا من الطعام قبل أن يغدو إلى المصلى اقتداء برسول الله ﷺ لما روي من طريق أنس بن مالك أنه قال: كان رسول الله ﷺ يأكل قبل أن يغدو إلى المصلى رطبات، فإن لم يكن فتمرات، فإن لم يكن يحسي من الماء حسوات. **(ج٢/١٢)**

٤٣٨ إفطار الصائم قبل الصلاة:

يؤمر الصائم عند إفطاره أن يبدأ بالأكل قبل الصلاة ليقوم إليها بقلب فارغ مطمئن، إلا أن يخاف ضيق وقت الصلاة وخوف فواتها اقتداءً برسول الله ﷺ لما روت عائشة؛ أن رسول الله ﷺ كان يفطر على الأسودين التمر والماء. (ج٢/١٢)

٤٣٩ الوصال في الصوم:

ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال في الصوم وهو امتناع الأكل في الليل في حال الصوم، فقال من قال من أصحابه: يا رسول الله تنهانا عن الوصال وأنت توصل فقال ﷺ: «**إني أبيت فيطعمني ربي ويسقيني**». (ج٢/١٣)

٤٤٠ صوم يوم الجمعة تطوعًا:

نهى ﷺ عن صوم يوم الجمعة تطوعًا إلا أن يتقدم قبله بيوم أو بعده بيوم وهذا النهي عندي ليس بنهي يوجب لمخالفته الفسق لأن نهي أدب. (ج٢/١٣)

٤٤١ السحور للصائم:

يستحب للصائم السحور لقول رسول الله ﷺ: «**تسحروا فإن في السحور بركة**» وأجمع الناس أن الأمر بالسحور ليس بفرض والذي عندي أنه أمر بذلك أمته ﷺ ترغيبًا لهم فيما يؤول إليه نفعهم به من القوة على تأدية الفرائض، وما اختاره من فعل النوافل والتأكيد على النية للصوم بما ينالون من عظيم الثواب بالنية المجددة. (ج٢/١٣)

٤٤٢ السواك للصائم:

أحب للصائم استكثار استعمال السواك لما روت عائشة عن النبي ﷺ قال: «**خير خصال الصائم السواك**» وفي رواية أخرى أنه قال عليه السلام: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**». (ج٢/١٤)

٤٤٣ القيء في الصيام:

من ذرعه القيء وهو صائم فلا نقض عليه ومن استقاء متعمدًا قاصدًا لهتك حرمة الصوم كان عليه في قول أصحابنا القضاء والكفارة. وقال أكثر مخالفينا: عليه قضـاء يومه في العمـد، وأما مالك بن أنـس فأظنه يوافق أصحابنا.

والذي يوجبه النظر أنه إذا لم يقصد إلى هتك حرمة الصوم أن عليه قضاء يومه. وقد روي عن النبي ﷺ أنـه قال: «**من ذرعه القيء فـلا قضاء عليه وإن استقاء فعليه القضاء**». **(ج٢/١٤)**

٤٤٤ الجماع للصائم:

من جامع ناسيًا فعليه القضاء قضاء يوم ولا أعلم من أحد في ذلك خلافًا. وإن تعمد لذلك كان عليـه القضاء مع الكفارة: والكفـارة عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يسـتطع فإطعام ستين مسكينًا كذلك في الرواية عن النبي ﷺ.

وإذا طاوعت امرأة زوجها وهما صائمان كان على كل واحد منهما كفارة مع القضاء. وإن كان زوجها قد قدم من السـفر وهو مفطر فطاوعته فوطئها ثم حاضت في بقية يومها لم تسـقط الكفارة عنها لأجل حـدوث الحيض لأنها منهية عن ذلك قبل جريان الحيض عليها. **(ج٢/١٥، ١٦)**

٤٤٥ معنى (الذين يطيقونه):

اختلف الناس في معنى قـول الله ﷻ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾ [البقـرة: ١٨٤] فقـال كثير منهم: إنها منسـوخة نسـختها آية الصوم. وقال آخرون: ليسـت بمنسـوخة وحكمها باق. وبهذا القول يأخذ أصحابنا. **(ج٢/١٦)**

٤٤٦ إفطار الحامل والمرضع:

ليس للحامل والمرضع أن تصوما إذا خافتا على أنفسهما وعلى ولديهما، فإن فعلتا مع الخوف كان ذلك منهما معصية. وكذلك الشيخ الفاني. (ج١٦/٢)

٤٤٧ قضاء الصيام عن المتوفى:

من مات وعليه صوم ولم يصمه بعد أن أفطر رمضان وكان قادرًا على بدله فعلى ورثته من البالغين صومه، وهو على الكفاية إذا قام به البعض منهم سقط عن الباقين. وإن اختلفوا كان على كل واحد منهم أن يؤدي مقدار ميراثه ولا يكون صومه عليهم إلا متتابعًا. (ج١٦/٢)

٤٤٨ من أفطر متعمدًا في صيام التطوع:

من دخل في صوم يوم تطوعًا ثم أفطر فلا قضاء عليه لما روت أم هاني عن النبي ﷺ: «أنه جاءه شراب فشرب منه ثم سقاني فكرهت رد رسول الله ﷺ وكنت صائمة فشربت ثم قلت: يا رسول الله إني كنت صائمة وكرهت رد سؤرك، فقال: إن كان قضاء من رمضان فعليك البدل وإن كان تطوعًا فلا بدل عليك» قال بعض أصحابنا على من أفطر من صوم تطوع بدل يومه لأنه بمنزلة من أوجب على نفسه الصوم ولعلهم يضعفون الخير. (ج١٦/٢، ١٧)

٤٤٩ القبلة للصائم:

أكره القبلة للصائم لأنها من دواعي الجماع، والوطء مفسد للصوم فأحتاط للصائم بترك القبلة. فإن قال قائل: قد كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، قيل له: قد جاءت الرواية في نفس الحديث وأيكم أملك لإربه من رسول الله ﷺ، فدل ذلك على أن من لا يملك إربه لا يجوز له التعرض لذلك. (ج١٧/٢)

٤٥٠ صيام يوم الشك:

أكره استقبال رمضان بصوم يوم تطوعًا إلا من كان عادته إدامة الصوم أو يبتدئ، لما روي عن النبي ﷺ قال: «**لا تستقبلوا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا أن يوافق أحدكم ذلك صومًا كان يصومه. صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمي عليكم فأتموا العدة ثلاثين يومًا**» وأكره صوم يوم الشك فاختلف أصحابنا في صومه فخير بعضهم بين صومه وإفطاره، وقال بعضهم: صومه أحوط من إفطاره. **(ج٢/١٧)**

٤٥١ ما يستحب لمن رأى هلال رمضان:

أحب لمن رأى هلال رمضان أن يذكر الله كثيرًا ويسأله التوفيق لما يقر به إليه: لما روي أن النبي ﷺ كان إذا رأى هلال رمضان كبر ودعا وسأل بركة الشهر المقبل وخيره، وتعوذ من شر القدر وسوء المحشر. **(ج٢/٢٢)**

٤٥٢ تأخير غسل الجنابة في رمضان:

أجمع أصحابنا على أن من أخر الغسل من الجنابة في شهر رمضان أن صومه يبطل، قال أكثرهم: إن عليه قضاء ما صامه من شهره، لأن صوم رمضان فريضة واحدة، وأن صومه عبادة واحدة، فإذا انتقض منه شيء فسد جميعه. وقال بعضهم: إن رمضان كل يوم منه فريضة ودليلهم على ذلك: أن أكل الليل يوجب تجديد النية لصوم اليوم الثاني، وأن أمر النبي ﷺ بالسحور يدل على تجديد النية لغرض آخر. وعند أصحاب هذا الرأي أن على المفطر بتأخير الغسل بدل يوم واحد. **(ج٢/٢٥)**

٤٥٣ من مات وعليه صيام:

اختلف أصحابنا فيمن مات وعليه صوم شهر رمضان قال بعضهم: يصوم عنه الورثة بأمره. وقال بعضهم: إذا أوصى به أطعم عنه كل يوم

مسكين، وهذا القول أشيق إلى قلبي جوازه ويوافق عليه من المخالفين مالك وأبو حنيفة والشافعي. (ج٢/٢٨)

باب: زكاة الفطر

٤٥٤ حكم زكاة الفطر:

زكاة الفطر عندنا واجبة كما قال أصحابنا وتبعهم على ذلك كثير من مخالفيهم، لما روي من طريق عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعًا من بر أو صاعًا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى صغير أو كبير، فكل من قدر عليها فعليه فعلها: لأن الفرض لا يزول على من قدر عليه، على من لزمه المسارعة إلى فعله إذا قدر على ذلك، فإذا لم يقدر عليها وقدر بعد خروج وقتها لا تجب عليه، لأنه لم يكن خوطب بها في وقت أدائها. (ج٢/٢٩)

٤٥٥ زكاة الفطر في حال الطفل:

من كان له مال وهو طفل، فعلى وليه أن يخرج عنه من مال الطفل. (ج٢/٢٩)

٤٥٦ إخراج زكاة الفطر عن الغير:

من لزمته فأخرجها أحد عنه بغير أمره لم يجز عنه من فرضه، لأن الفرض لا يزول إلا بنية.

قال أبو المؤثر: تسقط عنه ولو لم يأمر بإخراجها إذا صدق المخرج ولعله يذهب إلى أن سبيلها في الوجوب سبيل الديون، وهي غير الدين لأن الدين لمعين من الناس، فإذا صح قبضه له برئ منه المديون ولو أبرأه منه من غير قبض برئ أيضًا، والزكاة لغير معين ولو أن فقيرًا أو جماعة من الفقراء ممن

عود يدفع إليهم الـزكاة أبرأوه منها لم يبرأ باتفاق ولـم يعلم أيضًا من وجبت عليه تسليمها عنه إلا بقول من ادعى تسليمها إلى الفقراء. **(ج٢/٢٩، ٣٠)**

٤٥٧ وقت إخراجها:

المسـتحب إخراج زكاة الفطر قبل خروج الناس إلـى المصلى، فينبغي لمن وجبـت عليه أن يخرجها قبل خروجه إلـى المصلى لأنها فرض وتعجيل الفرض خير من تأخيره، وقد أجاز أصحابنا تعجيلها في شـهر رمضان قياسًـا على تعجيل زكاة الأموال والناس مختلفون فـي تقديمها وتقديم زكاة الأموال قبل وقتها. **(ج٢/٣١)**

٤٥٨ زكاة الفطر عن الزوجة:

اختلف أصحابنا في صدقة الفطر من قبل الزوجة فقال بعضهم: تجب على الـزوج، وقال آخرون: لا يجب على الزوج شـيء مـن ديونها وصدقة الفطر هي من دينها وحجة صاحب هـذا الرأي أن فرض الصدقة كان عليها، فالفرض لا ينتقل عنهـا بتزويجها، وحجة هذا القـول، أن النبي ﷺ أوجب صدقة الفطر، مـن طريق ابن عمـر أن النبي ﷺ أوجب صدقـة الفطر على الصغيـر والكبير والحر والعبـد والذكر والأنثى من المسـلمين ومن طريق محمد بن جعفر أن النبي ﷺ قـال: «**من تمونون**» وكان هذا الخبر زائدًا على الأول والزيادة مقبولة في الأخبار والأخذ بها أوجب. **(ج٢/٣١، ٣٢)**

٤٥٩ من جامع في نهار رمضان:

إذا وطئ رجل في شهر رمضان نهارًا فإن عليه القضاء والكفارة، فإن أفطر يومًا ثانيًا أو ثالثًا فليس عليه غير تلك الكفارة الواحدة، ما لم يكفرها هكذا قال أصحابنا، فإن قال قائل: لِمَ لَـمْ تجعلوا لكل يوم كفارة واليوم الأول غير اليوم الثاني وفي أصحابكم من جعل صوم كل يوم فرضًا؟ قيل له: إن الله جل ذكره

جعل الكفـــارة زجرًا لعباده وردعًا لهم: ألا ترى إلـــى الحدود إذا اجتمعت من جنس واحدًا أنهـــا لا تكرر بل يقام على الجاني حد واحـــد إذا كان الفعل من جنس واحد ما لم يقم عليه الحد. (ج٢/٣٦)

باب: في الاعتكاف

٤٦٠ تعريف الاعتكاف لغة وشرعًا:

الاعتكاف في كلام العرب لزوم الشـــيء والإقبال عليـــه، قال الله تعالى: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعـــراف: ١٣٨] فخبر تبارك وتعالى عـــن إقامتهم عليها. وقال فيما أخبـــر عن إبراهيم عليه السلام أنه قـــال: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبيـــاء: ٥٢] يعنـــي ـ تعالـــى ـ من لزومهم القيام بها والإقامة عليهـــا. كل ذلك يدل على أن الاعتكاف هو الإقامة على الشيء والمواظبة عليه من طريق اللغة. كل من أقام في مسجد متقربًا إلى الله بذلك دخل في جملة المعتكفين وحصل له اســـم معتكف من طريق اللغة والشريعة. (ج٢/٣٧)

٤٦١ حكم الصوم للمعتكف:

اختلف أصحابنا في وجوب الصوم في الاعتكاف فقال أكثرهم: لا يجوز إلا بالصوم. وقـــال الباقون يجوز بغير صوم. وحجة مـــن أجاز الاعتكاف بغير صوم: لأن الاعتكاف اسم وجب بملازمة المكان وحدها. (ج٢/٣٧)

٤٦٢ الاعتكاف في المسجد:

لا يجـــوز الاعتكاف الشـــرعي إلا فـــي مســـاجد الله لقـــول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾ [البقـــرة: ١٨٧] والمباشـــرة فـــي هذا الموضع كناية عن الجماع. (ج٢/٤٠)

٤٦٣ حكم الصوم للمعتكف:

اختلف أصحابنا في الاعتكاف. هل هو جائز بغيـر صوم؟ قال أكثرهم: لا يجوز إلا بصوم. واللغة توجب جواز الاعتكاف بغير صوم، وبهذا تعلق من جوز الاعتكاف بغير صوم.

وفي الرواية: أن النبي ﷺ ما اعتكف إلا وهو صائم، وإن كان لم يعتكف إلا في شـهر رمضـان. والاعتكاف المتفق علـى جوازه وهـو إذا كان يصوم. **(ج٢/٤٠، ٤١)**

٤٦٤ خروج المعتكف من المسجد:

كل خـروج معتكف لما لا بد له منه لا يفسـد اعتكافه «وكل خروج هو مخير فيه يفسد اعتكافه». **(ج٢/٤١)**

٤٦٥ القبلة للمعتكف:

أجمعوا أنـه إذا قبّل امرأتـه، وهو معتكـف لم يفسـد اعتكافه، وفي إجماعهم على ذلك ما يدل على أن المباشـرة لا تكـون إلا بالفرج؛ قال الله تعالـى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقـرة: ١٨٧] فلـو كانت المباشـرة في الفرج وغيره من سـائر البدن لم يجمعوا علـى أن القبلة من المعتكف لا تفسـد «الاعتكاف والمسـتحب للمعتكف أن لا يقبّل في حال اعتكافه». **(ج٢/٤١)**



كتـاب الحـج

٤٦٦ حكم الحج:

قال الله تبارك وتعالـى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وروي عن النبي ﷺ أنه قيل له: يا رسـول الله ما اسـتطاعة الحج؟ فقال: «**زاد وراحلة**» وأن رجلًا من أصحابه قال: يا رسول الله أفي كل عام يجب فرض الحج؟ فغضب عنـد ذلك وقال: «**لو قلتها لوجبت ولـو وجبت لم تقوموا بها ولو لـم تقوموا بها لكفرتم ولكن إذا نهيتكم عن شـيء فانتهـوا وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**». (ج٢/٤٢)

٤٦٧ الحج ماشيًا:

روي عنه ﷺ من طريق ابن عباس أنه قال: «**من حج مكة ماشـيًا إلى أن يرجع كتب الله له بكل خطوة سـبعمائة حسنة من حسـنات الحرم**» فمن قدر على المشي من منزله إلى أن يفرغ من حجه كان ذلك جائزًا له وكان أفضل له ومن ركب من منزله ومشى من مكة حتى يقضي حجه كان ذلك جائزًا له.

ومن ركب من أول حجه إلى آخـره كان جائزًا له، ولا ينبغي لمن يخاف العجز أن يمشي ويتكلف. (ج٢/٤٣)

٤٦٨ استصحاب الأمين في رحلة الحج:

المستحب لمن خرج إلى الحج أن يستصحب رجلًا عفيفًا ذا دين وحفاظ لحق الصحبة.

وقد روي أن النبي ﷺ قال: «**لو يعلم الناس ما في الوحدة ما سار أحد بليل وحده**، أو قال **ما سافر أحد وحده**» ففي هذا الخبر دلالة على أنه قد حث على الصاحب، وفيه دلالة على استصحاب الأمين، لأن صحبة الليل يحتاج فيها إلى الأمين على النفس خاصة. **(ج٢/٤٣، ٤٤)**

٤٦٩ التواضع في الحج:

في الرواية عنه من طريق أنس بن مالك أن النبي ﷺ حج على رحل قيمته أربعة دراهم ثم قال: «**اللَّهُمَّ حجة لا رياء فيها ولا سمعة**» فالواجب على من أراد الحج أن يتواضع جهده، وأن يخلص نيته لله وحده، وأن يصرف همته إلى ما عنده، ويجتنب الرياء والسمعة، فإنه سفر عبادة. **(ج٢/٤٤)**

٤٧٠ ما يستحب للحاج:

المستحب للحاج الاستكثار من الدعاء وذكر الله في كل أحواله إلا في حال منع من الكلام فيها لما روى أبو هريرة: أن رسول الله ﷺ جاءه رجل فقال: يا رسول الله إني أريد سفرًا، فقال: «**أوصيك بتقوى الله والتكبير عند كل شرف**» فلما ولى قال: «**اللَّهُمَّ أزو له الأرض وهون عليه السفر**» وينبغي لمن أراد الحج أن يودع إخوانه وأهله من رحم أو غيره لما أرجو له من النفع بدعائهم وأن لا يدع ذكر الله عند كل مشرف.

وأحب له إذا ركب مطية في بر أو بحر أن يذكر الله. **(ج٢/٤٥)**

٤٧١ ما يجوز للمحرم قتله:

للحاج في وقت إحرامه أن يقتل كل سبع يخافه على نفسه، وكذلك سائر الهوام نحو الحية وغيرها وقد قال أصحابنا: ويرمي عن رحاله الغراب وما كان في معناه مما يحذر فساد الرحل عنه.

وفي الرواية من طريق ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن وهو حرام: الفأرة والعقرب والحدأة والغراب والكلب العقور**» وقال بعض أصحابنا: للمحرم قتلهن إذا خاف الرجل الضرر على نفسه منهن أو على ماله، وليس في الخبر ذكر الخوف. **(ج٢/٤٦، ٤٧)**

٤٧٢ الحجامة للمحرم:

للمحرم أن يحتجم إن شاء. وقد احتجم رسول الله ﷺ فيما روى عنه ابن عباس وهو محرم واحتجم وهو صائم وقال أصحابنا: للمحرم أن يحتجم ولا يقطع شعرًا. وليس في الرواية ذكر قطع شعر، وقالوا: للصائم أن يحتجم إذا لم يخف على نفسه الضعف. وليس في الرواية ذكر خوف الضعف. **(ج٢/٤٧)**

٤٧٣ التداوي للمحرم:

في هذا الخبر دلالة على أن للمحرم أن يتعالج بما شاء في حال إحرامه بالأدوية وربطه الجراحات وقطع السن إذا اشتد أذاه وما جرى مجرى ذلك. وإذا قطع الشعر منه كان عليه جزاء ما جاء به الأثر وأما في خروج الدم وحده بفعل المحرم أو بأمره فقال محمد بن محبوب بن الرحيل: وعلى المحرم دم في خروج الدم ولم أعلم من أحد من أئمة أصحابنا أوجب من خروج الدم جزاء غيره. **(ج٢/٤٨)**

٤٧٤ نزع الشعر للمحرم:

في نزع الشعرة في الخطأ والعمد إطعام مسكين أكلتين أو دفع طعام يكفيه أكلتين. وقد قدره الفقهاء نصف صاع حنطة وفي الشعرتين إطعام مسكينين وفي ثلاث شعرات فصاعدًا دم في قول أصحابنا. كذلك قال الشافعي، وأما أبو حنيفة فلم يوجب قضاء حتى يكون قدر ربع شعر الرأس. وقول أصحابنا أنظر، لأن الثلاث يقع عليه اسم جمع كما أن ربع الرأس يقع عليه اسم جمع من الشعر (وليس فيما يخرج من الشعر الميت الذي لم يؤلم المحرم خروجه جزاء) في قول أصحابنا. (ج٢/٤٨)

٤٧٥ الزواج للمحرم:

ليس للمحرم أن يتزوج ولا يزوج من النساء من هو ولي عليهن ولا يطأ في حال إحرامه فراشًا تقدم في ملكه قبل إحرامه لما روي عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ قال: «**لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يتكلم ولا يخطب**» وأما رواية ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ففي خبره نظر وتنازع الناس في تأويله والصحيح رواية عثمان. (ج٢/٤٩)

٤٧٦ إماطة الأذى للمحرم:

للمحرم أن يميط الأذى عن نفسه إن شاء ويفتدي بما روي عن كعب بن عجرة قال: إن النبي ﷺ مر بي وأنا أوقد ببرمة لي وأنا محرم فرأى القمل ينتثر من رأسي فقال لي: «**أيؤذيك هوام رأسك**». قال: فقلت: نعم يا رسول الله فدعا بحجام فحلق رأسي وقال لي: «**صم ثلاثة أيام أو أطعم ثلاثة مساكين أو أذبح شاة**». (ج٢/٤٩)

٤٧٧ فرائض الحج والإحرام:

الفرض في الحج ثلاثة: الإحرام والوقوف بعرفة وزيارة البيت وهو

الطواف به. ومـــن فرائض المحرم: عليه أن لا يرفث وهو الجماع، ولا يفســق وهو جميع المعاصي، ولا يجادل وهو المراء في غير طاعة. (ج٢/٥٠)

٤٧٨ الإهلال بالحج:

الإهلال بالحج وهو رفع الصوت به ومنه يقال: أهل الصبي واســتهل إذا خرج حيًّا وصاح. (ج٢/٥٠)

٤٧٩ الإحــرام:

الإحرام هو ما يدخل الإنسان نفسه فيه لأن العرب كان الرجل يحرم على نفسه والنساء والطيب وأشياء من الطيب وأشياء من اللباس وكذلك قيل: أحرم إذا دخل فيه. (ج٢/٥٠)

٤٨٠ معنى الحج:

الحج مأخوذ مـــن حججت فلانًا إذا عدت إليه مــرة بعد مرة لأن الناس يأتون البيت في كل ســنة مرة. وقيل: إن الحج مأخــوذ من المحجة وهو لزوم الطريق. (ج٢/٥٠، ٥١)

٤٨١ معنى التلبية:

التلبية مأخوذ من ألب فلان بالمكان إذا لزمه ومعنى لبيك: أنا مقيم على طاعتك وعند أمرك غير خارج من رأيك وإنما ثنوه لأنه إقامة بعد إقامة وطاعة بعد طاعة كما قالوا: حنانيك ربنا: أي هب لنا رحمة بعد رحمة. (ج٢/٥١)

٤٨٢ قتل الصيد للمحرم:

من قتل صيدًا في الحرم وهو حلال أو حرام فعليه الجزاء قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].

ومن دخل الحرم سـمي محرمًا والجزاء يجب على من قتل في الحرم، وإن كان حلالًا بظاهر الآية، وإن قتله في غير الحرم وهو حلال فلا شيء عليه، وإن كان قتله وهو حرام في غير الحرم كان عليه الجزاء. **(ج٢/٥٢)**

٤٨٣ الاستطاعة في الحج:

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فظاهر الخطاب يوجب أن لزوم الحج على من قدر عليه بنفسه ولا يجب على مـن كان زمينًا إذا قدر على مال يسـتعين به من يحج به عنـه كما قال بعض مخالفينـا: إن الأمر بالفعل لا يلزم في وقته إلا مـن كان عليه قادرًا، فإن أخره بعد لزومه له حتى زمن جاز أن يخرج عن نفسـه بالخبر المروي عن النبي ﷺ بالخثعمية لما قالت: يا رسول الله! إن أبي شـيخ كبير قد أدركته فريضة الحج ولا يقدر أن يستمسك على الراحلة فأحج عنه؟ قال: «نعم». **(ج٢/٥٤)**

٤٨٤ ما يجب على القارن:

اختلف أصحابنا في القارن بالحـج والعمرة، فقال بعضهم: عليه طوافان وسـعيان ووافقهم على ذلك أبو حنيفة وأصحابه، وقال بعض أصحابنا: يجزيه لحجته وعمرته طواف واحد وسـعي واحد، وأظن الشـافعي وافقهم على هذا القول.

وإذا دخل الحج على العمرة لم يلزمه إلا طواف واحد وسعي واحد وإذا فرقهما لزمه حكم كل واحـد منهما على الانفراد، ويدل علـى ذلك ما اتفقوا عليه أن القارن يجزيه إحلال عن الحج والعمرة وحلق واحد. **(ج٢/٥٦، ٥٧)**

٤٨٥ تكبير الأضحى:

قال أبو حنيفة: تكبير الأضحى ثمان صلـوات أولهن يوم عرفة من صلاة الفجر إلى صلاة العصر من يوم النحر واستدل بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ

﴿ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ [الحج: ٢٨] فزعم أن الأيام المعلومات من العشر وأنهن غير المعدودات والمعدودات عنده أيام التشريق لأن الاسمين عنده يقتضي كل واحد منهما معنى غير الآخر. يقال له: فلم لم تجعل التكبير في أول العشر إذ هن من الأيام المعلومات عندك؟ فإن قال: قد أجمع الناس أن الذكر لا يجب في أول العشر. قيل له: ففي إجماعهم دلالة أن الذكر له موضع مطلوب وهو موضع الذبح. **(ج٢/٥٨)**

٤٨٦ الأيام المعلومات:

اختلف الناس في الأيام المعلومات فقال قوم: هي العشر من ذي الحجة. وقال آخرون: هن أيام التشريق (واتفقوا على أن الأيام المعدودات هن أيام التشريق) واختلفوا في أيام النحر فقال، قوم: من الأيام المعلومات، وقال آخرون: من المعدودات. **(ج٢/٥٩)**

٤٨٧ حكم الأضحية:

الضحايا عندنا ليست بواجبة على أهل الأمصار لعدم الدليل على إيجاب ذلك فالموجب لها على أهل الأمصار محتاج إلى دليل ويستحب للمسلمين إتيانها والتقرب إلى الله بها لما قام فيها من الفضل وجزيل الثواب. **(ج٢/٥٩)**

٤٨٨ ما يجزئ في الأضحية وما لا يجزئ:

يجوز أن يضحي ببقر الوحش لوقوع اسم البقر عليها والمانع لها من جواز ذلك محتاج إلى دليل.

ولا يجوز أن يضحي بالظبي لأنه ليس من الأصناف المذكورة في الضحايا ولا يجوز أن يضحي بالشرفاء من المعز وهي المشقوقة الأذنين ولا الخرقاء وهي التي في أذنها ثقب كبير مستدير ولا المقابلة وهي التي يقطع من أذنها شيء ثم يترك معلقًا ولا المدابرة وهي التي يفعل بها مثل ذلك من

وراء أذنها. ولا الجدعاء وهـي المقطوعة الأذن، هذا ما روي أن النبي ﷺ نهى عنه غير ما ذكره أصحابنا في كتبهـم من العرجاء والعوراء وغير ذلك مما ورد النهي عنه. وجائز أن يطعـم من لحم الأضحية أهل الذمـة وجائز جز صوفها وشعرها وشرب لبنها ويدخر من لحمها والانتفاع بإهابها. (ج٢/٥٩)

٤٨٩ إذن الوالدين في حج النافلة:

لو أحرم رجل بحجة نفل وقد كان قضى حجة الإسلام لم يكن لأبويه أن يمنعاه من ذلك وكان لهما منعـه قبل الإحرام، وليس له فعل ذلك إلا بإذنهما؛ وكذلك الجهاد إذا قام به غيره فكان لهما أن يمنعاه عن الخروج مع الناس ولو دخل فيه كان عليه أن يخرج منه بأمرهما وليس سبيل الجهاد سبيل الحج لأن الحج إذا دخل فيه لزمه إتمامه فصـار كالفرض عليه، وإن كان داخلًا في حجة نفل فأفسدها كان عليه أن يأتي ببدلها وليس لهما منعه من ذلك وكان لهما أن يمنعاه قبـل الدخول في هذه وبدلهـا وكذلك حج النذور ومـا يجري مجراه وكذلك لهما منعه في الأسـفار والتجارات أو البعد والغيبة عنهما إلا في حال يكون طلب (السفر لشدة فاقة قوت له أو أمر يلزمه عوله فأما التكاثر في الدنيا) وطلب الازدياد منها فلا. (ج٢/٦٠)

٤٩٠ قتل المحرم للصيد:

إذا قتل المحرم صيدًا في الحرم خطأ أو عمدًا كان عليه الجزاء وإن قتله في الحل كان عليه في العمد الجزاء ولا شـيء عليه في الخطأ، وإن قتله وهو حلال والصيد في الحرم كان عليه الجزاء في الخطـأ والعمد، وهذا اتفاق من أصحابنا فيمـا علمت. وأما بعض مخالفينا أوجب سـقط الجـزاء في الخطأ، وأثبتـه في العمد، واحتج بأن الإنسـان لا يعاقب على الخطـأ ولا يقال له لم أخطأت؟. قـال: وإذا كان اللوم عنه زائلًا لم يجـب أن يتعلق عليه من أحكام الخطأ شيء. (ج٢/٦٢)

٤٩١ الوصية بالحج:

من أوصى بحجة الإسلام جاز أن يحج عنه من ماله بإجماع الأمة ولولا ذلك ما جاز أن يعمل أحد عن أحد عمل بدنه مما كان عليه في حياته. (ج٢/٦٤)

٤٩٢ الحج واجب على الفور:

الواجب على القادر على أداء الحج وفعله أن لا يؤخره لأن تأخيره مع الإمكان يوجب مخالفة الأمر به. قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وقول النبي ﷺ: «**حجوا قبل أن لا تحجوا**» فهذا يدل على أن على المرء أن يأتي بالحج في أول وقت الإمكان له لأن ما أمر بفعله ولم يخص بوقت فيكون المرء فيه مخيرًا بين أن يوقعه في أوله أو في وسطه أو في آخره وكان الأمر يريد تعجيله، وقد أزيحت العلل من المأمور به، وكان تأخيره الفعل عاصيًا.

قال أصحابنا لمن لزمه فرض الحج تأخيره في عمره «كله» فأي وقت أتى به ولو تطاولت السنون أنه لا يكون بذلك عاصيًا إذا أوقعه في حياته. (ج٢/٦٤، ٦٥)

٤٩٣ حج الصبي والعبد:

الصبي والعبد إذا حجا في حال عبودية العبد وطفولية الصبي ثم بلغ الصبي وعتق العبد كان عليهما الحج إذا قدرا عليه ولم يجزهما ذلك عند الفرض لأنهما لم يكونا مخاطبين به في تلك الحال. ولا يسقط عنهما فرض الحج مع القدرة عليه في تلك الحال ولا يسقط عنهما فرض الحج في هذه الحال مع ورود الخطاب عليهما. (ج٢/٦٥، ٦٦)

٤٩٤ النهي عن الرفث والفسوق والجدال في الحج:

نهى رسول الله ﷺ عما نهى الله عنه في كتابه من الرفث والفسوق والجدال في الحج لقوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فالجدال الذي نهى الله عنه هو المحظور مثل ما تقع مخاصمات الناس حتى خرج عن الحق لأن الله تعالى أمر بترك الجدال فقال لنبيه ﷺ: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] فالجدال المنهي عنه هو ما لم يؤمر به والفسوق كل شيء يحرم عليه إتيانه، وكلما خرج من حد الجدال فهو فسق لأن الفسق في اللغة هو الخروج من الشيء ومنه يقال: فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، والرفث هو الجماع والكلام الذي يعرض للمرأة من طريق الفحش. وقال العجاج عن اللغا ورفث التكلم. **(ج٢/٦٧)**

٤٩٥ اللباس المنهي عنه في الحج:

روي أن رجلًا سأل النبي ﷺ فقال: ما يترك المحرم من اللباس ... فقال: «**القميص والعمامة والبرنس والسراويل وثوب مسه ورس وزعفران ولا يلبس الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما من أسفل العقبين**».

وروي عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ «ينهى امرأة عن لبس القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب» ولا يجوز للمحرم من الرجال تغطية رأسه في غير حال الضرورة بإجماع الأمة. واختلف الناس في لبس المحرمة.

ولا يجوز للمرأة كشف رأسها مع الإمكان لذلك بإجماع الأمة. واختلف الناس في لبس الحلي للمحرمة فقال أكثر أصحابنا: لا يجوز ذلك لها حتى قال محبوب: عليها وعلى الرجال في لبس الخاتم دم. **(ج٢/٦٧، ٦٨)**

٤٩٦ حج الصبي وأجر دليله:

من أعان صبيًّا على حج أدخل نفسه فيه كان مأجورًا لما رواه ابن عباس أن امرأة كانت تسير في محفة ومضى النبي ﷺ بها فقيل لها: هذا النبي فأخذت بعضد صبي معها فرفعته إليه وقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: «**نعم ولك أجره**»، واختلف أصحابنا في سقوط فرض الحج عن الصبي إذا حج قبل بلوغه إذا بلغ الحلم. (ج٢/٦٨)

٤٩٧ استحباب الطهارة للسعي:

يستحب للرجل أن لا يسعى إلا على طهارة، وليس بواجب ذلك عليه لأن النبي ﷺ قال: «**الحائض تعمل كما يعمله الحاج إلا الطواف بالبيت**»، والحائض ليس بمتطهرة. (ج٢/٦٨، ٦٩)

٤٩٨ السعي راكبًا:

وله أن يسعى راكبًا. (ج٢/٦٩)

وقال الله جل ذكره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وأجمعت الأمة أنهم لو سعوا إلى الصلاة ركبانًا كانوا قد امتثلوا أمر الله. (ج٢/٦٩)

٤٩٩ جزاء قتل الصيد:

إذا قتل المحرم صيدًا كان عليه الجزاء لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ إلى آخر الآية، وقوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

وفي هذا الموضع موضع التخيير والمساكين أقل ما يقع على اثنين والمأمور به أن يكون ثلاثة والعدلان حكمهما عبادة، ألا ترى أنهما لو حكما ببدنة في غزال أن حكمهما مردود وأقل ما في الجرادة والعصفور إطعام نفسين فلا يجوز قطع شجر الحرم ولا خشبه إلا الإذخر. (ج٢/٧٠)

٥٠٠ حلق الرأس للمحرم:

لا يجوز للمحرم حلق رأسه لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإن كان المحرم مريضًا أو يتأذى من رأسه جاز له أن يحلقه ويهدي نسختين ويفتدي لقول الله جل ذكره: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. **(ج٢/٧١، ٧٢)**

٥٠١ زواج المحرم:

لا يجوز للمحرم أن يتزوج ولا يزوج ولا يخطب إلى امرأة نفسها لما روي عن عثمان بن عفان «أن النبي ﷺ نهى أن ينكح المحرم أو ينكح أو يخطب». **(ج٢/٧٢)**

٥٠٢ الصيد للمحرم:

ليس للمحرم أكل صيد البر ولا اصطياده لقول الله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] وله أكل صيد البحر واصطياده لقول الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦]. **(ج٢/٧٣)**

٥٠٣ ما يجوز للمحرم:

للمحرم أن يشم الريحان ويأكل ما فيه الزعفران من الطعام ويتقلد بالسيف وهذا اتفاق من الناس فيما علمت، ولم يدخل هذا في النهي.

قال بعض أصحابنا: ليس للمحرم أن يحمل السيف وحمائله على العاتق الآخر، وأنهم قالوا: لا يتوشح الحمائل، وللمحرم أن يقتل الفأرة والعقرب والكلب العقور والحية والحدأة والغراب ـ لما روى أبو هريرة وابن عمر ـ وقتل السباع عندي جائز للمحرم لأن اسم الكلب يقع عليها إذا خشي على نفسه منه أو لم يخش عليها. **(ج٢/٧٣)**

٥٠٤ الطهارة للطواف:

لا يجوز الطواف بغير طهور لقول النبي ﷺ «**الطواف بالبيت صلاة ولكن أحل الله فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير**».

وروى ذلك ابن عباس عنه ﷺ ولا يجوز صلاة بغير طهور، ومن ادعى تخصيص هذا العموم كان عليه إقامة الدليل. (ج٢/٧٣، ٧٤)

٥٠٥ الطهارة للوقوف بعرفة:

الوقوف بعرفة على غير طهور جائز والمستحب أن لا يقف «المحرم بعرفة» إلا على طهارة إذا كان على ذلك قادرًا. (ج٢/٧٤)

٥٠٦ ما يجوز للحائض من أعمال الحج:

للحائض أن تقف مع الناس بعرفة ويجزيها الوقوف وتفعل أفعال الحج كلها... ويجزيها ذلك إلا الطواف بالبيت فإنها ممنوعة عنه حتى تطهر. (ج٢/٧٤)

٥٠٧ الطهارة لرمي الجمرات:

المستحب للحاج أن لا يرمي الجمار إلا على طهارة وليس بواجب ذلك فإن رمى الجمرة بسبع حصيات في موضع واحد برمية واحدة، والحجة توجب ذلك باستحقاقه اسم الرمي بسبع حصيات. وقال أصحابنا: يثبت له من ذلك رمية واحدة حتى يرميهن متفرقات. (ج٢/٧٤)

٥٠٨ اشتراك السبعة في بدنة:

يجوز أن يشترك في البدنة أو البقرة الجماعة ولا يتجاوزوا بعددهم سبعة ولولا السُّنَّة الثابتة عن النبي ﷺ أنه أجاز لأصحابه الاشتراك في البدنة ما جاز ذلك. (ج٢/٧٤)

٥٠٩ المبيت في منى:

ليالي منى كلها مبيت الحاج وليس لهم أن يبيتوا بغيرها إلا أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يبيتوا بغيرها فيصبحوا فيرموا الجمار مع الناس. **(ج٢/٧٥)**

٥١٠ قطع الطواف من أجل الصلاة:

من دخل الطواف، ثم أقيمت الصلاة قطع ودخل في الصلاة. وإذا فرغ بنى على طوافه. لقول النبي ﷺ: «**من سمع النداء فليجب**» وقوله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم﴾ [آل عمران: ١٩٥] وقوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] قال أصحابنا: إن كان طوافه تطوعًا بنى عليه وإن كان فرضًا ابتدأ. **(ج٢/٧٥)**

باب: الذبائح

٥١١ ما تصح به الذكاة:

جائز أن يذكي بكل شيء إلا السن والظفر للرواية الثانية عن النبي ﷺ أنه سأله عدي فقال: يا رسول الله إنا بأرض صيد ولا يحضرنا ما يذكى به من الحديد، وعندنا الطر فنذكي به فقال: «**أنهر الدم بما شئت وسم ونهاه عن الظفر والسن**». **(ج٢/٧٦)**

٥١٢ التسمية عند الذبح:

لا تؤكل الذبيحة إلا بالتسمية لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] فترك الذكر بالعمد والنسيان لا يبيحهما لعموم الآية والذكر باللسان والقلب ولا يجوز نحر الغنم ولا ذبح البدن اتفاقًا. **(ج٢/٧٦)**

٥١٣ من تصح ذبيحته:

جائز أكل ذبيحة المرأة والعبد والأعمى لعموم الآية، ولا خلاف في ذلك، ولا يجوز أكل ما ذكاه المجنون والسكران الذي قد زال عقله والصبي؛ لأن التذكية ضرب من العبادات ولا تجوز إلا من مخاطب مأمور مسمى.

قال أصحابنا: يجوز أكل ذبيحة الصبي إذا أحسن الذبح، وكان من أهل التمييز وكان قد اختتن. **(ج٢/٧٦، ٧٧)**

٥١٤ الذبح من القفا:

من ذبح من القفاء لم يجزأ كلها لأن النبي ﷺ أمر أن يضع السكين في اللبة والمنحر وقد أجمعوا على أن المنحر في اللبة. فمن جوَّز النحر في اللبة وفي غيرها كان عليه إقامة الدليل. **(ج٢/٧٧)**

٥١٥ ما أحل من الميتة والدم:

روي عنه ﷺ أنه قال: «**أحلت لنا ميتتان ودموان الميتتان الجراد والحوت والدموان الطحال والكبد**» فكان الجراد والحوت مخصوصين من جملة ما منع من أكله إلا بتذكية وبقي الباقي على عمومه. **(ج٢/٧٧)**

٥١٦ أكل المضطر من الميتة:

المضطر ليس له أن يأكل من الميتة حتى يشبع لأن الإباحة له وردت لأجل الخوف فإذا زال الخوف ارتفعت الإباحة، وإذا سافر سفر معصية لم يكن له أن يأكل منها حتى يتوب إلى الله لأن الله لم يبحها لمضطر إلا على شرط وهو أن لا يكون باغيًا ولا معتديًا. قال أصحابنا: هكذا ولنا في هذا نظر. **(ج٢/٧٧)**

٥١٧ اقتناء الكلب:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من اقتنى كلبًا لا لضرع ولا لزرع نقص من أجره كل يوم قيراط**» فإن كان طريق الخبر طريقًا صحيحًا لم يجز لمسلم أن يقتني كلبًا إلا بما أباح النبي ﷺ فإن اقتنى مما أبيح له وعلمه ليصطاد به فأرسله على الصيد وسمى عليه فإن أخذ صيدًا أو قتله جاز أكله إذا لم يأكل الكلب منه: قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ...﴾ إلى قوله ﴿... فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] فإذا أكل منه فإنما أمسكه على نفسه. **(ج٢/٧٨)**

٥١٨ ما تكون به الجارحة معلمة:

هو أن يدعو الكلب فيجيب ويأخذ عند ما يرسل ويمسكه على صاحبه ولا يأكل منه شيئًا فيستحق اسم المعلم بأول فعلة يفعلها ولا يؤكل ما سمي به معلمًا، وأما ما سمي معلمًا لأن الكلب في حال أخذه المرة الأولى لا يسمى معلمًا، وإنما سمي معلمًا عند فراغه من القتل فكأنه قتل وهو غير مستحق للاسم وكل ما يسمى من الجوارح جاز الاصطياد به كالصقر والفهد والبازي والعقاب وما جانس ذلك بظاهر الآية. **(ج٢/٧٩)**

٥١٩ أكل ذبيحة جارحة غير المسلم:

المجوسي إذا علَّم كلبًا لم يجز أكل صيده لأن الآية وردت أن يكون التعليم للجوارح منا حيث قال: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤] ولا يجوز أكل صيد المجوسي بكلب المسلم. وإذا لحق المرسل الصيد في الحياة لم يجز أكله إلا بالتذكية، فإن تلف قبل أن يذكى لم يجز أكله، وإذا أرسل الجارحة وسمى عليها أكل ما اصطادت قليلًا أو كثيرًا وإنما سمى وأرسل إلى الصيد بعينه فقتله وغيره لم يجز أكل ما لم يرسل عليه ولا يجوز أكل ما اصطاده أهل الكتاب، ولا يجوز أكل ما اصطاده المسلم بجارحة الكتابي. **(ج٢/٧٩، ٨٠)**

٥٢٠ ما وجد مقتولًا بين جارحتين:

إذا أرسل كلبًا فوجد معه كلبًا آخر والصيد مقتول بينهما لم يجز أكله لأنا لا نعلم قاتله منهما وإذا أرسل الرجلان كلبيهما وسميا عليهما فقتلا الصيد كان للمرسلين. (ج٢/٨١)

٥٢١ صيد المرأة والصبي:

يؤكل صيد المرأة، ولا يجوز أكل صيد الصبي وإن كان مميزًا مختونًا لأن التذكية لا تصح عندنا منه. (ج٢/٨١)

٥٢٢ التسمية مع الإرسال:

التسمية جائزة مع إرسال الجوارح ورمي السهام والمعراض لقول النبي ﷺ: «**إذا رميت بسهمك وذكرت اسم الله عليه فكل ما رد عليك سهمك**» وفي خبر آخر أنه قال لعدي بن حاتم: «**إن أصاب المعراض بحده فقتل فكل، وإذا أصاب بعرض فلا تأكل فإنه وقيذ**». (ج٢/٨١)

٥٢٣ من رمى طائرًا فوجده في الماء:

إذا رمى طائرًا فوجده في الماء ميتًا فلا يأكله لقول النبي ﷺ: «**لا تدري أسهمك قتله أم الماء**». (ج٢/٨١، ٨٢)

٥٢٤ ما قطعه الكلب المعلم من الصيد:

الكلب إذا قطع الصيد نصفين جاز أكله وإذا قطع عضوًا منه لم يجز أكل ذلك العضو لقول النبي ﷺ: «**ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت**». (ج٢/٨٢)

٥٢٥ ما يجوز به الاصطياد:

جائز الاصطياد بالحبال والشبكة والبندق ولا يؤكل من ذلك شيء إلا بالتذكية لعدم الدليل على إباحة أكله بغير تذكية. (ج٢/٨٢)

٥٢٦ ذو الناب من السباع والمخلب من الطير:

روي عن النبي ﷺ من طريق ابن عباس أنــه «نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير» قال أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ومن تابعه من أصحابنا: يجوز أكل ذلك وتعلقوا بالآية التي في ســورة الأنعام قوله تبارك وتعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. **(ج٢/٨٢، ٨٣)**

٥٢٧ أكل الضبع:

الضبع مخصوصة من جملة الســباع بالسُّنَّة لأن النبي ﷺ حكم فيها على المحرم بكبــش فصارت مخصوصة مــن جملة ما نهى عنــه الدليل على أنها مخصوصة من جملة الســباع؛ لأن النبي ﷺ أمر المحرم بقتل السباع فهذا يدل علــى تخصيصها بالحكم الذي حكــم النبي ﷺ من جملة ما حــرم أكله وأمر المحرم بقتله. **(ج٢/٨٣)**

٥٢٨ أكل الجلَّالة:

نهى النبي ﷺ عن أكل الجلَّالة وهــي التي لا طعام لها إلا الرجيع. وقال أصحابنا: ولا يجوز أن يحج على الجلَّالة من الإبل والحمر. **(ج٢/٨٤)**

٥٢٩ أكل الجراد والسمك بغير تذكية:

جائز أكل الجراد والسمك بغير تذكية لقول النبي ﷺ: «**أحلت لكم ميتتان الجراد والسمك**». **(ج٢/٨٤)**

٥٣٠ أكل المضطر من مال أخيه:

من اضطــر إلى مال غيره أكل منــه قدر ما يزول عنه الخــوف به وعليه ضمان ما أكل.

وقال بعض الفقهاء: لا ضمان عليه في ذلك المقدار الذي أحيى نفسه به لأن صاحبه كان عليه إطعامه ذلك المقدار في ذلك الوقت إذا وجده في تلك الحال وهذا يسوغ لمن ذهب إليه واحتج به. (ج٢/٨٤)

باب: في الأيمان

٥٣١ كفارة الحنث في اليمين:

كل حالف يمينًا حنث فيها فعليه كفارتها كان عاصيًا في حلفها أو غير عاص، والكفارة ما ذكر الله تعالى في سورة المائدة: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. سوى يمين الظهار، فقول الله جل ذكره: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فجمع بهذه الآية كل يمين حلف بها فحنث حالفها، وهذا عموم، فمن ادعى تخصيصه فعليه الأدلة، وقد فرق أكثر أصحابنا بين كفارة الأيمان فيما يحلف به بغير الله تعالى، والذي نختاره، وما دلت عليه الآية، أن كفارة الأيمان كلها سواء إلا كفارة الظهار. (ج٢/٨٥)

باب: في كفارة الظهار والأيمان والصيام والنذور

٥٣٢ الكفارة لغة:

الكفارة مأخوذة من كفرت الشيء إذا غطيته وسترته فكأنها تكفر الذنوب أي تسترها: هذا معروف من طريق اللغة ويطلقه الفقهاء على هذا اللفظ. (ج٢/٨٧)

٥٣٣ كفارة الأيمان الفاجرة:

الذي عندي والله أعلم أن الأيمان الفاجرة لا يكفرها إطعام المساكين ولا الصيام ولا عتق الرقاب لأن العقوبة مع هذا باقية حتى يقصد هذا بالتوبة،

لأن التوبة هي التي تستر الذنوب، فإذا تاب وحصل تائبًا سترت إيمانه وذنوبه الكفارات مع التوبة. (ج٢/٨٧)

٥٣٤ المغفرة لغة:

الغفران والمغفرة هي الستر أيضًا قال: غفرت كذا إذا سترته وغطيته منه قيل لجنة الرأس إنها تستره وتغطيه. (ج٢/٨٧)

٥٣٥ شروط عتق الرقبة:

قال محمد بن محبوب رَحِمَهُ اللَّهُ بإجازة عتق الأعور بعين في كفارة الظهار فيما لا يمنعه نقصان عن الكذب. وكذلك أجاز أيضًا اليهودي والنصراني في عتق الظهار، ولم يجز غيره من فقهاء أصحابنا في ذلك إلا رقبة مؤمنة سليمة الجوارح، واتفقوا على أن كفارة قتل الخطأ لا تكون إلا مؤمنة، واختلفوا في كفارة اليمين. فقال بعضهم: المراعاة في ذلك ما يقع عليه اسم رقبة وقال بعضهم: لا تكون إلا مؤمنة من أهل الإقرار بالجملة، ولبعض شيوخنا المتقدمين أنه لا تجزي إلا رقبة مؤمنة لها ولاية: وأن المؤمنة عنده هي التي لها ولاية، وهذا قول ليس عمل من أحد غير قائله.

والنظر يوجب عندي أن كفارة الظهار وقتل الخطأ واليمين لا يجزي في ذلك غير مؤمنة. (ج٢/٨٨)

٥٣٦ الحلف على نية الحالف:

إذا حلف رجل عن كلام رجل ففتح عليه القراءة وهو أمامه في الصلاة فإنه يحنث. فإذا نوى بذلك رفع صوته بالقراءة لم يحنث: وكذلك إن كان الحالف بعض المقربين أو المعلمين وسأله المحلوف عن كلامه فإن فتح عليه ولقنه القرآن أنه يحنث، إلا أن يكون نوى بذلك رفع صوته بالقراءة لنفسه لم يحنث إن شاء الله.

ولو حلف رجل لا يأكل البيض ولا نية له أنه لا يحنث، إن أكل بيض السمك لأن عرف الناس وعاداتهم ومقاصدهم على بيض الدجاج.

ولو حلف لا يسكن بيتًا فكل بيت من حجر أو مدر يسكنه حنث، وإن سكن بيتًا من شعر أو نحو ذلك لم يحنث لأن البيوت المعروفة والمقصود إليها هو ما ذكرنا. (ج٢/٨٩)

٥٣٧ خلف العهد:

لم يختلف أحد من أصحابنا فيما علمت أن من عاهد إمامًا عدلًا ثم أخلفه من غير عذر، فقد ركب ذنبًا عظيمًا، وإن أخلف غير عهد الإمام فهو غير آثم. وهذا قول محتمل للتأويل وعندي أن معنى ذلك ـ والله أعلم ـ إن أخلف الإمام فيما يجب من فرض طاعته من حق الله تبارك وتعالى فخلفه كبير من الذنوب. وإن كان أخلف عهد الإمام، فيما يجري بين العامة من المعاملات والوصول في البر، فالإمام داخل معهم لأن الإمام رجل من المسلمين لا يجوز ظلمهما، وواجب برهما، واعتقاد التعظيم لهما، وتفخيم شأنهما إلا أن يكون خلف العهد لواحد منهما يضيع به مال أو يلحقهما ألم في أنفسهما. (ج٢/٩١)

٥٣٨ خلف عهد المنافق:

قال بعض أصحابنا: إن المنافق لا يلزم الوفاء له بالعهد وهذا عندي غلط لأن ظاهر الخبر يدل على إغفال قائل هذا عن وجه الصواب لظاهر الخبر وعمومه والتخصيص لا يكون إلا بدلالة. (ج٢/٩١، ٩٢)

٥٣٩ وجوه العهد في اللغة:

العهد في اللغة على وجوه: فمنه الوصية أن يوصي الرجل إلى غيره، ويقال: عهد فلان إلى فلان أي أوصاه. قال الله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن

﴿لَا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠] يعني الوصية والأمر، ومن العهد أيضًا الإيمان قال الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]. أي الإيمان عندي.

قال: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡ﴾ [التوبة: ٤] ومن العهد أيضًا اليمين يحلف بها الرجل يقول: علي عهد الله، وكذلك يحلفه الإمام فيقال: أخذ الإمام عليه العهد، ومن العهد أن يعاهد الرجل إلى مكان، ومنه قول الرجل: عهدي به بمكان كذا وكذا وعهدته بفعل كيت وكيت: وأما قول الناس: أخذت عليه عهد الله وميثاقه، فهو اليمين، ومن العهد الحياطة، ورعاية الحرمة والحق وهذا هو المعنى الذي في الحديث. وذلك أن عجوزًا دخلت على النبي ﷺ فسأل بها واحتفى عليه السلام وقال: «**إنها كانت تأتينا أيام خديجة وإن حسن العهد من الإيمان**» **(ج٢/٩٢)**

٥٤٠ الكفارة بعد الحنث:

اتفق الناس على أن كفارة اليمين بعد الحنث، واختلفوا في سقوط الكفارة إذا قدمها قبل الحنث فقال بعضهم: إذا قدمها قبل الحنث ثم حنث لم تكن عليه إعادتها وقال بعضهم: لا يجزيه حتى يحنث لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير**». **(ج٢/٩٣)**

٥٤١ من حلف لا آوي إلى فلان:

إذا حلف رجل بالله إني لا آوي إلى فلان فمتى وصل إليه حنث في ليل كان أوفى نهار: لقول الله تعالى: ﴿إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣] وقوله عز وجل: ﴿أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾ [هود: ٨٠]. أي راجع إلى قوة وامتناع وكذلك قال: فيما خبره في سورة يعقوب ويوسف عليهما السلام: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ﴾ [يوسف: ٩٩] والإيواء يكون ليلًا ويكون نهارًا وليس له وقت معلوم. **(ج٢/٩٤)**

٥٤٢ من حلف لا يأكل الأدم:

إن حلف لا يأكل الأدم فأكل الخل حنث: لقول النبي ﷺ: «**نعم الأدم الخل**». (ج٢/٩٤)

٥٤٣ من حلفت لا تلبس حليًا:

إذا حلفت امرأة لا تلبس الحلي فلبست لؤلؤًا حنثت لقول الله: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤]. (ج٢/٩٤)

٥٤٤ من حلف لا يفارق غريمه:

إذا حلف الرجل لا يفارق غريمه فهرب منه لم يحنث. وإن وجده معسرًا قال أصحابنا: يحنث، وفي نفسي من التفرقة بينهما شيء: لأن الأول امتنع بالهرب، وكان معذورًا. وللعسر منه بالإعسار، وكان يجب أن يساوي المسألتين لاتفاق العلة للعذر. (ج٢/٩٤)

٥٤٥ المسكين الذي تجب له الكفارة:

كفارة اليمين تجب لمن استحق اسم المسكنة: قال أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة: تجب كفارة الأيمان لمساكين أهل الذمة، لقول الله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]. وهذا تأويل فيه نظر والذي نختاره أن تكون كفارة الأيمان تدفع إلى من تدفع إليه زكاة الأموال، لأن الزكاة وكفارة الأيمان طهارة، فلما لم تجب زكاة الأموال إلا المسلمين لم تجب كفارة الأيمان إلا لمن تجب له زكاة الأموال لاستواء العلة إذا كانت هذه كفارة وهذه كفارة ولو كانت المراعاة لطلب الاسم. (ج٢/٩٥)

٥٤٦ الكفارة تجب بالحنث:

كفارة اليمين بالعقد بظاهر الخطاب لقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ

إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] ولم يقل إذا حنثتم والذي نجد لأصحابنا أن الكفارة تجب بالحنث. والظاهر يدل على غير ذلك. والله أعلم ما وجه قولهم وعندي والله أعلم: أن الآية خطاب فيه ضمير وهو أنه قال: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ فحنثتم وهذا يسوغ الاحتجاج به لأصحابنا. (ج٢/٩٧)

٥٤٧ كراهية الحلف:

كره أصحابنا «الحلف» بالله على الصدق توقيًا وتعظيمًا لله جل ذكره. وعندي أن ذلك مباح إذا كان الحالف صادقًا وقد أمر الله نبيه عليه السلام أن يحلف على الصدق بقوله: ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾ [يونس: ٥٣] وقوله ﷺ: «**من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**». فهذا يدل على إباحة الأيمان بالله من طريق الصدق، ومنع من الحلف بغيره. (ج٢/٩٧)

٥٤٨ مقدار ما يطعم به المسكين:

اتفق أصحابنا فيما تناهى إلينا عنهم، أن على مطعم المساكين عن كفارة الأيمان والظهار أكلتين لكل واحد منهم غداء وعشاء، أو عشاء وغداء أو كيف ما أطعم الأكلتين في يوم أو يومين أو أكثر، والغداء عندهم أول أوقاته طلوع الفجر الآخر إلى نصف النهار قبل الزوال. ثم العشاء أول أوقاته إذا زالت الشمس، وآخر العشاء إلى ثلث الليل. (ج٢/٩٨)

٥٤٩ معنى الأيمان لغة:

الأيمان التي يحلف بها مأخوذ اسمها من الضرب على اليد اليمين، لأن العرب كانت تفعل ذلك، إذا تحالفوا أو تواثقوا أو تعاقدوا أو تعاهدوا ضربوا بالأيدي؟ على بعضها بعض: ثم صار كل ما يحلف به الإنسان اسمها يمين. (ج٢/١٠٠)

باب: النـــذور

٥٥٠ نذر الطاعة ونذر المعصية:

الوفـــاء بالنذور واجب على من نـــذر طاعة، فأما من نـــذر بفعل معصية فالفرض عليه أنه لا يفي به، وعليه التوبة مما أراد من فعله وأن لا يتقرب إلى الله تعالى بفعل يســـخطه، وليس فيما نهى الله عنه قربة إليه، واختلف أصحابنا في وجوب كفارة نـــذر المعصية، فقال بعضهم: لا يحـــل الوفاء بنذر المعصية ولا كفـــارة على من نذر به: وقـــال بعضهم: عليه الكفـــارة: والنظر يوجب أن لا كفارة عليه فيمـــا روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من نـــذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه**».

وقال كثير من مخالفينا: إن الوفاء بالنذر ليس بفرض. وإن ترك الوفاء به لا يخرج صاحبه إلى معصيـــة الله: وهذا خطأ أيضًا لأن ظاهر الكتاب يدل على وجوبه بالمدح الذي مدح به من وفى بنذره فقـــال: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا...﴾ إلى قوله: ﴿قَدِّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنســـان: ٧ ـ ١٠] فمدحهم بالوفاء بالنذر. **(ج٢/١٠٢، ١٠٣)**

٥٥١ من نذر الصوم بالليل والنهار:

اختلف أصحابنـــا فيمن نذر أن يصـــوم أيامًا بلياليهـــا، فقال بعضهم: يصوم النهار ويبذل لكل ليلة يومًا قياسًـــا على مـــا أمر به النبي ﷺ عمر بن الخطاب حين ســـأله فقال: يا رســـول الله! إني كنت نـــذرت بصوم أيام في الجاهلية فقال: «**صم بدله في الإســـلام**». وقال بعضهـــم: عليه صوم الأيام، ولا شيء عليه في صوم الليل، وإنما يلزمه ما يقرب إليه به مما هو طاعة له، مما أمر به وندب إليـــه فأما ما يتقرب به إليه مما لم يأمره به فرضًا ولا ندبًا فليس بواجب فعل ذلك عليه.

وقال بعضهم: صوم الليـــل معصية وصوم النهار طاعة، فعليه فعل الطاعة وليس له الوفاء بالمعصية، وعليه بدل نذر المعصية كفارة نذره. فالنظر يوجب عندي: أن عليه صوم النهار ولا شـــيء عليه في صوم الليـــل، لأن صوم الليل ليس بطاعة بل هو معصية، لنهي النبي ﷺ عن الوصال. **(ج٢/١٠٦، ١٠٧)**

٥٥٢ كفارة النذر:

اختلف أصحابنا في كفـــارة النذر فقال بعضهم: صوم ثلاثة أيام أو إطعام عشرة مساكين. وقال آخرون: صوم عشـــرة أيام أو إطعام عشرة مساكين. وقال بعضهم: كفارة يمين مرسلة. وهذا القول يدل على صحة الفعل، لأنه عقد بالله كاليمين عقد بالله. **(ج٢/١٠٨)**



كتـاب النكاح

باب: النكـــاح

٥٥٣ أدلة مشروعية النكاح:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النـور: ٣٢]، وقال جل ذكره: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النسـاء: ٣]، وقـال تعالـى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقـال ﷻ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟﴾ [البقـرة: ٢٢١]، وقـال جـل ثنـاؤه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] وأباح نكاح المحصنات من المؤمنات ودخل فيهن الإماء منهن. (ج٢/١٠٩، ١١٠)

٥٥٤ نكاح الإماء من أهل الكتاب:

أباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب.

قال أصحابنا: لم يدخل معهن الإماء منهـن في الإباحة وقال أبو حنيفة: لما كان نـكاح المحصنات من المؤمنات الحرائـر مباحًا بنص الكتاب ودخل فيهن الإماء من المؤمنات وجب أن يكون الإمـاء من أهل الكتاب يدخلن مع المحصنات من أهل الكتاب قياسًا. (ج٢/١١٠)

٥٥٥ الزواج بالأمة المؤمنة على الحرة:

قال محمد بن محبـوب: تزوج الأمة المؤمنة جائـز لمن لم يجد الطول إلى تزويج الحرة، وجعل للحرة الخيار في الإقامـة عنده أو الخروج مع أخذ صداقهـا: إذا كانت هي الداخلة عليها ولم يجعل لهـا الخيار إذا تزوجها على الأمة ولا خيار لها عنده إذا تزوج عليها بحرة مع صحة عقدها عنده.

وكان أبو بكر الموصلي لا يرى للحرة تعجيـل صداقها إذا تزوج عليها، وإن الذي فعله من التزويـج طاعة لم يرد إلا خيرًا وكان يرى للرجل أن يتزوج على زوجته كما له أن يتسـرى عليها، وليس فعله لأحدهمـا تأثيرًا في تزويج الأولى وإيجاب حكم لم يكن وجب قبله في تعجيل الصداق.

قال موسـى بن علي: لا يجوز تزويج الأمة على الحرة في حال ويجوز تزويجها عنـد عدم الطول إلى تزويـج الحرة، وتأول فـي ذلك قول الله ﷻ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [النسـاء: ٢٥] فلم يجوّز تزويج الأمة لهذه الآيات إلا لمن يجد طولًا إلى تزويج الحرة.

والنظر يوجب عندي تجويز نكاح الأمة المسلمة على غير الشرطين وإن وجد طولًا وأمن العنت. **(ج٢/١١١، ١١٢، ١١٣)**

٥٥٦ مقدار الصداق:

اختلفت الأخبار في مقدار مـا ينعقد به النكاح مـن الصداق واختلفت الروايات فـي ذلك عن النبي ﷺ أنه أجاز نكاحًا علـى خاتم حديد. وروي أن امـرأة جاءته فقالت: يا رسـول الله إني وهبت نفسـي لك فلـم يجبها وأطال السكوت فقال رجل: يا رسـول الله فزوجنيها إن لم تكن لك فيها حاجة فقال له: «**أعندك شيء تصدقها**»؟ فقال: ما عندي إلا إزاري هذا إن دفعته إليها بقيت عريانًا فقال: «**قد زوجتكها على ما عندك من القرآن**».

وأجمع الناس على جواز النكاح وانعقاده بغير صداق مذكور. وأن المرأة إن رضيت فلها صداق مثلها فدل على هذا أن الفرج لا يستباح بغير صداق.. واختلفوا فيما يثبت من الصداق المسمى في عقد النكاح، فقال قوم: ما يستحق ثمن لمثمن، وهو قول الشافعي، وقال مالك: لا يجوز أقل من ثلاثة دراهم، قياسًا على قطع السارق لأن هذا عضو لا يتلف بأقل من ثلاثة دراهم، وقال أبو حنيفة: لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وكذلك قال، في قطع السارق. واختلف أصحابنا أيضًا فقال أبو أيوب وائل بن أيوب: أقل الصداق المسمى في عقد النكاح نواة: وهي خمسة دراهم لأن العرب تسمي الخمسة نواة. وقال موسى بن أبي جابر: أقله عشر دراهم. وقال الجمهور منهم: أقله أربعة دراهم «وهو معهم ربع دينار. وكذلك قالوا في قطع يد السارق أنها لا تقطع بدون أربعة دراهم» ويوجد عن موسى بن علي أنه لم يفرق تزويجًا على درهمين ووقف عنه. **(ج٢/١١٦، ١١٧)**

٥٥٧ شرط الولي في النكاح:

عنده [أي الشافعي] أن النكاح إلى الأولياء لا إلى النساء. واحتج في ذلك بما روي عن النبي ﷺ من طريق الحسن أنه قال: «**لا نكاح إلا بولي وشاهدين**» واحتج أيضًا بقول الله جل ذكره: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] فالقوام بأمر النساء هم الرجال وعندي أنه غلط في تأويل هذه الآية. قال أصحابنا نحو ما قاله الشافعي، في أن عقد النكاح إلى الرجال دون النساء وحجتهم في ذلك قول الله جل ذكره: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

والذي عندي ـ والله أعلم ـ أن الخطاب ورد في ذلك بغير هذا المعنى لأن الله ﷻ أضاف التزويج إليها لا إلى الولي بهذه الآية فقال: ﴿أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ فأضاف التراضي إلى الزوجين ولم يجعل لولي في ذلك حظًّا من

الخطاب، والنظر يوجب عندي: أن يكون للمرأة أن تزوج نفسها إذا وضعت نفسها في كفء لأن نهي الله ﷻ للأولياء عن الفصل يوجب أن الحق لهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف. (ج٢/١١٨، ١١٩)

٥٥٨ الشهود في عقد النكاح:

يجوز في عقد النكاح رجلان من أهل الإسلام، وإن كانا غير عدلين لإجماع الجميع على إجازة شهادة والديها وولديها ووكيلها فهذا يدل من إجماعهم على صحة ما قلناه ومن جواز شهادة غير العدول في النكاح. (ج٢/١٢٢)

٥٥٩ زواج الصغيرة:

اتفق أصحابنا على كراهية تزويج الصغيرة التي لا أبًا لها حتى تبلغ فإن زوَّجها بعض أوليائها فإن النكاح موقوف على إجازتها إذا بلغت، فإذا دخل الزوج بها فسكنت معه لم يفرقوا بينهما إذا بلغت. سوى جابر بن زيد فإنه كان لا يجيز تزويج الصبيان ويرى تزويج النبي ﷺ عائشة مخصوصًا. وقول أصحابنا أعدل عندي لقيام الأدلة على صحته. الدليل على أن العقد واقع بها غير منفسخ عنها إلى حال بلوغها إجماع الأمة على أن الأمة إذا زوجها سيدها وهي لا تملك أمرها، ثم أعتقت فملكت أمرها أن لها الخيار إذا عتقت والنكاح موقوف على رضاها بعد العتق إلى أن تختار الإقامة أو الفسخ، وكذلك الصغيرة المعقود عليها في حال لا رأي لها أنها إذا ملكت أمرها وصار لها رأي أن الخيار لها. (ج٢/١٢٣، ١٢٤)

٥٦٠ الانشغال بالصوم لمن لا يقدر على النكاح:

الذي نختاره للإنسان إذا لم يجد سبيلًا إلى تزويج أو تسري أن يشغل نفسه بالصوم لقول النبي ﷺ: «**معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإن لم يجد فليصم فإن الصوم له وجاء**» يعني أنه خصاء. (ج٢/١٢٨)

٥٦١ اشتراط الدين في زواج المرأة:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**المرأة تنكح لأربع خصال لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها. فإن ظفرت بذات الدين تربت يداك**» ففي هذا الخبر دلالة على أن أهل الإسلام أكفاء في باب التزويج وقوله عليه السلام: «**المؤمنون تتكافأ دماؤهم**» يدل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] يدل على ما قلنا: وكان أبو معاوية عزان بن الصقر يرى أن أهل الإسلام أكفاء في باب التزويج والكثير من أصحابنا يخالف في ذلك، وقول أبي معاوية في هذا عندي أنظر. **(ج٢/١٣٠)**

٥٦٢ اشتراط رضا المرأة:

تزويج الصغيرة من الأب بإجماع جوازه والاختلاف معهم في إنكارها التزويج إذا بلغت وملكت أمر نفسها. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**السلطان ولي من لا ولي له من النساء**» ولم يذكر في الخبر عدلًا ولا جائرًا. وظاهر الخبر يدل على أن كل من استحق اسم السلطان فإليه الولاية على العقد على النساء اللائي لا أولياء لهن. وقد كان أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله يقول بذلك وخالفه كثير ممن في أيامه ومن تقدمه أيضًا من أصحابنا ولم يجعل ولايتهن إلا إلى السلطان العدل أو المسلمين إذا عدم العادل.

وفي الرواية أن النبي ﷺ وصلت إليه امرأة بكر زوجها أبوها فكرهت عقد أبيها ففرق رسول الله ﷺ بينها وبين المعقود له عليها النكاح إذ كرهت ذلك. **(ج٢/١٣١، ١٣٢)**

٥٦٣ نكاح الزانيين:

أنكر مخالفونا على أئمتنا إذ قالوا: لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة زنا بها أو نظر إلى فرجها مستمتعًا بذلك منها، وقال أبو حنيفة: إذا نظر إلى فرجها

لشـهوة جاز له أن يتزوجها ولا يحل له تزويج ابنتها. قـال: ولو قبلت امرأته لأبيها منه حرمت عليه ووقعت الفرقة بينهما وبيـن زوجها لتقبيلها لابنه. قال الشـافعي إذا قبَّل الرجل جاريته حرم على ابنه نكاحهـا إذا انتقل ملكها إليه. وزعم أن له تزويج امرأة زنـا بها وتزوج ابنتها منه من زناه واحتج للشـافعي بعض أصحابه بأن قال قبلة الرجل جاريته استمتاع واطلاع حرمة، وكذلك قال أصحابنا: إن النظر لشـهوة اسـتمتاع واطلاع حرمة، فالعيـب على من عاب أصحابنا ألزم وعليه راجع. **(ج٢/١٣٣)**

٥٦٤ الرجعة بعد الخلع:

اختلف أصحابنا في الرجعة من الخلع فقال: أكثرهم يكون بين الزوجين بإشهاد شـاهدين في العدة وقال بعضهم: لا تجوز الرجعة إلا بولي وشاهدين وصداق يتفقان عليه لأنه نكاح مسـتقبل بعد فسـخ الأول ولـو كان ذلك في العدة، وهذا القول أحب إلينا وعليه موافقـة مخالفينا. واتفقوا على أن الرجعة تكون بين الزوجين إذا كان طلاقًا يملك منه الزوج الرجعة بحضور شـاهدين على ما كانا عليه من النكاح وعلى الصداق الذي كان نكحها به في الأول. وإن كرهت المرأة ذلك ما كانت في العدة. **(ج٢/١٣٤)**

٥٦٥ الإشهاد على النكاح:

المشـهور من فعل مالك بن أنس أن عقد النكاح قول يصح بغير بينة إذا أعلن به واحتج بـأن الله تبارك وتعالى ذكر النكاح فـي غير موضع من كتابه، ولم يأمر بالإشـهاد عليه كما أمر بالإشـهاد على الديون والرجعة من الطلاق وتسليم مال اليتيم. وزعم أن أخبار الإشهاد على النكاح مضطربة واحتج على الإعلان بالنكاح بقول النبي ﷺ: «**الفرق ما بين النكاح والسفاح ضرب الدف**».

وقد احتج عليه بعض مخالفيه في ذلـك بأن قال: إن النكاح إذا لم يقبله الحاكم إلا بالبينة امتنع الوطء إلا به. **(ج٢/١٣٦، ١٣٧)**

٥٦٦ اشتراط الرضا في العقود:

كل من عقد نكاحًا على غيره والمعقود عليه لا يملك أمر نفسه ولا يملك لها اختيارًا أن العقد مراعًا به حالًا يملك فيها المعقود عليه أمر نفسه، فإن أمضى تم، وإن رده انفسخ ولهذا كلام يدخل تحته كل صغير وكبير من ذكر وأنثى أو غائب أو مملوك بالغًا كان أو غير بالغ، الدليل على صحة هذه السُّنَّة الثابتة في بريرة لما أعتقتها عائشة وهي تحت مغيث فاختارت نفسها، فجعل النبي ﷺ إليها الخيار. (ج٢/١٣٨)

٥٦٧ خطبة المتوفى عنها زوجها:

لا يجوز أن يخطب إلى المميتة نفسها وهي في العدة فمن فعل ذلك كان عاصيًا لنهي الله تعالى له عن ذلك لقوله: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإن توافقا على ذلك فتزوجها وهي في العدة أو بعد انقضاء العدة للمواعدة التي كانت بينهما لم يجز لهما الإقامة على نكاحهما وفرق بينهما وحرمت عليه أبدًا في قول أصحابنا ولم أعلم بينهم في ذلك خلافًا وهو قول مالك بن أنس. (ج٢/١٣٩)

٥٦٨ نكاح الشغار:

النساء محرمات الفروج إلا بما أحلهن الله تعالى من نكاح أو ملك يمين ونهى رسول الله ﷺ عن نكاح الشغار فإذا نهى عليه السلام عن النكاح في حال فعقد على نهيه كان مسفوحًا ولا يحل العقد المنهي عنه امرأة محرمة ولهذا قلنا: إن نكاح المحرم وما نهى عنه ﷺ من نكاح لم يعلن به بضرب دف أو ما يقوم مقامه الإعلان فغير جائز. (ج٢/١٤١)

٥٦٩ صفة القبول في عقد النكاح:

إذا قال ولي المرأة والمتزوج للشاهدين: اشهدوا أني زوجت فلان بن فلان من فلانة بنت فلان على صداق كيت وكيت، فقال الزوج: نعم، لم يكن

زوجًا بهذا لأن قوله نعم ليس بقبول: لأن المزوج قال اشـهدوا فقال المتزوج نعم اشهدوا. وكذلك لو قال بلى لأنه أجاب عن قوله حتى يقول نعم قد قبلتها زوجة لي بهذا الصداق، ويقول نعم قد تزوجتها فـإذا كان العاقد للتزويج غير الولي فقال الولي نعم كان نكاحًا ثابتًا. (ج٢/١٤١)

٥٧٠ العيوب التي يرد بها النكاح:

وافق الشـافعي أصحابنا فـي الرتقاء والعنين والمجذومـة والبرصاء. والعقلاء وهو يسـميها الرتقاء على ما يذهب إليه أصحابنا من الحكم فيهم إذا عقد عليهم النكاح واحتج بعض أصحابه أن الشافعي قال: حديث مالك عن ربيعة عن عبد الرحمٰن عن سـعيد بن المسيب... أن عمر قال: إذا تزوج الرجل البرصـاء أو الرتقاء والمجذومـة والمجنونة كان بالخيار، إن شـاء أمسـك وإن شـاء فارق فإن وطئها فلها صداقها بما اسـتحل منها والعنين والرتقاء بقوله وقول كثير من المخالفين كنحو قول أصحابنا، قال أبو حنيفة: ليس هذا مما يرد بـه النكاح لأن المنفى من التزويـج موجود في البرصاء وغيرها واحتج بعض أصحابنا أن عليًا وابن مسـعود كانـا لا يريان للزوج الخيار. (ج٢/١٤٢)

٥٧١ الخيار للمرأة في فسخ النكاح بسبب العيب:

فإن قال لنـا قائل: هل للمرأة الخيـار كما للرجل فيهـا، إذا كان من الرجل من الأدواء ما ترد بـه المرأة إذا كان ذلك بها؟ قلنا كذلك نقول. فإن قال: لـم قلتم ذلك أبقياس قلتـم؟ فالقياس لا يكـون إلا على أصل متفق عليه. ورد نكاح البرصـاء غير متفق عليه؟. قيل له: قلنـا ذلك بقياس على أصل متفق عليه وهـو العنين، فلما قام الدليل علـى البرصاء ورددناها إلى الرتقاء ورددنا الأبرص إلى العنين فهذا يلزم مـن وافق في العنين والرتقاء ممن خالفنا. (ج٢/١٤٥)

٥٧٢ صداق الزانية:

اختلف أصحابنا في المرأة تزني ولها زوج وتكتم عنه زناها فقال بعضهم: لا تستحق على زوجها صداقًا إذا أوطت فراشه وخانته في فرجها. وقال بعضهم: لا يبطل صداقها عنه إذا استتر عنه زناها. (ج٢/١٤٩)

٥٧٣ صداق المرتدة:

اتفقوا على إبطال صداق المرتدة عن الإسلام وهو اتفاق الأمة، ومن أبطل صداقها رد حكمها إلى المرتدة قياسًا. فقال: لما كانت المرتدة أدخلت الحرمة على زوجها ومنعته من نفسها، وكانت الزانية مدخلة على زوجها الحرمة بزناها الذي هو فعلها، كانت مساوية للمرتدة في حكمها في بطلان الصداق. (ج٢/١٤٩)

٥٧٤ نكاح الحائض:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٦] فظاهر هذه الآية يبيح نكاح الزوجات والإماء في كل حال ثم قال جل ذكره: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فخصت هذه الآية نكاح كل حائض في وقت حيضها حتى تطهر، ثم سئل النبي ﷺ عن سبايا أوطاس من الإماء فنهى عن وطء الحوامل منهن حتى يضعن، وعن الحوائل حتى يحضن: والحائل هي التي يأتيها الحيض حالًا بعد حال. (ج٢/١٥٠)

٥٧٥ الكفاءة في الزواج:

اختلف الناس في الأكفاء للنساء في التزويج فقال أبو حنيفة: القرشية من النساء لا كفؤ لها من غير قريش، وخالفه الشافعي فقال: أهل الإسلام أكفاء لبعضهم بعض.

والشافعي قرشي مطلبي، وأبو حنيفة مولى، فاختار كل واحد منهما ما

كان الآخر أشبه بقوله وهذا من أبي حنيفة غلط بيّن: وذلك أن النبي ﷺ زوَّج زيدًا بابنة لخالته، وهي ابنة عمه أيضًا هاشمية وقيل: إن زيدًا من الأنصار، وقال من قال هو من سائر اليمن وتزوج الأشعث بن قيس بأخت أبي بكر الصديق وأبو بكر هو العاقد عليها، والأشعث كندي وهي قرشية. وزوجة أبي موسى الأشعري قرشية وهو من الأشاعر. وكان أبو معاوية عزان بن الصقر يرى أهل الإسلام أكفاء لبعضهم بعض، وأكثر أصحابنا جعل الأكفاء في العرب إلا المولى والحجام والنساج والبقال وإن كان هؤلاء من العرب. (ج٢/١٥٢)

٥٧٦ عدة المرأة:

العدة خصلتان: طلاق، ومدة، والمدة على ثلاثة أوجه: مدة هي عدد أيام، ومدة إقراء هو حيض، ومدة وضع حمل: فالمدة التي هي عدد أيام عدة للمتوفى عنها زوجها، وعدة من لم يبلغ الحلم والمؤيسة. والحجة في هذا قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق: ٤] وقال: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ومطلقة لا عدة عليها وهي المرأة التي لم يدخل بها زوجها، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] وعدة المتوفى عنها زوجها وهي عدة أربعة أشهر وعشر. لقول الله جل ذكره: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وإن كانت حاملًا فأبعد الأجلين أن تضع حملها أو تمر الأربعة الأشهر والعشر. (ج٢/١٥٣، ١٥٤)

٥٧٧ عدة الأمة:

عدة الأمة بأحد شيئين: بارتفاع الملك والتحريم، وعدتها على النصف من عدة الحرة إلا الحامل فإنها تستوي معها في المدة فطلاقها اثنتان وعدتها بالحيض حيضتان لعدم معرفة النصف من ذلك. (ج٢/١٥٤)

٥٧٨ نكاح المرتد:

إذا ارتد مسلم عن الإسلام إلى الشرك وكان تحته مسلمة؛ فإن نكاحه ينفسخ، وكذلك إذا أسلم رجل وامرأته من شركهما وللرجل زوجة فأقامت المرأة على شركها أو أسلمت هي وأقام الزوج على شركه إن النكاح بينهما ينفسخ، فإن رجع المرتد إلى الإسلام قبل أن تتزوج زوجته فإنه يرجع إليها بالنكاح الأول ما لم تتزوج ولو إلى سنين، كذلك المتبع صاحبه إلى الإسلام يرجع إليه ولا وقت في ذلك. (ج٢/١٥٥)

٥٧٩ الشفعة فيما جعل صداقًا للمرأة:

إذا تزوج الرجل المرأة على أرض أو نخل أو دار لم يكن للشفيع فيها شفعة لأن الشفعة لا تجب إلا في البيوع ولا تجب الشفعة أيضًا في الهبة. وإن تزوجها على عين أو ورق فقضاها به عقارًا، كان للشفيع في بعض قول أصحابنا، وإن كان القضاء بعد الطلاق كان للشفيع باتفاق منهم. (ج٢/١٥٥، ١٥٦)

٥٨٠ جهالة الشرط في عقد النكاح:

اتفق أصحابنا في رجل تزوج امرأة على صداق مائة نخلة وشريها وجارية لا تموت أن ذلك جائز ثم اختلفوا في الجارية فقال بعضهم: يدفع جارية ما يستخدم مثلها في بلد الزوجة، ثم ليس عليه بدلها إن ماتت لأن قولهم لا تموت مع علمهم أنها تموت كل جارية يبطل شرط بقائها وهذا قول محمد بن محبوب. وأما غيره فيثبت هذا الشرط ويجعل بقاءها بقاء الخدمة للزوجة بأن تملك عليه خادمة بعد خادمة تموت أيام دوامها مع زوجها كلما ماتت واحدة أبدل مكانها أخرى. وخالفنا في جواز هذا العقد وصحته أبو حنيفة والشافعي وغيرهما من فقهاء مخالفينا للجهالة المشروطة في الصداق والنظر يوجب عندي ما قال أصحابنا وليس النكاح كغيره من البيوع والإجارات وغيرها من العقود التي متى عقدت على مجهول فسدت لأن هذا أصل بنفسه ثبت بالسُّنَّة. (ج٢/١٥٧)

٥٨١ قبض الولي صداق المرأة:

إذا تزوج رجل امرأة على صداق عاجل وآجـل فدفع عاجل صداقها إلى وليها على أنه قابض لها سـأله الولي ذلك أو دفعه إليه فقد برئ، وإن دفعه إن رسـول له إليها فهو على الضمان إلى أن تقـره بقبضه منه هكذا يوجد لأصحابنا ولم يفرقوا بين ولي هو أب أو ولي هو عصبة وعندي أن تسليمه إلى الولي الذي هو أب تقع به البراءة لأن الأب له ولاية تامة على ولده في ماله ليس ذلـك لغيره من الأولياء وهو الذي اخترنا أشـبه بقول أصحابنا على أصولهم إذا لم يذكروا الولي الذي له القبض أي ولي هو أب أو غيره. (ج٢/١٥٨)

٥٨٢ نكاح الشغار:

أما نكاح الشغار الذي نهى النبي ﷺ عنه فهو أن الرجل كان في الجاهلية يزوج امرأة هو وليهـا بغير صداق على أن يزوجه الآخر امـرأة هو وليها بغير صداق هذه صداق الأخـرى. يقول أحدهما لصاحبه: أشـغرني أختك على أن أشغرك ابنتي وأصل الشغر من شـغر الكلب وهو أن يرفع رجله فيبول، فكني بذلك عن هذا الاسم وجعله علمًا له. وأظن أن أبا حنيفة جوَّز نكاح الشغار مع علمه بالنهي، وأوجـب الصداق وتأوله. ولا أعلم أن أحـدًا وافقه من منتحلي العلم على ذلك. (ج٢/١٦٠)

٥٨٣ تسمية الزنا سفاحًا:

أما الزنا فإنما سمي سفاحًا لأن الزانيين يتسافحان للماء يسفح كل واحد منهما مـاءه لصاحبه. أي يصـب النطفة عليه فكانوا يرون أن قولهم سـافحين أحسن من قولهم زانيين. (ج٢/١٦٠)

٥٨٤ العسيلة:

أما العسيلة التي ذكرها النبي ﷺ أنها تحل المرأة لمطلقها من الطلاق الثلاث بها إذا ذاقها الزوج وأذاق المرأة فهو الجماع، وإن التقى الختانان ولم ينزل الماء فقد ذاق عسيلتها وذاقت عسيلته بذلك وإنما ذكر عليه السلام العسيلة لأجل حلاوة الجماع إذا ذاق وأذاق وليس كما توهمه كثير مما لا علم له أن العسيلة النطفة وإنما قيل عسيلة لأنها تصغير العسل والعسل يذكر ويؤنث فلذلك أنثه النبي ﷺ. (ج٢/١٦٠)

٥٨٥ وجوب كامل الصداق بالخلوة:

إذا أرخى الستر على الزوجين أو أغلق دونهما الباب فقد وجب حكم الدخول بالمسيس فإن أقرت المرأة أن الزوج لم يمسها كان إقرارًا منها على نفسها وقبل إقرارها على نفسها فيما يجب من حقوقها. وأما أبو حنيفة فيوجب جميع الصداق على الزوج إذا خلا بها مع اعترافها له أنه لم يطأها. والرواية عن عبدالله بن مسعود أنه كان لا يوجب المهر إلا بالجماع ونحو ما يذهب إليه أصحابنا. فأما إرخاء الستر على الزوجين فلا يوجب به المهر إلا مع دعوى الزوج والزوجة الوطء منه. (ج٢/١٦٠، ١٦١)

٥٨٦ ما يثبت به النسب:

النسب لا يثبت إلا بعقد نكاح صحيحًا كان أو فاسدًا وملك يمين بعقد صحيح أو فاسد بإجماع الأمة على ذلك. والولد من الأمة لا يلحق نسبه بسيدها إلا بإقرار منه بوطئها وبولدها أنه منه، وقال كثير من مخالفينا: إن النسب من الأمة لا يلحق بإقراره بالوطء وإنما يثبت النسب بإقراره بولدها أنه ولده منها، والأمة لا تستحق اسم سرية إلا أن تتبوأ بيتًا من طريق اللغة، وقال الأوزاعي: لا تكون أمتك سريتك ولو حللت عليها إزارك حتى تحصنها في بيتك لحاجتك. (ج٢/١٦٣)

٥٨٧ إتيان المرأة في الدبر:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**ملعون من أتى امرأة في دبرها**» وهذا الخبر من طريق أبي هريرة، وروي عنه عليه السلام، من طريق خزيمة أنه قال: «**إن الله لا يستحيي من الحق لا تؤتوا النساء من أعجازهن**». (ج٢/١٦٤)

٥٨٨ الاستمناء:

لا يجوز للرجل أن يستمني من يده؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۞ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٧]. (ج٢/١٦٤)

٥٨٩ القزع:

نهى عمر عن القزع. وهو أن يحلق الرجل رأس الصبي ويدع الشعر متفرقًا، وكذلك إن فعل ذلك هو بنفسه، ويقال في السماء قزع إذا كان السحاب فيها متفرقًا. (ج٢/١٦٤، ١٦٥)

٥٩٠ معاشرة الرجلين للأمة:

اختلف الناس في الأمة تكون بين الرجلين فيطآنها جميعًا فتأتي بولد، فقال بعض مخالفينا: إنه عبد لهما ويلحقها حد الزاني لقول النبي ﷺ: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»، فلما كانا عاهرين لم يلحقهما النسب ولزمها حد العاهرين، وقال آخرون: يلحقهما نسب الولد ويكون ولدهما لأن النسب يلحق من النكاح الفاسد كما يلحق من النكاح الصحيح والحد يسقط عنهما بشبهة الملك التي حصلت لهما في الأمة وإلى هذا ذهب أصحابنا وأبو حنيفة، وأما الشافعي فيرد الحكم في ذلك إلى ما يراه العامة، فمن حكموا به له منهما حكم به الحاكم وقطع نسبه من الآخر، فيلزم على هذا أنها لو كانت بنتًا ثيبًا لوجب للآخر أن يتزوجها «وهو لا يقول بذلك

فيناقض أصله ويلزمه على أصله أن يبيح لصاحبه أن يتزوجها» لأن الحاكم قد قطع نسبه منه. (ج٢/١٦٥)

باب: الطـــلاق

٥٩١ الطلاق الصريح والكناية:

الطلاق يقــع عند أكثــر أصحابنا وعليه العمــل منهم اليــوم بالإفصاح به والكناية عنه أيضًا، والإفصاح هــو إظهار اللفظ بالطلاق وبــه يجب الحكم في اتفاق منهم ومن غيرهم والمكني فهو مثل قول الرجل لامرأته: الحقي بأهلك أو: أنت خلية مني أو: برية أو: حبلك على غاربك أو: اعتدى أو ما كان من نحو هذه الألفــاظ إذا أراد به الطلاق فهو طــلاق. أو ما يتكلم به النــاس من لفظ يريد به الطلاق فهو معهم طلاق وهذا قول أكثرهم إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق متى لم أطلقك أنه إذا امتنع بعد عقد اليمين من إيقاع الطلاق أنها تطلق. (ج٢/١٦٧)

٥٩٢ ما يقع به الطلاق ثلاثًا:

إذا قال لها: أنت طالق متى وقع عليك طــلاق ثم طلقها واحدة أنها تقع عليها أخرى عندها. وفي قول أصحابنا والنظر يوجب عندي أنها تبين بالثلاث وكذلك لو قال لها: كلما وقع عليك طلاقي فأنت طالق ثم طلقها واحدة بانت بالثــلاث، وكذلك قال أصحابنا في هذه المســألة الأخيرة وفرقــوا بينها وبين الأولى وهما عندي في النظر سواء. (ج٢/١٦٧)

٥٩٣ الاستثناء في الطلاق:

إن قــال: أنت طالق «إلا» فــإن الطلاق يقع ولا ينتفع بقولــه إلا بعد أن أوقعه وليس هذا استثناء.

قال بعض الشافعية: هو استثناء لا ينتفع به صاحبه. (ج٢/١٦٨)

٥٩٤ تعليق الطلاق على إرادة الزوجة:

إذا قال لها: أنت طالق واحدة إلا أن تشائي ثلاثة، فقالت: قد شئت ثلاثًا، ففي قول بعض أصحابنا أنها تبين بالثلاث إذا شاءت ثلاثًا، والنظر يوجب عندي أنه لا يقع بها من الطلاق شيء لا واحدة ولا ثلاث. (ج٢/١٦٨)

٥٩٥ الطلاق المعلق:

لو قال لها: أنت طالق متى قدم زيد؛ فجيء به ميتًا لم يقع به الطلاق لأنه لم يجئ ولكن جيء به. وكذلك إن قال لها: إن دخل؛ فأدخل كرهًا لم يقع الطلاق؛ فإن قال لها: أنت طالق إن لم أضرب فلانًا؛ فضربه وهو ميت ففي الأثر عن أصحابنا أنه لا يحنث والنظر يوجب أن ضرب الأموات من بني آدم وغيرهم ليس بضرب وأن حكم البشرية قد زال عنه عند الموت لأن أيمان الناس على عرفهم وعاداتهم وما يقصدون به في أيمانهم أن الضرب لإدخال المكروه على المضروب والألم الذي يوجد مع الضرب. (ج٢/١٦٨، ١٦٩)

٥٩٦ تبعيض الطلاق:

إن قال لها: أنت طالق نصف وثلث وسدس تطليقة أنها تطلق واحدة من قبل أن الأبعاض المذكورة قبل العدد المشتمل عليها يحيط بجملتها فهو موجود مع الإضافة. وإن قال لها: أنت طالق نصف تطليقة وثلثًا وسدس تطليقة فإنها تطلق ثلاثًا «من قبل أن الطلاق لا يبعض فذكره البعض مع الإضافة إلى عدد يوجب ذلك العدد الصحيح». (ج٢/١٦٩، ١٧٠)

٥٩٧ تعليق الطلاق على كلام الزوجة:

إذا تزوج الرجل امرأة فلم يدخل بها حتى قال لها: إن كلمتك فأنت طالق إن كلمتك فأنت طالق فقالوا الأول عقد يمين وليس بكلام يقع به الحنث ويقع الطلاق بها عند اليمين الثانية وبانت منه وكلمها في الثالثة وليست له بامرأة

لأن طلاق التي لم يدخل بهـا واحدة تبين في الوقت وليـس عليها عدة ولو تزوجها ثـم كلمها لـم يقع الطـلاق بها لأن عقـد ذلك الملك قـد انقضى ولا يلحقها من الطلاق شـيء ولو كان قد دخل بها ثم حلف بهذه اليمين وقع بها تطليقتان ويملك رجعتها بواحدة. (ج٢/١٧٠، ١٧١)

٥٩٨ معنى الطلاق:

أما الطلاق فمأخوذ اسمه من قولهم: أطلقت الناقة فطلقت إذا أرسلتها من عقال أو قيد فكأن ذات الزوج هي موثقة عند زوجهـا؛ فإذا فارقها فقد أطلقها من وثاق كانت فيه. ويدل على ذلك قول الناس إن كانت تحته امرأة في حبالك أي هي مربطة عندك كارتباط الناقة في حبالها. (ج٢/١٧٤)

٥٩٩ رجوع المطلقة ثلاثًا إلى زوجها:

إذا بانت المرأة من زوجها بثلاث تطليقات لم تحل له إلا بعد زوج يعقد عليها عقدًا صحيحًا ويطأهـا ثم يفارقها بموت أو طلاق فـإن وطئها في حال حيضها أو تزوجها في عدة فإنها لا تحل لمطلقها بعد هذا. (ج٢/١٧٥)

٦٠٠ النفقة والكسوة للمطلقة ثلاثًا:

اختلف أصحابنا في وجوب النفقة والكسوة للمطلقة ثلاثًا، فقال بعضهم بذلك، ولم يوجبه بعضهم. وقول من (لم) يوجب لها الكسـوة، ولا السـكنى ولا النفقـة عندي أقوى في بـاب الحجة؛ ولمـا روت فاطمة بنـت قيس أن النبي ﷺ لم يجعل للمطلقة ثلاثًا سكنى ولا نفقة ولا كسوة. (ج٢/١٧٥)

٦٠١ تطليق الأمة تطليقتين:

اتفق أصحابنا فـي الرجل يطلق زوجتـه بتطليقتين وهي أمـة لغيره أنها لا تحل له أن يطأهـا إذا رجعت إليه بملك اليمين حتـى تنكح زوجًا غيره وقد

خالفنا داود فجوز ذلك إذا ملكها واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] وهذا يضعف عند النظر إذا بقي العموم لأن قوله: «**لا تحل من بعد حتى تنكح غيره**» عموم. وقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ عموم. (ج١٧٦/٢)

٦٠٢ الإشهاد على الطلاق:

أجمع أصحابنا فيما تناهى إلينا عنهم أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقًا رجعيًّا لم يكن له الرجوع إليها إلا بعد إشهاد على ارتجاعها بما بقي من الطلاق له عليها علمت بطلاقه إياها أو لم تعلم وأجازوا له أن يشهد على رجعتها في غيبتها إذا لم تكن علمت بالطلاق وإن علمت به لم يكن له إلا أن يعلمها أو يعلمها الشاهدان بذلك، وأجازوا له أن يشهد عليه غير عدلين وإن ذكر العدالة في الإشهاد على الرجعة ليس بواجب وأنه على الندب وأظنه ذلك اتفاقًا من الناس. (ج١٧٧/٢)

٦٠٣ من وطئ زوجته قبل الإشهاد:

إن وطئها قبل الإشهاد على رجعتها حرمت عندهم على التأبيد ولا يحرمها النظر إليها أو إلى فرجها أو مسه بيده، واختلفوا في مس فرجه فرجها ظاهرًا من غير إيلاج الحشفة. وقال الشافعي وداود: لا تحل له إلا أن يشهد على رجعتها، فإن وطئ لم تحرم عليه، وقد عصى ربه ويرجع يشهد على رجعتها. وقال أبو حنيفة: عليه أن يشهد على رجعتها فإن وطئها أو نظر إلى فرجها أجزأه عن الإشهاد وهذا يقوم عنده، مقام الإشهاد. يقال له: ما ننكر أن يكون الوطء والنظر إلى الفرج ليس بإمساك لها وأن الإمساك لها هو الذي أمر الله به من الإشهاد الذي نص عليه الكتاب. (ج١٧٧/٢، ١٧٨)

٦٠٤ طلاق السكران:

اتفق أصحابنا فيما تناهى إلينا عليهم أن طلاق السكران يقع منه محكومًا

عليه به، وطلاق المجنون غير واقع منه باتفاق منهم ومن مخالفيهم أيضًا، وكذلك قال الجميع: إن من وقع منه هذا الطلاق في حال مرض أو من خولط في عقله ببعض العلل أن طلاقه لا يلزم ولم أعلم أن أحدًا أجاز بيع السكران ولا شراءه ولم أعلم ما وجه قول أصحابنا: في تفريقهم بين طلاق السكران وغيره من النكاح والبيع والشراء مع استواء حكم الظاهر في الجميع مع قولهم إن الطلاق لا يقع بالبينة. (ج٢/١٧٩)

٦٠٥ تعريف السكر:

السكران في اللغة هو الذي ابتدأه الاختلاط: ألا ترى أنه يقال للذي اختلط كلامه: كأنك سكران؟ وحقيقة السكر زوال الإنسان عن الطبع الذي كان عليه قبل السكر. (ج٢/١٨٠)

٦٠٦ الطلاق الثلاث بالنية:

اختلف أصحابنا في الرجل يقول لزوجته: أنت طالق وينوي ثلاثًا، فقال أكثرهم: يكون ثلاثًا وقال بعضهم: تكون واحدة؛ وهذا القول الأخير عندي أنظر لأن النية بانفرادها لا تعمل في إيقاع الطلاق بإجماعهم حتى يضاممها الفعل. (ج٢/١٨٢)

٦٠٧ تعليق الطلاق الثلاث بالوطء:

لو حلف رجل بطلاق زوجته ثلاثًا إن وطئها فوطئها وطئًا جاوز بوطئه التقاء الختانين أنها تحرم عليه أبدًا ويلزمه لها مهر ثان وإن كان قد خالفنا في ذلك بعض أصحابنا ولم يوجب إلا صداقًا واحدًا ووافقهم على ذلك أبو حنيفة فإن قال قائل: لم أوجبتم صداقين بشرط واحد؟ ولا يخلو إما أن يكون وطؤها كان مباحًا له أو محظورًا عليه، فإن كان مباحًا له قبل الوطء فقد فعل ما كان جائزًا أن يفعله إذ هي زوجته فإيجابكم الصداق الثاني لا وجه له. (ج٢/١٨٣)

باب: في العدة والخلع والظهار

٦٠٨ النفقة على من تدعي الحمل:

إذا اتفق الرجل على مطلقته على أنها حامل ولم تكن حاملًا، أنها ترد عليه ما استنفقت للحمل وهي بائنة منه، ولو أنفق عليها أنها زوجة له فكان النكاح فاسدًا لم يرجع بالنفقة عليها من قبل أن النفقة للحامل لأجل الحمل، فإذا تبين غير ذلك ردت ما أخذت لسبب الحمل الذي لم يكن، وأما النكاح الفاسد فإن النفقة تجب بنفس العقد وتسليمها نفسها على ظاهر العقد وقد كان بها مستمتعًا فقد حصل الاستمتاع، والنفقة إنما تجب للاستمتاع المنفرد. ألا ترى أن العقد لا نفقة له حتى تسلم نفسها؟ والأخرى لم تحصل له منها حمل. (ج٢/١٨٩)

٦٠٩ ما تنقضي به عدة الحامل:

المرأة تنقضي عدتها بالمضغة والعلقة لأن ذلك يسمى حملًا، قال بعض أصحابنا: لا تنقضي عدتها إلا بما كان له جارحة بينة، وقال بعضهم: حتى يعلم ذلك ذكرًا أو أنثى، وإذا خرج الولد ميتًا انقضت به العدة لأن اسم ولد يقع عليه، وإن كان ميتًا. (ج٢/١٩٠)

٦١٠ عدة الصغيرة:

إن مات رجل وخلف زوجة صغيرة كان على أوليائها ألا يزوجوها حتى تنقضي عدتها والصغيرة غير متعبدة بالعدة كما يتعبد بها من بلغ من النساء، ولكن العدة على الأولياء أن يأخذوها بمثل الفعل الذي يلزم من بلغ من النساء المتعبدات بالطلاق. (ج٢/١٩٠)

٦١١ إحداد الصغيرة:

ليس على الصغيرة الكف عما أخذ على من بلغ من النساء في حال العدة من اللباس لما روت أم سلمة زوجة النبي ﷺ: «**إن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفرة من الثياب ولا الممسقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل**» قال أصحابنا: لها أن تكتحل عند حدوث علة في عينيها وإنما منعت من التزين. وتلبس من الثياب ما لا تكون فيه متزينة أو ما لا تصل إلى غيره لعدم ملكها عنه. وأما الصبية فغير مخاطبة بذلك لأن القلم عنها مرفوع. (ج٢/١٩٠، ١٩١)

٦١٢ النية في العدة:

يجب على المتعبدة أن تعتد بقصد وإرادة لأنها عبادة تعبدها الله بها ولا تأتي بها إلا بالنية قال الله جل ذكره: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقال النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**» وقال أصحابنا: إذا أتى عليها وقت العدة منذ فورقت بالطلاق أو الموت فقد سقطت العدة عنها والمختلعة سبيلها سبيل المطلقات البوائن في حكم العدة. (ج٢/١٩١)

٦١٣ الخلع فسخ أم طلاق:

قال بعض أصحابنا من المتقدمين ووافقهم داود: على أن الخلع فسخ نكاح وليس بطلاق، قال داود: وعدتها حيضة واحدة وكذلك عنده حكم الملاعنة والمختارة نفسها والمعتقة والمدبرة، وإذا مات الزوج والمرأة حامل أو حائل لم تكن لها نفقة عليه: لأن الخطاب قد زال عنه. وما خلفه من مال فلغيره وللمطلقة واحدة أو اثنتين النفقة على المطلق لأنه يملك عليها الرجعة ما كانت في العدة؛ لأن حكم الزوجية باقٍ له عليها والإجماع على ذلك وعلى توريث الحي منهما من الميت. (ج٢/١٩١)

٦١٤ من علمت بوفاة زوجها بعد انقضاء عدتها:

اختلف أصحابنا في المرأة يأتيها خبر وفاة زوجها أو طلاقها بعد انقضاء العدة التي تعتد في مثلهـا قال أكثرهم: إن عدتها قـد انقضت بمرور الوقت، وقال بعضهم: وهو كالشاذ من قولهم لا يكون ما مضى من الأيام التي لم تعلم بوفاة زوجها وطلاقه من انقضاء عدتها وعليها إذا علمت أن تفصل إلى فعل ما تعبدت به، لأن العدة عبادة لا تؤدى إلا بقصد وإرادة ونية وهذا أرجح القولين عندي في باب النظر. (ج٢/١٩٢)

٦١٥ اختلاف الزوجين في الوطء:

إذا اختلف الزوجان فـي الوطء وقد صح الدخول بينهما أو أغلق عليهما باب ثم طلقهـا: إن القول قول المرأة: إنه وطئها ولهـا جميع الصداق وعليها العدة وإن اتفقا علـى أنه لم يكن وطئهـا فلها نصف الصـداق وعليها العدة ولا يصدقان في حق الله عليهما فهو ما تقيدها به من العدة.

والـذي عندي أنه لا يقبل منها فـي الحكم، فأما ما بينهـا وبين الله فإذا كانت صادقة في خبرها لم تلزمها عدة لأن الله تعالى لم يوجب العدة إلا على المواطأة بعد الطلاق. (ج٢/١٩٢، ١٩٣)

٦١٦ عجز الزوج عن نفقة زوجته:

إذا عجز الـزوج عن نفقة زوجته وكسـوتها وغيب مالـه حيث لا يصل الحاكـم إلى أخذ نفقتهـا منه، وطلبت المـرأة الفراق كان لهـا ذلك في قول أصحابنا جميعًا فيما علمت وظني أن أبـا حنيفة وافقهم على ذلك، ولا ينجيه الفراق عنـد أصحابنا من ضمان الصـداق في الحكم إذا قـدر على دفعه لأن الفراق لم يكن منه مع تمكينها من حقهـا «من ضمان الصداق» فأبرأت الزوج «فآثرت الخروج»، وأما الشافعي فعنده أن الزوجية باقية وليس للحاكم أن يفرق

وإن طلبت الزوجة الفراق واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وعندي والله أعلم أن وجه قول أصحابنا أن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ومن المعروف في المعاشرة النفقة والكسوة، فإذا عجز عن الإمساك بالمعروف يقال له فأنت قادر على التسريح لأنك مخير بين ذلك فآت عنهما ما تقدر عليه إذا كنت مأمورًا بفعلهما فعجزك عن أحدهما لا يسقط الفعل الثاني الذي أمرت به كالمخير في كفارة اليمين. **(ج٢/١٩٣، ١٩٤)**

٦١٧ ما يأخذه الزوج من مال عند الخلع:

قال أصحابنا: ليس للرجل أن يأخذ ما تفتدي إليه زوجته من مال يتعدى ما أصدقها إياه وساقه إليها وإن خالعته على شيء منه فجائز، وأما فوق ذلك فإن اختلفت إليه فوق ما أصدقها إياه ورد عليها بعد الخلع، فالخلع واقع، وهكذا يوجد لعلي بن أبي طالب أنه قال: من الربا أخذ الرجل صداق زوجته على الخلع والزيادة، والنظر يوجب عندي: إجازة ذلك فظاهر الكتاب يشهد بجوازه. قال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. **(ج٢/١٩٥)**

٦١٨ ما يقع به الظهار:

أما الظهار الذي يحرم به الرجل امرأته على نفسه وهو أن يقول لها: أنت عليَّ كظهر أمي أو مثل ظهر أمي فيلزمه حكم الظهار، وأما إذا قال لها أنت مثل ظهر أمي عليَّ حالفًا بذلك ثم حنث أنه لا يكون ظهارًا حتى يقصد إليه وينوي به الظهار والقول قوله، إذا قال أردت بذلك المودة لها وأنها مثل أمي في الحق والتعظيم لها والبر والكرامة ونحو ذلك، وإذا قال لها: أنت عليَّ مثل أمي حالفًا عليها بذلك فبيَّن أصحابنا في ذلك خلاف: فمنهم من قال: يلزمه

حكم الظهار ومنهم من لا يلزمه الظهار حتى يقصـد إليه وينويه، وأما إذا قال في يمينه أو في غير يمين: أنت علـيَّ كظهر أمي أو من يحرم عليه نكاحه أبدًا فهذا ظهار بغير اختلاف بين أحد من النـاس إلا داود فإنه قال: حتى يثني هذا القول. **(ج٢/١٩٧)**

باب: الحـيض

٦١٩ دم الاستحاضة:

روي عن النبي ﷺ من طريق عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش سألته عن دم الاستحاضة فقال عليه السلام: «**إنه دم عرق**» وفي رواية أخرى عنه: «**أنه دم عروق**».

وروي أنه أمرها أن تغتسـل للصلاة وروى بعض: أنه أمرها أن تغتسـل لكل صلاتين غسلًا وتصلي وتجمعهما. وقال قوم: أمرها أن تغتسل لكل صلاة فلما طال عليها ذلك أمرها أن تجمع كل صلاتين بغسل واحد وذهب داود بن علي إلى أن المستحاضة لا غسل عليها، وأنها تتوضأ وتصلي وأظنه يدعي في ذلك خبرًا عن الرسول عليه السلام أنه قال للسـائلة عن الحيض: «**إذا أقبلت الحيضة فدعي لها الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي**». **(ج٢/١٩٩، ٢٠٠)**

٦٢٠ أقل الحيض وأكثره:

اختلف أصحابنا في أقـل الحيض وأكثره فقال أكثرهـم: أقله ثلاثة أيام وأكثره عشـرة أيام وقال بعضهم: أقله يوم وأكثره خمسـة عشـر يومًا. واحتج أصحاب الرأي الأول بقول النبي ﷺ: «**دعي الصلاة أيام إقرائك**» وقالوا: الأيام لا تكون إلا ثلاثًا إلى عشـرة فما فوق وحجة أصحاب الـرأي الثاني ما عليه النساء من العادة لأن الخمسة عشر لا يتجاوزهن النساء، وهو إجماع اليوم لأن الحيض لا يتجاوز به أكثر من خمسة عشر يومًا. **(ج٢/٢٠١، ٢٠٢)**

٦٢١ الحامل إذا رأت الدم:

اختلف أصحابنا في الحامل إذا رأت الدم في الأيام التي كانت يأتيها الحيض فيها فقال بعضهم: إنها تدع الصلاة وتكون به حائضًا، وقال الأكثر: إنها بمنزلة الاستحاضة وتفعل ما تفعل المستحاضة وأن الله تبارك وتعالى لم يجعل الحيض مع الحمل، وهذا القول هو أشبه والحجة له أصح لأن الله ﷻ فرق بين أحكام الحائض والحامل. (ج٢/٢٠٦)

٦٢٢ المرأة المميزة لدم الحيض:

المرأة إذا كانت مميزة لدم حيضها من غيره فلا دخل للفقيه معها فتمتنع عند وجود المحيض من الصلاة والصيام والنكاح فإذا ارتفع ذلك عنها عادت إلى ما كانت عليه قبل حدوث حيضها مما هو مباح لها ومفروض عليها قبله وإن كانت مدّ بها الدم وقد صح بلوغها بأحد أدلة البلوغ أو كانت في حال من يبلغ مثله من النساء وهي صحيحة البدن فظهور دمها أحد دلائل بلوغها. (ج٢/٢٠٧)

٦٢٣ ما يجوز للحائض والنفساء من أعمال الحج:

للحائض والنفساء أن تعملا أعمال الحج كلها وتقفا مع الناس في المواقف كلها إلا الطواف بالبيت حتى تطهر لما ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر أسماء بنت عميس لما نفست بمحمد بن أبي بكر بذي الحليفة أن تغتسل وتستنفر ثم تهل فيجب أن تفعلا من الاغتسال ما أمر به النبي ﷺ أسماء لما أرادت الحج ولا أظن الغسل واجبًا عليها إذ ليس ذلك الطهر لها في حال الحيض والنفاس. (ج٢/٢١٠)

٦٢٤ دم الحيض ودم النفاس:

حكم دم النفاس كحكم دم الحيض لاتفاق الناس على ذلك والنفاس ظهور الدم بعد الولادة فإذا زال الدم الظاهر اغتسلت وصلت وزال حكم

النفاس ولزمها حكم الطهارة، فإذا مد الدم بها حتى تجاوز الأربعين يومًا كانت في حكم المستحاضة. (ج٢/٢١٠)

٦٢٥ طواف الصدر للحائض والنفساء:

أجمع أصحابنـا فيما علمت منهم أن الحائض والنفسـاء لا ينفران حتى يطفن طواف الصدر فإن نفرتا كان عليهما الفـداء وهو دم. وروى مخالفونا أن النبي ﷺ رخص لهما أن ينفرا مع الناس وإن تطوفا (مع الناس) طواف الصدر قال أصحابنا: فإن خافت الحائض أو النفسـاء التخلف عن أصحابها نسـكت بشاة وخرجت ولم يعذروها عن ذلك. (ج٢/٢١٠، ٢١١)

٦٢٦ ما تفعله المستحاضة إن أرادت الصلاة:

اختلف الصحابة في المستحاضة تحضرها الصلاة فقال قوم: تتوضأ لكل صلاة، وقـال آخرون: تغتسـل لكل صلاة، وقـال آخرون: تجمـع الصلاتين وتغتسل لها غسلًا واحدًا وتغتسل لصلاة الصبح غسـلًا واحدًا وهو قول: ابن عباس وعلي والزبير ومن التابعين عطاء بن أبي رباح وغيره. (ج٢/٢١٢)

٦٢٧ انتظار المرأة بعد انتهاء أيام الحيض:

قال أصحابنا: إذا أتمـت الحائض أيام حيضها ثم لـم ينقطع الدم عنها انتظـرت يومًا أو يومين تتـرك الصلاة فيهما خوف انتقـال حكم الحيضة إلى حكم غير الحكم الذي كانت عليه لتغير الدم عليها وهو قول ابن عباس، وقد خالف ابن عباس في هذا مـن الصحابة جماعة وقولهم يصعب عند النظر لمن نظره لأن الله تعالى فرض على الحائض ترك الصلاة وعلى المسـتحاضة فعلها فلا تخلو المنتظرة هذا بعد انقضاء أيامها من أن تكون حائضًا أو مسـتحاضة، فإن تكن حائضًا، لما قد حكم لهـا بالأيام التي عودتهن فلا يجب لها أن تترك الصلاة إن كانت مستحاضة فأحرى أن تكون الصلاة عليها أوجب. (ج٢/٢١٤)

٦٢٨ جماع المستحاضة:

اختلف أصحابنا في الرجل يغشى زوجته وهي مستحاضة فجوّز قوم وكره آخرون واستند من كره ذلك بأن الله تعالى نهى عن وطء الحائض في حال الدم وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٢٢] وكذلك المستحاضة ظهور دمها هو أذى أيضًا وإذا كان الله ﷻ قد نهى عن وطء الحائض في حال ظهور الدم فالمستحاضة ظهور دمها هو أذى أيضًا. فإذا كان الله ﷻ قد نهى عن وطء الحائض في حال ظهور الدم فالمستحاضة في معناها وهذا غلط وإغفال من قائله لأن الرسول ﷺ: قد فرق بين دم الحائض ودم المستحاضة فقال: «**إن دم الاستحاضة دم عرق نجس وليس بالحيضة**». **(ج٢/٢١٤، ٢١٥)**

٦٢٩ وقت النفاس:

اختلف أصحابنا في وقت النفساء قال بعضهم: تقعد تسعين يومًا وليس على هذا عمل منهم ولا عليه عادة من النساء، وقال آخرون: تقعد ستين يومًا. وقال الجمهور منهم: تقعد أربعين يومًا، وهو قول علي بن أبي طالب، ويوجد لبعض متأخري أصحابنا أنها تقعد عشرين يومًا، والذي نختاره القول بالأربعين يومًا لما روي عن أم سلمة زوجة النبي ﷺ أنها قالت: كنا نقعد على عهد رسول الله ﷺ للنفاس أربعين يومًا، وكنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف. وروي من طريق آخر عنها أنها قالت: كنا نقعد من نفاسنا أربعين يومًا إلا أن نرى الطهر قبل ذلك فنغتسل ونصلي. **(ج٢/٢١٦)**

٦٣٠ غسل المرأة من الحيض:

إذا حاضت المرأة ثم انقطع دم حيضها واغتسلت إلا إصبعًا واحدة أو جزءًا من أجزائها أغفلت ذلك أو تعمدت فالغسل غير تام وعليها أن تتم غسل ما تركت وتعيد الصلوات التي صلت بذلك الغسل. **(ج٢/٢١٦، ٢١٧)**

٦٣١ تيمم الحائض:

إذا طهرت المرأة من حيضها ولم تجد الماء المطلق عليه اسم الماء بغير إضافة ولا فيه نجاسة تيممت وكانت به متطهرة وكذلك قال أبو حنيفة غير أنه لم يخلو مع موافقته لنا من هذه المسألة من أعجوبة حتى قال: فإن لم تجد إلا سـؤر حمار اغتسـلت منه وتيممت أيضًا ولا تخلو أن تكـون مأمورة بإحدى الطهارتين. (ج٢/٢١٨)

٦٣٢ عدم التمييز بين دم الحيض والاستحاضة:

إذا أشكل على المرأة دم الحيض من دم الاسـتحاضة وجهلت التمييز بين الدمين لم يجز لها ترك الصلاة والصيام، ولا يحل لزوجها أن يغشاها فإن قال قائل: لم حكمت فيها بحكمين، حكم الطهارة وحكم الحيض؟ قلنا: لأنا أوجبنا عليها الصـلاة المفروضة في حال الطهر ولا يسـقط عنها ذلك الآتي حال وقت الحيض فإذا لم تعلم حيضهـا كان الواجب عليها ألا تدع الفرض إلا بيقيـن، إذ الحيض حادث والطهـر هو الأصل وليس للزوج أن يغشـاها إلا بيقين. (ج٢/٢١٨)

٦٣٣ من ولدت ولدًا وبقي في بطنها آخر:

إذا كانت المـرأة حاملًا وولدت ولـدًا وبقي في بطنها آخر فليسـت بنفساء ولا تدع الصلاة حتى تضع الآخر إذ الحمل محل واحد وما لم تضع ما في بطنها فهـي حامل وغير جائز أن تكون نفسـاء وهي حامل في ذلك الوقـت لأن الحامل عليها الصلاة. والنفاس اسـم لوضع الحمل. وفي قول بعض أصحابنا أنها تدع الصلاة إذا ركـزت للميلاد. وبعض أصحابنا لم ير لها ترك الصلاة حتى تضع بعض ولدها أو شـيئًا منه، ونحن نطلب الحجة لهم في ذلك. (ج٢/٢١٩)

٦٣٤ معرفة دم الحيض:

روى بعض الفقهاء أن النبي ﷺ جعل علامة دم الحيض (أنه غليظ أسود منتن) فقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يكــون الحيض أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشــرة أيام على ما قال بعض أصحابنا غير أنه قــال: إذا رأت المرأة الدم يومين فليس بحيض فــإذا رأت الطهر يومًا واحدًا والطهر ثمانية أيام ورأت في العاشر دمًا فالعشرة الأيام كلهن حيض. **(ج٢/٢٢١)**

٦٣٥ حكم معرفة النساء دم الحيض:

إن سأل سائل فقال: هل على النساء معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة وغيره؟ قيل له: نعم، فإن قال: لم؟ قلت: إن عليهن معرفة ذلك، وهن لا يعرفنه ولا يميزن معرفة دم الحيض من غيره، ولو يســألن أو سأل أكثرهن في عصرنا لم نجد فيهن من يفرق بينه وبين غيره، وقيل له: إن الشــيء قد يكون معلومًا في نفسه، وإن جهله من جهله، وليس بجهل النساء ببعض ما لا يسعهن جهله مســقطًا عنهن فرض ما كلفنه، وليس بجهل الجاهل عذرًا لــه فيما عليه علمه يكون عذرًا له، ولو أخذن أنفســهن بالاســتدلال على معرفة ما كلفن علمه لم يعزب عليهن ذلك وإن أخطأ البعض منهم عند رؤيته، ولم يؤيده الاستدلال في أول أحوال النظر أو يعلمنه في حال لم يجب عليهن في حال آخر.

وقد قال النبــي ﷺ: «**إن دم الحيض أســود ثخين منتن، فــإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة وإذا كان الآخر فاغتسلي عند الدم وصلي**». في هذا الخبر دلالة أن دم الحيض منفصل من دم الاستحاضة. **(ج٢/٢٢٣، ٢٢٤)**

٦٣٦ أكثر وقت الحيض:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فأما البكر فإنها تدع الصـلاة أول ما ترى الدم إلى أقصى وقت اتفق الناس على أنه آخر وقت الحيض ومنتهى له وهو خمسة عشر يومًا، وبذلك يقول أبو معاوية عزان بن الصقر وجماعة من أهل خراسان وأكثر أصحابنا قالوا: إن أكثر الحيض ومنتهى وقته عشرة أيام، ووافقهم على ذلك أبو حنيفة، وأما القول بما قلنا فوافق من قال به من أصحابنا مالك والشـافعي وداود، ويدل على ما قلنا: إن البكر إذا رأت الـدم أول عهدها به أن تدع الصـلاة وتكون حائضًا محكومًـا لها وعليها بحكم الحيض من النساء المتعبدات بالحيض.

ثم النظر يوجب عندي أنها تعيد ما تركـت إلا ما يكون أقل الحيض وهو يوم وليلة، وقال أصحابنا: ليس عليها إعـادة، والذي عندي أنها تعيد لأنها مبتدأ ولا يستقر لها وقت قرئها فيه ومقدار مدته، فإذا احتمل أن يكون وقت حيضها خمسة عشـر يومًا، واحتمل أن يكون يومًا وليلة لم يجب لها ترك الواجب من الصلاة المخاطبة بها لأجل دم رأته لا تعلم مقدار حيضها منه. **(ج٢/٢٢٥، ٢٢٦)**

٦٣٧ أقل وقت الحيض:

اختلف أصحابنا في أقـل الحيض فقال بعضهم: أقلـه ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام، والجمهور منهم هذا قوله، وقال منهم من قال: إن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسـة عشـر يومًا، ولبعض أصحابنا أيضًا قول شاذ وهو أن أقل الحيض ساعة، وقد قال به بعض مخالفينا وهو الأوزاعي، وأصبح من قال بهذا بظاهر قول النبـي ﷺ: «**إذا أقبلـت الحيضة فدعـي لها الصـلاة وإذا أدبرت فاغتسلي**» ولم يؤقت النبي عليه السلام بهذا الخبر وقتًا.

والنظر يوجب عندي لها إذا استمر بها الدم ولم تعرف دم حيضها من دم استحاضتها ألا تدع الصلاة لعلمها بفرض الصلاة عليها لشك يعترض على غير يقين عندها. **(ج٢/٢٢٦، ٢٢٧)**

٦٣٨ وقت النفاس:

دم النفاس كدم الحيض في الحكم، لا فرق بينهما إلا في غايتهما ولا أعلم من ذلك خلافًا بين أهل العلم، واختلف أصحابنا في وقت النفاس، فقال بعضهم: أكثره تسعون يومًا وهذا شاذ من قولهم ولم أعلمه من قول مخالفيهم، وقال بعضهم: أكثره ستون يومًا.

ووافق على هذا القول من خالفنا مالك والشافعي، وينسب إلى عطاء والشعبي أنهما كانا يقولان: تتربص المرأة في نفاسها شهرين ثم تغتسل وتصلي وقال بعض أصحابنا: أكثره أربعون يومًا، وهذا القول أشبه إلى قلبي لما روت أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال: «**النفساء تعتد أربعين يومًا**». **(ج٢/٢٣٣)**

٦٣٩ جماع المستحاضة:

كره بعض أصحابنا للرجل أن يطأ في دم الاستحاضة إذا كان الدم مثيرًا ولم ينه عن ذلك في حال قلّته، والكثرة والقلّة لا تمنع من الحكم أنه دم استحاضة، وأن المستحاضة حكمها حكم الطاهر، وفي الرواية أن عائشة قالت: استحيضت زينب بنت جحش سبع سنين، وقد قيل إنها أخت زينب. قال: فكانت تملأ مركبًا معها ماء فتدخله حتى تعلو الماء حمرة الدم، فإنها استفتت النبي ﷺ فقال: «**إنها ليست بحيضة فاغتسلي وصلي فإنه دم عرق**».

والذي أظن أن كراهة من كره من أصحابنا وطأه إياها وهي مستحاضة في كثرة الدم من طريق الاحتياط والتنزيه. **(ج٢/٢٣٦)**

٦٤٠ استحباب عمل اليد:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**ليعمد أحدكم إلى أخذ حبل فيحتطب به حطبًا وليحمله على ظهره، فيأتي به إلى السوق فيبيعه فيأكل منه ويتصدق خير من أن يأتي رجلًا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه**» ففي هذا القول من

النبي ﷺ ما يدل على ضعف مذهب القائليـن: إن الدنيا بمنزلة الميتة لا يحل منها إلا ما يحل للمضطر لاختلاط الحلال منها بالحرام فلا يطلب منها إلا ما يسد به الفاقة. (ج٢/٢٣٩)

باب: في العـــتق

٦٤١ الولاء لمن أعتق:

قضي أن عائشة لما اشترت بريرة لتعتقها: اشـترط البائع ولاءها لنفسه، فأبطل النبي ﷺ الشرط وقال: «**الولاء لمن أعتق**». (ج٢/٢٤١)

٦٤٢ تخيير الأمة إذا أعتقت في البقاء مع زوجها إن كان عبدًا:

أنه خيرهـا [أي بريرة] بعـد العتق في نفسـها أو الإقامة عنـد زوجها، فاختارت نفسها، فثبتت سُنَّة الخيار بهذا. (ج٢/٢٤١)

٦٤٣ عدة الحرة للأمة التي أعتقت:

أنه ألزمها عـدة الحرة، فثبتت سُـنَّة على كل أمة أخرجـت إلى الحرية ولزمتها عدة هي فيها أو أخرجت إليها. (ج٢/٢٤١)

٦٤٤ جواز الأكل من الصدقة إن تملكها الفقير:

روي أن النبي ﷺ دخل على عائشـة وهو محتاج إلى الطعام، فسألها عن شـيء يؤكل فاعتذرت إليه، وكانت الصدقة محرمـة على النبي ﷺ وعلى أهل بيته، وكانت برمـة لحم على النار، فقـال: «**ما هذه؟**» فقالت لـه: هذا اللحم تصدق به على بريرة، فقال عليه السلام: «**هو عليها صدقة، وهو لنا منها هدية**»، فثبتت هذه السُنَّة تتيح للغني المحرم عليه الصدقة أكل ما أطعمه الفقير مما صار إليه صدقة. (ج٢/٢٤١)

٦٤٥ من أعتق نصيبه من العبد:

اتفق أصحابنا في أن الرجل يعتق شقصًا له في عبد أن العتق يسري فيه والحرية بذلك قد حصلت للمعتق، واختلفوا في قيمة حصة شريكه، فقال بعضهم: يرجع بها على العبد المعتق، وقالوا: هذا حر أملاه، وقال بعضهم: على من أعتق حصة شريكه ويرجع بها على العبد يستسعيه بما عزم عنه، وقال بعضهم: لصاحب الحصة الخيار إن شاء رجع بحصته على المعتق، وإن شاء على المعتق يأخذ حقه من أيهما شاء كالضامن والمضمون عنه، والذي نختاره ونذهب إليه أن القيمة تكون على المعتق دون المعتق لأنه هو المتلف على شريكه حصته والجاني عليه فيها. **(ج٢/٢٤١، ٢٤٢)**

٦٤٦ من أعتق في مرض الموت وعليه دين:

اختلف أصحابنا فيمن أعتق عبدًا له في مرضه لا ملك له سواه وعليه دين يحيط بثمن العبد فقال بعضهم: العتق ماض ويسعى بثلثي قيمته للغرماء، فهذا قول موسى بن علي، وقال بعضهم: العتق ماض ويسعى بقيمته كلها للغرماء. وقال محمد بن محبوب: العتق باطل لأن العبد مستحق بالدين وهذا هو القول لأن الدين فرض والوصية تطوع. **(ج٢/٢٤٣)**

٦٤٧ التدبير في حال المرض والصحة:

أجمعوا أنه إذا دبره في المرض أنه من ثلث المال مع الوصايا وأجمعوا أنه لو أعتقه في صحته وعليه دين يحيط بثمن العبد أن العتق ماض لأن الدين في حال الصحة متعلق بالذمة، وإذا زالت الذمة انتقل إلى التركة، وأجمعوا أنه لو أعتقه، وقد حكم عليه الحاكم بالدين للغرماء أو حجر عليه ماله أن العتق باطل واختلفوا فيه إذا أعتقه وقد حكم عليه بالدين في ذلك وفاءً بما عليه في ماله وأعتقه قبل الحجر قال بعضهم: العتق ماض ما لم يحجر عليه الحاكم، وقال بعضهم: عتقه باطل، والنظر

يوجب عتقه ما لم يحجر عليه الحاكم لأن لـه التصرف في ماله وإخراجه من يده قبل الحجر. **(ج٢/٢٤٣)**

٦٤٨ من ملك ذا رحم محرم:

من ملك من العبيد ما يناسبه أو يراحمه نسبًا قريبًا ممن لا يحل له نكاحه. فإنه يعتق عليه حين ملكه.. لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من ملك ذا رحم محرم عتق عليه**» فإن ملك من أرحامه وقرابته ممن لا يحرم نكاحه من الذكور والإناث فإنه لا يعتق وكره بعض الفقهاء له بيعه وليس بمحرم عليه له ذلك وقال بعض مخالفينا: إن العتق لا يقع إلا بفعل المالك وأما بالملك فلا. **(ج٢/٢٤٥)**

٦٤٩ بيع المدبر:

اختلف أصحابنا في بيع المدبر فقال بعضهم: بيع المدبر جائز في العتق وثبوت الرق عليه والتدبير عتق بصفة ما لم تقع الصفة. فالرق ثابت والبيع جائز. وقال آخرون: لا يجوز بيع المدبر إلا للعتق ويجوز بيعه عند هؤلاء في الدين ويكون المصر الذي فيه المدبر عليه. وقال بعضهم: لا يجوز بيع المدبر على حال لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] وهذا عقده المدبر على نفسه وفيه حقان: أحدهما للمدبر والآخر لله تعالى. **(ج٢/٢٤٥، ٢٤٦)**

٦٥٠ بيع أم الولد:

اختلفوا في بيع أم الولد؛ لما روي عن عمر بن الخطاب أنه نهى عن بيع الولد والذي عندي أن نهي عمر عن ذلك نهي أدب لا نهي تحريم لأن جواب بيعها قد سبق نهيه في حياة النبي ﷺ وأيام أبي بكر وصدر من خلافة عمر والسبب في نهي عمر عن بيع أمهات الأولاد على ما بلغنا: أن رجلًا وصل إلى عمر، فقال يا أمير المؤمنين: إني عنيت بأمر عظيم لم يعن به أحد فقال: وما ذاك فقال: إن أمي كانت أمة فبيعت فاشتريتها فوطئتها، فنهى عمر عن بيع

أمهات الأولاد لأجل ذلك. وقال آخرون: إن نهي عمر كان أصله لأجل الصبي بات يصرخ حتى أصبح، وكان في جوار عمر، فلما أصبح سأل عن ذلك الصبي وعن بكائه فقيل له: إن أمه كانت أمة فبيعت وفرق بينه وبينها فنهى عمر عن بيع أمهات الأولاد لذلك على طريق المصلحة، والنظر إلى الرعية. **(ج٢/٢٤٦)**

٦٥١ استبراء الأمة:

من اشترى جارية لم يكن له أن يطأها حتى يستبريها لنهي النبي ﷺ في سبايا أوطاس بقوله عليه السلام: «**لا تطأوا الحوامل حتى يضعن ولا الحوائل حتى يحضن**». فهذا الخبر يوجب الاستبراء على المالك دون البائع: لأن ظاهر الخطاب يوجب ما قلنا. **(ج٢/٢٤٨)**

٦٥٢ العزل عن الحرائر:

العزل عن الحرائر غير جائز إلا بإذنهن وما روي عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه: «**نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها وأما الأمة فجائز العزل عنها رضيت أم كرهت**» ويدل على ذلك ما روي عن بعض الصحابة، أنه قال: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة بني المصطلق فأصبنا سبيًا فسألنا النبي ﷺ عن العزل عنهن فقال: «**اعزلوا إن شئتم فما من نفس كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة**». **(ج٢/٢٥١)**

٦٥٣ جلد الأمة إذا زنت:

قال بعض «المتفقهة من» مخالفينا أن الأمة المحصنة إنما وجب عليها حد الزنا خمسون جلدة للنقص الذي من قبل الرق. فإن سأل سائل فقال: أخبرونا عن الأمة إذا زنت ولم تحصن هل يجب عليها الحد؟ قيل له: لا حد عليها إذا لم تكن محصنة والواجب عليها التعزير. فإن قال: ولم أسقطتم عنها الحد، وقد أوجب الله تعالى على الأمة أن تحد خمسين جلدة إذا زنت. قيل له:

إن الأمة التي ورد الأمر بجلدها خمسين إذا زنت: هي التي أحصنت، وأنت سألت عن غير المحصنة، فإن قال: ما تنكرون أن تكون زيادة الوصف لا يخرجها من أن تكون أمة فهلا جلدتموها. قيل له: لم يرد القرآن بجلد الإماء على الإطلاق وإنما خص من جملة الإماء المحصنة دون غيرها. فالحد فيها لا في غيرها. (ج٢/٢٥٣)

٦٥٤ حد العبد إذا زنى:

إن قال: فما تقول في العبد إذا زنا ما حده؟ قيل له: حكمهما واحد، فإن قال: ولم قلتم ذلك ولم يرد ذكر حد له؟ قيل له: القياس الذي أصلناه وهو رد حكم المسكوت عنه إلى حكم المنطوق به، وهو الدليل الصحيح.

قال بعض أصحاب الظاهري: على العبد مائة إذا زنى محصنًا كان أو بكرًا إلا أن الأمة المحصنة خرجت من جملة الزنا عن جملة الزنا بدليل. وقال بعض أصحاب الظاهري أيضًا: ليس على العبد حد إذا زنا لأنه لم يدخل في الآية. والأمة خصت بالحد إذا زنت. (ج٢/٢٥٣، ٢٥٤)

٦٥٥ استبراء الأمة:

لا يجوز وطء الأمة لمن يملكها إلا بعد أن يستبريها بحيضة إن كانت ممن تحيض، قال بعض أصحابنا: يستبريها بحيضتين. وقال بعضهم: إذا كان بائعها يطأها كان عليه حيضة وعلى المشتري حيضة. وليس من السُّنَّة أمر البائع بالاستبراء والله أعلم ما وجه هذا منهم. (ج٢/٢٥٤)

٦٥٦ معنى الاستبراء في اللغة:

الاستبراء في اللغة استكشاف الأمر المشكل فالحيضة الواحدة يستكشف بها من الأشكال أمرها ما يستكشف الحقيقتين. وذكر النبي ﷺ

الحائل لا يدخل فيه من لم يحض من الإماء لأن الحائل في اللغة هي التي تغير عما كانت عليه والصغيرة لا يقال إنها حائل لأنها لم تغير عن حال ما كانت عليه. (ج٢/٢٥٥)

٦٥٧ بيع الأمة قبل الحمل وبعده:

أجمعوا على جواز بيع الأمة قبل أن تحمل من سيدها. ثم أجمعوا أنها لا تباع إذا حملت منه، فقد قابل الإجماع الأول الإجماع الثاني، وقد ادعى بعض المتفقهة من مخالفينا أن بعض الصحابة أو قال بعض التابعين. إن لسيد الأمة أن يبيعها وهي حامل منه ويستثني ما في بطنها منه من ولد له. والذي عليه الناس، وحجة من منع من بيع أم الولد في حال حملها وبعد وضع الحمل أنهم أجمعوا أنها لا تباع وهي حامل فهم على ذلك إلى أن يجتمعوا على جواز بيعها أثناء الحمل ثم اختلفوا في جواز بيعها بعد الحمل والاختلاف بعد وضع حملها ليس بمانع لما أجمعوا عليه من تحريم بيعها قبل ذلك. (ج٢/٢٥٥)

٦٥٨ حكم المكاتب:

في المكاتب أجمع أصحابنا أن المكاتب حر وأنه غارم كسائر الغرماء بما عليه من الدين الذي كوتب عليه وأن الزكاة جائزة له وأجمع مخالفوهم أن المكاتب غير حر وجائزة له الزكاة في قول بعضهم وأجمعوا دوننا أن العبد لا يجوز أن تدفع إليه الزكاة إلا في قول من لا يكون خلافه عليهم خلافًا فمضى أصحابنا على أصل صحيح وانحرف مخالفوهم عن الصواب إذ حكموا على المكاتب بحكم العبيد أنه غير حر وأنه عبد ما بقي عليه درهم واحد وإذا عجز عن الأداء رده إلى الرق بعد أن أدى أكثر ما كوتب عليه، وبعضهم أوجب له من العتق بقدر ما أدى، ويبقى الباقي منه على حكم العبودية وأجازوا له الزكاة التي لا تجوز للعبيد في حال الكتابة.

والذي نختاره للمكاتب والغريم أن يجتهدوا في خلاص أنفسهما ويفكا رقابهما من الدين الذي تحملاه اختيـارًا منهما وألا يتكلا على الصدقة فيكونا كلًا على المسـلمين لما روي عن عمر بن الخطاب كان يحث على ذلك حتى قال مخالفونا من أصحاب الحديث: إن عمر كان يضـرب الجماعات الكثيرة من سـاكني مسـجد رسـول الله ﷺ ويقول لهم: تفرقوا أو اعملوا والتمسـوا المعاش ولا تكونوا كلًا على المسلمين. **(ج٢/٢٥٧، ٢٥٨)**



كتـاب الأحكـام



باب: الأحكـام وما يتعلق بها

٦٥٩ تحديد الأجل في البيع:

اتفق الناس على أن البيع إذا وجب إلـى غير أجل فهو حال يجب أخذه بعد تمام عقده، وإن كان إلى أجل مسـمى فهو إلى أجله. وأن الأجل لا يكون إلا معلومًا محـدودًا. وإن كان عقد المتبائعين إلى أجـل مجهول فالبيع باطل. **(ج٢/٢٦٠)**

٦٦٠ الإقرار بالحق:

اتفـق الجميع علـى أن كل بالـغ عاقل أقر على نفسـه بحـق أخذ به. **(ج٢/٢٦٠)**

٦٦١ شهادة رجلين أو رجل وامرأتين:

الإشـهاد على الدين يكتفي له برجلين أو رجل وامرأتين. كما قال الله جل ذكره، ولو وجد الرجلان، باتفـاق الجميع على جواز ذلك. وليس قوله تعالـى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] شـرطًا يمنع من جواز إشـهاد المرأتين مع وجود الرجلين. وقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا

فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] يريد بذلك والله أعلم إذا نسيت ذكرتها صاحبتها. (ج٢/٢٦٠)

٦٦٢ حكم أداء الشهادة وتحملها:

اتفق الناس على أن الشهداء إذا ما دعوا لإقامة الشهادة لم يجز لهم أن يمتنعوا من أدائها إلا مع العذر، واختلفوا في وقت تحملها إذا ما دعوا إلى حملها، فقال بعضهم: واجب ذلك، وقال آخرون: غير واجب، ولم يوجب ذلك أصحابنا. (ج٢/٢٦١)

٦٦٣ الشهادة على الدين المعجل:

(واتفقوا) على ألا يوجب على المتبائعين إشهاد إذا كان دينًا معجلًا لقول الله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. (ج٢/٢٦١)

٦٦٤ قبض الرهن:

اتفقوا على أن الرهن الذي ذكره في الآية في السفر لا يكون إلا مقبوضًا. قال الله جل ذكره: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. (ج٢/٢٦١)

٦٦٥ حكم الإشهاد على الحقوق:

روي من طريق الشعبي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: «**ثلاثة يدعون الله لا يستجيب لهم: رجل أعطى سفيهًا مالًا، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾** [النساء: ٥] **ورجل عنده امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها. ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه فأنكره**». وفي رواية بعض مخالفينا عن ابن عباس أنه قال: «**أمر الله بالكتاب والإشهاد كيلا يدخل في ذلك جحود ولا نسيان فمن لم يفعل ذلك عصى**»، وروي عن أبي موسى

الأشـعري، وعامر الشعبي ومجاهد أنهم قالوا: «**لا تستجاب دعوة رجل داين رجلًا فلم يشهد عليه فجحده وهو يدعو عليه فلا يستجاب له**» قال الشعبي يقول الله جل ذكره له: «**وقد أمرتك أن تشهد عليه**» وفي هذه الرواية نظر. وروي عن النخعي أنه قال: اشهدوا ولو على سبحة نعل والنظر يوجب عندي: أن الأمر بالإشهاد إذا تبايع المتبائعان ليس بواجب وأن قول الله ﷻ: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [البقرة: ٢٨٣] ناسخًا لذلك. **(ج٢/٢٦١، ٢٦٢)**

٦٦٦ حكم الكاتب إذا دعي للكتابة:

عندي أن الكاتب إذا احتيج إليه، وكان فارغًا غير مشغول ولا يوجد في الوقت غيره وهو قادر على الكتاب عالمًا بأحكامه ألا يتأخر ويمنع ما علمه الله عند الحاجة إليه لقول الله تعالى جل ذكره: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. **(ج٢/٢٦٢)**

٦٦٧ إملاء ولي السفيه والضعيف:

قوله: ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والسفه في كلام العرب هو الخروج عن حد ما يجب بجهل كان أو بتعمده، فمتى كان غير كامل لإملاء ما عليه مؤديًا لذلك وتضعف معرفته أملى الذي له الحق: لأنه هو وليه لأن الكتابة والهاء راجعة إلى الدين. **(ج٢/٢٦٢)**

٦٦٨ حكم أداء الشهادة وتحملها:

اختلف الناس في وجوب ذلك عليهما فقال بعضهم: عند الابتداء، وقال بعضهم: واجب بظاهر الخبر في الابتداء وعند الأداء بإجماع، وقال بعضهم: ليس بواجب عليهما في الابتداء وأن معنى الآية بعد التحمل والنظر يوجب عندي أن يكون عليهما في الابتداء إذا كانا في حال لا يوجد غيرهما وبتخلفهما

يحذر أن يضيع الدين أو يفوت الميت عند الوصية. أو فيما يقر به القليل على نفسه من دين أو غيره عند الفزع إلى التوبة وفراق الدنيا، كذلك عند النكاح والإشهاد على الإصلاح بين المسلمين وما جرى هذا المجرى فأما وغيرهما موجود فليس بواجب ذلك عليهما.

وأما أداء الشهادة بعد التحمل واجب بإجماع الأمة إلا من عذر بين. **(ج٢/٢٦٣)**

٦٦٩ شرط العدالة في الشهود:

معنى قوله: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فدل قوله تعالى بهذا ألا تشهدوا إلا عدولًا لأنه قال: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ بعد قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، والفساق والخونة ليس ممن نرضى. **(ج٢/٢٦٣، ٢٦٤)**

٦٧٠ الإضرار بالكاتب والشهيد:

قال بعض المتأولين في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أي يدعونه وهو مشغول. وقال آخرون: أن يدعوه فيشهده على ما ليس بحق ويكتب ذلك. وقال بعضهم: لا يشغله عن شغله فيضره إلا ألا يجد غيره. **(ج٢/٢٦٤)**

٦٧١ اختلاف الراهن والمرتهن:

اختلف الناس في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في الحق والرهن فقال أهل المدينة: القول قول المرتهن فيما في يده وفي الحق إلى قيمة الرهن. وقال أهل العراق: القول في الرهن قول المرتهن. وفي الحق قول الراهن، وإلى هذا يذهب أصحابنا والنظر يوجبه لأنه مدعٍ ومدعٍ عليه وحجة أهل المدينة أن الله

تعالى جعل الرهن بدلًا من البينة وقال: ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فلما كانت البينة يحكم بقولها كان الرهن يحكم بقيمته. **(ج٢/٢٦٥)**

٦٧٢ مطل الغني:

من لزمه ضمان مالٍ لغيره وهو قادر على أدائه إليه فمطل صاحبه إياه وأخره عنه مع طلبه له، كان آثمًا لقول رسول الله ﷺ: «**مطل الموسر ظلم**» أو قال: «**مطل الغني ظلم**» وعلى الحاكم أخذه بتسليم الحق الذي عليه ويلجيه إلى دفعه ولا غاية إلا التسليم. وأما محمد بن محبوب فقال: إذا تماجن في الحبس وقعد باع الحاكم عليه ماله وقضى عنه دينه وأشهد للمشتري بالسراء وشرط له بالدرك على رب المال. وأما داود بن علي فقال: يضرب الغني إذا لم يدفع الحق وهو قادر على دفعه إلا أن يقضي عن نفسه. ويحتج في ذلك بخبر رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «**الموسر تحل عقوبته**» والنظر يوجب عندي ألا يبيع عليه ماله وهو محبوس ولا يضرب والحبس عقوبته من عصى الحاكم وعصى ربه أيضًا لامتناعه من تسليم الحق للذي يقدر عليه. **(ج٢/٢٦٦)**

٦٧٣ دعوى أحد الزوجين بعد موت الآخر:

إذا مات أحد الزوجين فادعى أحدهما ما في المنزل الذي كانا يسكنانه أيام اجتماعهما فيه. فإن القول في ذلك قول الحي منهما من حيوان ورقيق وأثاث وغير ذلك في قول أكثر أصحابنا، وقال بعضهم: لا تصدق الحي منهما إلا فيما يملك من طريق العادة بين الزوجين كأنه يذهب إلى أن المرأة تصدق فيما هو من آلة النساء في البيوت نحو الطبلة وما تحويه ويصدق الرجل في السيف والحجفة والفرس وما يصلح للرجل، ولا يصدق كل واحد منهما فيما ليس من شأنه واتخاذه لنفسه.

والنظر يوجب عندي أنهما مدعيان في سبيل ما يدعيانه سبيل ما يتداعاه الناس في الأملاك. ويدعي بعضهم على بعض، فمن كان في يده منهما شيء

وفي قبضه. ودخل في حوزه، كان القول قوله فيه. ومن ادعى عليه دعوى ملك أو مشاركة كان عليه البينة لقول النبي ﷺ: «**لو أعطي الناس بدعواهم لاستحل قوم دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على من ادعى وعلى المنكر اليمين**»، وهذا يدل على أن دعوى الحي منهما مع ورثة الهالك كدعوى غيرهما من الخصوم. **(ج٢/٢٦٦، ٢٦٧)**

٦٧٤ صداق زوجة العبد:

قال أبو عبدالله فـي رجل أذن لعبده فـي تزويج امرأة حـرة أو مملوكة فتزوجها على ألف درهم إن ذلـك جائز ويكون الصداق في رقبة العبد إلى أن يموت أو يطلق السـيد، فإن طلق العبد بأمر سـيده أو يبيعه فـإن طلق أو باع ضمن الصداق وكان عليه تسليمه. **(ج٢/٢٦٨)**

٦٧٥ ما على العبد من الديون:

رجل أذن لعبده فـي التجارة فأدان دينًا، إن الخصـم في الدين هو العبد فإذا أعتقه قبل أن يقضي الدين ضمن ما كان على العبد من الدين لأنه كالمتلف مالهم عليهم كذلك بائع العبد كالمتلف الحـق الذي في رقبته يضمنه على ما قال هو؟ فيجب المساواة بينهما من طريق القياس. **(ج٢/٢٦٨، ٢٦٩)**

٦٧٦ قبول شهادة المخالف:

قال أبو عبدالله: تجوز شـهادة مخالفينا على المسـلمين إلا فيما يوجب على المسـلمين الكفر ويجيزها منهم في قتل العمد إذا شهد اثنان منهم على رجل من المسـلمين أنه قتل إنسـانًا ظلمًا أنه يقتله به والمقتـول على ولايته فجعل شهادتهم فيه حكمين صدقهم وأجرى حكم القتل عليه، وأكذبهم في أنه قتل ظلمًا فلم يبر منه والقود لا يجوز إلا في قتل الظلم والتعدي وأقل ما يكون في سقوط هذا الحد عنه الشبهة المفترضة في الشهادة.

والنظر يوجب ألا نقبل شـهادتهم إلا في الأمـوال دون ما يتعلق بالذمم لأنهم غير مدينين بأخذ الأموال من مخالفيهم بغير حقها ويدينون في مخالفيهم من الخوارج وغيرهم من الرافضة أنهم حرب لهـم، وكل محارب فأهل حربه مدينون بالاحتيال على قتله. **(ج٢/٢٦٩)**

٦٧٧ أجر المرضعة:

قال أبو عبـدالله: وإذا طلبت المرضعة إلى أن المرضـع وهي مطلقة أو أجنبية حـق رضاعها وحضانتها للصبي وقيامها به فـرض لها كما يراه الحاكم درهمين أو درهمين ونصف وأكثره ثلاثة دراهم. والنظر يوجب عندي أن تكون لها الكسـوة والنفقة على ما أوجبه ظاهر الكتاب لقـول الله جل ذكره: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقـرة: ٢٣٣]، وقـد تبين المعـروف في آيات أخرى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. **(ج٢/٢٧٠)**

٦٧٨ البيع للمفلس:

قال أبو عبدالله: في رجل باع من رجل سلعة ثم حدث للمشتري إفلاس أن البائع يرجع على السلعة فيأخذها وفي هذا القول نظر لأن البيع لا يخلو أن يكون وقع في الأصل صحيحًا أو فاسـدًا فإن كان فاسـدًا فلا معنى لذكره ثم أفلس، وإن كان أوقع بيعًا صحيحًا فحدوث إفلاسـه لا يزيـل ملكه عنه بغير حدث منه. **(ج٢/٢٧٠)**

٦٧٩ تأجيل الديون:

كل دين عاجل أجله صاحبه فهو عاجل ويبطل في الحكم تأجيله وكذلك قول الشـافعي وداود وخالفنـا أبو حنيفة فزعم أنه إذا أجلـه انتقل إلى الأجل الذي نقله إليه، غير أنه لم يضمن على أصلـه حتى نقضه فقال في القرض إذا أجله لم يكن آجلًا. وقال أبو المؤثر وأبو الحواري القري وغيرهما من أصحابنا

أن القرض إذا كان إلى أجل معلوم ثبت في الحكم، وكان سبيله سبيل الديون التي تنعقد بالآجال، وهذا القول من هـؤلاء أيضًا يوجب ما أصلوه من قولهم إن العاجـل عاجل وإن أجله صاحبه. وقال بعـض أصحابنا: إن القرض وغيره مما هو عاجل في الأصل أو كان آجلًا ثم صار عاجـلًا أن تأخيره من صاحبه وعد، وتعجيله فـي الحكم واجـب. والنظر يوجـب ما قالت هـذه الطائفة. **(ج٢/٢٧٢)**

٦٨٠ تأخير الديون والفرائض:

اختلف أصحابنا في تأخير قضاء الواجب من الديون وما يتعلق بالبدن من الفرائض من الأعمال والكفارات فوسع بعضهم في تأخير ذلك وضيق آخـرون. والنظر يوجب تعجيل ذلـك مع الإمكان والقـدرة لقول الله جل ذكره: ﴿**وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ**﴾ [آل عمـران: ١٣٣] وقول النبي ﷺ: «**مطل الموسـر ظلم**»، وهذا يوجب العـذر للمعدم والعاجـز لما روي أن عائشة كانت تقضي بدل رمضان في شعبان، فإن قال قائل إنها كانت تؤخر ولم يرد الخبر لعذر أخرته، فيجب أن يكون العـذر في التأخير مع إمكان التعجيل. قيل له: لما كانت هذه الرواية هي الرواية عن النبي ﷺ: «**إنه من بات وعليه دين يريد قضاءه وكل الله بـه ملكين يحفظانه إلى أن يصبح**». كان في هـذا دليل على عذر من أراد الفعل واجتهـد عليه، ولم يقدر على فعله. **(ج٢/٢٧٢، ٢٧٣)**

٦٨١ المرتد الذي لحق بدار الحرب:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها حقنوا منـي دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسـابهم على الله**»، وروي عنه ﷺ أنـه قال: «**لا يتوارث أهـل ملتين**»، وروي عـن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سـفيان أنهما كانـا يقولان: لا يورث الكافـر المؤمن. ويرث

المؤمن الكافر لأن الإسلام يعلو ولا يعلا. وهذا القول منهما حسن في الظاهر ولكن القدوة بالنبي ﷺ والاتباع لسُنَّته أَوْلى من اتباع قولهما فإذا ارتد المسلم ولحق بدار الحرب قسم ماله بين ورثته من المسلمين. وقد اختلف أصحابنا في هذه المسألة والحكم في حال المرتد والنظر يوجب عندي ما ذكرناه. **(ج٢/٢٧٤)**

٦٨٢ المرتد الذي لم يلحق بدار الحرب:

أما من ارتد ولم يلحق بدار الكفر وهو مقيم في دار الإسلام لم يقسم ماله، وطالبه الإمام بالرجوع إلى الإسلام. ولولا الاتفاق في هذا لكان يقتضي حكم من ارتد في دار الإسلام ولحق بدار الحرب أو لم يلحق. وأما داود فكان يذهب إلى توقيف مال المرتد ما كان حكمه حكم الحياة وإن لحق بدار الحرب. وقال: لا يقسم مال امرئ حي. فإذا عاد المرتد إلى دار الإسلام مسلمًا فلحق بشيء من ماله كان له أخذه ولا يزيل ملكه عن الموجود منه، وأما بعض أصحابنا وأظنه أبا معاوية كان يضمن من أتلف عليه شيئًا من ماله، وقال: إن الكفر لا يبطل الحقوق وخالفه أبو المؤثر وغيره. **(ج٢/٢٧٥)**

٦٨٣ من ارتد وله حقوق:

من يرتد عن الإسلام وله حقوق على غرماء إن ماله يبطل عنهم بردته. قال أبو معاوية عزان بن الصقر حقه باقٍ عليهم وحقوقهم لا تزول بكفره وقال أبو المؤثر: فإن رجع إلى الإسلام عادت الحقوق إليه كما كانت قال الشافعي: وإن قطعت يده قبل ردته وقتل على الردة كان لأوليائه القصاص باليد المقطوعة، ومن قوله: أن ليس بينه وبينهم ولاية، وأن الردة تقطع ما بينهم من تعلق الحقوق والولاية التي تكون ما بين المسلمين وقول النبي ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر**» وإذا كان لا يرث المال فكيف يرث القصاص. والنبي ﷺ قد عم بقوله هذا ولم يخص كافرًا من كافر. **(ج٢/٢٧٥، ٢٧٦)**

٦٨٤ إقرار العبيد:

اتفق أصحابنا فيما تناهى إلينا عنهم أن إقرار العبيد فيما يخصهم في أنفسهم أو في مال في أيديهم أو فيما يوجب حكمًا على ساداتهم غير مقبول منهم. ووافقنا على ذلك داود وأبو حنيفة والشافعي فأبطلوا إقراره في المال وأثبتوا إقرارهم فيما يخصهم في أنفسهم كالإقرار بالقتل والسرقة وما يوجب الحدود، والدليل على صحة قول أصحابنا: إن الإقرار إذا تضمن حكمًا على الغير لم يسمع ويقبل ممن أقر به وهذا اتفاق بيننا وبينهم. (ج٢/٢٧٦)

٦٨٥ جناية العبد وعقوده:

أما العبد فجنايته على رقبته لا يتعدى إلى مال سيده وعقوده باطلة كالشراء والبيع والأحكام، إلا برأي سيده وإقراره على نفسه غير جائز لأنه مال، وإقراره إقرار على مال الغير ولا نكاح له إلا بإذن سيده والطلاق ليس له باتفاق أصحابنا فيما علمنا، فإن أذن له سيده بالطلاق أو بالظهار أو بالكفارة أو شيء مما كان ممنوعًا من فعله إلا بأمر سيده جاز ذلك منه بالأمر والإذن له. وقد روينا عن ابن عباس وأنس بن مالك وجابر بن عبدالله وجابر بن زيد وقتادة أن طلاق العبد بيد سيده. (ج٢/٢٧٧)

باب: في الإقرار

٦٨٦ الشك في الإقرار:

إذا أقر رجل لرجل عند الحاكم فقال: علي له مائتا درهم أو مائة درهم قال أصحابنا: يؤخذ بالمائتي درهم. قال ابن جعفر في الجامع: يؤخذ بأول إقراره. أو ما أقر بالمائتين. وقال في موضع آخر: إن أقر بخمسين نخلة أو مائة نخلة، أنه لا يؤخذ بالأول من الإقرار، ويؤخذ حتى يقر بما شاء فيحلف وهذا خلاف الأول الذي جعله أصلًا له. والنظر يوجب عندي أن يأخذه بالأول من

الإقرارين وتسأله عما شك فيه من الزيادة من الأقل فإن الأقل لم يشك فيه والشك في الزيادة. فإن اعترف للحاكم بالزيادة التي يشك فيها وإلا حلفه. (ج٢/٢٧٨)

٦٨٧ الخطأ بين المقر وصاحب الحق:

إذا قال المقر في نسق كلامه بالإقرار لزيد علي ألف درهم إلى شهر كان مأخوذًا بإقراره بالألف وهو مدع في الأجل إلا أن يصدقه صاحب الحق من قبل أن الأجل في تأخير الحق عقد بين المقر والمقر له، والحق قد ثبت عليه بإقراره فإذا لم يعترف له بدعواه كانت عليه البينة. (ج٢/٢٨٠)

٦٨٨ الخلاف حول الأجل:

لو ادعى عليه حقًا عاجلًا وادعى المدعى عليه أن الحق له عليه إلى أجل سماه فأقام المدعي بشاهدين فشهد أحدهما بتصديقه، وشهد الآخر بتصديق المدعى عليه واتفقا على الحق فإن صدق المدعي للأجل نسخة للحق أحد شاهديه كذب الآخر. (ج٢/٢٨١)

٦٨٩ الشهادة عن الشهادة في الحقوق:

الشهادة عن الشهادة جائزة في الحقوق باتفاق فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تُقبل في الحدود قيل له: الشهادة في الحدود تحتاج إلى معاينة الفعل ولا تحتاج إلى ذلك في الحقوق التي تجري مجرى الأخبار.

والذي عندي أن الشهادة في الحدود غير جائزة بإجماع. (ج٢/٢٨١)

٦٩٠ الاستثناء في الإقرار:

قال أصحابنا: إذا أقر رجل لرجل بدينار إلا درهم لزمه الدينار، وبطل استثناؤه في الدرهم؛ لأن الاستثناء عندهم من غير الجنس لا يجوز نحو رجل

أقر بدينار إلا جملًا أو ألف دينار إلا شـاة أو بقرة وهـذا لا يعقل عندهم في الاستثناء كالتخصيص والمخصوص من الشيء إخراج بعض المذكور. ويوجد لأبي حنيفة جواز اسـتثناء الدرهم من الدينار. والنظر يوجب عندي جواز ذلك لأنهما يقعان جميعًا مضمونان في النفس؛ فلما كان يجتمعان في باب الضمان جاز استثناء أحدهما من الآخر. **(ج٢/٢٨٢)**

٦٩١ إقرار الحر البالغ في الصحة والمرض:

قـال الله تعالـى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعـام: ١٦٤]. لـم يختلف أصحابنا فيما علمت أن الحر البالغ المميـز يثبت إقراره فيما أقر به على نفسـه من دين أو غيره صحيحًا كان أو مريضًا ممـا يعم الإقرار ماله أو يخص شيئًا منه، لا فرق عندهم في ذلك، وسواء كان المقر له وارثًا أو أجنبيًا: قال أبو حنيفة: إذا أقر لـوارث بإقرار ثبت إقراره له فـي الصحة ويبطل في المرض. قال: وإن أقـر لأجنبي في المرض ثبت ولم يشـارك الغرماء وإنما يدفع إليهم إن فضل بعده شيء دفع إليهم منه، ولا فرق عند أصحابنا أن يقر بدين في مرضـه وعليه ديـن يحيط بجميـع ملكه أو يقر فـي صحته. لأن الصحيـح إذا كان عليه دين يحيـط بجميع ملكه قبل إقـراره، ولا فرق بين الصحيح والمريض في ذلك. **(ج٢/٢٨٣)**

٦٩٢ لفظ المقر:

اختلفوا في لفظ المقر إذا قال: هذه الدار وهـذا الحائط لزيد بحق وهو مريض فقال بجواز ذلك أكثرهم واستضعفه بعضهم. وذهب من استضعف هذا الإقرار إلـى أن المريض لما كانت عطيتـه وهبته وقضاء مالـه عن دين غيره لا يجوز، احتمل أن يكون قوله بحق ولم يقل علي أو عن غيري وإنما يثبت له إذا كان القضاء عن نفسه دون غيره. **(ج٢/٢٨٤)**

باب: في أمر الوكالة

٦٩٣ موت الموكل قبل تنفيذ الوكالة:

إذا وكل رجل رجلًا في شيء من ماله أو تزويج بعض نسائه ممن يكون يلي عقد النكاح عليه أو أمره بذلك أو أمره بتسليم شيء إلى غيره أو يتصدق به على الفقراء عنه فمات الآمر قبل أن ينفذ الفعل المأمور به والموكل فيه لم يكن للموكل والمأمور فعل ذلك ولا إتمامه وإن فعلا منه بعض ما أمرا به لم يكن لهما ولا لواحد منهما إتمام ما أمر بفعله بعد موت الآمر. (ج٢/٢٨٧)

٦٩٤ إذا جعله وكيلًا في حياته ووصيًّا بعد مماته:

إن دفع الآمر إلى المأمور أو الوكيل مالًا وسلطه عليه؛ وقال له: قد جعلتك وكيلي في حياتي ووصي بعد وفاتي، في إنفاذه إلى زيد فله إنفاذه في حياة الآمر وليس له إنفاذه بعد وفاته إلا أن يجعله وصية لمن أمر له به، وله أن ينفذه في حياته لأن للآمر له أن يتصرف في ملكه في حياته وينفق ماله كيف شاء وليس له أن يأمر بإنفاذ شيء من ماله بعد وفاته إلا لأحد وجهين إما في دين يقر به أو وصية يتقرب بها إلى الله من ثلث ماله. (ج٢/٢٨٩)

٦٩٥ مخالفة الوكيل أمر موكله:

إن أمر رجل رجلًا أن يدفع عنه إلى رجل درهمًا أو دينارًا فدفعه إليه، أو لم يدفعه إليه، وقال له: ادفعه إليه وهو لك علي فدفع المأمور إلى المأمور له طعامًا أو عرضًا من العروض رغب في ذلك المأمور له أو لم يرغب فإن كان قبض المأمور من الآمر ما أمره بدفعه عنه فهو للآمر في يد المأمور وكذلك إن كان لم يدفع إليه فإن ضمان ما أمره إلى المأمور لا يلزم الآمر لأنه لم يفعل ما أمره به. ومخالفته له مخرجة له من حكم المأمور به، وإسقاط الضمان عن الآمر. (ج٢/٢٩٠)

٦٩٦ تنفيذ الوصايا من مال الميت:

أجمعوا على أن ينفذ الوصايا عن الميت أو شيئًا منها من ماله أو مال غير الميت على أنه يأخذ بدله من مال الميت مما هو مسلط عليه فيما بينه وبين خالقه، وليس ذلك في الحكم الظاهر لأنه بعد سقوط الدين والوصايا عن الميت مدع لدين في ماله ولا يجوز للوكيل مثل هذا في الحكم، ولا فيما بينه وبين الله تعالى لما ذكرنا من تصرف الوصي بالأمر المطلق وتصرف المأمور. الموكل في المدة في الفعل المقيد على الوصي الذي ليس له أن يتجاوزه إلى غيره لما بيناه. (ج٢/٢٩١)

٦٩٧ شراء الوكيل مال الموكل:

إذا وكل رجل رجلًا في شراء عبد فوافق عبدًا في يد وكيل الآمر له، فاشتراه ولم يعلمه أنه لمن وكله، فإن الشراء باطل، لأن عرف الناس وعادتهم أن يأمروا بشراء ما يدخل في ملكهم، وهذا الوكيل اشترى مال الموكل بماله وأدخل في ملكه بشرائه ما كان في ملكه. وكذلك لو اشترى له عبدًا من أعيان ملك الموكل لم يجز علم الوكيل بذلك أو جهل، لأن الوكيل مأمور بالشراء والشراء والبيع لا يصح إلا من متبايعين: مشتر، وبائع. (ج٢/٢٩٢)

٦٩٨ مخالفة الوكيل أمر الموكل:

إذا وكله في شراء جارية بألف درهم، فاشترى جارية بألفين، وبعث بها إليه ووطئها وأولدها أولادًا ثم اختلف الوكيل والموكل في الثمن فإن القول قول الوكيل مع يمينه إذا لم يكن (حين ما بعث إليه بها) قال للرسول: هي الجارية التي أمرتني بها أو يقول: اشتريتها بألف درهم، ويكون على الآمر قيمة الأولاد وعقرها وترد الجارية عليه، والأولاد أحرار ويثبت نسبهم في الأمر. (ج٢/٢٩٣)

٦٩٩ وكَّله بشراء شيء فاشتراه واستأجر لحمله:

إذا وكله بأن يشتري له جرابًا من ثمر السر وهمًا من صحار فاشترى له واستأجر لحمله إليه بكراء فإن الكراء غير لازم للآمر بالحكم، لأنه لم يأذن له في حمله وإنما أمره بالشراء فقط، وأما من طريق الاستحسان والعادة بين الناس، والنظر يوجب هذا الضمان على المأمور، ويوجب له الكراء على الآمر من قبل أن الآمر بالشراء يقتضي تسليم المبيع إلى الآخر فمن حيث كان مأمورًا بالتسليم ولم يقدر على تسليمه إلا بالكراء صار الكراء كالمنطوق به وإن لم يكن به. (ج٢/٢٩٣، ٢٩٤)

٧٠٠ موت الوكيل بعد أن اشترى شيئًا لأجل:

إذا وكله في شراء مالٍ إلى أجلٍ فاشتراه إلى ذلك الأجل، ثم توفي الوكيل لم يجز أخذ الثمن من الموكل، والحق على الموكل إلى أجله، ولصاحب الحق أخذ حقه من تركة الوكيل، لأنه قد حل أخذه بموت الوكيل وليس لورثة الوكيل الرجوع بالحق على الموكل في ذمته. (ج٢/٢٩٤)

٧٠١ تصرف الوكيل في مال موكله:

لو أمره أن يشتري ودفع إليه دنانير فأنفقها ثم اشترى له بدنانير من عنده بدلها لم يكن يلزم الآمر للمشتري من قبل إنفاقه إياها من قبل وهو أمين فيها، ولم يلزمه الضمان عليها فصار ضامنًا لها بإصرافه إياها في غير ما أمر بإصرافها فيه، وكان كالمتبرع بما اشترى بغير وكالة، الوكيل على ذلك أنه لو قال: لله علي أن أتصدق بهذه الدنانير، فتلفت لم يلزمه بدلها، وكذلك الوكالة إذا كانت في عين قائمة. (ج٢/٢٩٤، ٢٩٥)

٧٠٢ الوكيل يعمل لموكلين:

إذا وكل رجل رجلًا بأن يشتري له غلامًا بثمن معلوم وسمي له جنسه، ووكله آخر في شراء عبد مثل ذلك في الجنس والصفة فاشترى غلامًا على

تلك الصفة والثمن، فقال: اشتريته لفلان دون فلان أحد الآمرين فإن القول قوله مـع يمينه من قبـل أن ليس في شـرائه لأحدهما إبطـال حق الآخر. (ج٢/٢٩٥)

٧٠٣ الوكالة للغائب:

لو كان غائبًا جاز من قبل أن الوكالة كالإباحـة للغائب مع الغيبة فصح، ألا ترى أنه لو أباح أكل طعامـه لغائب جاز له أكله، ولو أذن لعبده وهو غائب أن يشتري له أو يبيع جاز. (ج٢/٢٩٦)

٧٠٤ شراء الوكيل شيئًا معيبًا:

إذا وكله في شـراء عبد فاشـترى عبدًا فوجد عبدًا فوجد به عيبًا قبل أن يقبضـه، كان الموكل بالخيار، فـإن قبله لزم المـوكل إلا أن يكـون عيبًا قد استهلكه فحينئذ يلزم الوكيل. (ج٢/٢٩٧)

٧٠٥ تصرف الوكيل في مال الموكل:

لو وكله فـي دراهم يتصدق بها عنه فصرفها ثـم تصدق بدراهم من قبل نفسه أنه يضمن ما قبض ولا يتصدق إلا بوكالة ثانية لأن الوكالة الأولى كانت في عين، فلما زالت العين زالت الوكالة. وقال أبو حنيفة: أجيز ذلك ولا أضمنه استحبابًا. (ج٢/٢٩٧، ٢٩٨)

٧٠٦ بيع الوكيل بالعروض:

إذا باع بعرض مثل الحب والتمر وغير ذلك من سـائر العروض فعند أصحابنا أنه ضامن والبيع بذلك غير جائـز لأنه باع بغير ثمن لأن الدراهم والدنانير أثمان للأشياء والعروض مثمنات غير أثمان. والنظر يوجب عندي إسـقاط الضمان وجواز البيع لأن حقيقة البيع هي إخراج الشيء من الملك

على بدل له قيمة يتعــوض عليه به وهو عين ملك. فلما كان هذا الوكيل قد اعتاض ثمنًا من الثوب المأمــور ببيعه بدلًا له قيمة وهــو عين مال وجب جواز الفعل منه. (ج٢/٢٩٩)

٧٠٧ الوكالة في التقاضي تشمل القبض:

إذا وكله في تقاضي دين له على آخر فقال بعــض أصحابنا: ليس له في القبض، وإنما وكل في التقاضي حتى يوكله في التقاضي والقبض وقال بعضهم: التقاضي يوجب القبض، وهذا هو القول عندي لأنه من كان له حق الطلب كان له حق القبض، لأن الطلب يوجب أخذ المطلوب إذا قدر عليه. (ج٢/٣٠٠)

٧٠٨ الوكالة في القليل والكثير:

إذا قال: قد وكلتك في كل قليل وكثير لــي، فإنه يكون وكيلًا في الحفظ فقط كما لــو قال: قد وكلتك لم يكــن له إلا الحفظ لأنه أقــل ما يقتضي في اللفظ إذ ليس في لفظه ما يدل على سواه. (ج٢/٣٠١)

٧٠٩ إجبار الحاكم الوكيل في تنفيذ ما وكل فيه:

إذا تصدق رجل على رجــل بصدقة ووكل رجــلًا أن يدفعها إليه فغاب المتصدق وامتنع الوكيل أن يدفعها إلى المتصــدق عليه، فرافعه إلى القاضي، وأقام البينة أن رب المال وكله أن يدفعها إليــه، فإن الحاكم يجبر الوكيل على دفعها إليه من قبل أن المتصدق عليه قد ثبت له حق في قبض ذلك عن الوكيل وهو حصول الملك له فيه بالقبض. (ج٢/٣٠٢)

٧١٠ ضياع الموكل فيه:

إذا وكله في دفع وديعة له إلى أحد فقبلها المرسل بها إليه ثم ردها على الرسول فضاعت. إن الرسول والمرســل إليه ضامنان ولصاحبها أن يطالب بها

من شـاء منهما من قبل أن الوكيل لم يكن له قبضها بعـد دفعها إلا بأمر ثان والمودع لم يكن له أن يـودع غيره فيها فهما متعديان في مال غيرهما وعليهما الضمان.

وأما بعض أصحابنـا فلم يوجب الضمان على أحدهمـا إذا كان المودع استودع على أمانته ثقة عنده، وإذا لم يكن يعلم المودع الثاني أن الوديعة لغير من استودعه فلا يضمن، ويضمن الأول. **(ج٢/٣٠٤)**

٧١١ الغبن في البيع:

البيع إذا خرج من حد ما يتغابن الناس في مثله... لم يجز لنهي النبي ﷺ عن إضاعة المـال، وفي إخـراج المال بغير عـوض يسـاويه لا يجوز لنهي النبي ﷺ عن ذلك. **(ج٢/٣٠٧)**

٧١٢ الشرب في الآنية النفيسة غير الذهب والفضة:

اتفق الناس على جواز اسـتعمال الآنية الغالية من الجوهر كلها سوى آنية الذهب والفضة، وقد ذهب بعضهم إلى تحريم الاستعمال بها، وذهب قوم إلى تحريم الشـرب فيها، وإباحة الأكل فيها وغيره مـن الانتفاع بها. وقـال بعضهم: يكره ذلك وليـس بالحرام للرواية عـن النبي ﷺ أنه قال: «**الذي يشـرب في آنية الذهب والفضة كأنما يجرجر في جوفه نار جهنم**»، فذهب بعض القائسين إلى أن الخبر ورد في الشراب والأكل والانتفاع فيها مثله، ووجدت أصحابنا يمنعـون من ذلك والله أعلم منـع تحريم أو منع كراهية. **(ج٢/٣٠٩)**

باب: الشهـادة

٧١٣ الامتناع عن أداء الشهادة:

الشاهد إذا دعي لأداء الشـهادة التي حملها فامتنع من أدائها، كان عاصيًا لربه بتخلفـه عن إقامتها، إذ الأمة مجتمعة على أن فـرض الأداء واجب عليه، فإذا قام بأدائها غيره واسـتغنى عنه كان عليه التوبة إلى الله تعالى من امتناعه، فإن لم يوجد للحق الذي شـهد به إلا آخر معه. وكان الحق لا يثبت إلا بأداء الشهادة، وكان قعوده عن إقامة الشهادة على المطلوب بالحق يسبب ضياع حق المشـهود له، كان للمال ضامنًا بقعوده عن إقامة الشهادة، فإن امتنع من أدائها إلا بعـوض يأخذه علـى أداء الفرض الـذي لزمه من أدائه لـم يكن له ذلك. (ج٢/٣١١)

٧١٤ شهادة العبيد:

الدليل على أن شهادة العبد غير جائزة: أنا رأينا في الأصول أن كل امرئٍ بنى أصله على التفاضل والمراتب فإن العبيد غير مساوين للأحرار، فمن ذلك أمر المواريث بنـي على التفاضل وفرق بين الرجال والنسـاء فجعل النسـاء حظهن على النصف من حظوظ الرجال، ثم جعل العبيد أنقص من النساء فلم يسـتحقوا الميراث ولم يدخلوا فـي جملة الأحرار بالنقص الـذي فيهم، ولم يلحقوا بالحرائـر إذا كانت رتبتهن أعلى من رتبة المماليـك، فاعتبر على هذا الأصل الشهادات. (ج٢/٣١٢)

٧١٥ قبول حديث المخالف:

مخالفونـا ينكرون منـا أنا لا نقبـل أحاديثهـم ونقلدهم فيهـا، وفيهم عبد الملك بن مروان وأعوانـه والمهلب (بن أبي) صفوان وأبو هارون العبدي وأمثالهم، واحتجـوا بأن ألف رجل من الهند والروم، ومـن اليهود والنصارى

والفسـاق والمخالفين والمنتحلين لو جاءوا معًا يخبـرون عن النبي ﷺ بخبر واحد ولقيناهم متفرقين من غير مواعدة فيخبرونـا بذلك الخبر بعينه من غير تلاق مـن بعضهم لبعض ولا مواعدة ولا تراسـل. قالوا: فقـد علمنا أن ذلك الخبر لا يجوز أن يكون مجيئه ومخرجه مخرج الكذب.

واحتج بعض أصحابنا بأن قال: إن الله تعالى نهانا عن تصديق هؤلاء وإن كثروا، وأن يوجب شـيئًا من تفويـض الدين إليهم بإجماع قـال: لأن المخبر شاهد وكل شـاهد ليس بعدل فهو مردود الشـهادة عقوبة على فسقه وفجوره وليكن زاجرًا مـن عمله، وإن ذلك من حكم القرآن لا مـن قبل الرأي قال الله جل ذكره: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ومن نتهمه لا نرضاه في خبر. **(ج٢/٣١٤، ٣١٥)**

٧١٦ من شهد بشهادة لم تطلب منه:

اتفق الكل أن من شهد بشهادة لغيره بحق ولم يسأل عنها ولم يطلبها منه صاحب الحق، إن شـهادته مردودة، فإذا كانت شـهادته بحـق الله تعالى فهي مقبولة، باتفاق، ثم اختلفوا بالشـهادة بالعتق ونحوه. فقـال بعضهم: لا تقبل: لأنها حق للعبد حتـى يطلبها منه، وهذا قول أبي حنيفة، وقال غيره: الشـهادة بالعتق مقبولة ولو لم يطلب العبد ذلك ولـم يرض به لأنها حق لله تعالى وإن كان فيها حق للعبد. **(ج٢/٣١٥، ٣١٦)**

٧١٧ شهادة الأعمى:

قال أصحابنا: شهادة الأعمى لا تجوز إلا في النسب فيمن ربي معه في بيت وفيمـا كان متيقنًا له قبل ذهـاب بصره، وفيما عدا ذلك فشـهادته غير جائزة، وفي نفسـي من امتناعهم عن قبول شـهادتهم فيما عدا ما ذكروا مما يجوز تيقنه فيه. قال الله: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقـرة: ٢٨٢]، فالأعمى إذا كان مسـلمًا صالحًا فهو عدل

مرضي وإذا كان موثوقًا بسماعه عن فقيه قد مضى أيضًا موثوقًا بسماعه إذا شهد على ابنه وجاره وخليطه وزوجته.

والنظر يوجب عندي قبول شهادته إذا كان عدلًا على ما يخبر به من تيقنه بسماعه من قول المقر الذي يعرفه كما يخبر بسماعه قول من يعرفه في الحديث والفقه. (ج٢/٣١٦)

٧١٨ اليمين لا تجب إلا مع عدم البينة:

الدليل على أن اليمين لا تجب إلا مع عدم البينة، على أن الله تعالى لما أراد أن يتوثق لنا بحقوقنا في حال القدرة والحضر بإشهاد رجلين عدلين؛ فإن لم يكن ولم يوجد فرجل وامرأتان، وفي السفر غير مسلمين إذا عجزنا عن وجود العدلين أو رجل وامرأتين وقبض الرهن إذا لم يكن ثقة بينهم. وفي ترك الإشهاد في الحضر والسفر إذا كنا ندين فيما بيننا في الوقت القريب نحو اليوم مرارًا، وأكثر من ذلك مع الحجج القائمة لله على خلقه. (ج٢/٣١٦، ٣١٧)



كتاب البيوع

باب: البيوع والتجارات

٧١٩ التنزه عن التجارات:

التجارة وإن كانت مباحة فالتنزه عنها أحوط من الاستكثار منها لما يعارضها من الأخطار، كالربا المعترض فيها والمناهي الواردة عن الرسول ﷺ عنها عن ضروب تباعات فيها. وقد روي عن النبي ﷺ أن جبريل عليه السلام قال له: «**إن الله جل وعلا مخبرك أن خير البقاع المساجد وشر البقاع الأسواق فمن لم يكن له بد منها فليقلل من الحلف وليكثر من الصدقة**». (ج٢/٣١٩)

٧٢٠ افتراق البائع والمشتري:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**البيعان بالخيار ما لم يفترقا**» فقال بعض مخالفينا التفرق بالأبدان. وقال بعض أصحابنا: التفرق عن البيع بالقول قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٠] فأخبر أن التفرق يكون بالقول. (ج٢/٣٢٠)

٧٢١ ربا النسيئة:

أما الربا الذي نهى الله عنه باتفاق الأمة فهو ما كان عليه أهل الجاهلية

هو النسيء وكانت العرب لا تعرف الربا إلا في النسيء. واختلف الناس إذا كان يدًا بيد فذهب أكثر الناس إلى أن عموم الخبر يشتمل على النقد والنسيئة، وقال أصحابنا: النهي إنما ورد عن النبي ﷺ عن بيوع كانت في الجاهلية منها الربا، والربا الذي نهاهم عنه ﷺ هو ما كان معهودًا لهم يتعاملونه بينهم يؤيد ذلك ما روي من طريق عطاء عن ابن عباس وعن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما الربا في النسيئة**». **(ج٢/٣٢٠)**

٧٢٢ النهي عن بيعتين في بيعة:

مما ثبت أن النبي ﷺ نهى عن صفقتين في صفقة واحدة، ونهى عن بيعتين في بيعة واحدة، ومعنى هذا النهي أن يقول البائع للمشتري قد بعتك سلعتي هذه بدينار نقدًا إلى شهر أو بدينار ونصف إلى أشهر معلومة فيتراضيان بذلك ولا يقطعان ثمنًا معلومًا ولا يتفقان إلى أجل معلوم. ولا أنه نقد ولا نسيئة، فمن فعل هذا وكان بالنهي عالمًا أو جاهلًا فبيعه باطل وعليه التوبة من معصيته ولم يضمن المشتري للبائع ثمنًا معلومًا فيجب أن يطالبه به. **(ج٢/٣٢١)**

٧٢٣ النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه:

صح عن النبي ﷺ أنه نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه أو يخطب على خطبة أخيه فظاهر الخبر يوجب فساد البيع، والنكاح إذا عقد على هذا النهي ولكن قامت الدلالة على جواز البيع والنكاح؛ وإن كان المرتكب لذلك عاصيًا. **(ج٢/٣٢٢)**

٧٢٤ بيع المزايدة:

أجاز ﷺ البيع فيمن يزيد، فقال في حلس وقدح وصل بهما إنسان إليه، وشكا الحاجة فقال عليه السلام: «**من يريد يشتريها منه**»، فقال رجل: أنا آخذهما

بدرهم، فقال النبي ﷺ: «**من يزيد**» فقال رجل آخر: أنا آخذها بدرهمين. فقال النبـي ﷺ: **هما لـك** فأجاز فيمن يزيـد وهو المنـاداة ونهى عـن التزايد في المساومة. **(ج٢/٣٢٢)**

٧٢٥ تلقي الأجلاب وبيع الحضري للبادي:

روي عن عمر عـن النبي ﷺ: «أنه نهـى أن تتلقى الأجـلاب وأن يبيع حضري لبادي» معناه هو ما نهى عنه من الخديعة والغرور وأن خديعة المسلم محرمة وذلك أن الرجل والقوم يبلغهم أن الركـب قد أقبلوا فيلقاهم فيخبرهم بكساد الأسواق فيشتري منهم ما لا يعرفون سـعره في البلد، فيكون هذا غررًا منه. ومعنى قوله «لا يبيع حضـري لبادي» هو أن الرجـل والجماعة من أهل القرى يلتقون بالجماعة فيسـألون البيع ويتحكمون على أهـل البلد بالأثمان التي يريدونها. فقال ﷺ: «**ذروا الناس ينتفع بعضهم من بعض**». **(ج٢/٣٢٢، ٣٢٣)**

٧٢٦ الخيار في بيوع الغرر:

كان الشـافعي يرى أن للبائع إذا تلقى جلبه فاشـترى منه بأنقص من ثمنه الخيار، إن شاء أجاز وإن نقض انتقض وهذا قول يسوغ تأويله في النفس ويعجبني أن يكون كل غرر يذهـب له مال هذا طريقه لأن النبي ﷺ نهـى عن الغرر. وقال خديعة المسـلم محرمة ويروى أن رجلًا قال للنبي ﷺ: «يا رسـول الله إني رجل أخدع في البيع» فقال النبي ﷺ: «**إذا بايعت فقل لا خلابة له**». **(ج٢/٣٢٣)**

٧٢٧ بيع المحفلات:

يروى عن النبي ﷺ من طريـق ابن عمر أنه قال: «**بيع المحفلات خلابة**» وخلابة المسـلم لا تحل وهو أن يحبس الرجل اللبن في أخلاف ناقته وضرع شاته وبقرته يومًا أو ثلاثًا ليغر به المشتري ويوهم به المشتري أن لبنها كل يوم هذا. وقد نهى ﷺ عن إيهام المسلم وغرره. **(ج٢/٣٢٣، ٣٢٤)**

٧٢٨ بيوع الغرر:

روى أبو هريرة أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الغرر وعن بيع الحصاة ومن بيع حبل الحبلة»، ومن طريق ابن عمر أنه نهى ﷺ عن بيع المجر ومعنى الغرر الذي نهى عنه عليه السلام بيع الطير في الهواء وبيع السمك في الماء والعبد الآبق والجمل في بطن أمه، واللبن في ضرع الشاة والجزر والبصل في الأرض ونحو هذا وأما بيع الحصاة فهو بيع كانت العرب تفعله، يقول أحدهم لصاحبه: إذا نبذت حصاة فقد وجب البيع فإذا نبذ حصاة وجب البيع عليه. وأما بيع حبل الحبلة هو أن العرب كانت تتبايع لحم الجزور إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل الناقة التي نتجت، وأما بيع المجر فهو بيع في الأرحام فهذه بيوع كلها غير جائزة ولا يصح ما عقد عليه البيع به. **(ج٢/٣٢٤، ٣٢٥)**

٧٢٩ النهي عن المنابذة والملامسة:

نهى عليه السلام عن المنابذة والملامسة ومعنى الملامسة هو أن المشتري يلمس الشيء بيده ولا ينفر إليه بعينه والمنابذة هو أن يقول أحد لصاحبه انبذ إلي، وانبذ إليك، فإذا ألقاه إليه وجب البيع. فهذه بيوع كانت بين العرب جائزة. فجاءت الشريعة بتحريمها. **(ج٢/٣٢٥)**

٧٣٠ بيع النجش:

نهى عليه السلام عن بيع النجش بقوله عليه السلام: «**لا تناجشوا ولا تصروا الإبل**». وأما النجش فهو أن يزيد الإنسان في سلعة غيره عند البيع ليزداد المشتري رغبة فيها فيزيد في ثمنها، قال أصحابنا: البيع ثابت والناجش عاص وأحب أن يكون للمشتري الخيار في البيع إذا علم بذلك وكان الفعل عن مواطأة بين الناجش وصاحب السلعة، وإن كان عن غير مواطأة كانت بينهما؛ فالبيع لازم للمشتري والناجش عاصٍ لربه. **(ج٢/٣٢٥)**

٧٣١ الشاة المصراة:

معنى قولـه: «**ولا تصروا الإبـل**» لا تحقنوا الألبان فـي ضروعها للبيع لتغروا بها المشـتري. وكذلك قوله عليه السلام: «**الشاة المصراة**» التي ورد الخبر فيها. **(ج٢/٣٢٥)**

٧٣٢ النهي عن المزابنة والمحاقلة:

نهى عليه السلام عن بيع المزابنة. وهو بيع التمر في رؤوس النخل بثمن معلوم كيله إلى أجل، وكذلـك إن كان عنبًا بزبيب معلوم كيله إلـى أجلٍ ونهى عن المحاقلة وهو أن يبيع الرجل سـنبل زرعه بحب معلوم كيلـه إلى أجل وقال بعض الفقهاء: الحقل هو الزرع. **(ج٢/٣٢٥، ٣٢٦)**

٧٣٣ بيع السنين:

من طريق جابر بن عبدالله الأنصاري: أن النبي ﷺ نهى عن بيع السـنين وهو أن يبيع الرجل سنين؛ وهي التي تسـميها أصحابنا القبالة: ونهى ﷺ عن بيع التمر حتـى يبدو صلاحه، وإذا باع الرجل فـي الوقت الذي يبدو صلاحه جاز البيع، وسلم من ضمان الجائحة التي تأتي عليه. وفي رواية أخرى عنه ﷺ أنه قال: «**لا يبعين أحدكم ثمرته سنين ومن باع ثمرته فأصاب جائحة فهي من ماله، ولم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق**». **(ج٢/٣٢٦)**

٧٣٤ الشفعة:

روي عن النبي ﷺ ومن طريق جابر بن عبدالله أنه قضى بالشـفعة للجار فيما لم يقسم ولم يقع عليه الحدود ومن طريقه أيضًا، أن النبي ﷺ قال: «**أيما رجل كان له شـريك في دار أو زراعة فأراد بيعها فلا يبيعن حتى يعرض على شريكه فإن أراد فهو أحق بها بالثمن**». **(ج٢/٣٢٦)**

باب: في الشرط

٧٣٥ الشرط إذا خالف مقتضى العقد:

روي عن النبي ﷺ من طريق عروة بن الزبير عن عائشة أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: «**يا معاشر المسلمين، ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله؟ ألا إن من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله وإن شرطه مائة مرة فليس له شرطه، وأن شرط الله أولى وأحق**». وفي الرواية عن عائشة ابتاعت بريرة، فاشترط البائع ولاءها، فقال النبي ﷺ: «**الولاء لمن أعتق**». وفي خبر آخر أنه قال لها: «**اشترطي لهم الولاء لمن أعتق**»، فأجاز النبي ﷺ البيع وأبطل الشرط. وأن تميمًا الداري اشترى دارًا واشترط سكنها، فأبطل النبي ﷺ البيع والشرط. **(ج٢/٣٢٩)**

٧٣٦ حكم بيع السلم:

أما السلف الذي هو السلم في لغة العرب فإجازته بالسُّنَّة وإجماع الأمة، فهو مخصوص من جملة ما نهى عنه من بيع ما ليس معك كأنه نهى عليه السلام عن بيع ما ليس معك إلا السلف والسُّنَّة في إجازة السلف ما روي عن النبي ﷺ من طريق ابن عباس أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون في الثمرة للسنة والسنتين. فقال ﷺ: «**من أسلم فليسلم في كيل معلوم وضرب معلوم إلى أجل معلوم**». **(ج٢/٣٣١)**

٧٣٧ النهي عن ثمن الكلب:

من باع كلبًا معلمًا جاز له بيعه، وأخذ ثمنه، لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن ثمن الكلب، إلا أن يكون معلمًا، وأما ما لم يكن معلمًا، فلا يجوز أخذ ثمنه لما روي عن النبي ﷺ: «**أنه نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن**»، وجائز ملك الكلاب إذا كانت لنفع. فأما الاقتناء لها

على أن يكاثر بها وعلى وجه التحمل بكثرتها كنحو اقتناء الماشية في البيوت، فليس بجائز، لمـا روي أن النبي ﷺ قال: «**من اقتنـى كلبًا لا لضرع ولا لزرع نقص من أجره كل يوم قيراط**». **(ج٢/٣٣١)**

باب: في القـرض

٧٣٨ اقتراض الحيوان:

من اقترض شيئًا من الحيوان من جنس معلوم مضبوط بصفة جاز اقتراضه وعليه رد مثله فإن رد خيرًا من ذلك ودفع فرق الشـيء الذي اقترض كان أفضل لما روي عن النبي ﷺ أنه استسلف بكرًا من رجل أي اقترض جملًا، فلما جاءته إبل الصدقة، قال أبو رافع مولى رسـول الله ﷺ: فأمرني أن أقضي الرجل بكرة، فقلت: يا رسول الله لم أجد في الإبل إلا جملًا رباعيًا خيارًا، فقال رسول الله ﷺ: «**قضه إياه فإن خير الناس أحسنهم قضاء**»، قال أكثر أصحابنا: إن قرض الحيوان لا يجوز لأنه عندهم غير مضبوط مع إجماعهم مـع من يخالفهم من أصحابهم في إجازة السلف فيه، فإقراض الحيوان جائز لثبات الرواية بذلك. **(ج٢/٣٣٢)**

٧٣٩ بيع الحيوان بالحيوان نسيئة:

بيع الحيوان بالحيوان نسيًا غير جائز لنهي النبي ﷺ، وجائز بيع الواحد منه بالاثنيـن يدًا بيـد. ولا أعلم في ذلـك اختلافًا بين أحـد. وقد روي عن النبي ﷺ من طريق جابر بن عبدالله أنه قال: «**الحيـوان اثنان بواحد لا يصلح في البيع نسيئة ولا بأس به يدًا بيد**». **(ج٢/٣٣٢)**

٧٤٠ بيع المستعير للشيء المستعار:

اختلف أصحابنا فيمن اسـتعار دابة أو عبدًا فوجدها قد باعها المستعير، فقال بعضهم: يأخذها ربها بالثمن الذي بيعت بـه، وقال بعضهم: ليس لربها

أخذها وله أن يأخذ المستعير حتى يمكنه من المشتري فيطالبه. وقال آخرون: لصاحبها أخذها بغير ثمن ويرجع المشتري على البائع بالثمن، وهذا هو القول والذي يوجبه النظر ويشهد لصحته الخبر، ولو لم يكن عن النبي ﷺ في ذلك والخبر والنظر متفقان معًا على صحته. **(ج٢/٣٣٣)**

باب: في الرهن

٧٤١ حكم الرهن:

الرهن جائز في البيع، وقد روت عائشة أن النبي ﷺ توفي ودرعه مرهونة بثلاثين صاعًا من شعير. وقد قيل: إن الدرع كانت مرهونة مع يهودي والله أعلم بصحة الخبر لأن النبي ﷺ مات عن أوفاق وسعة، وقد كان الضيق قبل ذلك. **(ج٢/٣٣٥)**

٧٤٢ الربا في الدين والبيع:

قال بعض مخالفينا: إن الربا إنما هو في الدين لا في البيع والشراء لأن العرب كانت تداين بعضها بعضًا، وكان صاحب الدين إذا حل دينه طالب غريمه بأن يدفع إليه أو يزيده في حقه. ويدل على أن الربا ليس في البيع والشراء، إن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ثم قال يعقب ذلك: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. **(ج٢/٣٣٦، ٣٣٧)**

٧٤٣ بيع الخمر:

روي عن ابن عباس قال: كان لرسول الله ﷺ صديق من دوس أو قال من ثقيف فلقيه بمكة عام الفتح برواية خمر يهديها إليه. فقال رسول الله ﷺ: «**يا فلان أما علمت أن الله حرمها**» فأمر الدوسي غلامه أن يذهب لبيعها، فقال له

رسـول الله ﷺ: «**بماذا أمرته؟** فقال: أمرتـه ببيعها. فقـال عليه السلام: **إن الذي حرم شربها حرم بيعها.** فأمر بها فأفرغت في البطحاء». **(ج٢/٣٣٧)**

٧٤٤ تحويل الخمر إلى خل:

اختلف أصحابنا في الخمر إذا غيرت (بشـيء مـن) الملح أو غيره مما يرقها ويذهب شـدتها ويصير بذلك خلًا، فقال بعضهم: إذا زالت الشدة بعلاج بإلقاء الملح فيها أو غيره جاز الانتفاع بها لأن التحريم عندهم لأجل الشـدة، وقال آخـرون: لا تحل أبـدًا، ولا تنتقل خلًا إذ لـو كان ذلك جائـزًا ما أمر النبي ﷺ بإراقتها، وهو ينهى عن إضاعة المال. **(ج٢/٣٣٧)**

٧٤٥ الانتفاع بالشحوم النجسة:

اختلف أصحابنا أيضًا في الانتفاع بالشـحوم النجسـة والأدهان النجسة للمراكـب والمصابيح والجلود فقـال بعضهم: يجوز الانتفاع بهـا لما ذكرناه وللجلود غير ذلك. وقال بعضهم: لا يجوز الانتفاع بما حرم الله. وقد روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الاستصباح بشحم الميتة والانتفاع به. **(ج٢/٣٣٧، ٣٣٨)**

٧٤٦ بيع ما في بطون الأنعام:

ثبت عن النبي ﷺ من طريق ابن سـعيد أنه: «**نهى عن بيع ما في بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع الغنائم حتى تقسـم. وعن شـراء الصدقات حتى تقبض. وعن بيع العبد الآبق**». **(ج٢/٣٣٨)**

٧٤٧ بيع الذهب بالدراهم في الذمة:

اختلف أصحابنا في بيـع الذهب بالدراهم في الذمـة مضمونة، وقضاء الدراهم الحاضرة عن ذهب مضمون في الذمة فقال أبو أيوب: ومن قال بقوله: لا يجوز ذلك حتى يكونا حاضرين لمـا روي عن النبي ﷺ من طريق عمر بن

الخطاب أنه نهى عن بيع الذهب بالورق، وقال آخرون: جائز والقضاء ثابت. وإن غاب أحدهما إذا تقدم ضمانه في الذمة وقد عارض خبر عمر سماك بن خرشة وإذا تعارض الخبران كان المرجوع إلى كتاب الله جل ذكره: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وإذا كان أحدهما حاضرًا والآخر غائبًا جاز. **(ج٢/٣٤٠)**

٧٤٨ الدليل على جواز الرهن:

الرهن أخذه جائز عند البيع في الحضر والسفر، فأما في السفر فجوازه بكتاب الله تعالى قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وأما جوازه بالسُّنَّة فهو ما رواه أبو رافع مولى رسول الله ﷺ في إرهانه درع رسول الله ﷺ عند اليهودي بالمدينة بما تقدم من ذكرنا له في كتابنا هذا والإجماع على ذلك. **(ج٢/٣٤١)**

٧٤٩ ضياع الرهن في يد المرتهن:

اختلف أصحابنا في الرهن إذا ضاع في يد المرتهن قال بعضهم: (إذا أضاع أحدهما على صاحبه شيئًا) لم يرجع أحدهما على صاحبه بشيء زاد الحق على قيمته أو نقص، وقال آخرون: يترادان الفضل، وقال آخرون: يرجع صاحب الدين على صاحب الرهن ولا يرجع صاحب الرهن بفضل قيمة الرهن وهذا الرهن عليه جل أصحابنا والعمل عليه بينهم وحجتهم في ذلك قول النبي ﷺ: «**الرهن بما فيه فإذا ضاع ذهب منه بقدر الرهن، وإن زاد كان المرتهن أمينًا في باقي الرهن**». **(ج٢/٣٤١)**

٧٥٠ رهن المشاع:

اختلف أصحابنا في رهن المشاع وعطية المشاع على قولين، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك وشبهوه بالبيع فقالوا: لما كان بيع المشاع جائزًا باتفاق

الأمة جاز أن يكون الرهن والعطية فيه ثابتة احتجوا بأن القبض للرهن والسهم المعطى صحـة رفع اليد عنـه وإذا ارتفعت اليـد من الرهن ولـم يكن مانع ولا حائـل يحول بيـن الرهـن والمرتهن فقد صـح الرهن وكذلـك العطية. **(ج٢/٣٤٣)**

٧٥١ الحكم بين أهل الذمة:

أهل الذمة إذا ترافعوا في بياعاتهم فسخنا ما كان في ديننا منفسخًا لأنهم قد دخلوا معنـا في النهي، قال الله تعالـى: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبـة: ٢٩] والمبيـح لهم ما حرم الله علينـا مما هو في شرائعهم وما يدعون من جوازه في دينهم محتاج إلى دليل. **(ج٢/٣٤٧)**

٧٥٢ النهي عن بيع الماء:

أما النهي الذي ورد الخبر بـه عن النبي ﷺ عن بيع الماء وعن فضل بيع المـاء فمعناه أن الرجل كان يحفر في الفـلاة والمواضع المنقطعة عن الناس فينتجع عن الفيافي بالدواب وكذلك مرار الطريق، وكان الرجل يبيع ما فضل منه عليهم، أو ما يحضر في تلك المواضع المنقطعة ليتحكم على النـاس، وعلى مـن يفضل مـن المضطريـن بالبيـع، فنهى عـن ذلك. **(ج٢/٣٤٧، ٣٤٨)**

٧٥٣ الأصل في البيوع الجواز:

التجارة في لفظ العرب هي المكاسبة والمبايعة في لغتها هي المفاوضة، وكل مفاوضة من طريق المكاسبة فجائز إلا بيع منع منه كتاب أو سُنَّة أو إجماع وكل مفاوضة خرجت من حد المفاوضة ودخلت في حد إتلاف المال المنهي عن إباحته فهي باطلـة، لما ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عـن: «**قيل وقال وعن إضاعة المال**». **(ج٢/٣٤٨)**

٧٥٤ قبض الشيء قبل بيعه:

من اشترى طعامًا فلا يبيعه حتى يقبضه لما روي عن النبي ﷺ من طريق ابن عمر أنه قال: «**فلا تبعه حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري**». (ج٢/٣٤٨)

٧٥٥ بيع الجزاف:

من اشترى صرة من طعام بغير كيل جائز له ذلك بإجماع الأمة. وإن قال لصاحبها: قد أخذتها منك بكذا وكذا على أن ما زاد فلي وما نقص فعلي فإنه لا يجوز لأنه ضرب من القمار والمخاطرة المنهي عنها. (ج٢/٣٤٨)

٧٥٦ ألفاظ البيع:

البياعات تنعقد بالألفاظ التي تعقلها العرب في لسانها، فإذا أتى البائع والمشتري بتلك الألفاظ كان بيعًا وإن أتيا بلفظ غير موضوع لم يكن له بيع، فإذا قال البائع بعتك: أو قال المشتري: قد اشتريت منك، كان بيعًا، وكذلك إذا قال: قد وهبت لك هذه السلعة بكذا وكذا، لم يكن بيعًا ولا هدية. (ج٢/٣٤٨، ٣٤٩)

٧٥٧ بيع الوكيل لنفسه:

اختلف أصحابنا فيمن أمر ببيع سلعة أو وكل في شيء مما يكال أو يوزن أو فيما لا يكال أو لا يوزن، فقال بعضهم: يجوز للمأمور أن يأخذ ما أمر ببيعه بالثمن الذي بلغ سعره به أو بما باع منه على غيره. وقال آخرون: لا يجوز أن يكون مشتريًا إلا من بائع وهذا هو القول عندي ليظل معنى الخبر والرواية في ذلك عن النبي ﷺ: «**المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا**»، والبيع في اللغة يقتضي بائعًا ومشتريًا ومبيعًا. (ج٢/٣٤٩)

٧٥٨ الشراء على الوصف:

إذا اشترى رجل شيئًا على أنه كذا وكذا من الوصف مخرج على الصفة التي وقع البيع عليها، فللمشتري الخيار إن شـاء قبل إذا رآه. وقد قال بعض أصحابنا: وللبائع الخيار أيضًا وإن كان قد علم المبيع قبل البيع فهذا يبعد من القياس. وإن خرج المبيع زائدًا أو ناقصًا عن الوصف الذي وقع البيع عليه كان بيعًا فاسدًا. لأن البيع قد وقع على غيره، ومن اشترى رزمة ثياب على أنها مائة فخرجت زائدة أو ناقصة فسد البيع الموصوف سلم بخروج الموصوف على الصفة. **(ج٢/٣٤٩، ٣٥٠)**

٧٥٩ بيع العنب والبسر لمن يتخذ منه خمرًا:

فإن قال لنا قائل: أيجوز بيع العنب لمن يتخذ منه الخمر والبسـر، فمن يتخذ منه الفضيح إذا لم يقل إنما اشتريته منكم لا يتخذ منه الخمر والفضيح؟ قيل له: يجوز ولا تأمر به، بل ننتهي عنـه. فإن قال: لم جوزتم ذلك؟ قيل له: قد يجوز بيع الطعام على أهل الذمة في شـهر رمضان مع علمنا بأنهم يأكلونه في ذلك الوقت المحرم عليهم. **(ج٢/٣٥٢)**

٧٦٠ الإشهاد على الدين:

أجمع علماؤنا فيما تناهى إلينا عنهم أن الإشـهاد على الدين غير واجب، وهو أن الأمر بذلك من طريق التأديب والحث على حفظ الأموال، وقد خالفهم بعض من خالفهم في ذلك من أهل العراق. قال: إن الإشهاد على الدين واجب، واحتـج بقـول الله تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُ...﴾ إلـى قولـه: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ﴾ [البقـرة: ٢٨٢]، وتعلق بظاهر الآية وهذا خطأ من قائله، ولو كان الأمر بالإشـهاد على الوجوب على ما ذهب إليه صاحب هذا القول كانت الكتابـة أيضًا على الإيجاب، فلما أجمعوا على أنهم لو أشـهدوا ولم يكتبوا. ذلك الحق دل على أن الإشهاد ليس بفرض. **(ج٢/٣٥٣)**

٧٦١ بيع العين أو الصفة:

البيع لا يقع معرًا من وصف أو عين فإن خلا من هذا كان باطلًا والاتفاق بين الناس على جواز بيع العين المرئية، واختلفوا فيه إذا كان على وصف واتفقوا على جواز بيع السلف. وهو بيع يوصف. فإن قال قائل: فبيع الجمل جائز مع أمه وقد عرى من ظهور عيبه وصفته يقال له: البيع لا يقع على الجمل إذ ليس بمرئي ولا موصوف. وإنما جاز لمشتري أمه باتفاق أنه تبع للمبيع حيث لا يستثنى، فإذا استثنى وقع الاختلاف بينهم فإذا اختلفوا فالنظر يوجب عندي أن يبقى. (ج٢/٣٥٥)

٧٦٢ البيع عن البيع لعينه أو لحق المخلوق:

المبيع المنهي عنه بيعان: بيع ينهى عنه بعينه وهو بيع الربا، وبيع نهى عنه بحق المخلوق، فالبيع المنهي عنه لعينه لا يجوز في وقته ولا يجوز أن تقع إباحته بإجازة المتبايعين بعد ذلك.

والبيع الآخر هو الذي حق للمخلوق ويجوز ما أجازه صاحب الحق من المتابعين، وهو نحو الضرر ويدلس العيب وما كان في معناهما فهو بيع وقع في وقته صحيحًا وللمشتري رده إذا وقف على عيبه وما انكتم عليه منه مما هو حق له وإن اختاره ورضي بعيبه كان ذلك جائزًا وإلا تم على البائع إذا كان علم بالعيب فكتمه. (ج٢/٣٥٥)

٧٦٣ بيع مال الولد:

اختلف أصحابنا في بيع الرجل مال ولده الكبير، فقال بعضهم: يجوز ذلك إذا كان فقيرًا محتاجًا إلى مال ولده وإن كان غنيًّا فلا يجوز ذلك له، وأجاز بعضهم انتزاعه وتملكه عليه وهو غني أو فقير، وقال بعضهم: الانتزاع الذي يجوز للأب في مال ولده هو ما يأكله الأب من

مال ولـــده أو يقضيه في دين أخذ به لا يجد ســـبيلًا إلـــى أدائه وما يتلفه عليه، فأما ما كان يتملكه عليه ويكون قائمًا في يده فلا، وأما موســـى بن علي كان يسمي آكل مال الولد لصًا، وعندي أنه كان يريد بذلك من الآباء والأغنياء. (ج٢/٣٥٧)

باب: فيما يستحق الوالد من مال ولده

٧٦٤ ما يستحق الوالد من مال ولده:

اختلف أصحابنا في مـــال الولد، هل للأب أخذه فـــي حياته ويتملكه عليه أو شـــيء منه في حال الإعسار أو غير الإعســـار، فأجاز بعضهم للأب أخذ مال ولده، وإن كان الأب موسرًا ويحكم له الحاكم بجواز ذلك الفعل. وقال بعضهم: لا يجوز ذلك الفعل له إذا كان موسرًا فإن أخذ من مال ولده شيئًا كان أخذه له ضامنًا، وقال بعضهم: ما يأخذه الأب من مال ولده انتزاعًا والانتزاع لا يكون إلا فيما يتلفه. وأمـــا فيما عينه قائمة ينقلها إلى ملكه نحو الدور والأرضين والنخيل فلا يصح الانتزاع فيه والعين قائمة، وقال بعضهم: لا يجوز له أخذ شـــيء من مال ولده إلا لكســـوته أو نفقته بفرض حاكم إذا كان معسرًا والابن موســـرًا، وهذا القول أنظر عندي وأدل على موافقة تأويل السُنَّة. (ج٢/٣٦٢)

٧٦٥ من وطئ أم ولد ابنه:

اختلفوا فيه إذا وطئ أم ولد ابنه مع علمـــه بحظرها عليه، فقال بعضهم: عليه الحد، وقال بعضهم: يسقط الحد عنه بالشبهة، واحتج أصحاب هذا القول الأخير في زوال الحد عنه بقـــول النبي ﷺ: «**أنت ومالك لأبيك**»، وهذا عندي غلط في باب التأويل، ولعمري أن الشبهة إذا وقعت درئ الحد بها، وليس كل من ادعى الشبهة قبلت منه. (ج٢/٣٦٣)

٧٦٦ شركة الأبدان:

اختلف أصحابنا في شركة الأبدان على قولين، فأكثرهم أجازها وبعضهم لم يجوز ذلك. وهذا الاختلاف واقع بين مخالفينا أيضًا، فالنظر يوجب عندي فساد ذلك؛ لأن الأفعال تقع فيها المشاركة، لأن الشركة إنما تصح ويمكن للحاكم أن يحكم بجوازها إذا كانت في أعيان الأموال، فأما في مال وعمل بدل فغير ممكن أن يحكم بجوازه.

ومن ذهب إلى جواز ذلك من أصحابنا فأظنهم يرون جوازه من طريق القياس على مشاركة المضاربة والمسافات في الأموال. **(ج٢/٣٦٧)**

٧٦٧ مشاركة المسلم للذمي في التجارة:

اختلف علماؤنا أيضًا في مشاركة الذمي للمسلم في التجارة فمنع كثير منهم من جواز ذلك لما يحذر من إدخال الربا فيها وما يدينون بتحليله مما هو حرام في دين المسلمين. وكره آخرون ذلك من غير تحريم، والحجة عندي توجب جوازها لأن ما اعتل به الفريق الأول لو كان يوجب المنع لم تجز إلا مشاركة العدل من المسلمين لأن فيهم من يستحل في تجارته الحرام ويرتكب في ذلك ما لا يجوز في مذهبه ويستعمله مرة مستحلًا، وتارة مرتكبًا، وإذا كان هذا هكذا، كانت مشاركة الذمي جائزة لاتفاقهم على إجازة مشاركة الفاسق من أهل القبلة. **(ج٢/٣٦٨)**

٧٦٨ شركة المفاوضة:

اختلف الناس في شركة المفاوضة وهو أن يشترك الرجلان في الربح والهبة وجميع الفوائد. واتفق الناس على إجازة شركة المضاربة وجواز ذلك بالسُّنَّة ولولا الاتفاق على جوازها لم تجز لأنها أجرة غير معلومة، وهي عندي ضرب من الإجازة وحكمه حكم الأمين، وأجمعوا أن المضارب

لا خسران عليه ولا يضمن من المال شـيئًا ما لم يتعد فيه وإن اشترط عليه رب المال الضمان فالشرط باطل. (ج٢/٣٦٨)

٧٦٩ نفقة المضارب وكسوته:

اختلف في نفقة المضارب وكسوته إذا اشترطها على رب المال، مما في يده، فقال كثير منهم: إن الشرط ثابت وله من ذلك الوسط من الكسوة والنفقة. وقال آخرون: الشرط باطل إلا أن يشترط شيئًا معلومًا لكسوته ونفقته. وأجمع مخالفونا أن المضاربة تفسـد بهذا الشـرط والنظر يوجب عندي ذلك لأن ما شرطه المضارب لا يكون إلا في الزرع والربح. (ج٢/٣٦٩)

٧٧٠ الشروط بين رب المال والمضارب:

له أن يشترط على رب المال أن يتجر في أجناس معلومة وفي ضرب من التجارة معلومة وفي بلد معلوم وبلدان معلومة ولرب المال عليه مثل ذلك من الشرط وليس له أن يتعدى شرطًا رسم له فإن تعدى كان ضامنًا. (ج٢/٣٦٩)

٧٧١ ما لا يجوز للمضارب:

ليس للمضارب أن يسـتعمل بالمال الزراعات وغرس الأشجار والنخيل وشراء العقارات لأن ذلك لا يعرف كله في متاجر الناس ولا يسمون به تجارًا، وقد أجاز بعض أصحابنا ذلك ولم يروه متعديًا إذا رأى الصلاح في ذلك لنفسه ولرب المال. واختلف الناس في الشـبكة للصيد بهم ممـا يصطاد بها. فأجاز ذلك كثير منهم ولم يجوزه بعض أصحابنا، وشبهوه بالمضاربة؛ لأن المضاربة لا تصح إلا بالدراهم والدنانير. (ج٢/٣٧٠)

٧٧٢ ضمان المضارب:

أجمع الناس أنـه لا ضمان على مضارب ربح أو خسـر إذا لم يتعد في شيء منها. (ج٢/٣٧٠)

٧٧٣ اختلاف المضارب ورب المال:

إذا اختلف المضارب ورب المال في الربح كان للمضارب مثل ما يأخذ مثله في مثل تلك التجارة في ذلك البلد والموضع الذي يتجر فيه. قال بعض أصحابنا له أجر مثله بقدر عنائه في ذلك المال وذلك البلد فإن اختلفا في الربح وكان بينهما شرط واتفقا عليه واختلفا في مقداره. وقال بعض أصحابنا وأظنه محمد بن محبوب: إن على رب المال اليمين بما يدعيه المضارب من الزيادة على ما يقر له به وعلى المضارب البينة بالزيادة والشرط الذي ادعاه. وقال موسى بن علي: إذا اختلفا في المقدار وكان بينهما شرط اختلفا فيه فإني أردهما إلى أجرة مثله بعد أن يتحالفا. (ج٢/٣٧٠، ٣٧١)

٧٧٤ البيوع المنهي عنها:

البيوع المنهي عنها ثلاثة: فبيع ربا نهى الله عنه ورسوله تعبدًا وهو الربا. وبيع كتمان عيب وغش لا يجوز لحق المخلوق، وبيع غدر نهى النبي ﷺ عنه، تنازع الناس في تأويله. فأما الربا فلا يجوز فعله ولا تجوز إجازته من المتبائعين به، والتراضي عليه. وأما البيع الغشي وكتمان العيب وما كان في معناهما فموقوف على رضى المشتري له. وأما بيع الغرر: فبيع الجزر في الأرض والبصل في حال استتاره في الأرض وبيع السمك غائبًا في البحر واللبن في ضرع الشاة أو البقرة أو الناقة وما لا يضبط المتبايعان مقداره في حال مبايعتهما فيه. (ج٢/٣٧٢)

٧٧٥ دعوى النسب:

إذا اشترى رجل أمة ومعها ولد فادعى أن الولد ولده وأمكن أن يكون ولده ولم يعلم له نسب يثبت لغيره قبل ذلك وحكم له به ويثبت عليه نسب المولود فإن كان للولد أخ ولد معه في بطن واحد ألحق به أيضًا لأن الولد إذا ثبت نسبه من رجل فما ولد معه حكم على المقر بأخيه لاستحالة كون أحد الوالدين أن يكون منه والآخر ليس منه. (ج٢/٣٧٢)

٧٧٦ معنى الفراش:

اختلفوا في معنى الفراش، فقال أبو حنيفة: عقـد النكاح حتى لو تزوج رجل امرأة بحضـرة الحاكم ثم طلقها ثلاثًا مع تمام رضائـه بها فجاءت بولد لستة أشـهر أن الولد لاحق به، قال أصحابنا: الفراش عقد النكاح وما يوجب من الوطء بالخلوة معها فإذا جاءت به لسـتة أشـهر بعد الخلوة والعقد يثبت النسب. وأما ثبوت الفراش من الأمة فبصحة الوطء والإقرار منه. **(ج٢/٣٧٣، ٣٧٤)**

٧٧٧ بيع المرهون:

من باع عبدًا له أو غيـر عبد مرهونًا في يد غيـره أن البيع باطل (يتعذر التسليم عليه). وكذلك بيع العبد المستأجر لا يجوز حتى تنتهي مدة الأجرة أو يفكه صاحبه كالرهن فإن تمسـك المشتري بعقد الشـراء فيهما كان ضمانهما على سيدهما حتى يسلمهما. **(ج٢/٣٧٦)**

٧٧٨ المحـاقلة:

أما المحاقلة التي ورد النهي عنها من رسول الله ﷺ من جواز المعاملة فيها فإن النـاس اختلفوا في تأويل ذلك على ثلاثة أقاويـل: فقال قوم: المحاقلة بيع الزرع بالحب، وقـال آخرون: هو اكتـراء الأرض بالحب، وقـال آخرون: هي المزارعة علـى الثلث والربع، والأول هـو الذي يذهب إليـه أصحابنا، والنظر يوجبه، والحقل مأخوذ اسمه من المراح والمحاقلة مفاعله والمفاعلة لا تكون إلا من اثنين مثل مضاربة ومعاملة ومخاصمة. وأما نهي النبي ﷺ عن بيع المخاضرة فهو عندي والله أعلم: بيع الثمار خضراء لم تدرك ويبدو صلاحها. **(ج٢/٣٧٧)**

٧٧٩ المخابرة:

أما المخابرة التي نهى عنها رسـول الله ﷺ هي المزارعة للأرض على الثلث أو الربـع أو نحو ذلك في قول كثير من النـاس، وقال ابن الأعرابي:

فيما وجـدت عنـه والمخابرة مأخـوذة من خيبـر خابروهـم أي عاملوهم والله أعلم. والخبرة أيضًا النصيب. (ج٢/٣٧٧)

٧٨٠ بيع الاستثناء:

أما بيع الاسـتثناء الذي نهى ﷺ عنه فهو أن يبيع الرجل جزافًا ويستثني منه كيلًا معلومًا، أو وزنًا معلومًا فهذا العسرى غير جائز في السُّنَّة. وإن وردت ببطلانه فالعقل يشهد أيضًا بفسـاده؛ لأنه يجوز أن يأتي ما استثنى على جميع المبيع أو يبقى منه شـيء ولا يعلم المشتري والبائع كم يبقى فيقع البيع «عليه فيكون قد دخل هذا البيع» فـي جملة ما نهى عنه من بيع الغرر والجهالة أيضًا المتفق على بطلان البيع إذا دخلته. (ج٢/٣٧٨)

٧٨١ بيع العربون:

روي عن النبي ﷺ: «نهى عن بيع العربون» وهو ما يروى أن الرجل كان يشتري السلعة ويدفع من ثمنها شـيئًا فإن رجع وإلا لم يكن له أن يرتجعه من البائع وعلى هذا كانت تجـري مبائعاتهم، فنهى النبـي ﷺ عن ذلك والعرب كانت تسميه عربانًا وعربونًا هكذا وجدت في اللغة، وأما العامة فإنهم يسمونه الزبون. (ج٢/٣٧٨)

٧٨٢ بيع المواصفة:

روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع المواصفـة وهو عندي والله أعلم أن الرجل كان يبيع للرجل شـيئًا على صفة وليس ذلك الشـيء عنده ثم يذهب فيشـتري ذلك الشـيء على تلك الصفة ويدفعها من غير نظـر منها قبل ذلك ولا حيازة ملك، وهذا شـبيه بما روي عنه ﷺ أنه نهى «عن بيع ما ليس معك وعلى ربح ما لم تضمن». (ج٢/٣٧٨، ٣٧٩)

٧٨٣ الفحش في البيع:

روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الفحش في البيع والفحش في اللغة التحيل، وقد تقدم ذكرنا له في الكتاب بصفة الناجش يقال للصائد: الناجش لأنه يتحيل الصيد هكذا وجدت عند بعض أهل اللغة. (ج٢/٣٧٩)

باب: في الشركة

٧٨٤ أنواع الشركة:

الشركة على ثلاثة وجوه: شركة مضاربة، وشركة عنان، وشركة مفاوضة، فشركة المضاربة هي: أن يدفع الرجل إلى آخر مالًا يتجر به. ويكون الربح بينهما على ما يتفقان عليه والوضيعة على رأس المال، وشركة العنان هو أن يشترك الرجلان أو أكثر في شيء خاص دون غيره مأخوذًا اسمه من عن له أمري أي اعترض لهما أمري وشركة المفاوضة فهو أن يكون مال كل واحد منهما مثل مال صاحبه من الإباحة له وإن كان فائدة من ربح أو هدية فهي بينهما إلا الميراث فإنه لا يدخل في ذلك والمفاوضة مأخوذ اسمها من فاض كل واحد منهما لصاحبه بما عنده كما يقال للرجلين: إذا اشتركا في الحديث متفاوضين. (ج٢/٣٨٠)

٧٨٥ ما يجوز من الشروط:

روي أن النبي ﷺ قال: «**المسلمون على شروطهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا**»، وعن عمر بن الخطاب أنه قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا» وإذا تزوج رجل امرأة وشرط عليها أو شرطت عليه شروطًا تمنعه مما أباح الله له أو يمنعها مما أباح الله لها فالشرط باطل، وكذلك في البيع إذا شرط البائع على المبتاع فيما يبيعه منه أن لا خسران عليه فالشرط باطل والبيع فاسد للغدر الذي فيه والمخاطرة، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر وغبن المسلمين، وقال بعض مخالفينا: البيع جائز والشرط باطل. (ج٢/٣٨٦)

٧٨٦ خطاب المشركين بالتوحيد والشريعة:

اختلف أصحابنا في المشركين، هل خوطبوا بجميع ما خوطب به المسلمون من التوحيد والشريعة وأحكامها، فقال بعضهم: إنما خوطبوا بالتوحيد ودعوا إلى الإقرار بالجملة، فإذا أقروا بذلك لزمهم ما لزم المسلمين من الخطاب بأحكام الشريعة.

وقال بعضهم: خوطبوا بما خوطب به المسلمون من التوحيد والطهارة والصلاة والزكاة والحج والصيام إلا أنهم أمروا بتقديم التوحيد ليصح لهم فعل الطهارة والصلاة والزكاة وغير ذلك كما خوطب بالطهارة والصلاة المسلمون، ولكن أمروا بتقديم الطهارة، كذلك أمر المشركون بتقديم التوحيد وإن كانوا قد دخلوا في الخطاب مع المسلمين. (ج٢/٣٨٧)

 باب: في الطلاق والعدة والعتق

٧٨٧ ما يثبت به النسب:

النسب لا يثبت إلا بعقد نكاح صحيح كان أو فاسدًا، وملك يبين بعقد صحيح أو فاسد بإجماع الأمة على ذلك، والولد من الأمة لا يلحق نسبه بسيدها إلا بإقرار منه بوطئها أو بولدها أنه منه وقال كثير من مخالفينا: إن النسب من الأمة لا يلحق بإقراره بالوطء، وإنما يثبت النسب بإقرار بولدها أنه ولده منها. (ج٢/٣٨٨)

٧٨٨ مشاورة الإمام لأهل الرأي:

ينبغي للإمام أن يشاور أهل الرأي في الدين فيما يخصه من المهم من أمور رعيته تأسيًا برسول الله ﷺ، لما شاور أصحابه بأمر الله جل ذكره وهو كان أعلمهم وأرجحهم رأيًا وأوفرهم عقلًا وأوضحهم دراية، ولم يكن فيهم من يفضله في رأي، ولكن إذا اجتمع رأيهم على شيء كان أصح من رأيه وحده. (ج٢/٣٨٩)

باب: في الإجارات

٧٨٩ استعمال العبد بعد انقضاء الإجارة:

إذا استأجر رجل عبدًا إلى شهر معلوم في عمل معلوم، وانقضت الأجرة لم يكن له أن يستعمله بعد ذلك إلا بعقد ثانٍ وأجرة مستقبلة، وإن استعمله ضمنه إن تلف العبد وضمن أجرًا مثله إلى وقت ما هلك، وضمنه ولا يبعث به أن يسلم إلى سيده إلا أن يأذن له في ذلك، فإن أرسله بغير إذنه فهلك قبل أن يصل إلى سيده ضمنه لأنه هلك في تعديه عليه، وإن هلك بعد انقضاء الأجرة في يده في حال حفظه كان سبيله سبيل الأمانة عنده ولم يكن ضامنًا له. (ج٢/٣٩١)

٧٩٠ أنواع الإجارات وحكمها:

الإجارات على وجوه منها: إجارة تنعقد على عمل معلوم والوقت مجهول مثال ذلك أن يستأجر رجل رجلًا على أن يبني له حائطًا طوله كذا وعرضه كذا، والأجرة كذا لعمل معلوم والأجرة معلومة والوقت مجهول. وأوجب على العامل أن يأتي بالعمل أول أوقات الإمكان وليس لصاحب العمل منعه عنه عند القدرة عليه وإجارة تقع على وقت معلوم والمنافع مجهولة في استئجار الحيوان من العبيد والأحرار والدواب والوقت معلوم والمنافع مجهولة. وإجارة تقع على عمل معلوم ووقت معلوم نحو الدابة والسفينة تحمل شيئًا معلومًا إلى موضع معلوم بكراء معلوم، وكل هذه الإجارات جائزة لاتفاق أهل العلم على إجازتها وما عدا هذا ونحوه مما عليه الاتفاق وعمل الناس ففيه النظر والاعتبار لصحته وفساده. (ج٢/٣٩١، ٣٩٢)

٧٩١ أخذ الأجرة على تعليم القرآن:

يجوز للمعلم أن يأخذ الأجرة على تعليمه القرآن، وقد بيَّنَّا جواز ذلك في غير هذا الموضع من كتابنا هذا، وهو أن النبي ﷺ زوَّج رجلًا امرأة على أن

يعلمها ما عنده من القرآن فجعل النبي ﷺ تعليم الرجل لها السورة عوضًا عما لا يستحل فرجها إلا به وهو الأجرة عليه. (ج٢/٣٩٢)

٧٩٢ الأجرة على معاونة الإمام:

يجب على المسلمين معاونة الإمام والقيام معه مما يلزمهم فرضه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] وواجب مع ذلك للمؤمنين على الإمام الأجرة على عملهم ومعاونتهم له من أخذ الصدقات أغنياء كانوا أو فقراء. (ج٢/٣٩٣)

٧٩٣ الإجارة تشبه المضاربة والبيع:

الإجارات عندي أصل بنفسه وفيه شبه بالمضاربة، وشبه بالبيع. فأما الشافعي فالإجارة عنده بيع يجري مجراه من حيث المفاوضة وهذا عندي خطأ منه لأن الإجارة معنى والبيع معنى غيره وذلك أن المشتري يملك بالشراء ما كان مملوكًا لغيره ومن استأجر رجلًا حرًّا لنفسه واستأجر عبدًا من سيده أو عقارًا من مالكه فلم يملك بالإجارة ما استأجره وإنما جاز له أن ينتفع بما استأجره. ولو كانت الإجارة بيعًا لكان من استأجر دارًا من رجل، وللرجل المؤجر شريك أن يكون لشريكه أن يطالب المستأجر بالشفعة، وهذا لم يقبل به أحد فيما علمت. (ج٢/٣٩٤)

٧٩٤ اختلاف صاحب السلعة والعامل:

إذا اختلف صاحب السلعة والعامل فيها، كان القول قول صاحب السلعة، مثل ذلك: أن يدفع رجل إلى خياط ثوبًا ليقطعه قميصًا أو قباء، أو سراويل، أو يدفع إلى صباغ ثوبًا ثم يختلفان، فالقول قول صاحب السلعة؛ لأنه لا خلاف بين العلماء من أهل الوفاق وأهل الخلاف أن من أحدث حدثًا في مال لا يملكه، أنه مأخوذ بحدثه وأن الدعوى لا تنفعه والخياط مقر بأن الثوب لربه،

وأنه أحدث فيه حدثًا وادعى إذنه وإجازته عليه، فإن أقام بيِّنة على دعواه وإلا حلف صاحبه وضمنه ما أحدث في ثوبه. **(ج٢/٣٩٤، ٣٩٥)**

٧٩٥ الإجارات الفاسدة:

الإجارات الفاسدة التي ورد النهي عنها لا يجوز إتمامها ولا الحل فيها وتراضي الناس بذلك يوجب تضعيف العقوبة من الله تعالى على ذلك مثل ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن مهر البغي وحلوان الكاهن» فأما مهر البغي فهو ما تأخذه الفاجرة على فرجها من الأجرة أمة كانت أو حرة فهذا محرم بسُنَّة النبي ﷺ، وأما حلوان الكاهن فهو ما يعطى الكاهن على كهانته (بقول الرجل من العرب حلوته حلوانًا إذا أجرته بشيء من المال ويقال: هي رشوة الكاهن). **(ج٢/٣٩٥)**

٧٩٦ النهي عن كسب الحجام:

أما ما روي عن النبي ﷺ من النهي عن كسب الحجام، فإن رجلًا من أصحابه اشترى غلامًا حجامًا فكسر محاجمه وقال: «إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدم»، وأما ما روي عنه ﷺ من النهي عن كسب الحجام فهو عندي نهي أدب لا نهي تحريم، لأن في الرواية أنه نهى عن كسب الحجام وقال: «**كسب الحجام خسيس وليس كل خسيس حرام**» ووجه هذا الحديث عندي: أنه إنما عني به أن يحط من قدر صاحبه ويضع منه. **(ج٢/٣٩٥، ٣٩٦)**

٧٩٧ النهي عن ثمن الكلب:

أما ما روي عن رسول الله ﷺ من النهي عن ثمن الكلب؛ فإن كان الخبر صحيحًا فليس كل كلب نهى عن أخذ ثمنه؛ لأن من الكلاب ما قد أبيح أخذ ثمنه وهو المكلب، وأما الكلاب التي نهى ﷺ عن اقتنائها واتخاذها كالمكاسبة لا لضرع ولا لزرع، فهذا يشبه أن يكون النهي إنما ورد فيها وفي أخذ ثمنها. **(ج٢/٣٩٦، ٣٩٧)**

٧٩٨ استئجار الفحل:

لا يجوز أخذ الأجرة على ضراب الفحل من الغنم لما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن عسيب الفحل واستئجار الفحل لا يجوز لنهي النبي ﷺ عنه، وأيضًا فإنها إجارة ولو لم يرد النهي فيها لكانت فاسدة لأن وقتها غير معلوم، وقد يجوز أن يكون الفحل في وقت الإجارة يضرب، وقد لا يضرب، وقد يكون منه عددًا كثيرًا، وقد يكون قليلًا، ولا يجد لذلك منه إلا عندما يحدثه الله منه ويختار هو، وقد اختلف العلماء باللغة في عسب الفحل ما هو فقال قوم: هو الكراء الذي يؤخذ على ضراب الفحل. وقال آخرون: العسب هو الضرب نفسه. (ج٢/٣٩٧)

٧٩٩ كسب الأمة:

كسب الأمة جائز إذا لم يعلم سيدها الوجه الذي كسب منه. الدليل على ذلك اتفاق الأمة على إجازة كراء الأمة واستعمالها فيما يجوز استعمالها فيه وليدها أخذ الأجرة على ذلك ومن ذهب إلى تحريم ذلك شذ عن الإجماع والتعلق بالخبر المروي عن رسول الله ﷺ بالنهي عن كسب الأمة وكسب الزمارة فقد غلط في تأويل الخبر المروي وليس لمن يتعلق بظاهر حجة مع مخالفة الإجماع على تأويله، وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يكرهون الأمة على أن تكسب بفرجها وتكري بنفسها على من يزني بها، وكانوا هم يكرهون إماءهم على ذلك فنهى رسول الله ﷺ لما ظهر الإسلام على تلك المناكر التي كانوا عليها مصطلحين، وأما الزمارة التي نهى عنها النبي ﷺ من أخذ أجرها وكسبها هي الزانية أمة كانت أو حرة. (ج٢/٣٩٨)

٨٠٠ إجارة الأرض:

لا بأس بأجرة الأرض بالدراهم والدنانير والإجماع على ذلك سوى من غلط في تأويل الخبر في الأرض البيضاء، وأجمع أصحابنا عن جواز كراء

الأرض بالحب إذا كان شيئًا معلومًا ووقتًا معلومًا، واختلفوا في إجارتها بجزء مما يخرج منها، فأجاز ذلك بعضهـم وكره من كره ذلك منهم، وفي الرواية ما يدل على فسـاد ذلك، وروي عن النبي ﷺ أنه نهى عـن المخابرة وهي كراء الأرض بجزء (مما يخرج) منها. **(ج٢/٣٩٨، ٣٩٩)**

٨٠١ الأجرة على تعليم القرآن:

جائز أخذ الأجر على تعليم القرآن بدلالة قول النبي ﷺ: «**قد زوجتكما على ما معك من القرآن**» وأجمع الناس على أن الفروج لا تستباح إلا بعوض، وقد قال الله تبارك وتعالـى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقـرة: ٢٣٧]، ولـو كان النكاح ينعقد على القرآن لـكان النصف الذي يستحقه العقد لا يتحصل لها، إذ القرآن لا نصف له ولا يجوز تملكه، فلما قال الله جل ذكره: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، والقرآن لا يملكه الزوج فيملكها إياه (علمنا أن الذي أراده النبي ﷺ بقوله: «**زوجتكما على ما معك من القرآن**» أنه أراد أن يعلمها إياه فيستحق عليها العوض فيكون مهرًا يستبيح به منها ما لا يستباح إلا بتمليك من الأموال). **(ج٢/٤٠١)**

٨٠٢ وجوب الصدقة من العين:

اتفق علماؤنا فيما تناهى إلينا إلا قولًا كالشاذ من قولهم غير معمول بـه منهم أن الصدقة الواجبـة من العين والثمار والماشـية لا يجزي دفع البدل عنها إلى مسـتحقها إلا من جنس ما وجب فيها ووافقهم على هذا الشـافعي وداود وأظن مالك، وأما أبو حنيفة والمزني فإنهما أجازا تسليم البـدل عما وجب من غير الجنـس من العروض وغيرهـا بالقيمة واتفق أصحابنا فيما علمت أن من لزمه من فرض الصدقة في ماله من قبل يمين حنثها أنـه يعطي البدل من غير الجنس بالقيمـة ونحن نطلب لهم الفرق بين المسألتين.

أما القول الذي لا عمل عليه منهم وهو الشـــاذ من قولهم ولولا كراهيتي لمخالفتهم لقلت به ولو قوي دليله عندي لم أقله. وقد روي أن معاذًا لما ولي على أهل اليمن في جباية صدقاتهم، قال لهم: هاتوا سديسًا وخميسًا فإنه أخف عليكم وأنفع للمهاجرين أو كلام هذا معناه، فإن ســـلم هذا الخبر ممن عارضه من متفقهي مخالفينا قلت به. (ج٢/٤٠٣)

٨٠٣ نزع الوكيل من الوكالة دون علمه:

إذا وكل رجل رجـــلًا في بيع ماله أو طلاق زوجته ثـــم نزعه من الوكالة وقد غاب عنه الوكيل فامتثل الوكيل أمـــره به ولم يعلم الوكيل بأن الموكل قد نزعه مما وكله فيه، فإن فعله ماض في قول محمد بن محبوب. وقال غيره من أصحابنا: إن فعله يكون باطلًا. فإن جهل فعل الموكل فيه ووجدت الشـــافعي يوافق أصحاب هذا القول وهذا عنـــدي أنظر القولين، لأنهم أجمعوا أن الوكيل يعمل بالوكالـــة. فإذا زال عنها زال فعله من مال المـــوكل وكذلك إذا وكله في المال. فزال المـــال عن الموكل إلى غيره بطل فعـــل الوكيل فيه وإن جهل. ألا ترى أن فعل الوكيل يبطـــل فيما وكل فيه بموت المـــوكل له، وإن جهل وقت موته فهكـــذا يجب أن يكون إذا أخرجه من الوكالـــة ونزعه منها أن يكون فعله باطلًا وإن جهل ذلك. (ج٢/٤٠٤)

٨٠٤ حكم الصوافي التي في أيدي المسلمين:

اختلف أصحابنا في الصوافي التي في أيدي المسلمين بعُمان ما حكمها؟ فذكر ابن جعفر من أقاويلهم ما وجدناه في الجامع أنه قال: قال بعض الفقهاء: إنها كانـــت للمجوس، فلما ظهر الإســـلام خيروا بين أن يســـلموا أو يخرجوا ويدعوها. وقال من قال: إنها أموال وجدت في أيدي الســـلطان، وقال من قال: إنها من أموال قوم جار عليهم الســـلطان فتركوها وخرجوا. والأصح عندنا فيما يتناهى إلينا أنها «أموال كانت لقوم» من أهل الكتاب. وقيل: إنهم كانوا نصارى

فبعث إليهم أبو بكر عامله أن يسلموا أو يأذنوا بحرب أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أو يخلوا عن أموالهم ويجعلوها للمسلمين فعجزوا عن المحاربة وخافوا أن يأتي القتل عن آخرهم فامتنعوا عن الإسلام واعتصموا بالكفر، وآنفوا من إعطاء الجزية على الصغار منهم فافتدوا بأموالهم واختاروا تركها بدلًا مما دعوا إليه من الحق فهذا يؤيد قول من قال: إنها كانت للمجوس فلما ظهر الإسلام خيروا بين أن يسلموا أو يخرجوا أو يدعوها. **(ج٢/٤٠٥)**

٨٠٥ غصب العبد ورده بعد أن نقصت قيمته:

اختلف أصحابنا في رجل اغتصب عبدًا قيمته مائة درهم فرباه وعلمه وغذاه حتى بلغت قيمته ألف درهم ثم نقصت قيمته بمرض أو كبر أو غير ذلك حتى رجعت قيمته إلى مائة درهم. فقال بعضهم: لا شيء على المغتصب إذا رده إلى صاحبه وقيمته لم تنقص عن قيمته في الوقت الذي أخذه فيه وإن نقص عن قيمته الأولى ضمن النقصان، وقال بعضهم: إذا رده إليه زائدة قيمته أو ناقصة فقد رد العين التي كان غصبها إذا كانت قائمة جاشة وليس معصية بحبسه إياه يوجب عليه حكمًا غير رد العين التي كان غصبها «إذا كانت قائمة»، وقال بعضهم: إذا غصبه وهو يساوي مائة درهم. فزاد في يده بتعليم أو غذاء فبلغ ألف درهم ثم نقصت قيمته بكبر أو مرض أو غير ذلك. فرجعت إلى مائة درهم، أن عليه رده وتسعمائة درهم لأنه تعدى بحبسه إياه على صاحبه فنقصانه يلزمه، لأنه أنقص ماله بالتعدي فلزمه ضمان النقصان فألزمه ضمان العين إذا تلفت قبل ردها إلى صاحبها واختلفوا إذا تلفت العين المغصوبة، وقد كانت زادت قيمتها في يد الغاصب أو نقصت، فقال بعضهم: يضمن قيمته يوم هلك زادت قيمته أو نقصت، وقال آخرون: تلزمه قيمته يوم غصب، «وقال آخرون: تلزمه قيمته يوم هلك» إلا أن تكون نقصت عن قيمته يوم اغتصبه فعليه تمام قيمته يوم اغتصبه ولم يختلفوا أن عليه التوبة إلى الله تعالى من ذنب اغتصابه إن رد أو غرم. **(ج٢/٤٠٧، ٤٠٨)**

٨٠٦ إبراء الضامن والمضمون عنه:

اختلف أصحابنا في رجل ضمن عن رجل بحق لرجل فأبرأ المضمون له الضامن فقال بعضهم: يبرأ الضامن ولا يبرأ المضمون عنه، وقال بعضهم: إذا أبرأ الضامن برئ الضامن والمضمون عنه، وإن أبرأ المضمون عنه لم يبرأ الضامن، وإذا كفل رجل بحق رجل أو بما تصح الكفالة فيه أو ضمن عنه بحق له أن لصاحب الكفالة والضمان أن يطالب بحق الكفيل والمكفول عنه والضامن والمضمون عنه حتى يستوفى حقه ثم هما يبريان من بعد ذلك. (ج٢/٤١١)

٨٠٧ النهي عن قرض جر منفعة:

نهى رسول الله ﷺ عن قرض جر منفعة، وكل قرض جر منفعة لم يجز، فمن أقرض قرضًا لنفع صار إليه كان عليه رده، وهو أن يسكن الرجل رجلًا بيتًا له شهرًا على أن يقرضه دينارًا أو درهمًا، فهذا لا يجوز وعلى الساكن كراء البيت لصاحبه، وله استرجاع ديناره، وكذلك لو أقرضه دراهم مكسرة ليدفع إليه بدلها دراهم صحاحًا كان على المقترض رد ما أخذ أو مثله مع التوبة. (ج٢/٤١٣)

٨٠٨ اشتراط القبول والقبض في الهبة:

تنازع الناس في حكم الهبة، فقال بعضهم: تصح بلا قبول ولا قبض، وقال آخرون: لا تصح إلا بقبول ولو لم يقبض، وقال بعضهم: لا تصح الهبة إلا بقبول وقبض وهذا قول أصحابنا إلا أن يكون من أحد الزوجين لصاحبه. فمنهم من أجازها بالقبول دون القبض. وقول جمهورهم أنها لا تصح إلا بقبول وقبض من الزوجين وغيرهما، والنظر يوجب هذا. (ج٢/٤١٥)

٨٠٩ الوصية تجوز بغير قبض:

إن قال قائل: فلم جازت الوصية بغير قبض وهي هبة أيضًا؟ قيل له: إن الوصية تجب بعد الموت كالميراث، والهبة تجب في حياة الواهب ألا ترى أن

الوارث يجب له المال عن الميت ولو لم يقبض كذلك الوصية؟ فإن قال: فإن لم يقبل الموصـي له. قيل له: أن يرجـع ما أوصى له به إلـى الورثة كما أن الوارث لو لم يقبل ميراثه رجع إلى سائر الورثة. (ج٢/٤١٦)

٨١٠ هبة المشاع:

اختلف أصحابنا في هبة المشاع، فقال بعضهم: جائزة لأن البيع بالمشاع جائز. وقال بعضهم: لا يجـوز لعدم صحة القبض فيهـا والنظر يوجب صحة القبض في هذا القول ويشـهد بصحته ما رويناه من الخبر لأن القبض لا يصح في المشاع لأن الكل في يده أو في يد شـريكه أو في أيديهما، فالوصول إلى قبض الحصة من الجملة متعذر عن الموهوب له، وأما ما شـبه أصحاب الرأي الأول الهبة بالبيع فغلط عندي، لأن المراد من البيع ثبوت الملك به، ولا يقال لا يصح البيع إلا بالقبض، والمراد من الهبـة أن تكون مقبوضة فيصح ملكها وإذا قبضت الهبة انتقـل ملكها إلى الموهوب له، ولـم يحل للواهب الرجوع فيها. (ج٢/٤١٧، ٤١٨)

٨١١ رد الهبة بعد قبضها:

اختلف أصحابنا في الهبة يقبضهـا الموهوب له، ثم يردها بعد ذلك إلى من كان وهبها لـه. فقال أكثرهم: ليس على الأول قبـض فيها لأن الأصل من عنده، وقال بعضهم منهم سـعيد بن محرز: لا يصح له إلا بقبض، وهذا القول عندي أشبه إلى النفس لأن الحجة توجبه. (ج٢/٤١٨)

٨١٢ الهبة للغني والفقير:

الهبة جائزة للغني والفقير وجائز قبولها من الغني والفقير، ومن ذهب من أصحابنا إلى أن الهبة من الفقير لا تجوز إلا على وجه ضمان البدل فعندي أنه قد أغفل فـي الرواية لما روي أن النبي ﷺ قبل الهدية من بريرة مولاة عائشـة

إليه لحمًا كان قد تصدق به عليها، فقال ﷺ: «**هو عليها صدقة ولنا من عندها هدية**» ولم ينقل أحد فيما علمنا ضمان النبي ﷺ لها بدلًا من هديتها، وأما الصدقة فكانت محرمة على النبي ﷺ لما رفع الله من قدره وكيلا يكون لأحد عليه يد بما أبانه الله به من خلقه من فضل الرسالة، ويجوز أن يكون إنما حرم عليه أخذ الصدقة إذا كان في حال من أبيحت له في تلك الحال امتحانًا من الله له بذلك لتعظيم أجره. **(ج٢/٤٢١، ٤٢٢)**

٨١٣ ثواب الهدية وثواب الصدقة:

قال بعض الفقهاء: إن ثواب الهدية كثواب الصدقة، وعندي أن هذا القول يحتمل التأويل، لأن الصدقة قد تصل إلى سيئ الحال من حسن الحال، وقد تصل من كثير المال وهي قليلة إلى صالح الحال من الفقراء، والهدية قد تصل إلى رحم سيئ الحال وحسن الحال من كثير المال، فينال المهدي بها فضل الهدية والسرور بها وتجديد المودة، وصلة الرحم، «والأفعال أوقات موافقة أحوالًا تحدث».

وقد حث الله تبارك وتعالى رسوله ﷺ على صلة الرحم فقال جل ذكره: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]: أي اتقوا حق الله عليكم واتقوا حق الأرحام والله أعلم. وقال رسول الله ﷺ: «**بلوا أرحامكم ولو بالسلام**»، وهذا القول منه ﷺ حث وترغيب للأرحام والصلة لهم. **(ج٢/٤٢٢)**

٨١٤ حكم الشفعة:

الشفعة واجبة. يقول النبي ﷺ: «**الجار أحق بسقبه**» أي بشفعته، ولم يخص ﷺ جارًا من جار، والجوار مأخوذ من تداني مساكنهم بعضهم من بعض، وفي خبر آخر عنه ﷺ أنه قال: «**الشفعة ما لم تقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة**» فلما قال عليه الصلاة والسلام: «**إن الشفعة للجار**»، ثم قال: «**فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة**»، علمنا أنها لا تجب إلا

من جار خليـط دون الملاصق إذا كان الخليط يحتاج إلى قسـمة، والملاصق لا يحتاج إلى قسمة. (ج٢/٤٢٣)

٨١٥ حكم العارية:

العارية جائزة بالسُّنَّة؛ والسبب في ذلك أن النبي ﷺ سأل صفوان بن أمية أن يعيره سلاحه، فأبى عليه فقال ﷺ: «**عارية مضمونة مؤداة**». (ج٢/٤٢٥)

٨١٦ ضمان العارية:

اختلف النـاس في قول النبـي ﷺ: «**عارية مضمونة مـؤداة**»، فقال أهل العراق: ليس في قوله عليه السلام: «**عارية مضمونـة مؤداة**» ما يوجب الضمان لأنا قد علمنا أنها أمانة وأنه لا يملكها، وأن عليه أن يرد الأمانة إلى صاحبها فإن تلفت بغير تعد فسبيلها كسبيل سائر الأمانات لا يلزمه فيها إلا الحفظ لها وهذه أخبار عن التزامه لحفظها حتى يؤديها، واسـتعماله لها بأمر صاحبها، فإن تلفت بغير تعد لم يكن ضامنًا لها، وقال أهل الحجاز: معنـى قوله عليه السلام: «**عارية مضمونة مؤداة**»، أي أنا لها ضامن حتى أؤديها إليك ولو لـم تكن مضمونة بهذا القول كان فيه تقدير لصاحبها.

وقال أصحابنا: إذا اشـترط لصاحبها الضمان لم يضمن إلا بالتعدي فيها وعندهم أن المسـتعير متى شرط لصاحب العارية ردها أو شرط عليه ربها كان لها ضامنًا، وقول أصحابنا أعدل وأشبه بظاهر السُّنَّة. (ج٢/٤٢٥)

٨١٧ أخذ العارية قبل انقضاء المدة:

من أعار إنسـانًا عارية إلى وقـت معلوم لم يكن له أخذهـا قبل انقضاء المدة من طريق الديانة، وعلى صاحبها الوفاء للمسـتعير بوعده، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]. وقال في موضع آخر:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ ـ ٣]. قال أصحابنا: وعلى الحاكم أن يحكم برد العارية إذا طلبها ورجع عن الشرط قبل تمامه، ويسمونه بتخلفه منافقًا. والنظر عندي يوجب أن الحاكم يجب عليه أن يحكم على ربها بالوفاء للمستعير لأنه إن حكم بغير ذلك حكم بنقض طاعة الله وإلزام معصيته ولا يجب للحاكم أن يحكم إلا بما يكون طاعة. (ج٢/٤٢٦)

باب: الأمانة

٨١٨ الأدلة على وجوب حفظ الأمانة:

حث الله تبارك وتعالى على حفظ الأموال وأمر عباده كافة ألا يتناولوا منها شيئًا إلا من حيث أباح لهم من وجوه الإباحة وأكد على الأمانة وحفظها من سائر الأموال بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]. وقال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، وقال: ﴿فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾ [النساء: ٢٩]. قال النبي ﷺ: «**لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه**». (ج٢/٤٢٩)

٨١٩ النهي عن إضاعة المال:

نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال، والمودع ماله غير الأمين مضيع له، وقد عرضه للتلف وفعل فيه ما قد نهى عن فعله، ومن فعل ما نهي عنه فغير آمن عليه من الإثم، وإذا استودع الرجل الأمانة فعليه حفظ مال أخيه، والاحتياط له فيه حتى يرجع إلى صاحبه سالمًا. (ج٢/٤٣٠)

٨٢٠ إخراج الأمانات للغير:

إن قال قائل: فهل للمودع أن يخرج أمانته ووديعته إلى غيره ويزيلها عن يده ليحفظها له إذا كان ثقة عنده أمينًـا على ما وضعت؟ قيل له: أصحابنا في هذه المسـألة على قولين: فبعضهم أجاز ذلك إذا أخرجها إلى من يأتمنه على ماله من ولد أو زوجة أو خادم أو بعض من يكون في عياله أمينًا يخزن له ماله ويقوم بحفظه أو أجنبي ثقته عنده، فإن ضاعت على هذا الوجه فلا شيء على أحدهما. وقال بعضهم: إذا أخرج الأمانة من يده إلى غيره ممن كان من الناس فضاعت ضمنها، فإن قال: فما حجة أصحـاب هذا الرأي؟ قيل له: إن حجتهم في ذلـك أن رب المال جعله أمينًـا له على ماله دون غيـره، ولم يأذن له في إخراجه من يده إلى سواه. (ج٢/٤٣٠)

٨٢١ أخذ المؤتمن من مال الأمانة:

اختلف أصحابنا في الرجل تكون عنده الأمانـة من الدراهم فيأخذ منها بعضها ويتلف منها الباقـي. فقال بعضهم: يضمن الكل وهـو قول أبي عبيدة مسـلم بن أبي كريمة، ومن قال بقوله، والحجة له على قولـه أن المؤتمن إذا تعدى أمانته فأخذ منها بغير أمر صاحبها فتعديه فيهـا أخرجه من حد الأمانة. ومن خرج من حد الأمانة بتعديه وجب أن يكـون ضامنًا لما تعدى فيه. وقال بعضهم: لا ضمان عليه إلا فيما أخذ والباقي هـو على ملك صاحبه على حد الأمانة الأولى. (ج٢/٤٣١، ٤٣٢)

٨٢٢ الإشهاد على تسليم الأمانة وتسلمها:

إن دفع رجل إلى رجل مالًا لغيره وجعلـه أمينًا عليه، فالواجب عليه ألا يسـلمه إليه إلا ببيِّنة، ويجب ألا يرده الأمين إليه إلا ببينـة. فإن قال قائل: لم فرقت بين ما يدفعه إليه من ماله وهـو أمين فيه، وبين ما يدفعه من مال الغير، وهو أيضًا أمين فيه؟ قيل له: لأني وجدت الله تعالى أمر بالإشهاد على الوصية،

وفي حفظ مال الورثة، وفي الإشهاد عند تسليم مال اليتيم إذا بلغ، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦]، لأن الميت يدفع مالًا لغيره، والوصي يدفع عن نفسه ما كان ائتمنه عليه غير مالكه، فلذلك اخترت الإشهاد في هذا الموضع. (ج٢/٤٣٢، ٤٣٣)

٨٢٣ دفع حصة الشريك في الوديعة في غياب صاحبه:

إذا استودع رجلان رجلًا مالًا فغاب أحدهما، فطلب الحاضر منهما حصته منها، فقال بعض أصحابنا: لا يدفع إليه منها شيئًا حتى يحضر شريكه وعلة صاحب هذا القول أن المؤتمن ليس بوكيل في القسمة، ولا تلزم الغائب أيضًا قسمته، وهذا القول يوجب عند صاحب هذا الرأي التضمين لتعديه في أمانته ما لم يؤذن له فيها. وقال بعضهم: عليه أن يدفع إلى الحاضر حصته منها إذا طلب، وعلة صاحب هذا الرأي لأنهما لو حضرا عنده فطلب أحدهما حقه منها فمنعه الآخر وكان عندهما حاضرًا أن عليه أن يعين الممنوع من حقه حتى يصل إليه ويمنع الظالم من ظلمه ويحول بينه وبين ما يحاوله من ظلم صاحبه إذا أمكنه ذلك، ويدفع إلى كل ذي حق حقه، ولا فرق عنده بين أن يكون ممنوعًا من حقه حضر شريكه أو غاب. (ج٢/٤٣٤)

٨٢٤ الخصم في المطالبة بمال الوديعة المسروق:

إذا استودع رجل رجلًا وديعة فسرقها آخر، فقال أصحابنا: إن الخصم في مطالبتها إلى السارق المودع لأنها من يده أخذت ومن حرزه سرقت، ويوجد لبعضهم قول شاذ من قولهم أن ربها هو الخصم، وهو أشبه وأقرب إلى الحجة؛ لأن المؤتمن ليس بمالك لها ولا وكيل فيها. (ج٢/٤٣٤)

٨٢٥ إخراج المستودع الوديعة من منزله:

إذا ودع رجل رجلًا مالًا أو أمره أن يجعله في منزله دون غيره فخاف المستودع عليه التلف في المنزل فله أن يعزله ويخرجه إلى حيث يكون أحرز

له، ولا ضمان عليه فيه إن تلـف، والدليل على زوال الضمان عنه في ذلك أنه لو رأى البيت وهـو يحترق بالنار وفيه ذلك المال المـودع كان عليه تخليصه وينقله إلى موضع يرجو أن يسلم فيه، وإذا كان قادرًا على تخليص ذلك المال من التلف ثم تركه حتى هلك أنه يكون ضامنًا، وأن ينقله من حيث يخاف عليه التلف ويغلب على ظنه إلى موضع يرجو سـلامته فيه كما يفعل في مال نفسه المتعبد بحفظه وترك إضاعته. (ج٢/٤٣٥، ٤٣٦)

٨٢٦ إتلاف مال الوديعة بإذن صاحبه:

إذا اسـتودع رجل رجلًا مالًا ثم أمره أن يحرقه بالنـار ويلقيه في البحر ففعـل المؤتمن فيه ما أمـره به رب المال، فقـد قال كثير مـن أصحابنا: إنه لا يضمن ذلك المال، وأنه هو فعل بأمر من يجب له الضمان. قالوا: والضمان إيجاب حكم والحكم لا يجب إلا أن يوجبه ما يوجب التسليم له أو كلام هذا معناه، والذي نختـاره نحن قول من أوجب الضمان؛ لأنـه فعل ما لم يكن له فعله. ألا تـرى أن صاحب هذه الوديعة قـد حرم الله عليه تضييـع ماله لنهي النبي ﷺ إياه عن إضاعة المال. (ج٢/٤٣٦)

٨٢٧ الخطأ في تسليم الوديعة:

إذا اسـتودع رجل رجـلًا وديعة ثم ردهـا إليه أو مات ربهـا فدفعها المستودع إلى (من سلمها إليه أو إلى وارثه إن مات ثم صح للميت وارث آخر بشاهد عدل وصح أن المستودع كان) غاصبًا لها بعد أن ردها إليه. قال كثير من أصحابنا: إن المستودع ضامن للوديعة لأنه ردها إلى غير مالكها أو كان سـلمها إلى وارث كان غيره أولى بها وإن أخطأ لأنه أتلف مالًا لغيره بغير علم، والخطأ في الأموال مضمون لا يزيـل الضمان. قالوا: ولصاحب هذا المال الخيار في المطالبة بين من صارت إليه الوديعة وبين المسلم لها وقال قوم: لا ضمان على الوصي ولا المودع وهما أمينان لم يكن منهما في

أمانتهما ما يخالف أمر الله لهما، ولم يكن منهما إلا أداء الأمانة كما قال الله تعالى والضمان إنما يكون بالتعدي والجور وإنما تعبدنا الله بما عندنا لا بما عنده. (ج٢/٤٣٧، ٤٣٨)

٨٢٨ ثواب الجن وعقابهم:

إن سأل سائل فقال: أتقولون إن الجن لهم ثواب إذا أطاعوا كما يكون عليهم عقاب إذا عصوا؟ قيل له: نعم، فإن قال: من أين قلتم ذلك مع مخالفة من خالفكم في ذلك؟ فقال: إنهم قد توعدوا بالعقوبة بترك الطاعة مع ولد آدم، ولم يأت ما يدل على أنهم لهم ثواب، ودخول الجنة بفعل الطاعة، قيل له: لما كانوا مأمورين بالطاعة منتهين عن المعصية مع ولد آدم وجب أن يكون حكمهم حكمهم في باب الجزاء والثواب. (ج٢/٤٣٩)

٨٢٩ ضمان ما أتلفت المواشي:

اختلف أصحابنا فيما تناهى إلينا عنهم في الدابة تأكل زرع إنسان أو طعامه في الليل والنهار في حال الإرسال والإطلاق والشد والاستيثاق، فقال بعضهم: يضمن ربها أكلها وما أتلفت على صاحب الطعام والزرع في الليل والنهار في حال رعي أو شد، وقال بعضهم: لا يضمن فعل النهار في رعي أو شد، وقال بعضهم: لا يضمن فعل النهار منها على كل حال، وعلى صاحب الزرع والطعام حفظ ماله في النهار، وعلى صاحب الدابة حفظ دابته وشدها على الناس في الليل لأنهم يشتغلون من حفظ أموالهم براحة النوم والليل، وما يحجبهم من ظلمة الليل، وقال بعضهم: إذا أطلقها ربها في موضع الرعي والفلاة فرجعت في النهار فأكلت فلا شيء على ربها، وإن أطلقها ربها في العمار والقرية وقرب المزارع ضمن ما أكلت في النهار والليل، واختلفوا في أكلها في الليل إذا انطلقت من رباطها. فقال بعضهم: لا ضمان على صاحبها إذا لم يتعمد ويفرط وضمنه آخرون. (ج٢/٤٤٣)

٨٣٠ ما يجب على المسلمين تجاه المنبوذ:

إن وجد صبي منبوذًا في دار الإسـلام كان على المسلمين أخذه والقيام به، وهو فرض يلزمهم ذلك على الكفاية إذا قام به البعض سـقط عن الباقين، وإنما يلزم العالم به دون من لم يعلم، وواجب على من وجده أن يعرف حاله، فإن كان الواجد له لا سـبيل له إلى الإنفاق عليه والقيام بأمره انتهى ذلك إلى الإمام لينفق من بيت مال المسلمين ويستأجر له من يقوم به ويكون الكراء من بيت مال المسلمين كما يرجع إرث المنبوذ إلى بيت المال، وقد قال كثير من أصحابنـا: إن ميراثه لمن ربـاه وأنفق عليه، وقـال كثير منهـم: إن للقوام به والمنفقين عليه أن يرجعوا عليه إذا بلغ بمثل ما أنفقوا عليه ولا ميراث لهم في ماله، وهذا قول فيه نظر. (ج٢/٤٤٦)

٨٣١ الديون الآجلة على الميت:

إذا مات الميت وعليه دين آجل وخلف مالًا انتقل الدين إلى المال وتعلق به وصار الدين عاجـلًا، بعد أن كان آجلًا. قال أصحابنا: إلا السـلف فإنه من سائر الديون إلى أجله، ويوقف لصاحبه من تركة الميت بقدر ما يكون له وفاء من حقه إلى وقـت محله «ولم أعلم وجه قولهم في تأخير السـلف إلى وقت محله» ومن أين فرقوا بينه وبين غيره من الديون المؤجلة. (ج٢/٤٤٨)

٨٣٢ معنى الرشد:

اختلف أصحابنا في الرشد الذي يسـتحق به اليتيم بعد بلوغه أخذ ماله. قال بعضهم: هو حفظ المال مع البلوغ، وقال بعضهم: الرشد في الدين، إن من لم تكن له ولاية مع المسلمين فليس برشيد في دينه، واختلف مخالفونا أيضًا في الرشـد، فقال بعضهم: البلوغ، وقال بعضهم: الرشـد قبول الشهادة منهم، والنظر يوجب عندي أن الرشـد هو البلوغ، وحفظ المال، وأما أبو حنيفة فكان يقول: إذا بلغ خمسًا وعشرين سنة دفعت إليه ماله، وإن كان مضيعًا.

ومعرفة ذلك عندي ـ والله أعلم ـ أنه يختبر الغلام بعد بلوغه، فإن كان ممن يخالط الناس في الشراء والبيع نظر إليه في ذلك، فإن كان يرغب في الزيادة ويكره الغبن ويمتنع ويحترز أن يغبن دفع إليه ماله، وإن كان ممن لا يخالط الناس ولا يعاشرهم اختبر في المعيشة، فإن كان يحسن القصد فيها والحفظ لها دفع إليه ماله، وهذا اختياره عندي أشد من اختيار الأول المعاشر للناس. **(ج٢/٤٤٩، ٤٥٠)**

٨٣٣ النكول عن اليمين:

اختلف أصحابنا فيمن نكل عن اليمين عند الحاكم، فقال أكثرهم: إذا نكل عن اليمين لزمه الحق، وبهذا يقول أبو حنيفة أيضًا، وقال بعضهم وهو الشاذ فيهم: إن الحاكم يأخذه حتى يحلف أو يعترف وهذا الذي يوجبه النظر لأن طاعة الحاكم واجبة عليه، فإذا امتنع من طاعة الحاكم لزمه الحبس وهو عاص في فعله، وعلى المسلمين أن يعينوا الحاكم عليه، وليس للحاكم أن يعذره من أن تكون الدعوى التي ادعيت عليه صحيحة أو أن يدرأها عن نفسه بيمين، ويدل على هذا قول الله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فللحاكم أن يأخذه بالذي عليه وهو أحد شيئين: إما الدعوى وإما اليمين، ولم يصح للمدعي حق بعد فيلزمه إياه. **(ج٢/٤٥١)**

٨٣٤ خلط لبن الرضاع بغيره:

قال أصحابنا في لبن المرأة إذا خلط بشراب فذهبت عنه أنه غير محرم ولا يحكم له بحكم الرضاع، وقالوا في الماء يختلط به البول فتذهب عين البول فيه أنه يكون نجسًا وقالوا في الرضاع: (يحكم به إذا أكل الصبي طعامًا فيه لبن طاهر، والأكل غير الرضاع والخبر ورد) في الرضاع دون الأكل ونحن نطلب وجه قولهم في ذلك بتوفيق الله، لأن الرضاع إذا حمل على ظاهر الخبر مجيء الخبر به لم يدخل الأكل في حكمه، لأن الأكل غير الرضاع وإن كان

ورد التحريم في الرضاع بالخبر وإلا كان فيه اعتبار المعنى الذي في الأكل من اللبن ومن أين فرقوا بين حكم اللبن المحرم (إذا ذهب فيما يؤكل ويشرب وبين المحرم) (من النجس فيما يؤكل ويشرب) إذا ذهبت عنه وبقي حكمه. **(ج٢/٤٥٣)**

٨٣٥ القضاء على الغائب:

قال أصحابنا: يجوز للحاكم استماع البينة على الغائب عن مصره، ومن امتنع عن حكمه والحضور إليه وإلى مجلسه وإنفاذ الحكم عليه، ووافقهم على ذلك الشافعي وداود، وخالفهم أبو حنيفة فلم ير حكمًا على غائب ولا استماع بينة عليه حتى يحضر، واحتج بعض متبعيه في قوله بقول النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب: «**إذا حضر إليك الخصمان فلا تقض لأحدهما حتى تسمع حجة خصمه**»، وفي رواية أخرى: «**لا تقض على أحد الخصمين حتى تسمع حجة الآخر**»، والحجة لأصحابنا عليه قول النبي ﷺ: «**على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين**» فلما جعل ﷺ (البينة عليه دل على أنه إذا حضرها حكم له ببينة فلا فائدة في الخبر). وأما قول النبي ﷺ لعلي: «**حتى تسمع حجة خصمه**» فإنه يجوز أن يكون أراد إذا أمكن الاستماع. **(ج٢/٤٥٦)**

٨٣٦ مدعي الإعسار:

من ادعى إعسارًا بعد ثبوت حق عليه عند الحاكم لم يقبل قوله الحاكم، وعليه البينة بالإعسار الذي ادعاه في قول أكثر أصحابنا، وليس لاستماع البينة على الإعدام وقت ينتظر كما قال أبو حنيفة: إن بينة الإعدام لا يسمعها الحاكم إلا بعد حبس أربعين يومًا. وليس في آية المعسر ما يدل على ذلك، وقال الله جل ذكره: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فأمر بترك المعسر وتأخيره إلى أن يتسبب له دفع الحق، ولم يجعل لذلك حدًا، وقال بعض أصحابنا: إن البينة على صاحب الحق إذا ادعى على الغريم أنه يجد

سبيلًا إلى دفع الحق الذي حكم به الحاكم، وأن القول قول المدعي بالإعدام؛ لأن الناس عندهم في الأصل غير مالكين للأموال وإذا احتمل أن يكون واجد المال ثبت عليه من الحق واحتمل أن يكون معدمًا على ما ادعى فالمرجوع إلى الأصل وهو ألا ملك، والنظر يوجب عندي ألا يقبل قوله فيما يدعيه من الإعدام عن دفع حق صار إليه به بدل نحو المعاملات التي تجري بين الناس لأنه احتمل صدقه في عدم ما يثبت عليه من الحق فإنه يدفع لزوال البدل الذي استحق عليه به هذا الحق فإن كان الحق تعلق عليه من صداق وجب عليه في ذمته كان القول قوله لأنه لم يتملك به مالًا. **(ج٢/٤٥٧، ٤٥٨)**

٨٣٧ الحكم على أهل الذمة:

إذا أصاب أهل الذمة حدود أقامها الإمام عليهم بظاهر الأدلة. قال أصحابنا: يحكم عليهم الإمام فيها بما عنده من حكم الله مما هم يحرمونه في دينهم وإن كانت بينهم وبين المسلمين منازعة في الأموال كانت الخصومة بينهم وبين المسلمين منازعة في الأموال كانت الخصومة بينهم وبينهم والحكم في ذلك كالخصومة والحكم بين المسلمين. **(ج٢/٤٥٨)**

٨٣٨ التحليف بغير الله:

أجمع الناس أن الحاكم لا يحلف بالطلاق والعتاق والحج ونحو هذا لما روي عن النبي ﷺ قال: «**من حلف فليحلف بالله أو ليصمت**»، وقال ﷺ: «**من حلف على منبري هذا كاذبًا يتبوأ مقعده من النار**». **(ج٢/٤٥٩)**

٨٣٩ الحجر وتوقف الحاكم:

إذا تنازع رجلان في مال من عقار أو غيره من الأصول وهو في يد أحدهما فأقام المدعي البينة على دعواه أمر الحاكم المدعى عليه أن يزيل المال ويحجر عليه حتى ينتهي الحكم فيه وليسأل الحاكم عن البينة المعدل فإن ثبتت عدالتها

احتج على الخصم، فإن أوضح حجته أو ادعى بينة بإبطال هذه البينة أجله أجلًا، فإن بين ذلك وإلا حكم للمشهود له ببينته وقطع الخصومة بعد الحجة، فإن كانت بينة المدعي عدولًا عند الحاكم وهم ممن لا يسأل عنه، وكانوا من أوليائه لم يؤخر الحكم بعد الحجة على المدعى عليه ولم يحجز المال بعد صحة البينة إلا أن يدعي المشهود عليه دعوى توجب تأخير الحكم. (ج٢/٤٦٢)

٨٤٠ الاختلاف بين الرجل وأم ولده في الرضاع:

إن اختلف الرجل وأم ولده على رضاعه لم تجبر أن ترضعه وهي مطلقة ولم يلزمها الرضاع له إلا أن يخاف على الولد الهلاك من غيرها أو لا يجد له مرضعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]، وقد أجاز أصحابنا الإجارة على الرضاع ولم أعلم في ذلك خلافًا. (ج٢/٤٦٤)

٨٤١ حكم غيبة المسلم:

غيبة المسلم غير جائزة وهي من كبائر الذنوب لما عظم الله من حرمة المؤمن. (ج٢/٤٦٥)

٨٤٢ معنى الغيبة:

الغيبة أن يذكر الرجل المسلم بظهر الغيب بما ليس فيه، وبما هو نقيضه فيه. وقد قال قوم: إذا أراد بذلك التنقص له فهو مغتاب له، فإن لم يرد بذلك فلا شيء عليه لأنه قال الصدق. وروي أن رجلًا ذكر رجلًا فتوقع فيه بحضرة النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «**بئس أخو العشيرة**». (ج٢/٤٦٥)

٨٤٣ بيع الرجل مال ولده الصغير:

اتفق أصحابنا على جواز بيع الرجل مال ولده الصبي الصغير ثم اختلفوا في تضمينه له الثمن فقال بعضهم: يضمن له الثمن إن كان غنيًّا، ولم ير

تضمينه له آخـرون، واتفقوا في زوال الضمـان عنه إذا كان فقيـرًا وأنفقه في صلاح نفسـه، واختلفوا في مال ولده الكبير، فقال بعضهم: لا يجوز بيعه بغير أمره فقيرًا كان أو غنيًّا، وأجاز بعضهم بيعه وتضمينه له الثمن إن كان غنيًّا وإن كان فقيرًا فلا ضمان عليه. (ج٢/٤٦٦)

٨٤٤ الحكم في التنازع على ما في اليد:

إذا تنازع رجلان في دار أو أرض وهي فـي أيديهما، فادعى أحدهما الكل له، وادعى الآخر النصف، ولا بينة لهما، فإنما تقسـم بينهما نصفين بعد أن يحلف من ادعى النصف لمدعي الكل علـى ما ادعى من الزيادة، فإن أقام كل واحد منهما شـاهدي عدل على دعواه؛ فإن أصحابنا يختلفون في قبول البينة مع اليد، فقـال بعضهم: تجعل البينة بينة صاحب اليد، لأن اجتماع اليد مع البينة أثبت وأقوى فيما يوجـب الحكم من بينة بغير يده. (ج٢/٤٦٨)

٨٤٥ من اغتصب شيئًا فزاد في يده ثم هلك:

اختلف أصحابنا في رجل اغتصب شيئًا فزاد في يده ثم هلك المغصوب، فقال بعضهم: يضمن قيمته يوم غصبه، وقـال أكثرهم: يضمن أفضل قيمة يوم غصبه، أو يوم هلك في يده، وهذا هو القـول عندي؛ لأن الزيادة يحكم له بها الحاكم إذا وجدها قائمة كما يحكم بما اغتصبـه في وقته، وهذا دليل على أن ملك المغتصب منه ثابت في الجميع. ولما كانـت الزيادة له وجب أن تكون مضمونة في كل وقت.

وإلى هذا القول يذهب الشـافعي، وأمـا أبو حنيفة فلا يوجـب الزيادة لصاحبها ولا يحكم بها للمغصوب لأن المغتصب لم يكن زعم ملكها فتكون مضمونة له. (ج٢/٤٧٠)

٨٤٦ من نام في طريق المسلمين فعثر به رجل:

إذا نام رجل في طريق المسلمين أو في موضع ليس له أن ينام فيه، فعثر به رجل فماتا جميعًا أو مات النائم دون صاحبه، أو مات الذي وقع على النائم. الجواب في ذلك على أصحابنا أن النائم إن مات كان دمه هدرًا كأنه جنى على نفسه، وإن مات العاثر به ضمن النائم ديته في نفسه. وقال بعضهم: يكون على عاقلته ما ضمن من ذلك على هذا الوجه، وإن ماتا جميعًا ضمنت عاقلة النائم وكان دم النائم هدرًا كأنه في التقدير قتل نفسه وصاحبه خطأ. **(ج٢/٤٧١)**

٨٤٧ الغلول:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] والغلول هو الخيانة، والمغلول هو الأمانة من التغلغل. فلان تغلغل إلى كذا وكذا أي يتوصل إليه، والماء يتغلغل في الأنهار ونحوه، والغال للشيء أنه يتوصل إليه «من باب لطيف حتى يصير إليه» فيأخذه، وليس على من غل قطع، فإن كان سارقًا وأخذ ما ليس له وكذلك الطرار والمختلس وهما سارقان ولا قطع عليهما باتفاق، وكل الثلاثة خونة، واسم السارق لاحق بهم، فهذه الأسماء اللاحقة بهم تسقط الحد عنهم. **(ج٢/٤٧٢)**

٨٤٨ شروط قطع السارق:

قطع السارق يجب بأربع خصال: بتناول المال وإخراجه من الحرز والمقدار الذي يجب القطع به، والبلوغ على العقل، والرفع إلى الإمام، والحر والعبد في ذلك سواء، والحجة في ذلك من كتاب الله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ومن السُّنَّة أن رسول الله ﷺ: «قطع في مجن قيمته ربع دينار»، وروي عنه ﷺ من طريق عائشة أنها قالت: «**القطع في ربع دينار فصاعدًا**»، والحجة في الرفع إلى الإمام ما روي عن النبي ﷺ: أن رجلًا عفا عن سارق بحضرته، فقال

النبي ﷺ: «**فهلا كان ذلك قبل أن تأتيني**» يدل بذلك عليه السلام على أن للمسروق أن يعفو قبل الرفع إلى الإمام، وما اتفقت عليه الأمة أنه لا يلزم القطع إلا بأحد شيئين: بينة أو إقرار ممن يصح إقراره على نفسه. **(ج٢/٤٧٢، ٤٧٣)**

٨٤٩ تضمين السارق بعد قطعه:

اختلف أصحابنا في تضمين السارق بعد أن يقطع، فقال بعضهم: عليه الرد ولا يرفع القطع عنه ضمان ما أخذ ولا يحكم عليه بذلك إذا قطع وقال بعضهم: ليس عليه مع القطع ضمان، وبهذا القول يقول أبو حنيفة والقول الأول يوافقهم عليه الشافعي، غير أنه يحكم عليه مع القطع بالرد. واتفقوا جميعًا على أن المسروق إذا كان قائمًا بعينه أنه مردود إلى من أخذ منه، فإن القطع واجب في ذلك. **(ج٢/٤٧٣)**

٨٥٠ من ليس عليهم قطع:

ليس على المجنون ولا على الطفل قطع، ولا على العبد إن سرق من مال سيده، ولا على المرأة إن سرقت من مال زوجها، ولا على الزوج إن سرق من مال زوجته، وليس على المختلس قطع ولا قطع في سارق التمر والسكر. الدليل على أن القطع لا يجب إلا من حرز؛ قول النبي ﷺ: «**لا قطع في الثمر حتى يؤويه الحرز**» يدل على ما قلنا، لأن الحرز هو حرز الثمر، وقبل ذلك لم يكن في حرز، ولذلك قال النبي ﷺ: «**لا قطع في ثمرة، وليس على الأب قطع من مال ولده، ولا على من أخذ من بيت مال المسلمين قطع، ولا من أخذ من الغنيمة المقدار الذي يقطع في مثله السارق**». **(ج٢/٤٧٣، ٤٧٤)**

٨٥١ اختيار الحاكم للشهود:

إذا شهد رجلان على رجل أنه سرق، أو شهد أربعة على رجل بالزنا لم يجب أن يحكم بشهادة هؤلاء على هذا لأنهم لا يعرفون وصف الزنا

ولا وصف السـرقة، ويجب أن يقف الحاكم حتى يتبيـن من البينة، وأحب أن يكون ذلك أيضًا في النكاح لأنهما لو شهدا بالتزويج ولم يعلما بالطلاق الذي يبيـن بشـهادة غيرهما، وعند السـرق فلا يبيـن للحاكم فلا يعجـل بالحكم فيختبرهما على ما شهدا به الأولان. (ج٢/٤٧٤)

٨٥٢ السارق لغة:

السـارق في لغة العرب من أخذ ما هو ممنوع منه مسـتخفيًا به، الدليل على أن طريقه طريق الاستخفاء، قولهم سـارق النظر لأنه لو نظر لا من طريق الاستخفاء لم يسم سارق النظر، وإنما سمي سارق النظر إذا نظر إليه وهو يريد ألا يرى أنه ينظر إليه، ومنه سـمي سـارق الشـعر إذا أخذ بيتًا من شعر غيره وأوهم أنه له إذ لو أنشد بيتًا لغيره وهو يعلم أنه ليس له لم يسم سارق الشعر. (ج٢/٤٧٤)

٨٥٣ الموضع الذي تقطع منه يد السارق:

اختلف الناس في الموضع الذي يقطع منه يد السارق. فقال قوم: الرسغ وعليه العمل، وقال آخرون: المرفق. وقـال آخرون: المنكب لأن الله تعالى لم يحد في ذلك حدًا، والنظر يوجب عندي أن القطع يجب من الرسغ، لأن اسم يده يقع عليه، والتسمية أولًا. يقال: أخذت بيدي ولمست بيدي وبسطت يدي، فالكف هي المتناولة. (ج٢/٤٧٥)

٨٥٤ من قال لرجل: يا لوطي:

إن قال رجل: لرجل يا لوطي لم يكن قاذفًا له؛ لأن الإضافة إلى لوط عليه السلام وهو بالمدح أشـبه عندي ولا يجب الحد بذلك لأنه نسبه إلى ذلك احتمل أن يكون نسـبًا إلى الفعل، واحتمل أن يكون نسـبًا إلى لوط عليه السلام، فإذا اعترضت الشـبهة سـقط الحد عندها. وإلى هذا ذهب أصحابنا، ولكن قالوا: إن كان قد

قال له: إنك تعمل عمل قوم لوط لزم الحـد، وعندي أن الحد لا يجب ها هنا أيضًا لأن قوم لوط أعمالهم كانت مختلفة. (ج٢/٤٧٦)

٨٥٥ موت المقذوف لا يسقط الحد:

إذا قذف رجل رجلًا ثم مات المقذوف لم يسقط الحد عنه؛ لأن الحد إذا انتهى إلـى الحاكم وجب عليـه إقامته لأنه حق لله طالب بـه المقذوف أو لم يطالب وأوجب على الإمام إقامته إذا علم به.

وقال بعض أصحابنا: لا يقيمه الحاكم إلا أن يكون المقذوف حيًّا مقيمًا على مطالبته. (ج٢/٤٧٧)

٨٥٦ الشفاعة في الحدود:

ليس لأحد من المسـلمين أن يشفع في حد أوجب الله إقامته، ولا للإمام قبول ذلك ممن يشفع عنده، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**الشافع والمشفع في النار**» وذلك في الحدود بإجماع الناس. (ج٢/٤٧٧)

٨٥٧ سرقة الحر والعبد:

من سـرق صبيًّا حرًّا فلا قطع عليه لأن النبي ﷺ أوجب القطع على من يسرق ربع دينار والحر لا قيمة له، وإن سرق عبدًا صغيرًا أقيم عليه الحد لأنه سرق مالًا له قيمة. (ج٢/٤٧٨)

٨٥٨ تعريف المحصن:

اختلف أصحابنا فـي حد المحصن فقال بعضهـم: إذا عقد النكاح فقد أحصن وأظنه قول جابر بن زيد لأني وجدت في الأثر عنه أنه قال: من أنكح أو نكح فقـد أحصن. فقال بعضهم: حتى يطأ بعد العقـد كانت معه زوجة أو غير زوجة، وأجمعـوا أن الأمة تحصن الحر ولا يحصن العبـد الحرة والأمة يحصنها الحر والعبد. (ج٢/٤٧٩)

باب: في الجهاد

٨٥٩ من لا يجب عليه الجهاد:

أجمع الناس جميعًا أن النساء والصبيان والعبيد والأصاغر والأكابر من الزمن خارجون من فرض الجهاد، وأنهم لم يخاطبوا بآية الجهاد، ومن لهم يأذن له أبواه أو أحدهما لم يلزمه الخروج مع المجاهدين إلا في حال حاجة النفس لما روى أبو سعيد الخدري أن رجلًا قدم على النبي ﷺ من اليمن فقال: يا رسول الله! إني هاجرت، فقال النبي ﷺ: «**هجرت الشرك ولكنه الجهاد، فهل لك أحد باليمن؟**» فقال: لي أبوان، قال: «**فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد**». **(ج٢/٤٨٣)**

٨٦٠ جهاد المدين:

من كان عليه دين وكان قادرًا على قضاء دينه أدى دينه وجاهد. واختلفوا إذا لم يقدر على قضاء الدين ودهمه القتال، فقال بعض أصحابنا: لا يقاتل وينفر منه ولا يعرض نفسه للقتال الذي قد يأتي عليها القتل فيكون سببًا لذهاب حقوق الناس.

والنظر يوجب عندي: أن من عليه دين ولم يجد سبيلًا إلى قضائه إن عليه فرض الجهاد إذا وجده؛ لأن الجهاد فرض على من قدر عليه، والدين فليس بفرض على من هو لم يقدر على أدائه. **(ج٢/٤٨٣، ٤٨٤)**

٨٦١ النهي عن قتل النساء والولدان:

نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والولدان، وإذا حضرت وقاتلت المسلمين مع عدوهم وأعانت عليهم قتلت، وهذا إجماع من الناس فيما علمت، وقد روي أن النبي ﷺ «مر بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال: «**من قتل هذه؟**» قال رجل: أنا. قال: «**ولم**». قال: نازعتني قائم سيفي»، فلم يقل له النبي ﷺ شيئًا،

فإن قال قائل: قد ورد النهي عن قتل النساء والولدان لم أجزت قتل النساء إذا قاتلن مع أهل الحرب؟ فهـلَّا قلت: إن الصبيان أيضًا يجوز قتلهم إذا قاتلوا مع أهل الحرب؟ قيل له: الفصل بين النساء والولدان: أن النساء مأمورات منهيات قد دخلن في جملة البالغين بمـا ورد به الخطاب ولزمها ما لزمهم، فلولا نهي النبي ﷺ عن قتلها لوجب عليها ما يجب على الرجال من القتال، فخرجت من جملتهم بما ورد النص إذا لم تقاتـل، فأما الصبيان فلم يخاطبوا في ذلك بأمر ولا نهي. (ج٢/٤٨٤، ٤٨٥)

٨٦٢ حكم الجهاد:

الجهاد فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، ولا يجب فرضه إلا بخصال. أحدها: العلم به والقدرة والعـدة والثبات، والإمام إذا قدر عليه الحجة فـي وجوبه مع العلـم بقول الله تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، فـكان هذا معروفًا لنا بحكم الطاعة لله ﷻ، والحجة في القوة ما دل عليه قول الله جل ذكره: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ﴾ [النور: ٦١]. فدل بهذا أن الجهاد بالقوة ويسـقط بالعجز عنه، والحجة على وجوب القوة قول الله جل اسمه: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والحجة فـي الثبات قول الله تعالـى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفـال: ١٦]. فأفادنا بذلك الثبات عند لقاء العـدو، والحجة في إقامة الإمام مع الحاجة إليه وجوب ذلك بإجماع الأمة. (ج٢/٤٨٧)

٨٦٣ حق المؤلفة قلوبهم:

الذي يجد لهم في آثارهم أن حق المؤلفة قد سقط اليوم إلا أن ينزل قوم في عصرنا أو في عصر من العصور منزلـة المؤلفة، ولا أعرف وجه قولهم في

إسقاط حق المؤلفة، وفي قولهم: إلا أن ينزل قوم منزلة المؤلفة، تدل على أن حق المؤلفة باق عندهم، وأظن معنى قولهم: إن حق المؤلفة اليوم ساقط لعلمهم بأن أحدًا في غير عصرهم لم يكن مستعصيًا عليهم، فينقاد بمال، قالوا ما قالوا والله أعلم.

والنظر يوجب عندي أن حق المؤلفة باق في كل عصر وجدوا ووجد الإمام واحتيج إلى تأليفهم لعدم النسخ لذلك من الكتاب والسُّنَّة والإجماع، وإذا كان اسم المؤلفة في الكتاب مذكور في الآية متلو لم يجز لمدعي الخصوص دعوى تمنع من الظاهر بغير دليل، وإذا ورد الخطاب بعموم أمر فالواجب إجراء العموم على ظاهره. **(ج٢/٤٨٨، ٤٨٩)**

٨٦٤ جواز الفرار من الحرب:

إذا باشر الإمام الحرب ولقيها بأصحابه ثم خاف القتل على أصحابه ورأى القتل يسرع فيهم ويأتي عليهم حتى يفنوا أو يقلوا عن عدوهم ويضعفوا عنه جاز له الهرب عنه ببقية أصحابه والامتناع عنهم بما يقيهم به من جبل أو بلد أو ما يمنعه إلى أن يجد الأنصار على عدوه ولا يقيم بأصحابه للقتل والحياة لهم أنفع وللمسلمين وأرجأ لبقاء الدولة. **(ج٢/٤٨٩)**

٨٦٥ العدد الذي يجب به فرض الجهاد:

أجمعوا أن فرض جهاد العدو يلزمهم حتى يصيروا كنصف عدد عدوهم، وإن الفرض لزمهم بذلك لقول الله جل ذكره: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

وذهب بعض المتأولين إلى أن هذا ليس بأمر ولا به إلزام فرض الجهاد وأنه خبر والخبر لا يوجب الفرض.

والنظر يوجب عندي أن يكونوا إذا رجعــوا إلى الحال التي كان الفرض ســاقطًا عنهم فيها قبل أن يكمل العدد الذي يلزم به فرض الجهاد، أن الفرض يسقط عنهم. (ج٢/٤٩٠، ٤٩١)

باب: في الغنائم

٨٦٦ ما يغنم المشركون من المسلمين:

مال المســلم لا يضيع ولا يحكم به لهم، إذا غنموه من المســلمين، وإذا ظهر المسلم على ماله وقدر عليه أخذه من أيديهم وإذا وجده في أيدي المســلمين أخذه أيضًا من أيديهم إذا صح ملكه عليه قسمت الغنيمة أم لم تقسم. يقول النبي ﷺ: «**لا توى على مال مسلم**» قال بعض أصحابنا: يأخذ ماله إذا وجده من يد المسلم ويرد عليه ثمنه الذي اشتراه به والقول الأول أنظر.

قال أبو حنيفة: إذا غنم المشــركون مال المسلمين فقد ملكوه عليهم كما يملك المسلمون بالغنيمة أموالهم والسُّنَّة دالة على بطلان قوله. (ج٢/٤٩٣)

٨٦٧ الغنيمة:

أما الغنيمة فهي ما غنمه المســلمون من أموال العــدو عن حرب تكون بينهم فهي لمن غنمها إلا الخمس. وأصل الغنم في اللغة الربح والفضل، ومنه قيل في الرهن: له غنمه وعليه غرمه أي: فضله للرهن ونقصانه عليه. (ج٢/٤٩٥)

٨٦٨ النفل:

أما النفــل الذي ذكره الله فــي كتابــه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، والنفل ما نفله الإمام من الخمس إذا صار في يده فخص

منه من شاء، وأصل النفل التطوع مما ليس على الفاعل فعله ومنه قيل لصلاة التطوع: نافلة، ويقول قائل أهل اللغة صليت نافلة إذا لم تكن فريضة فكانت الأنفال شيئًا قد خص الله به المسلمين ولم يكن لغيرهم من الأمم قبلهم وإنما كانت نارًا تنزل فتحرق الغنائم كذا بلغنا. (ج٢/٤٩٥)

باب: في القصاص والقود والديات

٨٦٩ ما يجب به القصاص:

القصاص في النفس يجب بشيئين أحدهما العمد والثاني التساوي، والتساوي هو التكافؤ في الأنفس، الدليل على ذلك قول الله جل ذكره: ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وقال النبي ﷺ: «**المؤمنون تتكافأ دماؤهم**». وقال عليه الصلاة والسلام: «**لا يقتل حر بعبد ولا مسلم بكافر ولا طفل ببالغ ولا مجنون بصحيح**». (ج٢/٤٩٦)

٨٧٠ أنواع القتل:

القتل على ثلاثة أصناف: قتل عمد وفيه القصاص أو الدية إن اختار الولي ذلك. وقتل خطأ لا قود فيه وفيه الدية (وهي على العاقلة وقتل شبه العمد لا قصاص له) وفيه الدية مغلظة على القاتل في نفسه.

فقتل العمد هو من قصد إنسانًا بضرب يريد بذلك قتله، والخطأ من قصد شيئًا مباحًا له فتعدى الفعل إلى إنسان فقتله وهو كالرامي للصيد، فتحمل الريح السهم فتقتل مسلمًا، أو يرمي حيث مباح له ذلك، فيتولد من فعله المباح قتل إنسان وشبه العمد هو أن يقصد الضارب بالضرب إنسانًا ولا يريد قتله فيموت، فهذا هو القتل الذي شبه العمد، ولا تعقل العاقلة الاعتراف ولا الصلح ولا جناية عبد ولا دية عمد. (ج٢/٤٩٦، ٤٩٧)

٨٧١ موت القاتل:

إذا قتل رجل رجلًا عمدًا ثم مات القاتل كان لأهل المقتول الدية في قول أصحابنا، والنظر يوجب أن لا دية لأن الديــة إنما تجب في الموضع الذي يكون له فيه الخيار بين القتــل أو الدية. وليس هذا موقعه لأن أولياء المقتول إنما لهم العودة والدية لا تجب لهم إلا بعد أن يمكنوا فيختاروها. (ج٢/٤٩٨)

٨٧٢ موت المجروح بعد العفو:

إذا جرح رجل رجلًا فعفي المجروح عن الجــارح فمات المجروح جاز العفو عنــد أصحابنا والنظر يوجــب عندي أن العفو باطــل لأن الحق لأولياء المقتول وهذا أشــبه بأصولهم؛ لأنهم أبطلوا هبة المريض وإبراءه الغريم وحله له، ولم يجيزوا له في مرضه إزالة شــيء من مالــه إلا فيما لا بد له منه لتعلق حــق الورثة في ماله في حال مرضــه وهو عندهم كالمحجــور عليه فهذا حق وجب له، فإبراؤه له منه في مرضه لا يصح. (ج٢/٤٩٩)

٨٧٣ من قتل رجلين:

إذا قتل رجل رجلًا ثم قتل آخر فإن لأولياء الأول الخيار إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية لأن الحق للأول، فإن اختاروا الدية عاد الخيار لأولياء الثاني. قال أصحابنا: إن لم يحكم لأولياء الأول بالدم اشتركوا في الدم إلا أن يرجعوا إلى الديات. والذي قلنــاه عندي أنظر لأن الحق تعلق به لأولياء الأول أولًا، ثم جنا على الثاني، ونفسه مستحقة بجناية الأول. (ج٢/٤٩٩)

٨٧٤ قتل الذكر بالأنثى:

القصاص يجب للصغير من الكبير ويجب بيــن الذكر والأنثى لقول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فهذا خطأ يرد على

النفس وما دونها. وقال بعض أصحابنا: إذا قتلت امرأة رجلًا قتلت به، وإن قتل رجل امرأة قتل بها، دم كل واحد منهم وفاء من دم الآخر، وقال بعضهم: ليس دم المرأة وفاء من دم الرجل، فإن شاء أولياؤها أن يردوا على قاتلها فضل ديته ويقتلوه وإن شاءوا أخذوا ديتها منه. (ج٢/٤٩٩، ٥٠٠)

٨٧٥ القتل بالتسبب:

أجمع الناس على وجوب القود على من حمل دابة على قتل رجل فقتلته، وأجمعوا على أن الدابة لو انفلتت بنفسها من وثاق سيدها فقتلت رجلًا فلا شيء على ربها. (ج٢/٥٠٠)

٨٧٦ من لا يدخل مع العاقلة:

أجمعوا على أن النساء والصبيان والعبيد لا يدخلون في دفع دية الخطأ. (ج٢/٥٠٠)

٨٧٧ ما يجب على العاقلة من الدية:

أجمع الناس على أن الجناية إذا كانت ثلث الدية فما فوقها خطأ كانت على العاقلة وتنازعوا فيما دون ذلك وإلى نصف العشر. قال أصحابنا: إذا بلغت جناية الخطأ نصف عشر دية فما فوقه كانت على العاقلة وما كان دون ذلك كانت في نفس الجاني. (ج٢/٥٠٠)

٨٧٨ دخول المولى مع العاقلة:

مولى العتاقة يدخل مع العشيرة في دفع دية الخطأ. كذا قال أصحابنا إنه يعقل مع العاقلة ويعقلون عنه وعندي أن في هذا نظرًا من قولهم لأن الدية تتعلق بولد الآباء. (ج٢/٥٠٠)

٨٧٩ دية الأصابع:

الديــة في الأصابع مــع اختلاف منافعها ســواء في الديــة لما ثبت عن النبي ﷺ أنه سوى بين الأصابع في الدية. (ج٢/٥٠١)

٨٨٠ القتل الخطأ:

من حفــر بئرًا أو ألقى حجرًا فــي غير حقه فمات به مســلم لزمته الدية ولا قود عليه في إجماع هذه الأمة، وإذا وضع حجــرًا أو حفر بئرًا في ماله أن يحفر فيه ويضع فيه لم يكن ضامنًا لما تلف به. (ج٢/٥٠١)

٨٨١ قتل المرتد:

من ترك الإســلام بعد دخوله فيه قتل لما رواه ابــن عباس أن النبي ﷺ قــال: «**من بدل دينــه فاقتلوه**» وأجمع النــاس على أن المبدل مــن ارتد (عن الإسلام) إلى الشرك قال أصحابنا: يستتاب قبل القتل فإن تاب وإلا قتل.

والنظــر ألا يوجب على الإمام اســتتابته ولو كانت اســتتابته واجبة قبل القتل لما يرجى من رجوعه لوجب ألا يقبل عند اســتتابة واحدة واستتابتين أو ثلاثًا لأن الرجاء قائم. (ج٢/٥٠١، ٥٠٢)

٨٨٢ حكم العبد إذا ارتد:

قال أصحابنا: إذا ارتد العبيد بيعوا في الأعــراب، ولا يقتلوا، وليس في الخبر ما يوجب التخصيص. (ج٢/٥٠٢)

٨٨٣ سؤال الإمام من شهد على آخر بالردة:

إذا شــهدت البينة على رجــل بارتداده لم يجب قتلــه بذلك وكذلك لو شهدوا بأنه كفر حتى يسألهم الإمام عن صورة الأمر الذي شهدوا به، فإن بينوا أمرًا أو فعلًا كان منه، يجب عليه به إقامــة الحد وإلا لم يقم الحد عليه بظاهر الشهادة المحتملة للشبهة. (ج٢/٥٠٤)

٨٨٤ ما أتلفه البغاة:

ما أتلف البغاة من دم أو مال في حال بغيهم ومناصبتهم الحرب للمسلمين فلا غرم عليهم فيه لأن عندهم أن قعودهم على ذلك معصية لله تعالى وما كان قائمًا بين أيديهم ثم رجعوا إلى الحق كان عليهم رده لقول الله تعالى جل ذكره: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. **(ج٢/٥٠٤)**

٨٨٥ الجمع بين دية القتل ودية العضو:

من قطع رأس ميت أو عضوًا منه كان عليه دية ذلك العضو ودية الميت لأنه أرش الجروح ودية الإنسان، فإن قال قائل: هذا يسمى قاتلًا، قيل له: القتل من ضرب رجلًا قاصدًا فألمه حتى خرجت روحه فهذا يسمى قاتلًا له، وهذا يجب عليه أرش الجراح ودية العضو ولا قصاص عليه لأنه غير قاتل وإنما أوجبنا الدية في قطع رأس الميت وأرش الجرح المذكور بدلالة قول النبي ﷺ: «**حرمة أمواتنا كحرمة أحيائنا**». **(ج٢/٥٠٥)**

٨٨٦ قتل المسلم بالكافر:

إذا قتل مسلم ذميًّا لم يقد به في قول أصحابنا والحجة لهم على ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] لم يدخل فيها أهل الذمة، ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يقتل مسلم بكافر**»، واحتج من أقاد المسلم بالكافر بقول الله ﷻ: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. **(ج٢/٥٠٥، ٥٠٦)**

٨٨٧ دية الجنين:

إذا ضرب رجل امرأة فألقت جنينها كانت عليه ديته غرة عبد أو أمة، والغرة التي تؤدى في الجنين هي غرة عبد أو أمة وإنما قيل غرة لأنها غير ما يملك. **(ج٢/٥٠٦)**

٨٨٨ من أنواع الشجاج:

الدامية: وتسمى في اللغة: الحارصة، وهي التي تحرص الجلد أي تشقه قليلًا ومنه قيل: حرص القصار الثوب إذا شفه وتعير عنها الدامية.

العاصفة: وهي التي تبضع اللحم بعد الجلد.

المتلاحمة: وهي التي أخذت من اللحم ولم تبلغ السمحاق، وهي جلدة أو قشرة رقيقة بين اللحم والعظم. **(ج٢/٥٠٩)**

٨٨٩ ما يجوز فيه القصاص:

قال بعض المتفقهة من مخالفينا: ليس فيما دون الموضحة قصاص، لأنه لا يوصل إلى حقيقة الحق منه ـ يعني الدية ـ ولا له حد ينتهي إليه إلا الموضحة، ونحن نوجب القصاص في كل ما يقدر عليه، ويرجع إلى الدية فيما عجزت عن إدراكه، ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم. ثم المنقلة وهي التي تنقل منها العظام. ثم الأمة وهي المأمومة أيضًا، وهي التي تبلغ إلى أم الرأس يبين ذلك الدماغ وينتظر بهذه الجراحات حتى ينظر ما ينتهي أمرها. ثم ليحكم به. **(ج٢/٥٠٩، ٥١٠)**

باب: في أسنان الإبل

٨٩٠ معرفة أسنان الإبل:

إذا وضعت الناقة سمي نتاجها ربع، والأنثى ربعة، ويسمى صبع بعد ذلك، وفي كل ذلك وهو حوار فلا يزال حوارًا حولًا ويفصل، فإذا فصل عن أمه فهو فصيل، والفصل هو الفطام، ومنه الحديث عن النبي ﷺ: «**لا رضاع بعد فصال**»، ولا يدخل هذا في رؤوس أصول الجراحات، ولا في الديات، ولا في الصدقات الواجبات، وإذا استكمل الحول ودخل في الثاني وإن قل. فهو ابن مخاض، والأنثى بنت مخاض، وهي التي تتمخض أمها بالحمل،

وهذا السـن يدخل في فرائض الصدقة والديات وما بعده من الأسنان وأما ما دونه فلا، ولا يزال ابن مخاض حتى يسـتكمل السنتين ويدخل الثالثة وإن قل ولو بيوم واحد ثم يكون ابن لبون، والأنثى بنت لبون، فإذا مضت الثالثة كلها ودخل في الرابعة ولو بيوم واحد فهو حينئذ حق والأنثى حقة، وإنما سـميت حقة لأنها قد اسـتحقت أن يحمل عليها الفحل، والحق استحق أن يحمل عليه حمولة ويركب، فلا يزال لذلك حتى يستكمل الرابعة ويدخل في الخامسة. ثم هو جـذع والأنثى جذعة وليس فيهـا الصدقة فوق الجذعة شـيء وإذا مضت الخامسـة ودخلت السادسـة وألقت ثنية فهو ثني والأنثى ثنيـة، وإذا مضت السادسة ودخلت السـابعة فهو حينئذ رباع والأنثى رباعية، وإذا مضت السابعة ودخلت الثامنة وألقى السن الذي بعد الرباعية فهو حينئذ سدس والأنثى سدس فيسـوى في هذا الموضع اسـم الذكر والأنثى. وإذا دخلت التاسعة بعد مضي الثامنة وخلـع نابه فهو حينئذ بـازل، والأنثى بازل كلاهما بلفـظ واحد، فإذا دخلت العاشرة فهو مخلف. ثم ليس له اسم بعد الإخلاف. **(ج٢/٥١١، ٥١٢)**

٨٩١ الدية من الإبل:

الدية فـي الإبل مائة، فإذا كانـت دية مغلظة أخذت أثلاثًـا ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها، والمخففة على أربعة أجزاء خمس وعشرون بنات مخاض. وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة.

ودية الخطأ على خمسة أجزاء عشـرون بنات مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون بنات لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. **(ج٢/٥١٤)**

٨٩٢ تقسيط الدية:

الدية تؤدى في ثلاث سـنين إذا كانت عن خطأ، وقد قال بعض الفقهاء: إن دية العمد وشبه العمد تؤدى في هذه المدة أيضًا. **(ج٢/٥١٤)**

٨٩٣ الدية من غير الإبل:

الدية على أهل البقر مائتا بقرة، والدية على أهل الشـاة ألف شاة، وعلى أهل العين ألف دينار، وأهل الورق اثني عشر ألفًا. (ج٢/٥١٤)

٨٩٤ ميراث الدية:

اتفق النـاس في دية الخطأ أنهـا موروثة مع مال الميت كسـائر تركاته. واختلفوا فيهـا إذا كانت دية عمد، فقال بعض أهل العراق: إنها كسـائر الورثة إلى الزوجين فليس لهما منها شـيء. وقال بعض المتفقهة مـن مخالفينا: إنها للعصبة دون ورثة ممن لا يرث بالتعصيـب، وإنها لمن له القود لأنها بدل من الدم الذي لهم خاصة. واحتجـوا بقول النبي ﷺ: «**من قتل لـه قتيل فهو بين خيرين (إن شاء أقاد وإن شاء أخذ الدية)**». قالوا: فلما كان القود حقًا لهم دون الورثة اختاروا الدية بدلًا من حقهم.

وكان البـدل مثل المبدل منه حـق بأمر النبي ﷺ وكانـت الدية للعصبة الذين لهم القود دون الورثة. قال أصحابنا: القـود للعصبة فإن رجع القود دية كانت الديـة للورثة بين الزوجيـن وغيرهما ممن يسـتحق الإرث عن الميت بكتاب الله أو سُنَّة أو إجماع. (ج٢/٥١٦)

باب: فيما يتعلق بالكلام

٨٩٥ صداق المرتدة والزانية:

المرتدة عن الإسـلام يبطل صداقها من زوجها وتحرم عليه، لأن الحرمة التي دخلت بينهمـا كانت بفعلها، ثم اختلفوا في الزانيـة، فردها بعضهم على المرتدة قياسًا، فأبطل صداقها، لأنها أدخلت الحرمة على زوجها بفعلها، وقال بعضهم: لها الصداق ولم يجمع بينها وبين المرتدة لعلة إدخال الحرمة بفعلها مع اتفاقهم على أنها تحرم على زوجها بفعلها للزنا. (ج٢/٥١٨)

٨٩٦ صيغة الأمر:

صيغة الأمر إذا وردت معراة من القرائن والمقدمات والدلائل ووردت مطلقة كانت على الإيجاب، وقد ترد تلك الصيغة مع قرينة تنقلها إلى الندب وقرينة ترى [عجز المأمور وقرينة تدل على إطلاق بعد حظر وقرينة يراد بها التكوين لامتثال الأمر] وقرينة ترى رفع منزلة المأمور وتكريمًا له وقرينة ترى الوضع مع المأمور وقرينة تنقلها إلى النهي ومنه ما يراد به التهدد والزجر. **(ج٢/٥٢٠)**

٨٩٧ الأمة يطأها الرجلان:

اختلف الناس في الأمة تكون بين الرجلين فيطآنها جميعًا فتأتي بولد، فقال بعض مخالفينا: إنه عبد لهما ويلزمهما حد الزنا لقول النبي ﷺ: «**الولد للفراش وللعاهرة الحجر**». فقالوا: لما كانا عاهرين لم يلحقهما النسب ولزمهما حد العاهرين، وقال آخرون: يلحقهما نسب الولد فيكون الولد ولدهما، لأن النسب يلحق من النكاح الفاسد كما يلحق من النكاح الصحيح، والحد يسقط عنهما بشبهة الملك التي حصلت لهما من الأمة. **(ج٢/٥٢٢)**

باب: في الحدود

٨٩٨ الستر على المسلم:

روي عن النبي ﷺ أنه أوصى المسلمين بعضهم ببعض، وأمرهم بالرعاية في ذلك والستر على بعضهم من بعض، وألا يهتكوا إخوانهم عند هفواتهم وزلاتهم وندبهم إلى الستر عليهم وفي الرواية عنه ﷺ من طريق أبي هريرة أنه قال: «**من نفس على مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب**

الآخرة، ومن ستر على مؤمن في الدنيا ستر الله عليه في الآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»، ونحو هذا رواه إليَّ الشيخ أبو مالك ﵁ عن النبي ﷺ أو ما هذا معناه، فالواجب على المسلمين مراعاة هذه السُّنَّة واتباعها في إخوانهم من المسلمين عند هفواتهم وزلاتهم إذا سقط أحدهم أخذوا بيده وستروا عليه. **(ج٢/٥٢٤)**

٨٩٩ عقوبة الزاني:

أول ما يجب على الزاني من الحد الأذى لقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ١٦]. ثم نزلت آية الحبس فكانت ناسخة لآية الأذى قال الله ﷻ: ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾ [النساء: ١٥] ثم نزلت آية السبيل وهو جلد البكر ورجم المحصن، فالجلد بالكتاب قوله ﷻ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النور: ٢] والرجم للمحصن. **(ج٢/٥٢٤، ٥٢٥)**

٩٠٠ الزنا في اللغة:

الزنا في اللغة هو الدخول في مضيق الفرج، فكل من دخل في المحظور يسمى زانيًا. **(ج٢/٥٢٥)**

٩٠١ اشتراط حضور الطائفة:

لا يقيم الإمام الحد إلا بحضرة الطائفة كما أمر الله في كتابه، والطائفة التي تحضر الحدود اثنان فصاعدًا لأن أقل ما يقع عليه عدد الطائفة واحد، والدليل على ذلك من الكتاب والسُّنَّة قال الله جل ذكره: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٢٢]. **(ج٢/٥٢٥)**

٩٠٢ إقامة الحد على الحامل:

الحامل لا يقام عليها الحد حتى تضع ما في بطنها، وإن لم يستغن عنها ولدها بمرضعة أو لم يوجد له من يستغني به عنها فإلى أن تفطمه. (ج٢/٥٢٦)

٩٠٣ ستر المسلم على نفسه:

قيل: إن رجلًا اعترف على نفسه بالزنا فأمر النبي ﷺ بسوط فجلد به. ثم قال النبي ﷺ: «**أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله تعالى، فمن أصاب منكم شيئًا من هذه القاذورات فليستتر بستر الله عليه فإن أبدا صفحته إلينا أقمنا عليه حد الله**». (ج٢/٥٢٦، ٥٢٧)

٩٠٤ عدد مرات الإقرار بالزنا:

الإقرار بالزنا مرة واحدة يوجب الحد بذلك قال أصحابنا، وقال بعضهم: حتى يقر أربع مرات لعلهم ذهبوا إلى أن النبي ﷺ لم يقم الحد على ماعز إلا بعد الإقرار أربع مرات، ولا فرق عندي بين واحدة وأربع لأن ما يوجبه الحكم بالإقرار من العدد يوجبه الواحد منه. (ج٢/٥٢٧)

٩٠٥ تأخير الحد عن وقته:

لا يجوز للإمام تأخير الحد عن وقته لأجل من يستحق إقامة الحد عليه ولا ينتظره ولا يؤخره على انتظار برئه من العلة لما يجوز من فواته بالموت وغيره. قال بعض أصحابنا: يؤخر الحد إلى أن يبرأ، ولا يقام الحد عليه في مرضه وسكره لتغير عقله. (ج٢/٥٢٧)

٩٠٦ الرجوع عن الإقرار:

من أقر بحد الله تعالى ثم رجع عنه فإنه يقبل منه ولا يقام الحد عليه. لقول النبي ﷺ في قصة ماعز لما طلب الرجوع إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ:

«**هلا تركتموه؟**» وكذلك قال أصحابنا، وليس في الرواية ما يدل على أنه رجع عن الإقرار وطلب الرجعة إلى النبي ﷺ يحتمل أن يكون لشيء في نفسه أو ليوصي. **(ج٢/٥٢٨)**

٩٠٧ أثر التوبة والإسلام على إقامة الحد:

التوبة لا ترفع الحد وقد أقام رسول الله ﷺ الحد على التائبة، والمشرك إذا زنا ثم أسلم لم يقم الحد عليه. ولا أعلم في هذا اختلافًا. **(ج٢/٥٢٨)**

٩٠٨ إقامة الحدود في المساجد:

للإمام أن يقيم الحد في كل موضع، ويكره له أن يقيم الحدود في المساجد لأجل ما يحدث من المحدود عند إقامته الحد عليه. ولما روي أن النبي ﷺ قال للأعرابي الذي بال في مسجد رسول الله ﷺ: «**إنما جعلت** ـ أو قال ـ **إنما اتخذت هذه المساجد لذكر الله والصلاة**». **(ج٢/٥٢٨، ٥٢٩)**

٩٠٩ اجتماع الحدود:

اختلف أصحابنا في الحدود إذا اجتمعت على رجل وكانت مختلفة. قال بعضهم: يبدأ بالأخف ثم الأخف حتى يأتي الإمام عليها كلها.

وقال محمد بن محبوب: يبدأ بالقتل فإنه يأتي على الجميع، والنظر يوجب عندي أن تقام على من استحق من إقامة الحد عليها يبدأ بالأول ثم الثاني. **(ج٢/٥٢٩)**

٩١٠ شهادة النساء في الحدود:

لا تجوز شهادة النساء في الزنا، وتجوز في جميع الحدود والحقوق عند أصحابنا، ولا تجوز شهادة أربعة اثنان في زانية واثنان في زانية أخرى قال

بعض أصحابنا: يجوز ذلك، وأنها شهادة متفقة في الزنا، وإذا زنا رجل من أهل البغي وقدر عليه الإمام أقام عليه الحد لأن أحكام الإسـلام لازمة له، وإن زنا رجل بامرأة ميتة أجنبية لزمه الحد بظاهر الآية. (ج٢/٥٢٩)

٩١١ اللعان بين الزوجين:

إذا قال رجـل لزوجته: زنيت بفلان. قال أصحابنـا: يكون قاذفًا لها، فإن أقام بينة على دعواه وإلا حد للمقذوف، ولاعن الإمام بينه وبين زوجته وفرق بينهما إلا أن يكذب نفسه فيسـقط اللعان عنه، ويلزمه الحد لها (ويفرق بينهما ولا يجتمعان أبدًا). (ج٢/٥٣١)

٩١٢ الاعتراف بالنسب بعد إنكاره:

إذا قذف الرجل امرأته ونفى ولدها ثم أقر بعد اللعان لحق به نسـبه لأنه أقر بشـيء كان أنكره، وقد كان يدعي عليه، وكذلك يلزمه في جميع الحقوق التي تدعي عليه إذا أقر بشـيء منها بعد إنكاره لها لزمـه، وإن أقر بالولد بعد موته وقد خلف مالًا لم يقبل منه إقراره لأنه يدعي به المال ولا يقع للمقر به، ولا ضرر عليه في ذلك. (ج٢/٥٣٢)

باب: في الأشربة

٩١٣ الأدلة على تحريم المسكر:

الأخبار التـي تناهت إلينا مروية عن النبي ﷺ واختلاف المنتسـبين إلى العلم فـي أحكامه. روي عن النبي ﷺ من طريق أبي سـعيد الخدري أنه قال: «**كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فكلوا وادخـروا، ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فـإن فيها عبرًا، ونهيتكم عـن النبيذ فأنبذوا ولا أحل لكم مسـكرًا**». وروي عنه ﷺ أنه قال: «**إن الله عهد أن من شرب مسكرًا أن يسقيه الله من طينة**

الخبال. قالوا يا رسول الله: وما طينة الخبال؟ قال: **عرق أهل النار**، أو قال: **عصارة أهل النار**». وروي عنه عليه السلام أنه قال: «**لا تنبذوا في الجرائر ولا في النقير وفي الذباء ولا في المزفت، وكل شراب يسكر**». وروي عنه ﷺ أنه قال: «**ما أسكر كثيره فقليله حرام**». وروي عنه ﷺ أنه قال: «**كنت نهيتكم عن ثلاث وإذا آمركم بهن نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن فيها تذكرة ونهيتكم عن الأشربة أن تشربوا إلا في ظروف الأديم فاشربوا في كل وعاء غير أن تشربوا مسكرًا**». وروي عنه ﷺ من طريق أبي هريرة قال: «**الخمر من هاتين الشجرتين الكرمة والنخلة**». **(ج٢/٥٣٤، ٥٣٥)**

٩١٤ بيع النبيذ:

زعم أبو حنيفة أن بيع النبيذ جائز إلا الخمر، وأما ما كان بين الفقهاء فيه من الاختلاف من تحليل النبيذ وتحريمه فجميع ذلك بيعه عند أبي حنيفة جائز، وخالفه صاحباه في بيع النبيذ. وأما مالك والشافعي وداود وغيرهم من فقهائنا فكانوا يقولون: إن النبيذ خمر وإن قل فإن الحد يلزم شاربه إذا كان كثيره يسكر. **(ج٢/٥٣٥، ٥٣٦)**

٩١٥ حرمة النبيذ إذا أسكر:

أجمع كل من أجاز شرب النبيذ وحرمه أن السكر منه حرام، واختلفوا في معنى قول النبي ﷺ: «**كل شراب أسكر فهو حرام**» مع اتفاقهم على تصحيح الرواية. فقال قوم: كلما أسكر منه الكثير فالقليل منه حرام. وقال قوم: المحرم منه الذي يسكر دون الذي لا يسكر، وأن الشربة التي تسكر هي الحرام. وهذا الأخير الذي يذهب إليه من دان بتحليل شربه من أصحابنا، والنظر يوجب عندي أن الخبر إذا كان صحيحًا أن قول من قال: إن الشربة التي حدث معها السكر هي المحرمة دون غيرها، وأن ذلك إغفال ممن قال به. **(ج٢/٥٣٨، ٥٣٩)**

٩١٦ اتخاذ الخل من البسر:

اختلف أصحابنا في البســر يتخذ منه الخل فقــال بعضهم: لا يجوز أن يتخذ الخل من البسر ولا مما خالطه البسر، وقال كثير منهم: جائز اتخاذ الخل من البسر والتمر، ونحن نختار القول الأول لما جاء به الأثر وعضده على ذلك الخبر، وروي عن النبي ﷺ من طريق عائشة أنها قالت: «كان النبي ﷺ ينهانا أن نجمع بين البسر والتمر وننبذهما في موضع واحد» والإنباذ هو الإلقاء، ونهى رسول الله ﷺ عن المزفت والذباء والنقيز والخنثم. (ج٢/٥٤٩)

٩١٧ من وجد منه رائحة الخمر:

من وجد منه رائحة الخمر لــم يلزمه الحد، لأنه يمكن أن يكون مكروهًا ويمكن أن يكون قذر وضعه في فيه ثم تركه والموجب عليه الحد من أصحابنا محتاج إلى دليل مع احتمال الشــبهة والحد على شــارب الخمر مع أصحابنا ثمانون جلدة، والاختلاف بين النــاس في أقل ذلك، ولم يقل أحد منهم بدون الأربعين فيما علمنا. (ج٢/٥٥٠)

٩١٨ من وجد سكرانًا:

من وجد ســكرانًا من الشــرب لزمه الحــد، ولا أعلم فــي ذلك خلافًا، والقائل بتأخيره إلى وقت آخر محتاج إلى دليــل. قال أصحابنا: يؤخره الإمام إلى أن يصحو ويذهب الســكر عنه، وحجته أنه في حال سكره لا يلزمه الحد كما يلزمه في حال صحوه ورجوع عقله. (ج٢/٥٥٠)

٩١٩ السكر الذي يجب به الحد:

أول الســكر الاختلاط ثم زوال العقل. قال أصحابنا: لا يلزم الســكران الحد حتى يذهب عقله، ولا يعرف ثوبه من ثوب غيره، ولا يعرف الأرض من السماء، فإذا كان المختلط عقله ومعه شيء من التمييز يسمى سكرانًا فعندي أن

الحد يجب عليه لأن السكر من الشـراب واقع عليه، وزوال العقل معه يحدثه الله تعالى فيه، والدليل على وجوب الحد عليه قبل الحال التي تضعونه بها في كتاب الله تعالى. (ج٢/٥٥٠)

٩٢٠ من مات في الحد:

من مات في الحد فلا شـيء لـه ولا لورثته على الإمـام، ولا في بيت المال، لأن الحق قتله. (ج٢/٥٥١)

٩٢١ شرب الطلاء إذا ذهب ثلثاه:

أجمع أصحابنا مع كثير من مخالفيهم على إجاز شـرب الطلاء إذا ذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه، وقد روي أن عمر بـن الخطاب وعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري وأبا عبيدة بن الجراح أنهم كانوا يجيزون شـرب الطلاء على الوصف الذي ذكرناه من الطبـخ، وروي عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبيذ البسـر والزبيب جميعًا. وقد ذهب بعـض أصحابنا إلى أن الخل لا يطرح فيه البسر لهذا الخبر فيما أصّلت. (ج٢/٥٥٣)

٩٢٢ من آداب الشرب:

فـي الرواية أن النبي ﷺ قال: «**سـاقي القوم يشـرب آخرهم**» وروي أنه شرب وناول من على يمينه، وقالوا: لم يكن في هذا الموضع ساقيًا لأنه شرب يوم المصاة آخر الناس، فيجب أن يشـرب السـاقي في آخـر القوم من طريق الأدب إلا أن يكون شـديد الحاجة إلى الماء، فإنه قـال ﷺ: «**إذا أكل أحدكم طعامًا فليقل: اللَّهُمَّ بارك لنا فيه وأطعمنا خيرًا منه، وإذا شرب لبنًا فليقل: اللَّهُمَّ بارك لنا فيـه وزدنا منه فإنه ليس شـيء من الطعام والشـراب إلا اللبن**». وأنه قال ﷺ: «**فليمضمض فاه فإنه دسم**» وأنه نهى عن الشرب من فم السقاء، وروي أنه خنث السقاء فشرب منه أي عطفه، ونهى عن من ثُمْلَةِ القدح قيل هذه آداب

وليس فيها فرض ولا إيجاب لأن الأمة لم تجمع على وجوبها ولا على وجوب شيء منها، ولهذه الأحاديث تأويل يطول شرحه لكل واحد منها فيه فائدة لمن أراد الله توفيقه. **(ج٢/٥٥٣، ٥٥٤)**

باب: في الوصايا

٩٢٣ الوصية للوارث:

قال رسول الله ﷺ: «**لا وصية لوارث**» فمن ادعى أن الوصية للوالدين والأقربين منسوخة كان عليه إقامة الدليل. قال أصحابنا: هذه الآية منسوخة نسختها آية المواريث، فيجب أن يعتبر هذا المعنى من قولهم: إن النسخ حكمه أن يرفع ما نسخ منه، وقد اتفقوا مع مخالفيهم أن الوصية للأقربين غير منسوخة وهي في الآية التي ورد الخطاب بذكر الوالدين والأقربين فيها بالأمر لهم بالوصية، فلما قال النبي ﷺ: «**لا وصية لوارث**» خص من هذا المذكور الوارث بالمنع من الوصية وبقي الباقي على حكمه. **(ج٢/٥٦٢)**

٩٢٤ الوصية لغير الأقارب:

إن أوصى رجل لغير الأقارب «وله أقارب» كانت وصيته باطلة إذا استفرغ كل ماله ويرجع الأقربون عليهم بثلثي الوصية في قول أكثر أصحابنا، وقال بعضهم: يكون عاصيًا. والوصية لمن أوصى له بها، والرأي الأول أشيق إلى نفسي. **(ج٢/٥٦٢، ٥٦٣)**

٩٢٥ استحقاق الوصية بموت الموصي:

الوصية لا يستحقها من أوصى له بها إلا بعد موت الموصي، فإن مات الموصى له قبل موت الموصي رجعت الوصية إلى ورثة الموصي. **(ج٢/٥٦٤)**

٩٢٦ من أوصى للفقراء والأقربين:

إذا أوصى الميت بوصيته للأقربين وللفقراء بشيء من ماله، وكان الأقربون فقراء أو فيهم فقراء، فقال بعض أصحابنا وبعض مخالفيهم: للأقربين أن يأخذوا بالقرابة ويأخذوا بالفقر، وقال بعض أصحابنا أو بعض مخالفيهم: لا يأخذوا من القسم الثاني شيئًا، لأن الميت أفردهم بما أوصى به لهم. وليس للورثة أن يأخذوا من وصية الفقراء شيئًا إذا كانوا فقراء لأنهم ورثة. (ج٢/٥٦٨، ٥٦٩)

٩٢٧ العصبة:

عصبة الرجل قرابته الذين يعقلون عنه ويعقل عنهم، ويرثونه ويرث منهم، ولهم حق في دمه وولايته على حرمة، وله ذلك منهم إذا لم يكن بينهم وبينه من هو أمس رحمًا ولا أفقد نسبًا، ويسمون عصبة لأنهم عصبوا به: أي أحاطوا به، فالأب طرف والابن طرف والعم طرف جانب والأخ جانب والقرابات مديرة؛ كالعصب من الإنسان مديرة به قد شدوا السبيك ... ومنه العصائب المديرة لما عصبت به وشد به فكأن عصبات الرجل قد أحاطت به كالعصائب. (ج٢/٥٦٩، ٥٧٠)

٩٢٨ الكلالة:

أما الكلالة فما دون الأب والابن وهو مأخوذ من كل نسبة وقصر، وانحط عن نسب للأب والابن، وقد يقال: إن اسم الكلالة مأخوذ من الإكليل، وكان موضع القرابة من الإنسان موضع الإكليل منه؛ والأول عندي أشبه وأليق بصحيح اللغة. (ج٢/٥٧٠)

٩٢٩ الوصية للعبد:

أجمع أصحابنا على جواز الوصية لعبد الأجنبي وتمليكه ذلك بالوصية، واختلفوا في الوصية للعبد من سيده، فقال كثير منهم: تصح له، واختلف

أصحاب هذا الرأي فقال بعضهم: تكون له وليس لسيده أخذها منها. إذا انتقلت إليه بالوصية ممن أوصى له بها، وللعبد الانتفاع منها؛ وقال بعضهم: السيد يملك ماله كما يملكه هو مخير إن شاء ترك ماله في يده، وإن شاء أخذه منه.

وقال بعضهم: لا تجوز الوصية للعبد من سيده، وتجوز الوصية له من غير سيده، والنظر يوجب هذا عندي. **(ج٢/٥٧١، ٥٧٢)**

٩٣٠ وصية الأقربين:

اختلف أصحابنا في رجل يوصي لقريبه؛ فقال بعضهم: تقسم الوصية بين القرابة الذين يلونه منهم ممن يناسبه بالأب والأم إلى أربع درجات تتصل بالميت الموصي وما عدا هؤلاء ممن لا يصح له النسب ويلقى به الميت إلى فوق هذا، فإنه لا يدفع إليه منها، وهذا مذهب جمهور فقهاء أصحابنا، وحجتهم في ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. **(ج٢/٥٧٤)**

٩٣١ شرط القبول والإحراز للوصية:

اختلفوا أيضًا في الوصية. فقال بعضهم: الوصية عطية لا تصح إلا بقبول أو إحراز، ومن أوصى له بشيء ثم مات بعد موت الموصي أنه لا شيء له، ولأنه لم يظهر القبول ولا الإحراز لما أوصى له به. وقال بعضهم: الوصية تصح بغير قبول ولا يحتاج لها إلى إحراز لأنها تكون للحمل والغائب. **(ج٢/٥٨٠، ٥٨١)**

٩٣٢ الهبة والعطية من المريض:

اختلفوا «أيضًا» في الهبة والعطية من المريض فقال بعضهم: الهبة والعطية والوصية سواء. كل ذلك قربة إلى الله تعالى من المريض ولا يحتاج

مع شيء من هذا إلا الإحراز. وقال بعضهم: الهبة والعطية لا تصحان من المريض لأنهما لا يثبتان إلا بإحراز، وإحراز العطية من المريض يتعذر لأن فعل المريض موقوف ليس بجائز كجواز الصحيح، والإحراز بعد موته لا يجوز لأن الملك قد انتقل والإحراز على غيره لا يلزم. **(ج٢/٥٨١)**

٩٣٣ حل المريض مما له من دين:

اختلفوا في حل المريض مما له من دين على أحد من الناس. فقال بعضهم: إذا أحل المريض لغريمه فذلك وصية جائزة لهما. وقال آخرون: حل المريض لمن له عليه دين هو إبراء له من الحق وهو إتلاف شيء من ماله. وقال آخرون: الحل منه لا يصح لأنه بمنزلة الهبة والعطية لا يصحان من المريض عند أصحاب هذا القول في المرض. **(ج٢/٥٨١)**

٩٣٤ حكم الوصية للأقربين:

اختلفوا أيضًا في وصية الأقربين من وجه آخر فقال بعضهم: إنها فريضة بنص القرآن بقول الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠]. فهذا الأمر من الله ﷻ يوجب الفرض إلا أن يقدم دليل بأنه غير فرض نسخ من ذلك الوصية للوالدين لما سمي فرض ميراثهما في سورة النساء، وفي قول النبي ﷺ: «**لا وصية لوارث**»، فبقي فرض وصية الأقربين لم ينسخها شيء.

وروي عن عبد الله بن عباس أنه يقول: وصية الأقربين فريضة. وقال آخرون: إن الوصية للأقربين ليست بفريضة، وأن ذلك أدب من الله. **(ج٢/٥٥٨٣)**

٩٣٥ صيغة الوصية للأقارب:

اتفقوا جميعًا لا خلاف بينهم فيما علمنا أن الرجل إذا قال: قد أوصيت لقرابتي أنها وصية جائزة إذا لم تتجاوز الثلث. واختلفوا فيه إذا قال: قد

أوصيت للأقربين. قال الأكثر من الفقهاء: إن هذه وصية صحيحة لا تتوجه إلا إلى قرابته. وقال بعضهم: إذا قال لقرابته فهي صحيحة وإذا قال للأقربين فهو عندي ضعيف، والذي نختاره أن الوصية واجبة للأقربين على كل من ملك مالًا تصح فيه الوصية، وله ثلث يتقرب إلى الله به عند موته في قرابته وغيرهم مما يقرب إليه. (ج٢/٥٨٨)

٩٣٦ ميراث الجد:

أجمع أصحابنا فيما علمت أن الجد أب وهو قول جماعة من جملة الصحابة والتابعين منهم أبو بكر الصديق وابن عباس وعائشة ومعاذ بن جبل وعتبة بن عبدالله وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وشريح وجابر بن زيد والحسن بن أبي الحسن البصري وأبو حنيفة، وأما مالك بن أنس والشافعي وصاحب أبي حنيفة مرة يجعلونه أخًا للمقاسمة وتارة يجعلونه فوق ذلك ودون الأب، ومنهم من يذهب إلى قول زيد بن ثابت يقاسم به الإخوة ما لم تنقصه حصته عن الثلث، ومنهم من يذهب إلى قول علي بن أبي طالب من يقاسم به الإخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس، وقول أصحابنا هو أعدل وأقوى في باب الاحتجاج. (ج٢/٥٩١)

٩٣٧ الدليل على وجوب الوصية للأقربين:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]. والوصية لمن لا ميراث له من قرابة الميت ممن يناسبه أو يزاحمه واجبة له كان والدًا أو غيره لقول الله جل ذكره: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾، وقال النبي ﷺ: «**لا وصية لوارث**». قال: فإن قال قائل: هذه الآية منسوخة بآية المواريث. قيل له: النسخ حقيقة أن يرفع جميع ما تضمنته الآية، فإذا بقي منها شيء وقدر على استعماله كان تخصيصًا ولم يكن نسخًا، فالآية قد تضمنت الوارث وغير

الوارث، وخص رسول الله ﷺ الوارث، وأن لا وصية له، ومن لم يكن وارثًا لم يرفع حكم الوصية له بآيات المواريث لا بالخبر، فكل والد قريب واجب له الوصية بما تلونا من الآية. **(ج٢/٥٩٦)**

٩٣٨ الإقرار بالميراث لا يثبت النسب:

إذا أقر وارث بوارث معه، فإن إقراره يثبت عليه فيما يخصه من ميراثه، ولا يقبل فيما يثبت النسب. ووافق أصحابنا على هذه المقالة أبو حنيفة ومالك فألزموه ما يلزمه في نفسه، وأسقطوا من إقراره ما يكون فيه حكم على غيره، ووجدت الشافعي يسقط الإقرار في المال والنسب، ويبطله ولي في هذه المسألة نظر لأن محتجًا، لو احتج فقال: رأيت الإرث لا يثبت إلا حين يثبت النسب، فمن ثبت نسبه ثبت ميراثه، ومن لم يثبت له نسب لم يستحق ميراثًا، لأن الميراث تبع النسب وأيضًا فالإقرار بواحد كيف يجوز أن يتبعض فيكون بعضه باطلًا وبعضه صحيحًا، ولو جاز تبعيض إقرار واحد لجاز تبعيض خبر واحد، فلما لم يجز في الخبر الواحد تبعيض، ويكون المخبر الواحد في خبر واحد صادقًا في بعضه كاذبًا في بعضه، مقبول مردود عليه في حال واحدة. فلما لم يجز ذلك كان إقرارًا. **(ج٢/٦٠٢)**

٩٣٩ حق الإمام في التسعير:

ليس للإمام أن يسعر على الناس أموالهم ولا يجبرهم على بيعها لما روي أن النبي ﷺ سئل عن عام سنة، وإنما سميت عام سنة، لشدة غلاء لحق الناس في تلك السنة، فسئل النبي ﷺ أن يسعر عليهم الأسواق، فامتنع وقال ﷺ: «**القابض الباسط هو المسعر ولكن سلوا الله**»، فلا يجوز لهذا الخبر أن يسعر أحد على الناس أموالهم وأن لا يجبرهم على بيعها بغير طيب نفوسهم من إمام ولا غيره.

ولكن إذا بلغ الناس حال الضرورة من الحاجة إلى الطعام، وغرم الطعام

على ما في أيديهم واستغنائهم عنه مع سوء حال الناس والشدة جاز للإمام أن يأخذ أصحاب الطعـام يبيع ما في أيديهم بالثمن الـذي يكون عدلًا من قيمته ويجبرهم على ذلك. (ج٢/٦٠٤)

٩٤٠ حكم الغش:

روي أن النبي ﷺ أنه قال: «**من غشنا فليس منا**» واختلف الناس في معنى هذا الخبر، فقال بعضهم: معنى قوله عليه السلام: «**من غشـنا فليس منا**»، أي من أهل ديننا. وهذا إغفال من قائله عندي لأن الغاش لا يكون إلا عاصيًا، والعاصي من أهل الدين مـع عصيانه، وقال آخرون: معنى قولـه عليه السلام: ليس منا مثلنا، وهذا أيضًا خطأ من قائله لأنه لا مثل للنبي ﷺ لا من غـش ولا من لم يغش. وقال آخرون: معنى قوله: ليس منا يعني هذا ليس مـن أخلاقنا ولا من فعلنا. وهذا أيضًا غلط؛ لأنه ﷺ نفى الغاش. وقال آخرون: معنى قوله: ليس محبًا لنا، وهذا أيضًا غلـط، لأن تصديقه بدعوة النبي ﷺ إجابة له وغشـه ليـس يخرجه من الإجابة. وقال آخرون: معنى قوله: ليس منا يعني من لم يتبعنا؛ واحتجوا بقول إبراهيم عليه السلام: ﴿**فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي**﴾ [إبراهيم: ٣٦]. وقال آخرون: معنى قوله عليه السلام: «**ليس منا**» بولي لنا، وهذا هو الحق والصواب. (ج٢/٦٠٥، ٦٠٦)



الفهـــارس*

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب
- فهرس الفرق والمذاهب والجماعات
- فهرس تفصيلي

---

* نظمت الفهارس: أ.د. منى أحمد أبو زيد.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
٢ ـ سورة البقرة		
يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ	٩	٣٢
أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ	١٦	٥٤
وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ	٤٣	٣٠
وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ	٦١	١٨٦
مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ	١٠٦	٢٣، ٢٤
لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ	١٢٤	١٨٥
وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ	١٤٣	١٧٧
قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ	١٤٤	٥٨، ٦٢، ١١٢
وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً	١٧١	٣٢
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى	١٧٨	٣٠٥

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ	١٧٩	٣٠٢
كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ	١٨٠	٣٢٠، ٣٢١
وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ	١٨٤	١٥٧
فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	١٨٥	١٥٢، ١٥٥
وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ	١٨٦	٣٧
أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ	١٨٧	٣٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٣
وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ	١٩٤	٣٠١
وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ	١٩٦	١٧٥
ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ	١٩٧	١٧٣
وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟	٢٢١	٩١، ١٩٠

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ	٢٢٢	٤١، ١٩٨، ٢١٦، ٢١٨
وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا	٢٣٤	١٩٩
وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ	٢٢٨	٤٤
ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا	٢٢٩	٢١٢
وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ	٢٣٢	١٩٢
وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ	٢٣٣	٢٣٤
وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا	٢٣٤	٨٤، ١٩٩
تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا	٢٣٥	١٩٦
وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ	٢٣٦	٢٣٤
وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ	٢٣٧	٢٧٥
حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ	٢٣٨	٦٢، ١٠٤، ١١٨
فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ	٢٣٩	١٠٤، ١١٨

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِـمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُـقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ	٢٧١	١٤٤
وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟	٢٧٥	٢٥٦، ٢٥٨
وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ	٢٨٠	٢١٢، ٢٥٦، ٢٨٩
وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ	٢٨١	٢٢
وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ	٢٨٢	٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٨٨
وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ	٢٨٣	٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٨٢

٣ ـ سورة آل عمران

وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	٩٧	١٦٤، ١٦٩
وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ	١٣٣	١٧٢، ٢٣٥

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ	١٦١	٢٩٣
ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ	١٩١	٦٢
أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم	١٩٥	١٧٧

٤ ـ سورة النساء

وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ	١	٢٨٠
فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ	٣	١٧٢، ٢٣٥
وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً	٤	٢٧٥
وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ	٥	٢٦٩
فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ	٦	٢٨٤
وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ	١٢	٨٤
فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا	١٥	٣١٠
وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا	١٦	٣١٠
وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ	١٩	٢١٢
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ	٢٣	٣٢
وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ	٢٥	١٩١
يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا	٢٩	٣٠، ٧٢، ٢٨٢

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ	٣٤	١٩٢
وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ	٣٦	٢٠٧
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا	٤٣	٣٣، ٦١، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ١٠٤
إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ	٥٨	٢٨٢، ٣٠٥
وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟	١٠١	١٣٥
وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ	١٠٢	١٢٢
وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ	١٣٠	٢٤٩
إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا	١٤٢	١٠٤

٥ ـ سورة المائدة

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ	١	٢٢٣، ٢٨١
وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ	٢	٢٧٢

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ	٣	٣٥، ٨٩
يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ	٤	١٧٩
وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ	٥	٩١، ١٩٠
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟	٦	٦٥، ٦٨، ٧٥، ٨٥، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٧
وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا	٣٨	٢٩٣
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ	٤٥	٣٠٥
لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ	٨٩	١٨٢، ١٨٧، ١٨٨
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ	٩٥	١٦٨، ١٧٤
أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	٩٦	١٧٥

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ	١٠٤	٢١

٦ ـ سورة الأنعام

وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ	٥٩	٤٠
أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ	٧٢	١٢٥
وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ	١٢١	٣٥، ٤٣، ١٧٧
قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا	١٤٥	٤١، ١٨١
وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا	١٦٤	٢٣٩

٧ ـ سورة الأعراف

رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ	٢٣	٥٥، ٥٦
يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ	٢٦	٦١
خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ	٣١	٦١
وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ	١٣٨	١٦٢
سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ	١٤٦	٢٦

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ	١٥٧	٩١
فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ	١٧٦	٩٢
وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ	٢٠٤	١٢١

٨ ـ سورة الأنفال

يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ	١	٣٠٠
وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ	١٦	٢٩٨
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ	٢٤	١١٩
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ	٢٧	٢٨٢
وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ	٢٨	٥٦
وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ	٦٠	٢٩٨
ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ صَابِرَةٞ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمۡ أَلۡفٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفَيۡنِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ	٦٦	٤٨، ٢٩٩

٩ ـ سورة التوبة

فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡ	٤	١٨٥
إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ	٢٨	٩٢

الآيـــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ	٢٩	١٥١، ٢٥٩
إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا	٣٩	٤١
فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ	٥٥	٤٢
نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ	٦٧	١١٧
وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ	٩٩	١٢٥
خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ	١٠٣	١٢٥
فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ	١٠٨	٦٠
وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ	١٢٢	٣١٠
يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ	١٢٣	٢٩٨
لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم	١٢٨	٢٢

١٠ ـ سورة يونس

إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ بِٱلْقِسْطِ	٤	٢٦
وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ	٥٣	١٨٧

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
١١ ـ سورة هود		
وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا	٦	٤٠
أَوْ ءَاوِيَ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ	٨٠	١٨٥
وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ	١١٤	١٢٣
١٢ ـ سورة يوسف		
ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ	٩٩	١٨٥
١٤ ـ سورة إبراهيم		
قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ	٣١	١٠٤
فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي	٣٦	٣٢٣
١٥ ـ سورة الحجر		
إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ	٩	٢٦
١٦ ـ سورة النحل		
وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا	١٤	١٨٦
وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ	٨٠	٩١
إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ	١٠٦	٤٧
وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	١٢٥	١٧٣
١٧ ـ سورة الإسراء		
أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا	٧٨	٥، ٦٢، ١٢٣

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
١٨ ـ سورة الكهف		
إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ	٦٣	١٨٥
أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ	٧٤	١٤٥
فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا	١١٠	١٢١
١٩ ـ سورة مريم		
إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا	٢٦	١٥٢
٢٠ ـ سورة طه		
وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ	١٣١	٤٢
٢١ ـ سورة الأنبياء		
مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ	٥٢	١٦٢
٢٢ ـ سورة الحج		
يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ	١	٣٠
أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ	١٨	١٢٦
لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۖ فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ	٢٨	٣١، ١٧٠
ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ	٢٩	٥٩

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ	٣٤	٣٥
فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟	٣٦	١٣٧

٢٣ ـ سورة المؤمنون

ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ	٢	١١٦
وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ	٥ ـ ٧	٤١، ١٩٨، ٢٠٣

٢٤ ـ سورة النور

ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ	٢	٣١٠
ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ	٣	٣٦
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا	٣١	١١١
وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ	٣٢	١٩٠
لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ	٦١	٢٩٨
فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	٦٣	١٠٨

٢٥ ـ سورة الفرقان

وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا	٤٨	٥٧، ٥٨، ٧٠

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
٢٦ ـ سورة الشعراء		
وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ	١٩٦	١٠٥
وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ	٢١٤	٣١٩
٣٠ ـ سورة الروم		
لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا	٢١	٣٣
فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا	٣٠	١٤٦
٣٣ ـ سورة الأحزاب		
وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ	٥	٤٣
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا	٤٩	٤٤، ١٩٩
٣٦ ـ سورة يسّ		
أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ	٦٠	١٨٤، ١٨٥
٣٩ ـ سورة الزمر		
أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ	٢١	٧٠
٤٠ ـ سورة غافر		
رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ	٧	٣٩
وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ	٦٠	٣٧

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
٤١ ـ سورة فصلت		
وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا	٣٣	٤٦
وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ	٤١، ٤٢	٢٦ ـ ٢٨
٤٢ ـ سورة الشورى		
لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ	١١	٢٥
٤٥ ـ سورة الجاثية		
هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	٢٩	٢٢
٤٨ ـ سورة الفتح		
سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ	٢٩	١٢٥
٤٩ ـ سورة الحجرات		
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ	١٣	١٩٤
٥٣ ـ سورة النجم		
وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ	٣، ٤	٢٤
٥٥ ـ سورة الرحمٰن		
ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ	١ ـ ٤	٢٧
٥٦ ـ سورة الواقعة		
فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ	٧٤	١١٥

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة

٦٠ ـ سورة الممتحنة

لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ	٨	٥٤
إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ	٩	٥٤
وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ	١٠	١٩٠

٦١ ـ سورة الصف

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ	٢، ٣	٢٨٢

٦٢ ـ سورة الجمعة

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ	٩	١٣٠ ـ ١٧٤

٦٥ ـ سورة الطلاق

وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ	٢	٢٤٧
وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ	٤	٤٤، ١٩٩
وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ	٦	٢٩١

٧٤ ـ سورة المدثر

وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ	٤	٦١

الآيـــــــة	رقمهـا	رقم الصفحة
٧٦ ـ سورة الإنسان		
يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ۝٧ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا ۝٨ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا ۝٩ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا	٧ ـ ١٠	١٨٨
٨٦ ـ سورة الطارق		
يَخۡرُجُ مِنۢ بَيۡنِ ٱلصُّلۡبِ وَٱلتَّرَآئِبِ	٧	٧٤
٨٧ ـ سورة الأعلى		
سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى	١	١١٥، ١٣٩
قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ	١٤، ١٥	١٣٩
٩٦ ـ سورة العلق		
ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ	١	٢٢
٩٧ ـ سورة القدر		
لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ	٣	٦١
٩٨ ـ سورة البينة		
وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ	٥	٥٨، ٦١، ٦٣، ٢١٠
١٠٩ ـ سورة الكافرون		
قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ	١	٢٩، ١٣٩
١١٢ ـ سورة الإخلاص		
لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ	٣، ٤	٢٥
١١٤ ـ سورة الناس		
مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ	٤	٣٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار

أ

- ابتاعت بريرة، فاشترط البائع ولاءها ٢٥٤
- ابدؤوا بما بدأ الله به ٦٠
- أبقي لي ٧٢
- اجعلوها في سجودكم ١١٥
- أحلت لكم ميتتان الجراد والسمك ١٨١
- أحلت لنا ميتتان ودموان ١٧٨
- أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ١١٧
- إذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي ٧٧
- إذا أدبرت فاغتسلي وصلي ٧٤
- إذا استنشقت فأبلغ إلا أن تكون صائمًا ٦٣
- إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء ٦٠
- إذا أصابت أحدكم مصيبة فليقل ٩٩
- إذا أقبلت الحيضة فدعي لها الصلاة ٢١٣، ٢١٩
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ١٢٢
- إذا أكل أحدكم طعامًا فليقل ٣١٦
- إذا بايعت فقل لا خلابة له ٢٥١
- إذا تزوج الرجل البرصاء أو الرتقاء ١٩٧
- إذا توضأت فضع في أنفك ماء ثم استنشق ٦٤
- إذا حضر إليك الخصمان فلا ٢٨٩
- إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكما ١٢٧
- إذا رميت بسهمك وذكرت اسم الله عليه ١٨٠
- إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرآب ١١٥

- إذا سمع أَحدكم الإقامة ١٠٥
- إذا صلى أَحدكم فليجعل بين يديه ١١٣
- إذا صلى أَحدكم فليخفف فإن فيكم ١٢١
- إذا قطع السارق فلا ضمان عليه ٧٦
- إذا قمت فكبر ١١٤
- إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا ٤٠، ١٦٤
- إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ٢٨٠
- إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ٧٦
- أذكروا الفاسق بما فيه تعرفه الناس ٨٣
- أذيعوا عن ذكر الفاسق تعرفه الناس ٨٣
- استحيضت زينت بنت جحش سبع سنين ٢٢٠
- اشترطي لهم الولاء لمن أعتق ٢٥٤
- أشهدوا ولو على سبحة نعل ٢٣٠
- اصنعوا لآل جعفر طعامًا فقد أتى ما شغلهم ٩٩
- اعزلوا إن شئم فما من نفس كائنة إلى يوم القيامة ٢٢٤
- أعندك شيء تصدقها؟ فقال: ١٩١
- اغسلوا أمواتكم ٦٦
- اغسلوا موتاكم ١٠٠
- أفضل الصلاة أطولها قنوتًا ١٢٦
- اقتتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب ١١٦
- أقم الصلاة ١٠٨
- التمسوها في العشر الأواخر من شهر رمضان ١٤٠
- الذي يشرب في آنية الذهب والفضة كأنما ٢٤٥
- الله أكبر ١٢٢
- اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي ٣٧
- اللهم أزو له الأرض ١٦٥
- اللهم إني عبدك فاحتسب مصيبي فأجرني عليها ٩٩
- اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرًا منه ٣١٦
- اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة ١٦٥
- أمارتها ووعاؤها ووكاؤها ٥١
- أمر الله بالكتاب والإشهار كيلا يدخل في ٢٢٩
- أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم ١٤٣
- أمرت أن آخذها من أغنيائكم ١٤٥
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا ٢٣٥
- أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في العيدين ١٤٠

- إن أصاب المعراض بحدة فقتل فكل ١٨٠
- إن الذي حرم شربها حرم بيعها ٢٥٧
- إن الله أطعمه وأسقاه ١٥٤
- إن الله جل وعلا مخبرك أن خير البقاع المساجد ٢٤٩
- إن الله عهد أن من شرب مسكرًا ٣١٣
- إن الله لا يستحي من الحق ٢٠٣
- أن امرأة جاءته فقالت: يا رسول الله إني وهبت نفسي ١٩١
- أن امرأة كانت تسير في محسفة ١٧٤
- إن أول ما يحاسب به العبد الصلاة ١٠٤
- إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا ١٠٣
- إن التكبير فيهما يجزئ بسبع وتسع ١٤٠
- أن الجن شكوا إلى النبي ﷺ قلة الزاد ٩٥
- إن دم الاستحاضة دم عرق نجس ٢١٦
- إن دم الحيض أسود ثخين منتن ٢١٨
- إن رجلًا اعترف على نفسه بالزنا ٣١١
- إن رجلًا ذكر رجلًا فتوقع فيه بحضرة ٢٩١
- إن رجلًا سأل رسول الله ﷺ فقال: ما يترك المحرم ١٧٣
- أن رجلًا عفا عن سارق بحضرته ٢٩٣
- أن رجلًا قال للنبي ﷺ: يا رسول الله إني رجل أخدع في البيع ٢٥١
- أن رجلًا قدم على النبي ﷺ من اليمن ٢٩٧
- أن رجلًا وصل إلى عمر، فقال يا أمير المؤمنين ٢٢٣
- إن رجيع ما لا يؤكل لحمه من الخيل ٩١
- أن رسول الله ﷺ أمر بالإجتمار ٦٧
- أن رسول الله ﷺ جاءه رجل فقال ١٦٥
- أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان ١٦٠
- أن رسول الله ﷺ قطع في مجن قيمته ربع دينار ٢٩٣
- أن رسول الله ﷺ كان يدخل عليها فيسألها: ١٥٣
- أن رسول الله ﷺ كان يفطر على الأسودين ١٥٦
- أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال في الصوم ١٥٦

- إن الزكاة في مال اليتيم واجبة ١٤٨
- أن زيد بن ثابت التقط صرة فيها مائة دينار ٥١
- إن الشفعة للجار ٢٨٠
- أن عائشة كانت تقضي بدل رمضان في شعبان ٢٣٥
- أن عائشة لما اشترت بريرة لتعتقها ٢٢١
- أن عليًا خطب قائمًا فلم يجلس ١٣٤
- أن عليًا خطب قبل الزوال ١٣٤
- أن عليًا كان يخطب قائمًا ١٣٤
- أن عليًا وابن مسعود كانا لا يريان للزوج الخيار ١٩٧
- أن عمر بن الخطاب كان يأمر أُبي ابن كعب ١٤٠
- أن عمر ﷺ مصر الأمصار للجمعة ١٣٢
- إن عمر كان يضرب الجماعات الكثيرة من ساكني ٢٢٧
- أن عمرو بن العاص اجتنب وهو أمير ٧٢
- أن فاطمة بنت حبيش سألته عن دم الإستحاضة ٢١٣
- إن كان قضاء من رمضان فعليك البدل ١٥٨
- إن المتوفي عنها زوجها لا تلبس المصفرة ٢١٠
- إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة ١٤٥
- أن معاذًا لما ولي علي أهل اليمن ٢٧٦
- أن النبي ﷺ أخذ ابنه وهو يجود بنفسه فوضعه في حجره ١٠٠
- أن النبي ﷺ أمرهم بالمحافظة على العصرين ١٢٣
- أن النبي ﷺ أوجب صدقة الفطر ١٦١
- أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ١٦٧
- أن النبي ﷺ توضأ واحدة واحدة ٦٣
- أن النبي ﷺ توفي ودرعه مرهونة ٢٥٦
- أن النبي ﷺ تيمم بالتراب ٧٧
- أن النبي ﷺ حج على رحل ١٦٥
- أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: ٢٥٤
- أن النبي ﷺ دخل على عائشة وهو محتاج ٢٢١
- أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يبيتوا ١٧٧
- أن النبي ﷺ رفع في كفن ابنته ٨٥
- أن النبي ﷺ زوج رجلًا امرأة على أن ٢٧١
- أن النبي ﷺ زوج زيدًا بابنة لخالته ١٩٩

- أن النبي ﷺ سأل صفوان بن أمية ٢٨١
- أن النبي ﷺ سأله أعرابي عن لقطة ٥١
- أن النبي ﷺ سجد فنام حتى غط فنفخ ٦٧
- أن النبي ﷺ سئل عن عام سنة ٣٢٢
- أن النبي ﷺ صلى بعرفة الظهر والعصر ١٣٠
- أن النبي ﷺ صلى صلاة العيد ١٣٩
- أن النبي ﷺ صلى على النجاسي ٩٧
- أن النبي ﷺ قَبِلَ الهدية ٢٧٩
- أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون ٢٥٤
- أن النبي ﷺ قرأة سورة مريم في ركعة ١١٧
- أن النبي ﷺ كان إذا رأى هلال رمضان كبر ١٥٩
- أن النبي ﷺ كان ينام متكئًا حتى ينتفخ ٨١
- أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب ٨٥
- أن النبي ﷺ لم يجعل للمطلقة ثلاثًا ٢٠٦
- أن النبي ﷺ ما اعتكف إلا وهو صائم ١٦٣
- أن النبي ﷺ مر بامرأة مقتولة يوم الخندق ٢٩٧
- إن النبي ﷺ مر بي وأنا أوقد ببرمة ١٦٧
- أن النبي ﷺ نهى أن ينكح المحرم أو ينكح ١٧٥
- أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين ٢٥٣
- أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر ٢٥٢
- إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدم ٢٧٣
- أن النبي ﷺ نهى عن صفقتين في صفقة ٢٥٠
- أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد صلاة العصر ١٢٩
- أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في الثوب الواحد ١٠٧
- أن النبي ﷺ وصلت إليه امرأة بكر ١٩٤
- إن الوضوء على من نام مضطجعًا ٦٧
- أنا أحق بإرث أخي موسى ١٥٣
- أنت ومالك لأبيك ٢٦٣
- انتظر بأرباب الأموال حولًا ثم خذ منهم ما أمرتك به ١٤٤
- أنزل القرآن لنا على سبعة أحرف ٢٨

- إنما اتخذت هذه المساجد لذكر الله ٣١٢
- إنما الأعمال بالنيات ٦٣، ٢١٠
- إنما بنيت هذه المساجد أو قال ٥١
- إنما تنتقض طهارة من نام مضطجعًا ٨١
- إنما جعل الإمام إمامًا ليؤتم به ١٠٦، ١٢٠
- إنما جعلت ـ أو قال ـ ٣١٢
- إنما حرم أكلها ٩١
- إنما الربا في النسيئة ٢٥٠
- إنما الوضوء على من نام مضطجعًا ٦٧
- أنه أجاز للجنب أن يقرأ القرآن الآية ٨٧
- أنه أجاز نكاحًا على خاتم حديد ١٩١
- أنه استسلف بكرا من رجل ٢٥٥
- أنه أمر أسماء بنت عميس لما نفست ٢١٤
- أنه أمر أصحابه بخلع النعال بين القبور ٩٩
- أنه أمر أصحابه عند نزول قول الله تعالى ١١٥
- أنه توضأ مما مست النار ٦٧
- أنه توضأ واحدة واحدة ٦٥
- أنه جاء والناس في الصلاة يؤمهم أبو بكر ١٠٨
- أنه جاءه شراب فشرب منه ثم ١٥٨
- أنه دخل المدينة فراى اليهود صيامًا يوم ١٥٣
- إنه دم عرق ٩٦، ٢١٣
- أنه دم عروق ٢١٣
- أنه رأى أبا بكر يصلي خلف الناس ١٠٦
- أنه سأله عدي فقال: يا رسول الله إنا بأرض صيد ١٧٧
- أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى امرأة عن لبس القفازين ١٧٣
- أنه سوى بين الأصابع في الدية ٣٠٤
- أنه سئل عن أمرأة ماتت ٨٥
- أنه سئل عن الجنب هل يقرا القرآن ٨٧
- أنه شرب وناول من على يمينه ٣١٦
- أنه صلى مع النبي ﷺ صلاة العصر والشمس على ١٠٩
- أنه غليظ أسود منتن ٢١٨
- أنه فاته أربع صلوات يوم الخندق ١٠٨
- أنه قضى بالشفعة للجار ٢٥٣
- أنه قيل له: يا رسول الله ما استطاعه الحج ١٦٤
- أنه كان إذا قام إلى الصلاة ١٢٧
- أنه كان لا يوجب المهر إلا بالجماع ٢٠٢

- أنه كان يجيز للصائم أن يذوق طعم الخل ١٥٤
- أنه كان يصغي الإناء إلى الهر ليشرب ٩٢
- أنه كان يقرأ في الوتر ١٣٩
- أنه مر بشاة لمولاة لميمونة ٨٩
- أنه مسح بعض رأسه ٥٩
- أنه مسح بعض ناصيته ٥٩
- إنه من بات وعليه دين يريد قضاءه ٢٣٥
- أنه نهى أن تتلقى الأجلاب ٢٥١
- أنه نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ٢٥٠
- أنه نهى ﷺ عن بيع المجر ٢٥٢
- أنه نهى عن الاستصباح بشحم الميتة ٢٥٧
- أنه نهى عن أكل كل ذي ناب ١٨١
- أنه نهى عن بيع الذهب بالورق ٢٥٨
- أنه نهى عن بيع ما في بطون الأنعام ٢٥٧
- أنه نهى عن بيع ما ليس معك ٢٦٨
- أنه نهى عن بيع المواصفة ٢٦٨
- أنه نهى عن بيع الولد ٢٢٣
- أنه نهى عن ثمن الكلب ٢٥٤
- أنه نهى عن الجنب أن يغتسل في الماء الدائم ٧١
- أنه نهى عن رفع اليدين في الصلاة ١١٤
- أنه نهى عن شرطين في بيع ٢١
- أنه نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها ٢٢٤
- أنه نهى عن عسيب الفحل ٢٧٤
- أنه نهى عن الفحش ٢٦٩
- أنه نهى عن: قيل وقال وعن إضاعة المال ٢٥٩
- أنه نهى عن كسب الحجام ٢٧٣
- أنه نهى عن المخابرة ٢٧٥
- أنه: نهى عن مهر البغي ٢٧٣
- أنه نهى عن نبيذ البسر والزبيب ٣١٦
- أنه نهى عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ٧١
- إنها كانت تأتينا أيام خديجة ١٨٥
- إنها ليست بحيضة فاغتسلي وصلي فإنه دم عرق ٢٢٠
- أنهر الدم بما شئت وسم ١٧٧
- أنهم كانوا يأمرون بالقضاء لمن أصبح جنبًا ٧٣
- أنهما نزحا زمزمًا من زنجي ٩٠
- أنهن أي «رب إني تبت إليك وأصلحت» ٥٥
- إني أبيت فيطعمني ربي ويسقيني ١٥٦

- إني صائم ١٥٣
- أوصيك بتقوى الله والتكبير عند كل شرف ١٦٥
- إيما إهاب دبغ فقد طهر ٨٩
- أيما رجل كان له شريك في دار أو زراعة ٢٥٣
- أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا ٣١١
- أيؤذيك هو أم رأسك ١٦٧

ب

- البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر ٣٤
- بلوا أرحامكم ولو بالسلام ٢٨٠
- بلوا الشعر ونقوا البشر ٧٢
- بئس أخو العشيرة ٢٩١
- بيع المحفلات خلابة ٢٥١
- البيعان بالخيار ما لم يفترقا ٢٤٩
- البينة على من ادعى وعلى المنكر اليمين ٢٣٣

ت

- تحت كل شعرة جنابة ٧٢
- تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ٩٧، ١٠٧، ١١٤
- تسحروا فإن في السحور بركة ١٥٦
- تغطي المرأة ظهر قدميها ١١١
- تفرقوا أو اعملوا والتمسوا المعاش ٢٢٧
- تنام عيني ولا ينام قلبي ٧٥
- توضأ كما أمر الله ٦٣
- تيممنا مع رسول الله ﷺ فضربنا ضربة للوجه ٧٨

ث

- ثلاث ساعات نهى النبي ﷺ عن دفن الميت فيهن ٩٨
- ثلاثة يدعون الله لا يستجيب لهم ٢٢٩

ج

- الجار أحق بسقبه ٢٨٠
- جعلت لي الأرض مسجدًا وترابها طهورًا ٦١، ١٠٦، ١١٥
- جعلت لي الأرض مسجدًا وجعل لي ترابها طهورًا ١٠٠
- جعلت المساجد لذكر الله والصلاة ٥١

ح

- الحائض تعمل كما يعمل الحاج إلا الطواف ١٧٤
- حجوا قبل أن لا تحجوا ١٧٢
- حرمة أمواتنا كحرمة أحيائنا ٣٠٥

- حيث ما أدركتك الصلاة فصل ٢٠
- الحيوان اثنان بواحد لا يصلح ٢٥٥

خ

- الخمر من هاتين الشجرتين ٣١٤
- خمس في الدواب لا جناح على من قتلهن ١٦٦
- خير خصال الصائم السواك ١٥٦
- خير صفوف الرجال المقدم ١٢٧
- خير الناس أحسنهم قضاء ٢٥٥

د

- دعي الصلاة أيام إقرائك ٢١٣
- دم المقتول في سبيل الله ٨٤
- دماؤكم وأموالكم عليكم حرام ٥٦

ذ

- ذروا الناس ينتفع بعضهم من بعض ٢٥١
- الذهب بالذهب والفضة بالفضة ٣١

ر

- رب إني تبت إليك وأصلحت ٥٥
- الرهن بما فيه فإذا ضاع ذهب منه ٢٥٨

ز

- زاد وراحلة ١٦٤
- زادك الله حرصًا ولا تعد ١٠٦
- زوجتكما على ما معك من القرآن ٢٧٥

س

- ساقي القوم يشرب آخرهم ٣١٦
- سألت عمر بن الخطاب. فقتل: يا أمير المؤمنين ١٣٥
- سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ١٢٧
- السلطان ولي من لا ولي له من النساء ١٩٤
- سلم واحدة وسلم اثنين ١١٦
- سلوني عما شئتم ٣٩
- سمعت صبيًا يصيح فظن أن أمة ١١٧
- سووا صفوفكم ثلاثًا ١٢٠
- سئل النبي ﷺ عن ضاله الإبل ٥٦
- سئل النبي ﷺ فقيل: يا رسول الله إنا نكون ٦٩

ش

- الشافع والمشفع في النار ٢٩٦
- الشاة المصراة ٢٥٣
- شاهدا عدل خير من يمين فاجرة ٤٥
- الشفعة ما لم تقسم فإذا وقعت الحدود ٢٨٠

ص

- صدقة تصدق الله عليكم بها ١٣٥
- الصعيد الطيب طهور المسلم ولو إلى ٨٠
- الصلاة خير موضع، فمن شاء ٣٣
- صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في ١٣٣
- الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا ٢٦٩
- صلوا كما رأيتموني أصلي ١١٤
- صلينا مع النبي ﷺ والشمس بيضاء نقية ١٠٩
- صم بدله في الإسلام ١٨٨
- صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ١٥٩

ط

- طلاق العبد بيد سيده ٢٣٧
- طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه ٩٢
- الطهور ماؤه والحل ميتته ٧١
- الطواف بالبيت صلاة ولكن ١٧٦

ع

- عارية مضمونه مؤداة ٢٨١
- عرفها سنة فإن جاءك مدعيها ٥١
- عرفها سنة فمن جاءك بالعلامة ٥١
- على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين ٥٣، ٢٨٩
- عليكم بهذه الثياب البياض البسوها ٨٥

غ

- غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة بني المصطلق ٢٢٤
- غسلوا موتاكم ٨٣
- غيبة المؤمن تفطر الصائم ٨٣

ف

- الفرق ما بين النكاح والسفاح ضرب الدف ١٩٥
- فضل صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد ١٤٠
- فلا تبعه حتى يجري فيه الصاعان ٢٦٠
- فليصل ما أدرك وليبدل ما فاته ٩٨، ١٣٢، ١٣٣
- فهلا كان ذلك قبل أن تأتيني ٢٩٤
- في أربعين شاة شاة ١٤٥
- في الركاز الخمس ١٤٦
- في سائمة الغنم الزكاة ١٤٥
- في الغنم في الأربعين شاة، شاة ١٤٧
- فيما سقت السماء والعيون ١٤٨

ق

- القابض الباسط هو المسعر ولكن سلوا الله ٣٢٢
- قتلوه قتلهم الله ٢١
- قد زوجتكما على ما معك من القرآن ٢٧٥
- قد زوجتكها على ما عندك من القرآن ١٩١
- قضه إياه فإن خير الناس أحسنهم قضاء ٢٥٥
- القطع في ربع دينًا فصاعدًا ٢٩٣
- القميص والعمامة والبرنس والسراويل ١٧٣

ك

- كان أبو موسى الأشعري لا يرى النوم ينقض الطهارة ٦٧
- كان رسول الله ﷺ لا يتمنع عن قراءة القرآن ٨٧
- كان رسول الله ﷺ يأكل قبل أن يغدو إلى المصلى ١٥٥
- كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ١٥٨
- كان لرسول الله ﷺ صديق من دوس ٢٥٦
- كان النبي ﷺ ينهانا أن نجمع بين البسر والتمر ٣١٥
- كسب الحجام خسيس ٢٧٣
- كفنوه في ثوبيه ٨٥
- كل شراب أسكر فهو حرام ٣١٤
- كل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج ١٩٧
- كل قرض جر منفعه لم يجز ٢٧٨
- كل ما مررتم بعظم قد ذكر اسم الله ٩٥
- الكلمات هن قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ ٥٥
- كنا صبيانًا إذا ضحكنا في الصلاة ٩٣
- كنا نقعد على عهد رسول الله ﷺ للنفاس أربعين يومًا ٢١٦
- كنا نقعد من نفاسنا أربعين يومًا ٢١٦
- كنت نهيتكم عن ثلاث وإذا آمرتكم بهن ٣١٤
- كنت نهيتكم عن زيارة القبور ٢٠
- كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فكلوا ٣١٣

ل

- لا أحل لكم سكرًا ٣١٣
- لا تحل من بعد حتى تنكح غيره ٢٠٧
- لا تدري أسهمك قتله أم الماء ١٨٠

- لا تستجاب دعوة رجل دين رجلًا فلم يشهد عليه ٢٣٠
- لا تستقبلوا رمضان بصوم يوم ولا يومين ١٥٩
- لا تصروا الإبل ٢٥٣
- لا تطأوا الحوامل حتى يضعن ٢٢٤
- لا تعد في صدقتك ١٤٣
- لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار ١٢٨
- لا تقض على أحد الخصمين حتى تسمع حجة الآخر ٢٨٩
- لا تناجشوا ولا تصروا الإبل ٢٥٢
- لا تنبذوا في الجرائر ولا في النقير ٣١٤
- لا تنشفعوا من الميتة بشيء ٨٩
- لا تؤتوا النساء من أعجازهن ٢٠٣
- لا توى على مال مسلم ٣٠٠
- لا رضاع بعد فصال ٣٠٦
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ١٤٧
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ١٢١
- لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ٣٣
- لا صلاة لمن عليه صلاة ١٠٨
- لا عقر في الإسلام ٩٩
- لا قطع في التمر حتى يؤويه الحرز ٢٩٤
- لا قطع في ثمرة وليس على الأب قطع ٢٩٤
- لا نكاح إلا بولي وشاهدين ١٩٢
- لا وصية لوارث ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١
- لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله على وضوئه ٦٠
- لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ٩٠
- لا يبيع حضري لبادي ٢٥١
- لا يبعين أحدكم ثمرته سنين ٢٥٣
- لا يتوارث أهل ملتين ٢٣٥
- لا يتوضأ أحدكم من طعام أحل الله أكله ٧٠
- لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه ٢٨٢
- لا يرث المسلم الكافر ٢٣٦
- لا يقتل حر بعبد ولا مسلم بكافر ٣٠١
- لا يقتل مسلم بكافر ٣٠٥
- لا ينبغي أن تحبس جيفة ٨٦
- لا ينكح المحرم ولا ينكح ١٦٧
- لا يورث الكافر المؤمن ٢٣٥
- لا يؤم الرجل في بيته ١٢٠
- لا يؤوي الضاله إلا ضال ٥٦
- لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله ١٠٠
- لما قُبض نبي الله آدم ﷺ أتته الملائكة ١٢٥

- لو أعطي الناس بدعواهم ٢٣٣
- لو جرى فسال على فخذي لم أقطع منه الصلاة ٦٧
- لو قلتها لوجبت ولو وجبت ١٦٤
- لو يعلم الناس ما في الوحدة ١٦٥
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ١٥٦
- ليس على الأب قطع ٢٩٤
- ليس في مال زكاة يحول عليه الحول ١٤٤
- ليس فيما دون خمس ذود صدقة ١٤٤
- ليس من البر الصيام في السفر ١٥٥
- ليعمد أحدكم إلى أخذ حبل فيحطب به ٢٢٠
- ليلني منكم أولوا الأحلام والنهى ١٠٥
- ليؤم القوم أفضلهم ٨٦
- ليؤمكم أقرؤكم لكتاب الله ١٠٦

م

- ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣١٤
- ما بالكم ترفعون أيديكم في صلاتكم ١١٤
- ما بالهم صيامًا في هذا اليوم ١٥٣
- ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت ١٨٠
- ما لكم تورعون عن ذكر الفاسق ٨٣
- ما هذه؟ فقالت له: هذا اللحم ٢٢١
- الماء طهور لا ينجسه شيء ٥٧
- المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا ٢٦٠
- مر به حبر من أحبار اليهود ٩٨
- المرأة تنكح لأربع خصال لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ١٩٤
- المسلمون على شروطهم إلا شرطًا ٢٦٩
- مطل الغني ظلم ٢٣٢
- مطل الموسر ظلم ٢٣٢، ٢٣٥
- معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ١٩٣
- مفتاح الصلاة التكبير ١١٤
- ملعون من آتى امرأة في دبرها ٢٠٣
- من أدرك من العصر ركعة فقد أدرك الصلاة ٨١
- من أسبل إزاره في الصلاة فليس من الله في حل ولا حرام ١١١
- من أسلم فليسلم في كل معلوم ٢٥٤
- من أصبح جنبًا أصبح مفطرًا ٧٣
- من اقتنى كلبًا لا لضرع ولا لزرع ١٧٩، ٢٥٥
- من بدل دينه فاقتلوه ٣٠٤
- من تمونون ١٦١
- من جمع بين الصلاتين في الحضر ١٣٦

- من حج مكة ماشـيًا إلـى أن يرجع ١٦٤
- من حلف على منبري هذا كاذبًا ٢٩٠
- من حلـف على يمين فـرأى غيرها خيرًا منها ١٨٥
- من حلـف فليحلف بالله أو ليصمت ٢٩٠
- من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ١٥٧
- من الربا أخـذ الرجل صداق زوجته ٢١٢
- من ستر على مؤمن في الدنيا ٣١٠
- من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له ١٠٦
- من سمع النداء فليجب ١٧٧
- من سمع نداءنا فليجب ١٠٣
- من غشنا فليس منا ٣٢٣
- من قتل لـه قتيل فهو بيـن خيرين ٣٠٨
- من قتل هذه؟ قال رجل: أنا ٢٩٧
- مـن كان حالفًـا فليحلف بـالله أو ليصمت ١٨٧
- من لغا فلا جمعة له ١٣١
- من ملك ذا رحم محـرم عتق عليه ٢٢٣
- من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ١١٧، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٧
- من نذر أن يطيع الله فليطعه ١٨٨
- من نفس على مؤمن كربة من كرب الدنيا ٣٠٩
- من يرد يشتريها منه ٢٥٠
- من يزيد: فقال رجل آخر ٢٥١
- الموسر تحل عقوبته ٢٣٢
- المؤمن لا ينجس حيًا ولا ميتًا ٨٤
- المؤمنون تتكافأ دماؤهم ١٩٤، ٣٠١

ن

- نعم ١٦٩
- نعم الأدم الخل ١٨٦
- نعم ولك أجره ١٧٤
- النفساء تعتد أربعين يومًا ٢٢٠
- نهانا رسـول الله ﷺ عن الصلاة في ثلاث ساعات ١١٧
- نهـى رسـول الله ﷺ أن يسـتنجي بالروث والرمة ٩٥
- نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال ٢٨٢
- نهى رسـول الله ﷺ عـن قرض جر منفعة ٢٧٨
- نهـى رسـول الله ﷺ عـن المزفت والذباء ٣١٥
- نهى رسول الله ﷺ عن نكاح الشغار ١٩٦
- نهى ﷺ عـن إيهام المسـلم وغرره ٢٥١

- نهى ﷺ عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه ٢٥٣
- نهى ﷺ عن بيع ما ليس معك ٢٥٤
- نهى ﷺ عن بيع المزابنة ٢٥٣
- نهى ﷺ عن بيع النجش ٢٥٢
- نهى ﷺ عن صوم يوم الجمعة ١٥٦
- نهى ﷺ عن عقبى الشيطان ١١٦
- نهى ﷺ عن المنابذة والملامسة ٢٥٢
- نهى عمر عن القزع ٢٠٣
- نهى عن بيع العربون ٢٦٨
- نهى عن الصلاة في ثوب واحد ١٠٧
- نهى عن الصلاة في المقبرة والمجزرة ٢٠
- نهى النبي ﷺ أن ينظر المؤمن إلى عورة أخيه المسلم ٨٤
- نهى النبي ﷺ عن أكل الجلالة ١٨١
- نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ٢٦٩
- نهى النبي ﷺ عن بيع المزابنة ١٥٠
- نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والولدان ٢٩٧
- نية المؤمن في العمل خير من عمل لا نية فيه ٦١

هـ

- هاتوا سديسًا وخميسًا ٢٧٦
- هجرت الشرك ولكنه الجهاد ٢٩٧
- هذا وضوء لا تقبل الصلاة إلا به ٦٥
- هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي ٦٥
- هذان محرمان على رجال أمتي ٨٤
- هل عندها شيء من الطعام ١٥٣
- هلا آخذتم إهابها فدبغتموه ٨٩
- هلا تركتموه ٣١٢
- هو الطهور ماؤه والحال ميتته ٥٧، ٦٩
- هو عليها صدقة ولنا من عندها هدية ٢٨٠
- هو عليها صدقة. وهو لنا منها هدية ٢٢١
- هو كافيك ما لم تجد الماء ٧٧
- هي لك وهي مال الله يؤتيه من يشاء ٥١

و

- والذي نفسي بيده لو قلت نعم لوجبت ٤٠
- والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ٣١٠
- والنميمة الكاذبة والكذب والغيبة ينقض الصيام ١٥٤
- وأيكم أملك لإربه ١٥٨
- وصية الأقربين ٣٢٠

- الوضوء من المذي والغسل من المني ٦٧
- الولاء لمن أعتق ٢٢١، ٢٥٤
- الولد للفراش وللعاهر الحجر ٢٠٣، ٣٠٩
- ولد الولد ولد ١١٧
- وليس كل خسيس حرام ٢٧٣
- ويل للعراقيب من النار ٥٩

ي

- يا رسول الله: إن أبي شيخ كبير ١٦٩
- يا علي إني أحب لك ما أحب لنفسي ١١٥
- يا عمر ولم فعلت ذلك ٧٢
- يا فلان أما علمت أن الله حرمها ٢٥٦
- يا معاشر المسلمين، ما بال أقوام يشترطون ٢٥٤
- يحشر الناس يوم القيامة بأعمالهم ٦١
- يغسل المحرم بماء وسدر ٨٣
- يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ١١٩



فهرس الأعلام

أ

- آدم عليه السلام ٥٥، ٥٦، ١٢٥، ٢٨٦
- إبراهيم (ابن النبي ﷺ) ١٠٠
- إبراهيم عليه السلام ١٦٢، ٣٢٣
- إبراهيم النخعي ٧٣، ٩٣، ١٥٤، ٢٣٠
- ابن الأعرابي ٢٦٧
- ابن أم مكتوم (عبد الله) ١٠٣
- ابن بركة (عبد الله بن محمد بن بركة) ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧
- ابن جعفر = محمد بن جعفر
- ابن الزبير (عبد الله) ٩٠
- ابن سعيد ٢٥٧
- ابن عباس (عبد الله) ٥٥، ٦٧، ٨١، ٨٧، ٩٠، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٦، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢١
- ابن عمر (عبد الله) ٧٨، ٨٧، ١١٢، ١٤٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٠
- ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
- ابن المنذر ٨
- ابن الوكيل ١٧
- أبو أيوب (وائل بن أيوب) ١٤٣، ١٩٢، ٢٥٧
- أبو بردة ٢٢٩
- أبو بكر الصديق ٧٠، ١٠٦، ١٩٩، ٢٢٣، ٢٧٧، ٣٢١
- أبو بكر الموصلي ١٤٨، ١٩١
- أبو ثور ١٠٣
- أبو الحسن البسيوي (الأصم) ٧، ١٠، ١١
- أبو حنيفة ٣٤، ٤٥، ٧٦، ٩٢، ٩٦، ١٠٥، ١٢٩، ١٣٣، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩، ١٩٠، ١٩٢،

١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٢

- أبو الحواري القري ٢٣٤
- أبو رافع مولى رسول الله ﷺ ٢٥٨
- أبو سعيد الخدري ١٣٧، ٢٩٧، ٣١٣
- أبو سعيد، محمد بن سعيد الكدمي ٧، ٨، ٩، ١٥
- أبو العالية ٩٣
- أبو عبد الله ٥٤، ٩١، ٢٣٣، ٢٣٤
- أبو عبيدة بن الجراح ٣١٦
- أبو عبيدة، مسلم بن أبي كريمة ١٦، ٩٢، ٩٣، ١٨١، ١٨٦، ٢٨٣
- أبو مالك ١٠، ١١١، ١٣٣، ١٤٧، ١٤٨، ٣١٠
- أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن محبوب ١٤٧
- أبو معاوية = عزان بن الصقر
- أبو المؤثر = الصلت بن خميس
- أبو موسى الأشعري ٦٧، ١٩٩، ٢٢٩، ٣١٦، ٣٢١
- أبو هارون العبدي ٢٤٦
- أبو هريرة ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ١٦٥، ١٧٥، ٢٠٣، ٢٥٢، ٢٥٤، ٣١٤
- أبو هلال العسكري ١٧
- أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة) ١٢٩
- أُبي بن كعب ١٤٠
- أحمد السيابي ٨
- أخت أبي بكر الصديق ١٩٩
- الأزهر بن محمد بن جعفر ٧
- أسامة بن زيد ٢٥٠
- أسماء بنت عميس ٢١٤
- الأشعث بن قيس ١٩٩
- الأقرع بن حابس ٣٩
- أم سلمة زوج النبي ﷺ ٩٩، ١١١، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٠
- أم عطية ١٤٠
- أم كلثوم بنت النبي ﷺ ٨٥
- أم هاني ١٥٨
- أنس بن مالك ٣٩، ١٥٤، ١٥٥، ٢٣٧
- الأوزاعي ٢١٩

ب

- بريرة (جارية السيدة عائشة) ١٩٦، ٢٢١، ٢٧٩
- البسيوي = أبو الحسن البسيوي
- بشير بن محمد بن محبوب ١١١، ١٩٤
- بلال (بن رباح) ١٠٣

ت

- تميم الداري ٢٥٤

ج

- جابر بن زيد ١٦، ٢٣٧، ٢٩٦، ٣٢١
- جابر بن عبد الله الأنصاري ١٠٠، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٥٥
- جبرائيل عليه السلام ٦٢، ٢٤٩
- جعفر بن عبد المطلب ٩٩
- جمال عبد الناصر ٥
- الجويني (أبو عبد الله) ١٧

ح

- الحسن البصري ٥٥، ٧٣، ٩٣، ١١٠، ١٢٥، ١٥٤، ١٩٢، ٣٢١

خ

- الخثعمية ١٦٩
- خديجة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم ١٨٥
- خزيمة ٢٠٣
- خلفان الحارثي ١٧

د

- داود بن علي ٤٥، ٢١٣، ٢٣٢
- داود (الظاهري) ١٦، ٤٢، ٩٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣١٤
- الدوسي ٢٥٦

ر

- الرازي (أبو بكر زكريا) ١٧
- راشد بن النظر ١١
- الربيع بن حبيب ١٠، ١٦
- ربيعة ١٩٧

ز

- الزبير (بن العوام) ٢١٥
- زاهران بن خميس ١١
- زيد بن ثابت ٥١، ١٩٩، ٣٢١
- زينب بنت جحش ٢٢٠

س

- سالم بن عبد الله بن عمر ١٤٨
- السالمي ٧، ٩، ١١
- السامري ١٧
- السبكي ١٧
- سعيد بن جبير ٥٥
- سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب ١٠
- سعيد بن المسيب ٦٧، ١٥٥، ١٩٧
- سعيد بن محرز ٢٧٩
- سليمان بن داود النبي عليه السلام ٣٩
- سليمان بن عثمان ٤٢
- سليمان بن محمد بن حبيب، أبو مروان ١٠
- سليمة بن مالك ١٠

- سماك بن خرشة ٢٥٨
- السيوطي (عبد الرحمن) ١٧

ش

- الشافعي ٤٥، ٦٩، ٧٦، ٨٣، ٨٩، ٩٢، ١١٠، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣١٤، ٣٢٢
- شريح ٣٢١
- الشعبي (عامر) ١٥٥، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٠

ص

- صفوان بن أمية ٢٨١
- الصلت بن خميس، أبو المؤثر ٧، ١٦٠، ٢٣٤، ٢٣٦
- الصلت بن مالك ٨، ٩، ١١

ض

- الضحاك ٥٥

ط

- الطبري ١٦

ظ

- الظاهري ٢٢٥

ع

- عامر الشعبي = الشعبي (عامر)
- عائشة (السيدة) ٧٢، ٨٥، ١٢٠، ١٢٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٦، ١٩٣، ١٩٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٩٣، ٣١٥، ٣٢١
- العباس بن عبد المطلب ٩١، ١١٥
- عبد الله بن جعفر ٩٩
- عبد الله بن عباس = ابن عباس (عبد الله)
- عبد الله بن عمر = ابن عمر (عبد الله)
- عبد الله بن عمرو بن العاص ٥٧
- عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي ٦
- عبد الله بن محمد بن محبوب (أبو محمد) ٧، ١١١
- عبد الله بن مسعود ٢٦، ١١١، ١٢٧، ١٩٧، ٢٠٢، ٣٢١
- عبد الرحمن ١٩٧
- عبد الملك بن مروان ٢٤٦
- عتبة بن عبد الله ٣٢١
- عثمان بن عفان ١٣٥، ١٦٧، ١٧٥
- عدي ١٧٧

- عروة بن الزبير ٧٣، ١٥٥
- عزان بن الصقر، أبو معاوية ٤٨، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٩، ٢٣٦
- عطاء ٢٢٠، ٢٥٠
- عطاء بن أبي رباح ٧٣، ٢١٥
- عكرمة ٣٠
- علي بن أبي طالب ٨٧، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢٨٩، ٣١٦، ٣٢١
- عمار بن ياسر ٧٨
- عمر بن الخطاب ١٢٧، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٨، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٣١٦
- عمرو بن العاص ٧٢
- عيسى عليه السلام ٢٩

غ

- غسان بن محمد بن الخضر (أبو مالك) ١٠، ١٣

ف

- فاطمة بنت أبي حبيش ٢١٣
- فاطمة بنت قيس ٢٠٦
- الفضل بن الحواري ٧

ق

- قتادة ٢٣٧
- القرافي ١٧

ل

- لقيط بن صبرة ٦٣، ٦٤
- لوط عليه السلام ٢٩٥، ٢٩٦

م

- ماعز ٣١١
- مالك (بن أنس) ٩٢، ٩٣، ٩٦، ١٠٣، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٧٥، ٣١٤، ٣٢٢
- مجاهد ٥٥، ٢٣٠
- محبوب بن الرحيل ١٠، ١٧٣
- محمد بن أبي بكر ٢١٤
- محمد بن جعفر ٧، ٦٦، ١٦١، ٢٣٧، ٢٧٦
- محمد بن داود، أبو بكر ٧٣
- محمد بن سيرين ٩٣
- محمد بن محبوب، أبو عبد الله ١٠، ٥٤، ٧٦، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٦٦، ١٨٣، ١٩١، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٦٦، ٢٧٦، ٣١٢

- محمد كمال الدين إمام ١٧
- المدني ١٠٣
- مريم عليها السلام ١١٧
- المزني ٢٧٥
- مسلم بن أبي كريمة = أبو عبيدة (مسلم بن أبي كريمة)
- معاذ بن جبل ١١٧، ١٤٤، ٢٣٥، ٢٧٦، ٣١٦، ٣٢١
- معاوية بن أبي سفيان ١٣٥، ٢٣٥
- مغيث ١٩٦
- المغيرة ٩١
- المهلب (بن أبي) صفوان ٢٤٦
- موسى بن أبي جابر ١٤٣، ١٩٢
- موسى بن علي ٧٦، ١١٨، ١٣٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٢٢، ٢٦٣، ٢٦٦
- موسى بن موسى ١١
- موسى عليه السلام ٢٩، ١٥٣
- ميمونة (السيدة) ٨٩، ٩١، ١٦٧

ن

- النجاشي ٩٧
- النخعي = إبراهيم النخعي
- نوح عليه السلام ٢٩

و

- وائل بن أيوب = أبو أيوب (وائل ابن أيوب)

ي

- يعقوب عليه السلام ١٨٥
- يوسف عليه السلام ١٨٥



فهرس الأماكن والبلدان

أ

- أوطاس ٤١، ١٩٨، ٢٢٤

ب

- البصرة ١٥
- بهلى «بلدة» ١٠، ١٢
- البيت الحرام (العتيق) ٥٩، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٢١٤
- بيت المقدس ٢٤

ح

- الحبشة ٩٧
- الحجاز ٦٩، ٧٠، ١١٠، ٢٨١

خ

- خراسان ٢١٩
- خيبر ٩٢، ٩٣

ذ

- ذات السلاسل ٧٢
- ذو الحليفة ٢١٤

ص

- صحار ١٠

ض

- الضرح «محلة» ١٢

ع

- العراق ١٥، ٥١، ٦٩، ١٤٧، ٢٣١، ٢٦١، ٢٨١، ٣٠٨
- عرفة ١٣٠، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٦
- العقبة ٦٨
- عُمان ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٥، ٤٨، ٩٣، ٢٧٦

ق

- القبلة ٢٤، ٦٢، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١٢٤، ٢٦٤

ك

- الكعبة ٢٤، ٦٠، ٦٢، ١١٢، ١١٣، ١٢٤
- الكويت ٥، ٦

م

- المدينة (المنورة) ٩٧، ١٠٠، ١٥٣، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٥٨
- المسجد الحرام ٦٢، ١١٢
- مسجد رسول الله ﷺ ٢٢٧
- مسجد الشريعة ١٢
- مسجد الفحال ١٢
- مسجد الوحيدة ١٢
- مصر ٥، ٦
- المغرب ١١
- مكة (المكرّمة) ٦٧، ١٦٤، ٢٥٦
- منى ١٧٧

هـ

- هجر ٦٩
- الهند ٢٤٦

ي

- اليمن ١١٧، ١٤٤، ١٩٩، ٢٩٧



فهرس الكتب

أ

- الاستقامة (لأبي سيعد الكدمي) ٩، ١٥
- الأشباه والنظائر «في الفقه» (لابن الوكيل) ١٧
- الأشباه والنظائر في الفقه (للسبكي) ١٧
- الأشباه والنظائر في النحو (للسيوطي) ١٧
- الأشباه والنظائر (لأبي هلال العسكري) ١٧
- الإشراف (لابن المنذر) ٨

ت

- تحفة الأعيان (للعلّامة السالمي) ٧
- التعارف (لابن بركة) ١٠، ١٤
- التقييد (لابن بركة) ١٠، ١٣

ج

- جامع البسيوي ١١
- الجامع (لابن بركة) ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٦٦، ١٢٢
- الجامع (لابن جعفر) ٢٣٧، ٢٧٦
- الجامع (لأبي مالك) ٨، ١٠

ر

- رسالة الإمام ابن بركة السيلمي الدهلوي (لزهران بن خميس) ١١

س

- سيرة أبي الحسن البسيوي ١١
- سيرة الحجة على من أبطل السؤال عن المحدث الواقع بعُمان (للبسيوي) ١١

ف

- الفروق في الطب (للرازي) ١٧
- الفروق (لأبي عبدالله الجويني) ١٧
- الفروق (للقرافي) ١٧
- الفروق (للسامري) ١٧

ل

- اللمعة المرضية (للسالمي) ٩

م

- المبتدأ (لابن بركة) ١٤
- المختصر (للبسيوي) ١١
- الموازنة (لابن بركة) ٩، ١٤، ١٥



فهرس الفرق والمذاهب والجماعات

أ

- آل جعفر ٩٩
- الإباضية (مذهب/ فقه) ٦، ٨، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦
- الأحناف ١٥
- الأشاعر ١٩٩
- أصحاب الحديث ٨٧، ٩٠، ٢٢٧
- أصحاب الرأي ٣١
- أصحاب الظاهري ٢٢٥
- أصحاب النبي ﷺ = الصحابة
- أصحابنا (شيوخنا ـ علماؤنا ـ عندنا...) ٦، ٣٦، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١،

٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨،
٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧،
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥،
٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢،
٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧،
٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨،
٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤،
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩،
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤،
٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢،
٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١١،
٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦،
٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢

- الأعراب ٣٠٤
- الأنصار ١٠٩، ١٩٩
- أهل الإسلام ٤٣، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩
- أهل التفسير ٢٣
- أهل الحجاز ٦٩، ٧٠، ١١٠، ٢٨١
- أهل الحديث ٤٢، ٥٥، ١٢٩
- أهل الحرب ١٤٥، ٢٩٨
- أهل خراسان ٢١٩
- أهل الخلاف ٥٣، ٢٧٢
- أهل الذمة ٥٤، ١٤٥، ١٧١، ١٨٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٩٠، ٣٠٥
- أهل العراق ٥١، ٦٩، ١٤٧، ٢٣١، ٢٦١، ٢٨١، ٣٠٨
- أهل العلم بالقرآن ٢٨
- أهل عُمان ٤٨، ٩٣
- أهل القبلة ١٢٦٤
- أهل الكتاب ٥٥، ١٧٩، ١٩٠، ٢٧٦
- أهل اللغة ٣٦
- أهل المدينة ١٠٠، ٢٣١
- أهل الوفاق ٢٧٢
- أهل اليمن ٢٧٦

ب

- بنو آدم ١٨٤، ٢٠٥
- بنو إسرائيل ١٦٢
- بنو المصطلق ٢٢٤

ت

- التابعون ١١٠، ٢١٥، ٢٢٦، ٣٢١

ث

- ثقيف ٢٥٦

ح

- الحنابلة ١٥

خ

- الخوارج ٢٣٤

د

- دوس ٢٥٦

ر

- الرافضة ٢٣٤
- الرستاقية ٧، ٨، ٩، ١٤
- الروم ٢٤٦

س

- السّنّيّة ١٥

ش

- الشافعية ١٥، ٢٠٤

ص

- الصحابة ١٥، ١٩، ٢١، ٣٤، ٨٧، ٩٣، ١٠٩، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٥، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٦، ٣٢١

ع

- العامة ٢٠٣، ٢٦٨
- العراقيون ١١٠
- العرب ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٧٧، ٧٨، ١٣٨، ١٦٢، ١٦٨، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٩٥
- العوام ١٠٢، ١٤٢

ق

- قريش ١٩٨
- قوم لوط ٢٩٦

م

- المالكية ١٥
- المجوس ٢٧٦، ٢٧٧
- مخالفينا (فقهاء) ٥١، ٧٠، ٩٢، ١١٠، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٥٧، ١٦٩، ١٧١، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٠/، ٢٧٦، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٨
- المشارقة ١١، ١٣
- المعتزلة ٣٨، ٣٩
- المغاربة ١١، ١٣
- المهاجرون ٢٧٦

ن

- النزوانية ٧، ٨، ٩، ١٤
- النصارى ٢٤٦، ٢٧٦

هـ

- الهند ٢٤٦

ي

- اليهود ٩٨، ١٥٣، ٢٤٦



فهرس تفصيلي

تقديم: معالي الوزير ٥

مقدمة: ابن بركة وكتابه «الجامع» ٧

باب: في الأخبار المروية عن النبي ﷺ ١٩

١ أخبار المراسيل ١٩

٢ أخبار المقاطيع ١٩

٣ الخبر الموقوف ١٩

٤ أخبار المتن ١٩

٥ خبر الصحيفة ٢٠

٦ الخبر الزائد على الناقص ٢٠

٧ الأخبار المتعارضة ٢٠

٨ الخاص والعام ٢٠

٩ الناسخ والمنسوخ ٢٠

١٠ الأخبار التي تنازع الناس في تأويلها ٢١

١١ التقليد الجائز ٢١

باب: في ذم التقليد ٢١

١٢ ذم التقليد ٢١

باب: في الناسخ والمنسوخ من القرآن ٢٢
١٣ الناسخ والمنسوخ من القرآن ٢٢
١٤ أوجه النسخ ٢٢
١٥ أول وآخر ما نزل من القرآن ٢٢
١٦ دلالة الناسخ والمنسوخ ٢٢
١٧ ما يقع فيه النسخ ٢٣
١٨ الاختلاف حول معنى النسخ ٢٣
١٩ ما ينسخ القرآن ٢٤
٢٠ ما ينسخ السُّنَّة ٢٤

باب: في المحكم والمتشابه ٢٥
٢١ المحكم والمتشابه ٢٥
٢٢ إعجاز القرآن ٢٥
٢٣ الحكمة من وجود المتشابه ٢٦
٢٤ الرد على من يدعي الزيادة والنقصان في القرآن ٢٦

باب: في الأسماء وما يدل على مسمياتها ٢٧
٢٥ الأسماء وما يدل على مسمياتها ٢٧
٢٦ الاشتراك في معاني الأسماء ٢٧
٢٧ الخطاب للفائدة والإفهام ٢٨

باب: في أحكام القرآن ٢٨
٢٨ الطعن في القرآن بسبب اختلاف القراءة ٢٨
٢٩ معنى الأحرف السبعة ٢٨

باب: في تكرير القصص والألفاظ ٢٩

٣٠ الحكمة من التكرار في القرآن الكريم ٢٩

٣١ معنى الحروف المقطعة في أوائل السور ٢٩

٣٢ ما يدل عليه الأمر ٣٠

٣٣ صورة الأمر في اللغة ٣٠

باب: في الربا ٣١

٣٤ معنى الربا ٣١

٣٥ العلة في تحريم الربا ٣١

٣٦ الخطاب المطلق والمقيد ٣٢

٣٧ ذكر الشيء ويراد غيره إذا كان من سببه ٣٢

باب: الإضمار والكناية ٣٢

٣٨ الإضمار ٣٢

٣٩ الكناية ٣٣

باب: الخاص والعام ٣٣

٤٠ معنى الخاص والعام ٣٣

باب: فيما يوجب العقل في باب التوحيد وإثبات النبوة ٣٣

٤١ التمييز بين النبي والمتنبي ٣٣

٤٢ الحكم بالأصل والحكم بالقياس ٣٤

٤٣ من أسباب الاختلاف بين الفقهاء ٣٤

باب: في التذكية ٣٥

٤٤ دليل وجوب التذكية ٣٥

٤٥ الذكاة لغة وشرعًا ٣٥

باب: في الزنا ٣٦

٤٦ اسم النكاح ٣٦

٤٧ الوطء في الحيض ٣٦

٤٨ قياس من أتى امرأة في دبرها على حرمان القاتل من الميراث ٣٦

٤٩ الدليل على وجوب الدعاء ٣٧

٥٠ تقييد الدعاء في العقد والضمير ٣٧

٥١ الدعاء بما يكون بدعائه مطيعًا ٣٨

٥٢ الفرق بين المسألة والأمر ٣٨

٥٣ الدعاء على ضربين ٣٨

٥٤ إجابة الله للدعاء ٣٩

٥٥ الأمر بالفعل لا يوجب تكراره ٣٩

٥٦ الدليل على صحة العلة ٤٠

٥٧ العموم لا يستغرق الجنس ٤٠

٥٨ تحريم الخنزير ٤٠

٥٩ حرمة جماع الحائض ٤١

٦٠ استبراء الصغيرة ٤١

٦١ انتقال العباد من التخفيف إلى التثقيل ٤١

٦٢ ما في أيدي المشركين فتنة لهم في الدنيا ٤٢

٦٣ قضاء العبادات عن الميت ٤٢

٦٤ الاختلاف حول حجية القياس ٤٢

٦٥ تعريف القياس ٤٣

٦٦ علة التحريم ٤٣

٦٧ حكم التسمية عند التذكية ٤٣

٦٨ المعصية لا تكون إلا من قاصد إليها ٤٣

٦٩ الإجمال والتفسير في آيات الطلاق ٤٤
٧٠ الحكمة من تكرار القصص ٤٤
٧١ الحج واجب على التراخي ٤٤
٧٢ قبول البينة بعد اليمين ٤٥
٧٣ هجوم الحاكم على السارق والقاتل ٤٥
٧٤ من شروط إنكار المنكرات ٤٦
٧٥ من المسؤول عن إقامة الحدود ٤٦
٧٦ نقض عهد ذمة عقده إمام جائر ٤٦
٧٧ الإكراه على الكفر ٤٦
٧٨ الكذب عند الاضطرار ٤٧
٧٩ الإكراه على الزنا ٤٧
٨٠ فداء النفس بالمال ٤٨
٨١ دفع الفداء لفك أسر المسلم ٤٨
٨٢ إلقاء بعض المال من السفينة لإنقاذ من فيها ٤٨

باب: في تأويل آية من القرآن ٤٨

٨٣ الحكمة من تخفيف بعض الأحكام ٤٨
٨٤ الفرق بين غصب الحب والنخل ٤٩
٨٥ الإقامة في بلد غلب عليه الجبابرة ٤٩
٨٦ منع الإمام عن عمل المغشوش ٤٩
٨٧ الدين المضيق على صاحبه ٥٠
٨٨ استيفاء الحقوق دون الرجوع إلى الحاكم ٥٠
٨٩ حكم اللقطة ٥١
٩٠ تعريف اللقطة في المساجد ٥١

٩١ انتفاع الملتقط باللقطة ٥٢
٩٢ من وجد الركاز ٥٢
٩٣ لقطة الصبي ٥٢
٩٤ لقطة المتعدي ٥٢
٩٥ الإشهاد عند رد اللقطة ٥٣
٩٦ ضمان اللقطة بعد التصدق بها ٥٣
٩٧ من حلف عن بيع شيء فبادل به ٥٤
٩٨ الإحسان إلى أهل الذمة ٥٤
٩٩ تكرار لفظ البيع في العقد ٥٤
١٠٠ ذنوب الأنبياء كانت نسيانًا أم عمدًا ٥٥
١٠١ الكلمات التي تلقاهن آدم ٥٥
١٠٢ أخذ الضالة ٥٦
١٠٣ الفرق بين الضالة واللقطة ٥٦

باب: في الوضوء ٥٧
١٠٤ حكم الوضوء ودليله ٥٧
١٠٥ الماء الطاهر المطهر ٥٧
١٠٦ الماء المستعمل ٥٧
١٠٧ فرائض الطهارة ٥٨
١٠٨ دليل فرضية النية ٥٨
١٠٩ دليل فرضية الطهارة ٥٨
١١٠ دليل فرضية غسل الأعضاء ٥٨
١١١ حد الوجه ٥٨
١١٢ دليل فرضية غسل المرفقين ٥٨

١١٣ مسح جميع الرأس ٥٩
١١٤ وجوب غسل القدمين ٥٩
١١٥ الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ٥٩
١١٦ سنن الوضوء والدليل عليها ٦٠
١١٧ الحجة في غسل اليدين ٦٠
١١٨ الفرائض التي لا تتم الصلاة إلا بها ٦٠
١١٩ دليل وجوب النية ٦١
١٢٠ دليل وجوب الطهارة ٦١
١٢١ دليل وجوب ستر العورة ٦١
١٢٢ الحجة في وجوب الطهارة ٦١
١٢٣ الحجة في وجوب طهارة الموضع ٦١
١٢٤ الحجة في وجوب دخول الوقت ٦٢
١٢٥ الحجة في وجوب التوجه للقبلة ٦٢
١٢٦ دليل وجوب القيام في الصلاة ٦٢
١٢٧ غسل الوجه ٦٢
١٢٨ إيجاب النية ٦٣
١٢٩ وضوء الوجه ٦٣
١٣٠ مسح الرأس ٦٣
١٣١ الاستنشاق ٦٣
١٣٢ حكم الأذنين في الوضوء ٦٤
١٣٣ غسل أو مسح القدمين ٦٤
١٣٤ تثليث الغسل في الوضوء ٦٥
١٣٥ كراهية التفريق في الوضوء ٦٥
١٣٦ استعمال الماء لمن يخاف على نفسه الضرر ٦٥

١٣٧ استعمال الماء المغصوب والمسروق ٦٥
١٣٨ التيمم لصلاة الجنازة ٦٦
١٣٩ كيفية طهارة من لا يجد ماءً كافيًا ٦٦
١٤٠ الأولوية في استعمال الماء ٦٦
١٤١ الاجتمار ٦٧
١٤٢ الوضوء من المذي ٦٧
١٤٣ النوم من نواقض الوضوء ٦٧
١٤٤ الوضوء مما مست النار ٦٧
١٤٥ الاستنجاء ٦٨

باب: في المياه وأحكامها ٦٨
١٤٦ الماء القليل إذا لاقته نجاسة ٦٨
١٤٧ أنواع المياه ٦٨
١٤٨ ماء البحر ٦٩
١٤٩ مقدار القلة ٦٩
١٥٠ مقدار الصاع والمد ٦٩
١٥١ من نسي الماء فتيمم ٧٠
١٥٢ الوضوء من الطعام ٧٠
١٥٣ الماء الطهور ٧٠
١٥٤ الماء الذي اختلط بطاهر ٧١
١٥٥ الماء المستعمل ٧١
١٥٦ الوضوء قبل الغسل من الجنابة ٧٢
١٥٧ كيفية الغسل من الجنابة ٧٢
١٥٨ استعمال الماء عند شدة البرد ٧٢

١٥٩ اشتراط الطهارة لصحة الصيام ٧٣
١٦٠ اشتراط النية في غسل الجنابة ٧٣
١٦١ نسيان الطهارة وأثره على الصيام ٧٣
١٦٢ الشك في الطهارة والحدث ٧٤
١٦٣ ما ينقض الطهارة ويوجب الغسل ٧٤
١٦٤ احتلام المرأة ٧٤
١٦٥ لمس المرأة ونقض الوضوء ٧٥
١٦٦ نقض الوضوء بالنوم ٧٥
١٦٧ القهقهة في الصلاة ٧٥
١٦٨ إمامة الأعمى ٧٦
١٦٩ ضمان السارق للمال بعد القطع ٧٦
١٧٠ غسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب ٧٦
١٧١ غسل المرأة من الجماع والحيض ٧٧

باب: في التيمم ٧٧
١٧٢ حكم التيمم ٧٧
١٧٣ معنى التيمم ٧٧
١٧٤ التيمم بغير التراب ٧٨
١٧٥ أركان التيمم ٧٨
١٧٦ صلاة فريضتين بتيمم واحد ٧٨
١٧٧ ما يجوز به التيمم ٧٩
١٧٨ كيفية التيمم ٧٩
١٧٩ وقت التيمم ٧٩
١٨٠ من وجد الماء بعد أن صلى بالتيمم ٨٠

١٨١ من وجد الماء وهو في الصلاة ٨٠
١٨٢ من وجد الماء بعد خروج الوقت ٨٠
١٨٣ التيمم إذا غلا الماء ٨١

باب: فيما ينقض الطهارة ٨١
١٨٤ ما ينقض الطهارة ٨١
١٨٥ بلوغ الصبي بعد دخوله الصلاة ٨١
١٨٦ بلوغ الصبي في نهار رمضان ٨٢
١٨٧ من مسّ فرجه ناسيًا ٨٢
١٨٨ من شك في طهارته ٨٢
١٨٩ غيبة المؤمن ٨٣
١٩٠ الترتيب في أركان الوضوء ٨٣

باب: في غسل الميت ٨٣
١٩١ حكم غسل الميت ٨٣
١٩٢ كيفية غسل الميت ٨٣
١٩٣ تغسيل أحد الزوجين للآخر ٨٤
١٩٤ المقتول لا يغسل ٨٤
١٩٥ شق بطن الحامل ٨٤
١٩٦ نجاسة الميت ٨٤
١٩٧ طريقة غسل المرأة ٨٥
١٩٨ الكفن من مال المتوفى ٨٥
١٩٩ صفة الكفن ٨٥
٢٠٠ الكفن من الحرير ٨٥
٢٠١ كفن المرأة ٨٥

٢٠٢ تعجيل دفن الميت ٨٦
٢٠٣ المشي بالجنازة ٨٦
٢٠٤ من يصلي على الميت ٨٦
٢٠٥ إذا أحدث الميت بعد الغسل ٨٦

باب: في الحائض ٨٦
٢٠٦ سجود التلاوة للحائض ٨٦
٢٠٧ قراءة الجنب والحائض للقرآن ٨٧
٢٠٨ الحائض بعد دخول وقت الصلاة ٨٧
٢٠٩ من طهرت وقد بقي من الوقت اليسير ٨٨
٢١٠ مسّ ما فيه ذكر الله للحائض والجنب ٨٨
٢١١ تطهر المرأة بعد الطهارة من الحيض ٨٨
٢١٢ المرأة الجنب التي تحيض قبل الغسل ٨٨

باب: في النجاسات ٨٩
٢١٣ الانتفاع بجلد الميتة ٨٩
٢١٤ استعمال صوف الميتة وشعرها وريشها ٨٩
٢١٥ استعمال السمن النجس لغير الطعام ٩٠
٢١٦ نجاسة الماء إذا وقعت فيه نجاسة ٩٠
٢١٧ النهي عن الوضوء من الماء الذي خالطه البول ٩٠
٢١٨ ماء البئر إذا وقعت فيه الميتة ٩٠
٢١٩ رجيع الأنعام ٩١
٢٢٠ الخاص والعام ٩١
٢٢١ نجاسة البول ٩١
٢٢٢ السترة من شعر الميتة وصوفها ٩١

٢٢٣ سؤر السباع ٩٢
٢٢٤ سؤر الهر ٩٢
٢٢٥ سؤر المشرك ٩٢
٢٢٦ سؤر السباع ولحمها ٩٣
٢٢٧ سؤر ما لا يؤكل لحمه ٩٣
٢٢٨ القهقهة في الصلاة ٩٣
٢٢٩ أنواع النجاسات ٩٤
٢٣٠ تطهير أواني الطين إذا أصابتها نجاسة ٩٤
٢٣١ تطهير البئر إذا ماتت فيه الفأرة ٩٥
٢٣٢ غسل المشرك إذا أسلم ٩٥
٢٣٣ روث ما يؤكل لحمه ٩٥

باب: في أمر الدم ٩٦

٢٣٤ دم الرعاف ٩٦
٢٣٥ تحديد قدر النجاسة ٩٦
٢٣٦ بقاء أثر الدم في الثوب بعد الغسل ٩٦

باب: الصلاة على الجنازة ٩٧

٢٣٧ الكلام خلف الجنازة ٩٧
٢٣٨ الصلاة على القبر ٩٧
٢٣٩ قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ٩٧
٢٤٠ اختلاط موتى المسلمين بغيرهم ٩٨
٢٤١ قضاء ما فات من صلاة الجنازة ٩٨
٢٤٢ الجلوس بعد وضع الميت في قبره ٩٨
٢٤٣ أوقات لا يدفن فيها الميت ٩٨

٢٤٤ المرأة غير المسلمة تموت وفي بطنها حمل من مسلم ٩٨
٢٤٥ وضع شيء لين تحت الميت في قبره ٩٩
٢٤٦ الذبح على القبر ٩٩
٢٤٧ المشي بين القبور بالنعال ٩٩
٢٤٨ ما يقوله المصاب ٩٩
٢٤٩ تعزية الميت ٩٩
٢٥٠ صنع الطعام لأهل الميت ٩٩
٢٥١ البكاء على الميت ١٠٠
٢٥٢ تلقين الميت الشهادة ١٠٠
٢٥٣ غسل الميت ١٠٠
٢٥٤ السجود على ما لم تنبته الأرض ١٠٠
٢٥٥ وطء الحائض قبل الغسل من الحيض ١٠١

كتاب الصلاة

باب: في الأذان ١٠٢
٢٥٦ اشتراط الطهارة للمؤذن ١٠٢
٢٥٧ رفع الصوت بالأذان ١٠٢
٢٥٨ التطوع لا أذان له ولا إقامة ١٠٢
٢٥٩ تقليد المؤذنين ١٠٣
٢٦٠ الصلاة قبل دخول الوقت ١٠٣
٢٦١ حكم الأذان ١٠٣

باب: في الصلاة ١٠٤
٢٦٢ أدلة وجوب الصلاة ١٠٤

٢٦٣ الإقبال على الصلاة في نشاط ١٠٤
٢٦٤ حكم التشهد الأول ١٠٤
٢٦٥ الترتيب بين فرائض الصلاة ١٠٤
٢٦٦ الإسراع خوف فوات الصلاة ١٠٥
٢٦٧ من يلي الإمام ١٠٥
٢٦٨ كيفية بدء الصلاة ١٠٥
٢٦٩ القراءة في الصلاة بغير العربية ١٠٥
٢٧٠ صلاة المنفرد خلف الصف ١٠٦
٢٧١ ترتيب الأئمة ١٠٦
٢٧٢ الصلاة على الصفا ١٠٦
٢٧٣ تارك الصلاة ١٠٦
٢٧٤ الصلاة في الثوب الواحد ١٠٧
٢٧٥ الخروج من الصلاة بغير تسليم ١٠٧
٢٧٦ مخالفة الترتيب في صفوف الصلاة ١٠٨
٢٧٧ قضاء الفوائت ١٠٨
٢٧٨ استخلاف الإمام في الصلاة ١٠٨
٢٧٩ زوال العذر أثناء الصلاة ١٠٨
٢٨٠ الصلاة خلف إمام مشرك ١٠٩
٢٨١ وقت صلاة العصر ١٠٩
٢٨٢ الصلاة لغير القبلة ١٠٩
٢٨٣ الصلاة قبل الوقت ١١٠
٢٨٤ أيهما أفضل أول الوقت أم آخره ١١٠
٢٨٥ قراءة السورة بعد الفاتحة في صلاتي الظهر والعصر ١١٠
٢٨٦ الصلاة بالثوب النجس ١١٠

٢٨٧ الصلاة في الثوب المغتصب والأرض المغتصبة ١١١
٢٨٨ ستر عورة المرأة في الصلاة ١١١
٢٨٩ قدمي المرأة ١١١
٢٩٠ إسبال الإزار في الصلاة ١١١
٢٩١ اشتمال الصماء ١١٢
٢٩٢ صلاة الواصلة ١١٢
٢٩٣ الأماكن التي لا تجوز فيها الصلاة ١١٢
٢٩٤ استقبال القبلة ١١٢
٢٩٥ الصلاة داخل الكعبة ١١٣
٢٩٦ التطوع على الراحلة ١١٣
٢٩٧ السترة للمصلي ١١٣
٢٩٨ النية للصلاة ١١٤
٢٩٩ تكبيرة الإحرام ١١٤
٣٠٠ رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ١١٤
٣٠١ تكبيرات الانتقال ١١٤
٣٠٢ التسبيح في الركوع والسجود ١١٥
٣٠٣ السجود على غير الأرض ١١٥
٣٠٤ أعضاء السجود ١١٥
٣٠٥ الإقعاء وافتراش الذراعين ١١٥
٣٠٦ التسليم في الصلاة ١١٦
٣٠٧ النظر موضع السجود ١١٦
٣٠٨ قتل الحية والعقرب في الصلاة ١١٦
٣٠٩ حمل المرأة ولدها في الصلاة ١١٦
٣١٠ أوقات النهي عن الصلاة ١١٧

٣١١ قضاء الصلاة ١١٧
٣١٢ قضاء المرتد للصلاة حال ردته ١١٧
٣١٣ تارك الصلاة ١١٨
٣١٤ قضاء المجنون والمغمى عليه الصلاة ١١٨
٣١٥ الصلاة حسب القدرة ١١٨
٣١٦ الشك في الصلاة ١١٨
٣١٧ تعليم الآباء الأبناء الصلاة ١١٩
٣١٨ حكم الأذان والإقامة ١١٩
٣١٩ الأجرة على الأذان والتعليم ١١٩
٣٢٠ حكم صلاة الجماعة ١١٩
٣٢١ من شروط الإمامة في الصلاة ١١٩
٣٢٢ إمامة الأعمى والصبي والخصي والعبد ١٢٠
٣٢٣ صلاة الجماعة للنساء ١٢٠
٣٢٤ استواء الصفوف خلف الإمام ١٢٠
٣٢٥ متابعة المأموم للإمام ١٢٠
٣٢٦ قراءة المأموم خلف الإمام ١٢١
٣٢٧ تخفيف الإمام بالمأمومين ١٢١
٣٢٨ انتظار الإمام للمأموم ١٢١
٣٢٩ صف المرأة مع الرجل في الصلاة ١٢١
٣٣٠ الصلاة بعد الإقامة ١٢٢
٣٣١ إمامة المتيمم ١٢٢
٣٣٢ العدد الذي تنعقد به صلاة الحرب ١٢٢
٣٣٣ افتتاح الصلاة ١٢٢
٣٣٤ قراءة الفاتحة خلف الإمام ١٢٢

٣٣٥ أوقات الصلاة ١٢٣
٣٣٦ الصلاة الوسطى ١٢٣
٣٣٧ معرفة الفجر والشفقان الأحمر والأبيض في السماء ١٢٣
٣٣٨ استقبال القبلة ١٢٤
٣٣٩ صفة الأرياح لاستدلال القبلة ١٢٤
٣٤٠ الصلاة في الأرض المغصوبة ١٢٤
٣٤١ السجود على كور العمامة ١٢٥
٣٤٢ غسل الميت ١٢٥

باب: في أمر الصلاة ١٢٥

٣٤٣ الصلاة لغة واصطلاحًا ١٢٥
٣٤٤ معنى السجود ١٢٦
٣٤٥ السعي إلى صلاة الجمعة ١٢٦
٣٤٦ القنوت ١٢٦

باب: في فرائض الصلاة ١٢٦

٣٤٧ فرائض الصلاة ١٢٦
٣٤٨ سجدتي السهو ١٢٧
٣٤٩ التوجه ١٢٧
٣٥٠ من أحدث في التشهد ١٢٧
٣٥١ الائتمام بالصبي ١٢٧
٣٥٢ قيام الرجل جنب المرأة في الصلاة ١٢٧
٣٥٣ ستر العورة في الصلاة ١٢٨
٣٥٤ صلاة المأموم منعقدة بصلاة الإمام ١٢٨
٣٥٥ الصلاة في الثوب النجس ١٢٨

٣٥٦ عورة المرأة في الصلاة ١٢٨
٣٥٧ التطوع في أوقات الكراهة ١٢٩
٣٥٨ صلاة السكران ١٢٩
٣٥٩ الصلاة والأذان بغير العربية ١٢٩
٣٦٠ الخشوع في الصلاة ١٣٠

باب: في صلاة الجمعة ١٣٠

٣٦١ صلاة الجمعة خلف الجبابرة ١٣٠
٣٦٢ صلاة الجمعة للإمام المسافر ١٣٠
٣٦٣ كلام من يحضر الجمعة والإمام يخطب ١٣١
٣٦٤ سد الفرجة في الصفوف يوم الجمعة ١٣١
٣٦٥ إمامة غير الخطيب ١٣١
٣٦٦ صلاة الجمعة عند فقد الإمام ١٣٢
٣٦٧ العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة ١٣٢
٣٦٨ من أدرك الإمام في تشهد الجمعة ١٣٢
٣٦٩ اشتراط المصر لصلاة الجمعة ١٣٢
٣٧٠ نسيان المأموم في صلاة الجمعة ١٣٢
٣٧١ الجمعة على النساء والعبيد والمسافرين ١٣٣
٣٧٢ أقل ما يجزئ في خطبة الجمعة ١٣٣
٣٧٣ من صلى الظهر ثم ذهب لصلاة الجمعة ١٣٣
٣٧٤ سجدة التلاوة أثناء خطبة الجمعة ١٣٤
٣٧٥ سفر الإمام يوم الجمعة ١٣٤
٣٧٦ تخطي الرقاب ١٣٤
٣٧٧ وقت خطبة الجمعة ١٣٤

٣٧٨ شرط القيام لخطبة الجمعة ١٣٤

باب: في صلاة السفر ١٣٥

٣٧٩ صلاة السفر ١٣٥
٣٨٠ القصر في سفر الطاعة وسفر المعصية ١٣٥
٣٨١ القصر مع الأمن ١٣٥
٣٨٢ الجمع في غير السفر والمطر ١٣٦
٣٨٣ من نسي صلاة حال سفره ١٣٦
٣٨٤ الموضع الذي يجب قصر الصلاة فيه ١٣٦

باب: في صلاة الوتر ١٣٧

٣٨٥ حكم صلاة الوتر ١٣٧
٣٨٦ الواجب والفرض ١٣٧
٣٨٧ دليل وجوب الفرض ١٣٧
٣٨٨ عدد ركعات الوتر ١٣٧
٣٨٩ الفجر الصادق والفجر الكاذب ١٣٨
٣٩٠ الشفقان ١٣٨
٣٩١ معنى الصماء ١٣٨
٣٩٢ السدل ١٣٩
٣٩٣ عدد ركعات الوتر ١٣٩
٣٩٤ الصلاة على ظهور الدواب ١٣٩

باب: في صلاة العيدين ١٣٩

٣٩٥ حكم صلاة العيدين ١٣٩
٣٩٦ ما يستحب في يومي العيد ١٤٠

٣٩٧ صلاة التراويح في جماعة ١٤٠
٣٩٨ ليلة القدر ١٤٠
٣٩٩ القيء والرعاف في الصلاة ١٤١

كتاب الزكاة

باب: في الزكاة ١٤٢
٤٠٠ ضياع مال الزكاة من الوكيل ١٤٢
٤٠١ هل في المال حق سوى الزكاة ١٤٢
٤٠٢ الزكاة في مال الصبي وغير العاقل ١٤٢
٤٠٣ شراء الغني زكاته من الفقير ١٤٣
٤٠٤ حمل الشعير على البر في الصدقة ١٤٣
٤٠٥ زكاة ما خفي مكانه ١٤٣
٤٠٦ إخفاء الصدقة ١٤٤
٤٠٧ شروط وجوب الزكاة ١٤٤
٤٠٨ من تحل له الصدقة ١٤٥
٤٠٩ الزكاة في غير السائمة ١٤٥
٤١٠ الزكاة من غير المسلمين ١٤٥
٤١١ الزكاة لغة ١٤٥
٤١٢ حمل بعض أجناس الزكاة على بعض ١٤٦
٤١٣ الزكاة في العوامل [غير السائمة] ١٤٦
٤١٤ زكاة الركاز ١٤٦
٤١٥ زكاة الإبل ١٤٧
٤١٦ زكاة الجواميس ١٤٧

باب: في زكاة الفائدة ١٤٧
٤١٧ زكاة الفائدة ١٤٧
٤١٨ الزكاة في مال اليتيم ١٤٨
٤١٩ زكاة الشريكين والخليطين ١٤٨
٤٢٠ زكاة الزروع والثمار ١٤٨
٤٢١ زكاة الركاز ١٤٩
٤٢٢ من يستحق الزكاة ١٤٩
٤٢٣ دفع الزكاة للأقارب ١٤٩
٤٢٤ وجوه الزكاة ١٥٠
٤٢٥ الغارم الذي تدفع له الزكاة ١٥٠
٤٢٦ الفقير والمسكين ١٥٠
٤٢٧ المزابنة ١٥٠
٤٢٨ من لا تؤخذ منه الجزية ١٥١

كتـاب الصـيام

باب: الصيام ١٥٢
٤٢٩ فرائض الصوم وأدلتها ١٥٢
٤٣٠ اشتراط النية لصوم رمضان ١٥٣
٤٣١ المعاصي ونقض الصيام ١٥٤
٤٣٢ الكحل للصائم ١٥٤
٤٣٣ من أكل وشرب ناسيًا ١٥٤
٤٣٤ الإفطار في السفر ١٥٥
٤٣٥ قضاء شهر رمضان ١٥٥

٤٣٦ التتابع في قضاء رمضان ١٥٥
٤٣٧ الأكل في أول أيام الفطر ١٥٥
٤٣٨ إفطار الصائم قبل الصلاة ١٥٦
٤٣٩ الوصال في الصوم ١٥٦
٤٤٠ صوم يوم الجمعة تطوعًا ١٥٦
٤٤١ السحور للصائم ١٥٦
٤٤٢ السواك للصائم ١٥٦
٤٤٣ القيء في الصيام ١٥٧
٤٤٤ الجماع للصائم ١٥٧
٤٤٥ معنى (الذين يطيقونه) ١٥٧
٤٤٦ إفطار الحامل والمرضع ١٥٨
٤٤٧ قضاء الصيام عن المتوفى ١٥٨
٤٤٨ من أفطر متعمدًا في صيام التطوع ١٥٨
٤٤٩ القبلة للصائم ١٥٨
٤٥٠ صيام يوم الشك ١٥٩
٤٥١ ما يستحب لمن رأى هلال رمضان ١٥٩
٤٥٢ تأخير غسل الجنابة في رمضان ١٥٩
٤٥٣ من مات وعليه صيام ١٥٩

باب: زكاة الفطر ١٦٠
٤٥٤ حكم زكاة الفطر ١٦٠
٤٥٥ زكاة الفطر في حال الطفل ١٦٠
٤٥٦ إخراج زكاة الفطر عن الغير ١٦٠
٤٥٧ وقت إخراجها ١٦١

٤٥٨ زكاة الفطر عن الزوجة ١٦١
٤٥٩ من جامع في نهار رمضان ١٦١

باب: في الاعتكاف ١٦٢

٤٦٠ تعريف الاعتكاف لغة وشرعًا ١٦٢
٤٦١ حكم الصوم للمعتكف ١٦٢
٤٦٢ الاعتكاف في المسجد ١٦٢
٤٦٣ حكم الصوم للمعتكف ١٦٣
٤٦٤ خروج المعتكف من المسجد ١٦٣
٤٦٥ القبلة للمعتكف ١٦٣

كتـاب الحـج

٤٦٦ حكم الحج ١٦٤
٤٦٧ الحج ماشيًا ١٦٤
٤٦٨ استصحاب الأمين في رحلة الحج ١٦٥
٤٦٩ التواضع في الحج ١٦٥
٤٧٠ ما يستحب للحاج ١٦٥
٤٧١ ما يجوز للمحرم قتله ١٦٦
٤٧٢ الحجامة للمحرم ١٦٦
٤٧٣ التداوي للمحرم ١٦٦
٤٧٤ نزع الشعر للمحرم ١٦٧
٤٧٥ الزواج للمحرم ١٦٧
٤٧٦ إماطة الأذى للمحرم ١٦٧
٤٧٧ فرائض الحج والإحرام ١٦٧

٤٧٨ الإهلال بالحج ١٦٨
٤٧٩ الإحرام ١٦٨
٤٨٠ معنى الحج ١٦٨
٤٨١ معنى التلبية ١٦٨
٤٨٢ قتل الصيد للمحرم ١٦٨
٤٨٣ الاستطاعة في الحج ١٦٩
٤٨٤ ما يجب على القارن ١٦٩
٤٨٥ تكبير الأضحى ١٦٩
٤٨٦ الأيام المعلومات ١٧٠
٤٨٧ حكم الأضحية ١٧٠
٤٨٨ ما يجزئ في الأضحية وما لا يجزئ ١٧٠
٤٨٩ إذن الوالدين في حج النافلة ١٧١
٤٩٠ قتل المحرم للصيد ١٧١
٤٩١ الوصية بالحج ١٧٢
٤٩٢ الحج واجب على الفور ١٧٢
٤٩٣ حج الصبي والعبد ١٧٢
٤٩٤ النهي عن الرفث والفسوق والجدال في الحج ١٧٣
٤٩٥ اللباس المنهي عنه في الحج ١٧٣
٤٩٦ حج الصبي وأجر دليله ١٧٤
٤٩٧ استحباب الطهارة للسعي ١٧٤
٤٩٨ السعي راكبًا ١٧٤
٤٩٩ جزاء قتل الصيد ١٧٤
٥٠٠ حلق الرأس للمحرم ١٧٥
٥٠١ زواج المحرم ١٧٥

٥٠٢ الصيد للمحرم ١٧٥
٥٠٣ ما يجوز للمحرم ١٧٥
٥٠٤ الطهارة للطواف ١٧٦
٥٠٥ الطهارة للوقوف بعرفة ١٧٦
٥٠٦ ما يجوز للحائض من أعمال الحج ١٧٦
٥٠٧ الطهارة لرمي الجمرات ١٧٦
٥٠٨ اشتراك السبعة في بدنة ١٧٦
٥٠٩ المبيت في منى ١٧٧
٥١٠ قطع الطواف من أجل الصلاة ١٧٧

باب: الذبائح ١٧٧

٥١١ ما تصح به الذكاة ١٧٧
٥١٢ التسمية عند الذبح ١٧٧
٥١٣ من تصح ذبيحته ١٧٨
٥١٤ الذبح من القفا ١٧٨
٥١٥ ما أحل من الميتة والدم ١٧٨
٥١٦ أكل المضطر من الميتة ١٧٨
٥١٧ اقتناء الكلب ١٧٩
٥١٨ ما تكون به الجارحة معلمة ١٧٩
٥١٩ أكل ذبيحة جارحة غير المسلم ١٧٩
٥٢٠ ما وجد مقتولًا بين جارحتين ١٨٠
٥٢١ صيد المرأة والصبي ١٨٠
٥٢٢ التسمية مع الإرسال ١٨٠
٥٢٣ من رمى طائرًا فوجده في الماء ١٨٠

٥٢٤ ما قطعه الكلب المعلم من الصيد ١٨٠
٥٢٥ ما يجوز به الاصطياد ١٨٠
٥٢٦ ذو الناب من السباع والمخلب من الطير ١٨١
٥٢٧ أكل الضبع ١٨١
٥٢٨ أكل الجلَّالة ١٨١
٥٢٩ أكل الجراد والسمك بغير تذكية ١٨١
٥٣٠ أكل المضطر من مال أخيه ١٨١

باب: في الأيمان ١٨٢

٥٣١ كفارة الحنث في اليمين ١٨٢

باب: في كفارة الظهار والأيمان والصيام والنذور ١٨٢

٥٣٢ الكفارة لغة ١٨٢
٥٣٣ كفارة الأيمان الفاجرة ١٨٢
٥٣٤ المغفرة لغة ١٨٣
٥٣٥ شروط عتق الرقبة ١٨٣
٥٣٦ الحلف على نية الحالف ١٨٣
٥٣٧ خلف العهد ١٨٤
٥٣٨ خلف عهد المنافق ١٨٤
٥٣٩ وجوه العهد في اللغة ١٨٤
٥٤٠ الكفارة بعد الحنث ١٨٥
٥٤١ من حلف لا آوي إلى فلان ١٨٥
٥٤٢ من حلف لا يأكل الأدم ١٨٦
٥٤٣ من حلفت لا تلبس حليًّا ١٨٦
٥٤٤ من حلف لا يفارق غريمه ١٨٦

٥٤٥ المسكين الذي تجب له الكفارة ١٨٦
٥٤٦ الكفارة تجب بالحنث ١٨٦
٥٤٧ كراهية الحلف ١٨٧
٥٤٨ مقدار ما يطعم به المسكين ١٨٧
٥٤٩ معنى الأيمان لغة ١٨٧

باب: النذور ١٨٨
٥٥٠ نذر الطاعة ونذر المعصية ١٨٨
٥٥١ من نذر الصوم بالليل والنهار ١٨٨
٥٥٢ كفارة النذر ١٨٩

كتـاب النكـاح

باب: النكاح ١٩٠
٥٥٣ أدلة مشروعية النكاح ١٩٠
٥٥٤ نكاح الإماء من أهل الكتاب ١٩٠
٥٥٥ الزواج بالأمة المؤمنة على الحرة ١٩١
٥٥٦ مقدار الصداق ١٩١
٥٥٧ شرط الولي في النكاح ١٩٢
٥٥٨ الشهود في عقد النكاح ١٩٣
٥٥٩ زواج الصغيرة ١٩٣
٥٦٠ الانشغال بالصوم لمن لا يقدر على النكاح ١٩٣
٥٦١ اشتراط الدين في زواج المرأة ١٩٤
٥٦٢ اشتراط رضا المرأة ١٩٤
٥٦٣ نكاح الزانيين ١٩٤

٥٦٤ الرجعة بعد الخلع ١٩٥
٥٦٥ الإشهاد على النكاح ١٩٥
٥٦٦ اشتراط الرضا في العقود ١٩٦
٥٦٧ خطبة المتوفى عنها زوجها ١٩٦
٥٦٨ نكاح الشغار ١٩٦
٥٦٩ صفة القبول في عقد النكاح ١٩٦
٥٧٠ العيوب التي يرد بها النكاح ١٩٧
٥٧١ الخيار للمرأة في فسخ النكاح بسبب العيب ١٩٧
٥٧٢ صداق الزانية ١٩٨
٥٧٣ صداق المرتدة ١٩٨
٥٧٤ نكاح الحائض ١٩٨
٥٧٥ الكفاءة في الزواج ١٩٨
٥٧٦ عدة المرأة ١٩٩
٥٧٧ عدة الأمة ١٩٩
٥٧٨ نكاح المرتد ٢٠٠
٥٧٩ الشفعة فيما جعل صداقًا للمرأة ٢٠٠
٥٨٠ جهالة الشرط في عقد النكاح ٢٠٠
٥٨١ قبض الولي صداق المرأة ٢٠١
٥٨٢ نكاح الشغار ٢٠١
٥٨٣ تسمية الزنا سفاحًا ٢٠١
٥٨٤ العسيلة ٢٠٢
٥٨٥ وجوب كامل الصداق بالخلوة ٢٠٢
٥٨٦ ما يثبت به النسب ٢٠٢
٥٨٧ إتيان المرأة في الدبر ٢٠٣

٥٨٨ الاستمناء ٢٠٣
٥٨٩ القزع ٢٠٣
٥٩٠ معاشرة الرجلين للأمة ٢٠٣

باب: الطلاق ٢٠٤

٥٩١ الطلاق الصريح والكناية ٢٠٤
٥٩٢ ما يقع به الطلاق ثلاثًا ٢٠٤
٥٩٣ الاستثناء في الطلاق ٢٠٤
٥٩٤ تعليق الطلاق على إرادة الزوجة ٢٠٥
٥٩٥ الطلاق المعلق ٢٠٥
٥٩٦ تبعيض الطلاق ٢٠٥
٥٩٧ تعليق الطلاق على كلام الزوجة ٢٠٥
٥٩٨ معنى الطلاق ٢٠٦
٥٩٩ رجوع المطلقة ثلاثًا إلى زوجها ٢٠٦
٦٠٠ النفقة والكسوة للمطلقة ثلاثًا ٢٠٦
٦٠١ تطليق الأمة تطليقتين ٢٠٦
٦٠٢ الإشهاد على الطلاق ٢٠٧
٦٠٣ من وطئ زوجته قبل الإشهاد ٢٠٧
٦٠٤ طلاق السكران ٢٠٧
٦٠٥ تعريف السكر ٢٠٨
٦٠٦ الطلاق الثلاث بالنية ٢٠٨
٦٠٧ تعليق الطلاق الثلاث بالوطء ٢٠٨

باب: في العدة والخلع والظهار ٢٠٩

٦٠٨ النفقة على من تدعي الحمل ٢٠٩

٦٠٩ ما تنقضي به عدة الحامل ٢٠٩
٦١٠ عدة الصغيرة ٢٠٩
٦١١ إحداد الصغيرة ٢١٠
٦١٢ النية في العدة ٢١٠
٦١٣ الخلع فسخ أم طلاق ٢١٠
٦١٤ من علمت بوفاة زوجها بعد انقضاء عدتها ٢١١
٦١٥ اختلاف الزوجين في الوطء ٢١١
٦١٦ عجز الزوج عن نفقة زوجته ٢١١
٦١٧ ما يأخذه الزوج من مال عند الخلع ٢١٢
٦١٨ ما يقع به الظهار ٢١٢

باب: الحيض ٢١٣

٦١٩ دم الاستحاضة ٢١٣
٦٢٠ أقل الحيض وأكثره ٢١٣
٦٢١ الحامل إذا رأت الدم ٢١٤
٦٢٢ المرأة المميزة لدم الحيض ٢١٤
٦٢٣ ما يجوز للحائض والنفساء من أعمال الحج ٢١٤
٦٢٤ دم الحيض ودم النفاس ٢١٤
٦٢٥ طواف الصدر للحائض والنفساء ٢١٥
٦٢٦ ما تفعله المستحاضة إن أرادت الصلاة ٢١٥
٦٢٧ انتظار المرأة بعد انتهاء أيام الحيض ٢١٥
٦٢٨ جماع المستحاضة ٢١٦
٦٢٩ وقت النفاس ٢١٦
٦٣٠ غسل المرأة من الحيض ٢١٦

٦٣١ تيمم الحائض ٢١٧
٦٣٢ عدم التمييز بين دم الحيض والاستحاضة ٢١٧
٦٣٣ من ولدت ولدًا وبقي في بطنها آخر ٢١٧
٦٣٤ معرفة دم الحيض ٢١٨
٦٣٥ حكم معرفة النساء دم الحيض ٢١٨
٦٣٦ أكثر وقت الحيض ٢١٨
٦٣٧ أقل وقت الحيض ٢١٩
٦٣٨ وقت النفاس ٢٢٠
٦٣٩ جماع المستحاضة ٢٢٠
٦٤٠ استحباب عمل اليد ٢٢٠

باب: في العتق ٢٢١

٦٤١ الولاء لمن أعتق ٢٢١
٦٤٢ تخيير الأمة إذا أعتقت في البقاء مع زوجها إن كان عبدًا ٢٢١
٦٤٣ عدة الحرة للأمة التي أعتقت ٢٢١
٦٤٤ جواز الأكل من الصدقة إن تملكها الفقير ٢٢١
٦٤٥ من أعتق نصيبه من العبد ٢٢٢
٦٤٦ من أعتق في مرض الموت وعليه دين ٢٢٢
٦٤٧ التدبير في حال المرض والصحة ٢٢٢
٦٤٨ من ملك ذا رحم محرم ٢٢٣
٦٤٩ بيع المدبر ٢٢٣
٦٥٠ بيع أم الولد ٢٢٣
٦٥١ استبراء الأمة ٢٢٤
٦٥٢ العزل عن الحرائر ٢٢٤

٦٥٣ جلد الأمة إذا زنت ٢٢٤
٦٥٤ حد العبد إذا زنى ٢٢٥
٦٥٥ استبراء الأمة ٢٢٥
٦٥٦ معنى الاستبراء في اللغة ٢٢٥
٦٥٧ بيع الأمة قبل الحمل وبعده ٢٢٦
٦٥٨ حكم المكاتب ٢٢٦

كتـاب الأحكـام

باب: الأحكام وما يتعلق بها ٢٢٨
٦٥٩ تحديد الأجل في البيع ٢٢٨
٦٦٠ الإقرار بالحق ٢٢٨
٦٦١ شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ٢٢٨
٦٦٢ حكم أداء الشهادة وتحملها ٢٢٩
٦٦٣ الشهادة على الدين المعجل ٢٢٩
٦٦٤ قبض الرهن ٢٢٩
٦٦٥ حكم الإشهاد على الحقوق ٢٢٩
٦٦٦ حكم الكاتب إذا دعي للكتابة ٢٣٠
٦٦٧ إملاء ولي السفيه والضعيف ٢٣٠
٦٦٨ حكم أداء الشهادة وتحملها ٢٣٠
٦٦٩ شرط العدالة في الشهود ٢٣١
٦٧٠ الإضرار بالكاتب والشهيد ٢٣١
٦٧١ اختلاف الراهن والمرتهن ٢٣١
٦٧٢ مطل الغني ٢٣٢
٦٧٣ دعوى أحد الزوجين بعد موت الآخر ٢٣٢
٦٧٤ صداق زوجة العبد ٢٣٣
٦٧٥ ما على العبد من الديون ٢٣٣
٦٧٦ قبول شهادة المخالف ٢٣٣

٦٧٧ أجر المرضعة ٢٣٤
٦٧٨ البيع للمفلس ٢٣٤
٦٧٩ تأجيل الديون ٢٣٤
٦٨٠ تأخير الديون والفرائض ٢٣٥
٦٨١ المرتد الذي لحق بدار الحرب ٢٣٥
٦٨٢ المرتد الذي لم يلحق بدار الحرب ٢٣٦
٦٨٣ من ارتد وله حقوق ٢٣٦
٦٨٤ إقرار العبيد ٢٣٧
٦٨٥ جناية العبد وعقوده ٢٣٧

باب: في الإقرار ٢٣٧
٦٨٦ الشك في الإقرار ٢٣٧
٦٨٧ الخطأ بين المقر وصاحب الحق ٢٣٨
٦٨٨ الخلاف حول الأجل ٢٣٨
٦٨٩ الشهادة عن الشهادة في الحقوق ٢٣٨
٦٩٠ الاستثناء في الإقرار ٢٣٨
٦٩١ إقرار الحر البالغ في الصحة والمرض ٢٣٩
٦٩٢ لفظ المقر ٢٣٩

باب: في أمر الوكالة ٢٤٠
٦٩٣ موت الموكل قبل تنفيذ الوكالة ٢٤٠
٦٩٤ إذا جعله وكيلًا في حياته ووصيًّا بعد مماته ٢٤٠
٦٩٥ مخالفة الوكيل أمر موكله ٢٤٠
٦٩٦ تنفيذ الوصايا من مال الميت ٢٤١
٦٩٧ شراء الوكيل مال الموكل ٢٤١
٦٩٨ مخالفة الوكيل أمر الموكل ٢٤١
٦٩٩ وكَّله بشراء شيء فاشتراه واستأجر لحمله ٢٤٢
٧٠٠ موت الوكيل بعد أن اشترى شيئًا لأجل ٢٤٢

٧٠١ تصرف الوكيل في مال موكله ٢٤٢
٧٠٢ الوكيل يعمل لموكلين ٢٤٢
٧٠٣ الوكالة للغائب ٢٤٣
٧٠٤ شراء الوكيل شيئًا معيبًا ٢٤٣
٧٠٥ تصرف الوكيل في مال الموكل ٢٤٣
٧٠٦ بيع الوكيل بالعروض ٢٤٣
٧٠٧ الوكالة في التقاضي تشمل القبض ٢٤٤
٧٠٨ الوكالة في القليل والكثير ٢٤٤
٧٠٩ إجبار الحاكم الوكيل في تنفيذ ما وكل فيه ٢٤٤
٧١٠ ضياع الموكل فيه ٢٤٤
٧١١ الغبن في البيع ٢٤٥
٧١٢ الشرب في الآنية النفيسة غير الذهب والفضة ٢٤٥

باب: الشهادة ٢٤٦
٧١٣ الامتناع عن أداء الشهادة ٢٤٦
٧١٤ شهادة العبيد ٢٤٦
٧١٥ قبول حديث المخالف ٢٤٦
٧١٦ من شهد بشهادة لم تطلب منه ٢٤٧
٧١٧ شهادة الأعمى ٢٤٧
٧١٨ اليمين لا تجب إلا مع عدم البينة ٢٤٨

كتـاب البيـوع

باب: البيوع والتجارات ٢٤٩
٧١٩ التنزه عن التجارات ٢٤٩
٧٢٠ افتراق البائع والمشتري ٢٤٩
٧٢١ ربا النسيئة ٢٤٩

٧٢٢ النهي عن بيعتين في بيعة ٢٥٠
٧٢٣ النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه ٢٥٠
٧٢٤ بيع المزايدة ٢٥٠
٧٢٥ تلقي الأجلاب وبيع الحضري للبادي ٢٥١
٧٢٦ الخيار في بيوع الغرر ٢٥١
٧٢٧ بيع المحفلات ٢٥١
٧٢٨ بيوع الغرر ٢٥٢
٧٢٩ النهي عن المنابذة والملامسة ٢٥٢
٧٣٠ بيع النجش ٢٥٢
٧٣١ الشاة المصراة ٢٥٣
٧٣٢ النهي عن المزابنة والمحاقلة ٢٥٣
٧٣٣ بيع السنين ٢٥٣
٧٣٤ الشفعة ٢٥٣

باب: في الشرط ٢٥٤
٧٣٥ الشرط إذا خالف مقتضى العقد ٢٥٤
٧٣٦ حكم بيع السلم ٢٥٤
٧٣٧ النهي عن ثمن الكلب ٢٥٤

باب: في القرض ٢٥٥
٧٣٨ اقتراض الحيوان ٢٥٥
٧٣٩ بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٢٥٥
٧٤٠ بيع المستعير للشيء المستعار ٢٥٥

باب: في الرهن ٢٥٦
٧٤١ حكم الرهن ٢٥٦
٧٤٢ الربا في الدين والبيع ٢٥٦
٧٤٣ بيع الخمر ٢٥٦

٧٤٤ تحويل الخمر إلى خل ٢٥٧
٧٤٥ الانتفاع بالشحوم النجسة ٢٥٧
٧٤٦ بيع ما في بطون الأنعام ٢٥٧
٧٤٧ بيع الذهب بالدراهم في الذمة ٢٥٧
٧٤٨ الدليل على جواز الرهن ٢٥٨
٧٤٩ ضياع الرهن في يد المرتهن ٢٥٨
٧٥٠ رهن المشاع ٢٥٨
٧٥١ الحكم بين أهل الذمة ٢٥٩
٧٥٢ النهي عن بيع الماء ٢٥٩
٧٥٣ الأصل في البيوع الجواز ٢٥٩
٧٥٤ قبض الشيء قبل بيعه ٢٦٠
٧٥٥ بيع الجزاف ٢٦٠
٧٥٦ ألفاظ البيع ٢٦٠
٧٥٧ بيع الوكيل لنفسه ٢٦٠
٧٥٨ الشراء على الوصف ٢٦١
٧٥٩ بيع العنب والبسر لمن يتخذ منه خمرًا ٢٦١
٧٦٠ الإشهاد على الدين ٢٦١
٧٦١ بيع العين أو الصفة ٢٦٢
٧٦٢ البيع عن البيع لعينه أو لحق المخلوق ٢٦٢
٧٦٣ بيع مال الولد ٢٦٢

باب: فيما يستحق الوالد من مال ولده ٢٦٣

٧٦٤ ما يستحق الوالد من مال ولده ٢٦٣
٧٦٥ من وطئ أم ولد ابنه ٢٦٣
٧٦٦ شركة الأبدان ٢٦٤
٧٦٧ مشاركة المسلم للذمي في التجارة ٢٦٤
٧٦٨ شركة المفاوضة ٢٦٤

٧٦٩ نفقة المضارب وكسوته ٢٦٥
٧٧٠ الشروط بين رب المال والمضارب ٢٦٥
٧٧١ ما لا يجوز للمضارب ٢٦٥
٧٧٢ ضمان المضارب ٢٦٥
٧٧٣ اختلاف المضارب ورب المال ٢٦٦
٧٧٤ البيوع المنهي عنها ٢٦٦
٧٧٥ دعوى النسب ٢٦٦
٧٧٦ معنى الفراش ٢٦٧
٧٧٧ بيع المرهون ٢٦٧
٧٧٨ المحاقلة ٢٦٧
٧٧٩ المخابرة ٢٦٧
٧٨٠ بيع الاستثناء ٢٦٨
٧٨١ بيع العربون ٢٦٨
٧٨٢ بيع المواصفة ٢٦٨
٧٨٣ الفحش في البيع ٢٦٩

باب: في الشركة ٢٦٩

٧٨٤ أنواع الشركة ٢٦٩
٧٨٥ ما يجوز من الشروط ٢٦٩
٧٨٦ خطاب المشركين بالتوحيد والشريعة ٢٧٠

باب: في الطلاق والعدة والعتق ٢٧٠

٧٨٧ ما يثبت به النسب ٢٧٠
٧٨٨ مشاورة الإمام لأهل الرأي ٢٧٠

باب: في الإجارات ٢٧١

٧٨٩ استعمال العبد بعد انقضاء الإجارة ٢٧١
٧٩٠ أنواع الإجارات وحكمها ٢٧١

٧٩١ أخذ الأجرة على تعليم القرآن ٢٧١
٧٩٢ الأجرة على معاونة الإمام ٢٧٢
٧٩٣ الإجارة تشبه المضاربة والبيع ٢٧٢
٧٩٤ اختلاف صاحب السلعة والعامل ٢٧٢
٧٩٥ الإجارات الفاسدة ٢٧٣
٧٩٦ النهي عن كسب الحجام ٢٧٣
٧٩٧ النهي عن ثمن الكلب ٢٧٣
٧٩٨ استئجار الفحل ٢٧٤
٧٩٩ كسب الأمة ٢٧٤
٨٠٠ إجارة الأرض ٢٧٤
٨٠١ الأجرة على تعليم القرآن ٢٧٥
٨٠٢ وجوب الصدقة من العين ٢٧٥
٨٠٣ نزع الوكيل من الوكالة دون علمه ٢٧٦
٨٠٤ حكم الصوافي التي في أيدي المسلمين ٢٧٦
٨٠٥ غصب العبد ورده بعد أن نقصت قيمته ٢٧٧
٨٠٦ إبراء الضامن والمضمون عنه ٢٧٨
٨٠٧ النهي عن قرض جر منفعة ٢٧٨
٨٠٨ اشتراط القبول والقبض في الهبة ٢٧٨
٨٠٩ الوصية تجوز بغير قبض ٢٧٨
٨١٠ هبة المشاع ٢٧٩
٨١١ رد الهبة بعد قبضها ٢٧٩
٨١٢ الهبة للغني والفقير ٢٧٩
٨١٣ ثواب الهدية وثواب الصدقة ٢٨٠
٨١٤ حكم الشفعة ٢٨٠
٨١٥ حكم العارية ٢٨١
٨١٦ ضمان العارية ٢٨١
٨١٧ أخذ العارية قبل انقضاء المدة ٢٨١

باب: الأمانة **٢٨٢**

٨١٨ الأدلة على وجوب حفظ الأمانة ٢٨٢
٨١٩ النهي عن إضاعة المال ٢٨٢
٨٢٠ إخراج الأمانات للغير ٢٨٣
٨٢١ أخذ المؤتمن من مال الأمانة ٢٨٣
٨٢٢ الإشهاد على تسليم الأمانة وتسلمها ٢٨٣
٨٢٣ دفع حصة الشريك في الوديعة في غياب صاحبه ٢٨٤
٨٢٤ الخصم في المطالبة بمال الوديعة المسروق ٢٨٤
٨٢٥ إخراج المستودع الوديعة من منزله ٢٨٤
٨٢٦ إتلاف مال الوديعة بإذن صاحبه ٢٨٥
٨٢٧ الخطأ في تسليم الوديعة ٢٨٥
٨٢٨ ثواب الجن وعقابهم ٢٨٦
٨٢٩ ضمان ما أتلفت المواشي ٢٨٦
٨٣٠ ما يجب على المسلمين تجاه المنبوذ ٢٨٧
٨٣١ الديون الآجلة على الميت ٢٨٧
٨٣٢ معنى الرشد ٢٨٧
٨٣٣ النكول عن اليمين ٢٨٨
٨٣٤ خلط لبن الرضاع بغيره ٢٨٨
٨٣٥ القضاء على الغائب ٢٨٩
٨٣٦ مدعي الإعسار ٢٨٩
٨٣٧ الحكم على أهل الذمة ٢٩٠
٨٣٨ التحليف بغير الله ٢٩٠
٨٣٩ الحجر وتوقف الحاكم ٢٩٠
٨٤٠ الاختلاف بين الرجل وأم ولده في الرضاع ٢٩١
٨٤١ حكم غيبة المسلم ٢٩١
٨٤٢ معنى الغيبة ٢٩١
٨٤٣ بيع الرجل مال ولده الصغير ٢٩١

٨٤٤ الحكم في التنازع على ما في اليد ٢٩٢
٨٤٥ من اغتصب شيئًا فزاد في يده ثم هلك ٢٩٢
٨٤٦ من نام في طريق المسلمين فعثر به رجل ٢٩٣
٨٤٧ الغلول ٢٩٣
٨٤٨ شروط قطع السارق ٢٩٣
٨٤٩ تضمين السارق بعد قطعه ٢٩٤
٨٥٠ من ليس عليهم قطع ٢٩٤
٨٥١ اختيار الحاكم للشهود ٢٩٤
٨٥٢ السارق لغة ٢٩٥
٨٥٣ الموضع الذي تقطع منه يد السارق ٢٩٥
٨٥٤ من قال لرجل: يا لوطي ٢٩٥
٨٥٥ موت المقذوف لا يسقط الحد ٢٩٦
٨٥٦ الشفاعة في الحدود ٢٩٦
٨٥٧ سرقة الحر والعبد ٢٩٦
٨٥٨ تعريف المحصن ٢٩٦

باب: في الجهاد ٢٩٧
٨٥٩ من لا يجب عليه الجهاد ٢٩٧
٨٦٠ جهاد المدين ٢٩٧
٨٦١ النهي عن قتل النساء والولدان ٢٩٧
٨٦٢ حكم الجهاد ٢٩٨
٨٦٣ حق المؤلفة قلوبهم ٢٩٨
٨٦٤ جواز الفرار من الحرب ٢٩٩
٨٦٥ العدد الذي يجب به فرض الجهاد ٢٩٩

باب: في الغنائم ٣٠٠
٨٦٦ ما يغنم المشركون من المسلمين ٣٠٠

٨٦٧ الغنيمة ٣٠٠
٨٦٨ النفل ٣٠٠

باب: في القصاص والقود والديات ٣٠١
٨٦٩ ما يجب به القصاص ٣٠١
٨٧٠ أنواع القتل ٣٠١
٨٧١ موت القاتل ٣٠٢
٨٧٢ موت المجروح بعد العفو ٣٠٢
٨٧٣ من قتل رجلين ٣٠٢
٨٧٤ قتل الذكر بالأنثى ٣٠٢
٨٧٥ القتل بالتسبب ٣٠٣
٨٧٦ من لا يدخل مع العاقلة ٣٠٣
٨٧٧ ما يجب على العاقلة من الدية ٣٠٣
٨٧٨ دخول المولى مع العاقلة ٣٠٣
٨٧٩ دية الأصابع ٣٠٤
٨٨٠ القتل الخطأ ٣٠٤
٨٨١ قتل المرتد ٣٠٤
٨٨٢ حكم العبد إذا ارتد ٣٠٤
٨٨٣ سؤال الإمام من شهد على آخر بالردة ٣٠٤
٨٨٤ ما أتلفه البغاة ٣٠٥
٨٨٥ الجمع بين دية القتل ودية العضو ٣٠٥
٨٨٦ قتل المسلم بالكافر ٣٠٥
٨٨٧ دية الجنين ٣٠٥
٨٨٨ من أنواع الشجاج ٣٠٦
٨٨٩ ما يجوز فيه القصاص ٣٠٦

باب: في أسنان الإبل ٣٠٦
٨٩٠ معرفة أسنان الإبل ٣٠٦

٨٩١ الدية من الإبل ٣٠٧
٨٩٢ تقسيط الدية ٣٠٧
٨٩٣ الدية من غير الإبل ٣٠٨
٨٩٤ ميراث الدية ٣٠٨

باب: فيما يتعلق بالكلام ٣٠٨
٨٩٥ صداق المرتدة والزانية ٣٠٨
٨٩٦ صيغة الأمر ٣٠٩
٨٩٧ الأمة يطأها الرجلان ٣٠٩

باب: في الحدود ٣٠٩
٨٩٨ الستر على المسلم ٣٠٩
٨٩٩ عقوبة الزاني ٣١٠
٩٠٠ الزنا في اللغة ٣١٠
٩٠١ اشتراط حضور الطائفة ٣١٠
٩٠٢ إقامة الحد على الحامل ٣١١
٩٠٣ ستر المسلم على نفسه ٣١١
٩٠٤ عدد مرات الإقرار بالزنا ٣١١
٩٠٥ تأخير الحد عن وقته ٣١١
٩٠٦ الرجوع عن الإقرار ٣١١
٩٠٧ أثر التوبة والإسلام على إقامة الحد ٣١٢
٩٠٨ إقامة الحدود في المساجد ٣١٢
٩٠٩ اجتماع الحدود ٣١٢
٩١٠ شهادة النساء في الحدود ٣١٢
٩١١ اللعان بين الزوجين ٣١٣
٩١٢ الاعتراف بالنسب بعد إنكاره ٣١٣

باب: في الأشربة ٣١٣

٩١٣ الأدلة على تحريم المسكر ٣١٣
٩١٤ بيع النبيذ ٣١٤
٩١٥ حرمة النبيذ إذا أسكر ٣١٤
٩١٦ اتخاذ الخل من البسر ٣١٥
٩١٧ من وجد منه رائحة الخمر ٣١٥
٩١٨ من وجد سكرانًا ٣١٥
٩١٩ السكر الذي يجب به الحد ٣١٥
٩٢٠ من مات في الحد ٣١٦
٩٢١ شرب الطلاء إذا ذهب ثلثاه ٣١٦
٩٢٢ من آداب الشرب ٣١٦

باب: في الوصايا ٣١٧

٩٢٣ الوصية للوارث ٣١٧
٩٢٤ الوصية لغير الأقارب ٣١٧
٩٢٥ استحقاق الوصية بموت الموصي ٣١٧
٩٢٦ من أوصى للفقراء والأقربين ٣١٨
٩٢٧ العصبة ٣١٨
٩٢٨ الكلالة ٣١٨
٩٢٩ الوصية للعبد ٣١٨
٩٣٠ وصية الأقربين ٣١٩
٩٣١ شرط القبول والإحراز للوصية ٣١٩
٩٣٢ الهبة والعطية من المريض ٣١٩
٩٣٣ حل المريض مما له من دين ٣٢٠
٩٣٤ حكم الوصية للأقربين ٣٢٠
٩٣٥ صيغة الوصية للأقارب ٣٢٠

٩٣٦ ميراث الجد ٣٢١
٩٣٧ الدليل على وجوب الوصية للأقربين ٣٢١
٩٣٨ الإقرار بالميراث لا يثبت النسب ٣٢٢
٩٣٩ حق الإمام في التسعير ٣٢٢
٩٤٠ حكم الغش ٣٢٣

الفهـــارس

- فهرس الآيات القرآنية ٣٢٦
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار ٣٤٣
- فهرس الأعلام ٣٥٩
- فهرس الأماكن والبلدان ٣٦٥
- فهرس الكتب ٣٦٧
- فهرس الفرق والمذاهب والجماعات ٣٦٩

- فهرس تفصيلي ٣٧٣